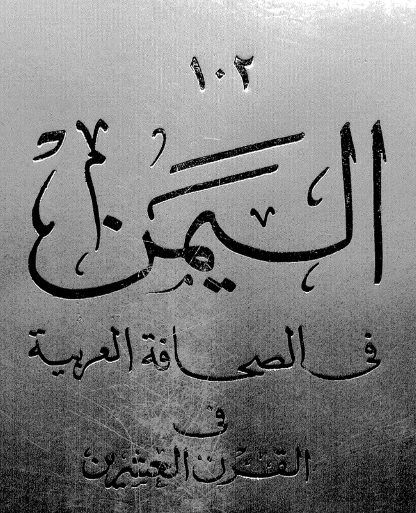


١٩٩٤


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٢)

اليمــــن

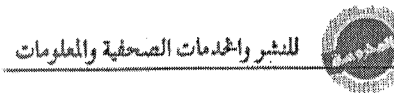
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
البيض : 1994ستكون سنة النهوض الوطنى وتضافر الجهود لتخليص اليمنيين من الآلام				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-01-01	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
البيضانى فى زيارة لليمن بعد 30 عاما فى المنفى				
	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-01	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
اللامركزية قد تؤدى إلى الانفصال				
	اليمن	الشاهد	94-01-01	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
اليمن : قرارات أمنية للجنة الحوار تلقى ارتياحا لدى الاشتراكى				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-01-01	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
عدن .. مدينة تعانى من شيخوخة مبكرة				
بلال الحسن	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-02	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
أزمة اليمن تعود إلى مرحلة الخطر				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	94-01-03	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
احزاب المعارضة اليمنية تدعو لإنشاء جهاز استخبارات موحد				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-03	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
الأزمة اليمنية .. والمرجع الثانى فى "الاصلاح"				
مجدى رياض	اليمن	العربى	94-01-03	19
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
الحديث عن الأزمة مبالغ فيه ولم أضع فى برنامجى زيارة عدن				
	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-03	21
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
الشرعية الدستورية لا تتجزأ والغالبية لا تعنى تصويت الشمال ضد الجنوب				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	94-01-03	22
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				
القاهرة تخلت عن تحفظها فى التعاطى مع الأزمة اليمنية				
محمد علام	اليمن	الحياة	94-01-03	28
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1994				

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعي
فشل اجتماع لتوحيد الجيش اليمنى الجنوب يشترط تسريح الحرس الجمهورى	وكالات الانباء	اليمن	الوفد	94-01-05	56	اليمن (المجلد الاول) 1994
مخاوف من انتقال الأزمة إلى المؤسسة العسكرية اليمنية	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-01-05	57	اليمن (المجلد الاول) 1994
اشتعال انتفاضة الخبز فى اليمن	وكالات الانباء	اليمن	الوفد	94-01-06	59	اليمن (المجلد الاول) 1994
المجلس الموحد لقبائل بكير يعقد مؤتمرا فى 13 الجارى	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	94-01-06	61	اليمن (المجلد الاول) 1994
الوحدة اليمنية امام امتحان صعب	عبد الرحمن ابو بكر	اليمن	العرب	94-01-06	62	اليمن (المجلد الاول) 1994
اليمنيون يتظاهرون احتجاجا على ارتفاع الاسعار وهبوط الريال	وكالات الانباء	اليمن	السياسة	94-01-06	64	اليمن (المجلد الاول) 1994
تظاهرات فى صنعاء وتعز وحضرموت احتجاجا على تردى الاوضاع المعيشية		اليمن	الخليج	94-01-06	65	اليمن (المجلد الاول) 1994
حلول سرية شاملة على نار هادئة بوساطة عاصمة عربية	محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	94-01-06	67	اليمن (المجلد الاول) 1994
على صالح يحذر منتقل الصراع الى الجيش	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	94-01-06	71	اليمن (المجلد الاول) 1994
قوات الأمن تتدخل لفض مظاهرات فى صنعاء وتعز	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-06	74	اليمن (المجلد الاول) 1994
مئات اليمنيين يتظاهرون فى صنعاء وتعز احتجاجا على ارتفاع الاسعار وتدهور الريال	رويتر	اليمن	الاهرام	94-01-06	77	اليمن (المجلد الاول) 1994
مؤشرات للتهدئة على طريق البحث عن حل للأزمة اليمنية	عبد الرحمن بجاش	اليمن	العرب	94-01-06	78	اليمن (المجلد الاول) 1994
مظاهرات الخبز ومخاطر الانفصال		اليمن	الوفد	94-01-06	81	اليمن (المجلد الاول) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : الحياة / الدولية

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيض: ١٩٩٤ ستكون سنة النهوض الوطني وتضافر الجهود لتخليص اليمنيين من الآلام

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ قال السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، ان «سنة ١٩٩٤ ستكون سنة النهوض الوطني في اليمن (...) وسنة تضافر الجهود الوطنية لتخليص الشعب من الآلام والتصدي لكل مصادر الفساد».

واكد «اننا سنضع حداً للمتاعب التي عانينا منها خلال السنوات الماضية». واشار الى «كثير من الجهود المخلصة التي تتجلى في سماء اليمن وتهدف الى جعل العام الجديد عاماً حاسماً تتحقق فيه الاماني».

وشدد في كلمة له مساء امس بثتها اذاعة عدن بمناسبة العام الميلادي الجديد، على ان «الشعب اليمني لا يستحق من قيادته الا كل الوفاء والجميل والتمسك بأهداف الثورة اليمنية وبنهج الوحدة والديموقراطية والاستقرار».

واشار زعيم الحزب الاشتراكي المعتكف في عدن منذ التاسع عشر من آب (اغسطس) الماضي في خلاف سياسي مع الرئيس علي عبدالله صالح الى انه «متفاءل بتحقيق الاماني في العام الجديد» مؤكداً ان «الوقت حان لوضع حد لكثير من الصعوبات والمعاناة».

واعلن ان «الوقت قرب لتقديم الحلول التي ترضي الشعب وهي حلول حددتها ارادة الجماهير ونالت تاييد كل القوى الوطنية والخيريين». وشدد على «الاصرار في العام الجديد على التخلص من الاشباح الذين يريدون المرض (للبلاد) ومن مصدري الارهاب ومشجعيه الذين يريدون زرعه في نفوس ابناء الشعب».

وعن اجتماعات لجنة الحوار بين القوى السياسية لايجاد حلول للازمة، قال السيد البيض الذي وضع حزبه الاشتراكي مشروع حل من ١٨ نقطة وافق عليها الرئيس علي صالح وحزبه أن «اللجنة بدأت بغض الاعمال وعليها ان تواصل جهودها وتتقدم بخطوات ملموسة (...) وهي اليوم امام اختبار حقيقي لانها المرة الاولى التي يتم فيها توسيع المشاركة لتضم هيئات واحزاب من خارج السلطة وداخلها».



استجابة لدعوة 15 من مشايخ قبيلة مراد

البيضاني في زيارة لليمن بعد 30 عاماً في المنفى

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يزور صنعاء حالياً الدكتور عبد الرحمن البيضاني نائب رئيس الجمهورية السابق بعد سنوات طويلة من النفي الاختياري قضاها في مصر (منذ 1963).

وجاءت هذه الزيارة استجابة لدعوة 15 من مشايخ قبيلة مراد كانوا قد وجهوها للدكتور البيضاني في 10 ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

ولم تبد وسائل الاعلام الرسمية اهتماما بوصول الدكتور البيضاني إلا ان صحيفة «صوت العمال» التي تصدر من عدن نشرت في صفحتها خبرا يشير الى وصوله واستقبال مشايخ مراد له.

ولم يعرف ما اذا كان الدكتور البيضاني الذي كان المشير عبد الله السلال (اول رئيس لليمن 1962 ـ 1967) قد اصدر قرارا بسحب الجنسية اليمنية منه، ثم اعيدت له في ما بعد سيسعى هو ومشائخ مراد الى القيام بدور وساطة لإنهاء الازمة السياسية في البلاد.

الا ان مصدرا مطلعا ابدى شكه في ان يحدث هذا باعتبار ان طرفي الازمة الرئيسيين، الرئيس علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض ومعهما المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، قرروا اخيرا التراجع عن اسلوب الوساطة المحدودة ولجاوا الى اسلوب الحوار الموسع، وهو الامر الذي دفع بعض اطراف الوساطة الى التراجع عن محاولاتهم ومنهم الرئيس السابق علي ناصر محمد، الذي تشير بعض المصادر الى ان قرار اطراف الازمة في صنعاء وعدن، بتوسيع قاعدة الحوار ـ دفعه الى التحفظ على اعتبار ان هذا الحوار الموسع قد لا يؤدي الى نتيجة بسبب تعدد الأطراف واحتمال تشعبه وتعقيد تفاصيله.

الدكتور البيضاني عبر لمصادر قريبة منه انه لا يريد ان يقحم نفسه في معمعة الازمة، وانه متفائل دائما بأن الشعب اليمني وقيادته قادران على تجاوزها، لكن ذلك ـ حسب المصادر ـ لا يمنع من انه مستعد للقيام بأي دور يطلب منه.

ومنذ وصوله يوم الاربعاء الماضي التقى الدكتور البيضاني بعدد كبير من مشائخ واعيان اليمن وبعض كبار المسؤولين وينتظر ان يقابل عددا اكبر منهم خلال الايام المقبلة.



المصدر : الشاهد القبرصي

التاريخ : مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الازمة اليمنية... اسباب وحلول

اللامركزية قد تؤدي الى الانفصال

وحدة اليمن التي اعلنت في شهر ايار - مايو من العام 1990 جائت في زمان حدوثها بمثابة خروج على الواقع الكياني الآخذ بالتجذر في طول العالم وعرضه. صحيح انها ليست الفعل الوحدوي الاول فقد سبقتها بعقود وحدة مصر وسوريا في الخمسينات، والتي كانت هي الاخرى فعل ارادي شعبي ورسمي، الا ان الوحدة اليمنية الراهنة تتميز عن سابقتها التي لم تعمر طويلاً، انها قامت بين كيانين سياسيين متلاصقين تشكل جغرافية واحدهما امتداداً طبيعياً للآخر، اضافة الى التداخل الديمغرافي في بينهما ووحدة الاصول للشعب في هذين الكيانين.



المصدر : الشاهد القبرصية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يناير ١٩٩٦



النظام المركزي الاندماجي لليمن الموحد خيار طموح حرق مراحل التطور.

حوادث الخطف والاغتيال

كانت آخر مشاهد انعدام الامن في اليمن اقدام خمسة مسلحين من رجال القبائل على خطف دبلوماسي اميركي في وضح النهار في العاصمة صنعاء. وتم الافراج عن الرجل بعد ستة ايام من المفاوضات بين القيادة القبلية لمنطقة مارب «شمال» حيث كان يحتجز وبين مبعوثين للرئيس علي عبد الله صالح.

ومنذ اعلان الوحدة اليمنية قتل ثلاثون مسؤولا سياسيا في حوادث اغتيال واصيب عشرات اخرون ودمرت مقار حزبية ومؤسسات اقتصادية عدة، على النقيض تماما مع ما الزم اليمن الجديد نفسه به من تبن للديمقراطية وضمان التعددية السياسية والنقابية وحرية الصحافة.

وحدة اليمن التي اعلنت في شهر ايار - مايو من العام 1990 جاءت في زمان حدوثها بمثابة خروج على الواقع الكياني الآخذ بالتجذر في طول العالم وعرضه. صحيح انها ليست الفعل الوحدوي الاول فقد سبقتها بعقود وحدة مصر وسوريا في الخمسينات، والتي كانت هي الاخرى فعل ارادي شعبي ورسمي، الا ان الوحدة اليمنية الراهنة تتميز عن سابقتها التي لم تعمر طويلاً، انها قامت بين كيانين سياسيين متلاصقين تشكل جغرافية واحدهما امتداداً طبيعياً للآخر، اضافة الى التداخل الديمغرافي في بينهما ووحدة الاصول للشعب في هذين الكيانين.

هذه الوحدة الاندماجية بين اليمن الشمالي وتعداد سكانه حوالى احد عشر مليوناً واليمن الجنوبي وتعداد سكانه حوالى الثلاثة ملايين، تمر اليوم بازمة حادة تبرر المخاوف من ان تلقى مصير الوحدة الاولى بين مصر وسوريا .

المفارقة في الوضعين ان تفكك الوحدة الاولى كانت مطلباً للدول الغربية العظمى، كونها حققت حشداً للطاقات البشرية، شكل تهديداً في منحاه الاستقلالي لمصالح هذه الدول السياسية والإقتصادية والعسكرية، بينما نجد ان استمرار وحدة اليمنين هي اليوم مطلباً ملح للغرب. وتحديداً للولايات المتحدة الاميركية، كما تشكله من ثقل اقتصادي يتمثل في الثروة النفطية المتنامية، خصوصاً بعد ان تاكد اكتشاف منابع نفطية كبيرة في اليمن الجنوبي

فاذا كان الغرب الدافع الاول، اضافة الى عوامل ذاتية اخرى، لتفكيك الدولة الوحدوية الاولى في تاريخ العالم العربي المعاصر، فالسؤال الذي يطرح اليوم بالحاح هو: ما هي العوامل الحقيقية التي تهدد هذه الوحدة الفتية، والتي تحظى بكل الاسباب التاريخية والواقعية، ومن الخارجية التي تؤمن نجاحها واستمرارها وتجذرها؟!

تناقضات تواجه الاندماج

في البدء لا بد من تسجيل حقيقة ان وحدة اليمن هي في واقعها الراهن وحدة اندماجية ، نظامها السياسي يقوم على مركزية الدولة التي اختيرت مدينة صنعاء عاصمة لها، وقد كانت عاصمة اليمن الشمالي قبل تحقيق الوحدة.

هذا الاختيار للنظام الوحدوي كان طموحاً وشديد التفاؤل نظراً لكون هذه الوحدة قامت بين كيانين اعتمدا عبر تاريخهما الانفصالي على نظامين سياسيين متناقضين كل التناقض فبينما اعتمد اليمن الشمالي نظام الامامة في مرحلة اولى، وهو نظام عائلي وراثي يعتمد التوازن القبلي، ومن ثم اعتمد النظام الجمهوري بعد الثورة على نظام الامامة، ولكنه هو الآخر اضطر الى اعتماد التوازن القبلي. كان اليمن الجنوبي يعتمد نظام حكم الحزب الواحد الاشتراكي العقيدة.

هذان النظامان المتناقضان رسخا في كل من الكيانين السابقين واقعاً سياسياً واجتماعياً عما هو في الكيان الثاني، كما اوجد مؤسسات واحزابا سياسية تتناقض في منطقها وتطلعاتها ومفهومها للاسس التي يجب ان تقوم عليها الدولة.

هذه الفوارق الكيانية، جاء النظام الوحدوي الانصهاري ليعيد صهرها دفعة واحدة في وحدة اجتماعية ونظام سياسي مركزي، وذلك دون

امارة اي اهتمام جدي لما خلفته هذه التناقضات من فوارق في المفاهيم ، شكلت نوعاً من العصبية الكيانية ، التي لا بد من العمل الجدي والطويل الامد لاقتلاعها من النفوس ، تمهيدا لترسيخها في النصوص

ربما لو كان الواقع السكاني متكافئاً من حيث العدد، او على الاقل متقارباً، لامكن تجاوز الكثير من محاذير العملية الاندماجية الفورية، اجتماعياً وسياسياً، ولكن التفاوت الكبير في عدد السكان اضاف الى التناقضات السابقة تناقضاً اضافياً، اشاع عند سكان اليمن الجنوبي السابق شعوراً بالضم والالحاق اكثر من الشعور بالوحدة الاندماجية المتكافئة

سلبية اخرى في هذين الواقعين زادت في التناقضات ، وهي انه بينما تمكن الحزب الاشتراكي، وكان الحزب الحاكم ايام الانفصال، من ان يصهر القبائل في بوتقة ، ويحد كثيراً من تاثير عصبياتها على واقعه السياسي، نجد ان ما حدث في اليمن الشمالي بعد الثورة وقيام النظام الجمهوري ان العصبيات القبلية استمرت هي الاقوى واصبح حزب مؤتمر الشعب العام، وكان بمثابة الحزب الحاكم قبل الوحدة، اسير التوازنات القبلية وليس العكس.

ذلك ان النظام الجمهوري في اليمن الشمالي اعتمد على قوة القبائل العسكرية في مواجهته لفلول النظام الامامي البائد، لذلك استمرت هذه القبائل تشكل وجوداً عسكرياً كبيراً، اصبح انهازه عملية عسيرة تهدد بانقسامات وتفتت.

اضف الى ذلك ان قيام دولة الوحدة افرز تبدلاً ديموغرافياً، جعل كل هذه التناقضات على تماس يومي واحتكاك مستمر، الامر الذي عجل في بروز الازمة الراهنة فصنعاء، مثلاً كان تعداد سكانها قبل الوحدة لا يتجاوز الثلاثة مئة الف شخص، اصبحت تضم بعد الوحدة حوالى المليون.

اضف الى ذلك الازمة الاقتصادية التي نتجت عن عودة حوالى المليون يمني من الخليج اثر الازمة الكويتية - العراقية. فهؤلاء كانوا رافداً اساسياً في الدخل الوطني اليمني، فتحولوا اليوم الى عالة عليه.

كل هذه التناقضات وما افرزته من عصبيات اعتمدت الحذر المتبادل، حالت دون تحقيق دمج المؤسسات الاساسية ، وبشكل خاص الجيش الذي استمر جيشان جنوبي يأتمر بتوجيهات الجزب الاشتراكي وشمالي بقيادة رئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح. وبنفس الخطورة لم تتحقق وحدة النقد ، فاستمر الشمال يتعامل بالدينار الشمالي والجنوبي بالدينار الجنوبي، على تفاوت قيمتهما الشرائية لصالح الدينار الشمالي طبعاً، وهذا الوضع زاد التفاوت الاجتماعي وبالتالي اسهم في ابطاء عملية اعادة توحيد المجتمع.

فالتداخل السكاني الذي فرضته الوحدة، قبل تحقيق الحدة المجتمعية والغاء العصبيات الكيانية، للاسباب المذكورة انفا، ادى الى بروز الصراعات الحادة التي تمثلت في موجة الاغتيالات التي تبادل الفريقان تهمة اثارتها، الامر الذي اوجد الازمة الحادة ، والتي زادها استمرار تمركز الجيش في العاصمة والمدن الرئيسية.

اجماع على الوحدة

بالرغم من هذه التناقضات والسلبيات التي



اذا ما استمر تفاقمها قد تفجر دولة الوحدة، تبقى عناصر النجاح في هذا المشروع الوحدوي قوية وقادرة على تخطي الازمة اذا ما احسن فريقا الصراع استخدامها وتفعيلها، وبالتالي التزما المشروع الوحدوي القائم كخيار نهائي لا رجوع عنه

حتى الآن . وبالرغم من حدة الازمة ما زال الجميع يؤكد تمسكه بالوحدة، وكل فريق يطرح مشروعه لتعزيز وتأمين استمرارها. فحزب مؤتمر الشعب العام ، وهو حزب الرئيس علي عبد الله صالح يؤكد تمسكه بالوحدة الاندماجية المركزية واستعداده للدفاع عنها ولو بقوة السلاح، وهو يستند الى قوة الجيش الشمالي اضافة الى قوة قبلية ضخمة ومدججة بالسلاح، خصوصاً قبيلة حاشد الاكبر بين القبائل والتي ينتمي اليها الرئيس اليمني

اما الحزب الاشتراكي برئاسة علي سالم البيض والممثل باثنين وستين نائبا مقابل 123 نائباً لحزب المؤتمر، فهو اليوم يرفع شعار «لا للانفصال . لا للالحاق» مطالبا باخراج الجيش من المدن واقرار اصلاحات للنظام على قاعدة اللامركزية وقد سمعت اصوات منه تطالب بالفيدرالية حفاظاً على الوحدة. من جهته حزب الاصلاح الممثل باثنين وخمسين نائباً، والقائل بعدم تناقض الاسلام والعروبة، فهو منقسم الى تيارين اثنين، الاول يدعو الى خروج الجيش من المدن مؤيداً موقف الحزب الاشتراكي، والثاني يطالب ببقائه داخل المدن لضبط الفلتان الامني والفوضى. راي متميز عبر عنه الملتقى الاول للباحثين والاكاديميين اليمنيين يقول ان ترتيبات الوحدة وبنية السلطة الجديدة تضمنت بذور الازمة، التي هي برأيهم ازمة سلطة لا ازمة شعب ويقول هؤلاء ان الرجال الذين حققوا الوحدة لم يستطيعوا الارتفاع الى مستوى عظمتها ، فغرقوا في صغائر الامور وافلتت من ايديهم فرصة تاريخية كان بامكانهم لو انهم تعاملوا معها بوعي تاريخي ان يرفعوا انفسهم الى مصاف عظماء التاريخ.

مخاطر العودة عن المركزية

ربما كا موقف ملتقى الباحثين والاكاديميين هو الاقرب الى العقلانية ، وان جاء حكمه قاسيا على من اسماهم بالرجال الذين حققوا الوحدة. لان من بادر الى تحمل مثل هذه المسؤولية التاريخية لا يمكن ولا يجوز اسقاط موقعه في التاريخ اليمني.

فالنظر والدراسة لتطورات الوضع اليمني منذ اعلان الوحدة، لا بد ان تلحظ مفارقة سياسية وهي اقام النظام السياسي المركزي في مجتمع وواقع اقتصادي وسياسي لم تترسخ مقومات التوحد فيه، بل على العكس فهو يرزخ تحت اعباء التناقضات والحساسيات والعصبيات المختلفة.

الثابت ان استمرار وترسيخ الوحدة هو هدف كل اليمنيين، ولكن الخلاف هو على شكل النظام الوحدوي. ذلك ان التجربة حتى الآن اثبتت ان النظام الاندماجي المركزي المعتمد جاء سابقاً لاوانه، وكان يفترض المرور بالوحدة في مراحل عديدة تحقق عناصر الاندماج وبالتالي تمهد لقيام الدولة المركزية الاندماجية.

في هذا المجال ، ربما كان من الافضل والاسلم ، لو بدأت الوحدة باقامة دولة فيدرالية التمثيل داخلها يجري على قاعدة تعبيرية وليست

عددية. على ان ينصرف الجميع في هذه المرحلة الى معالجة التناقضات على مختلف الصعد، وارساء الاسس الصحيحة لتوحيد المؤسسات، بدءاً بتوحيد العملة الوطنية والجيش. بعدها يصير التدرج الى اللامركزية الادارية، ومن ثم الى النظام المركزي القائم حالياً.

اليوم، اصبح الانتقال من النظام المركزي الراهن، الى اي من نظامي الفيدرالية واللامركزية محفوفاً بمحاذير ومخاطر تهدد الانجاز الوحدوي. والخوف الاكبر في ان تعتبر اية خطوة مماثلة بمثابة تراجع عن الوحدة، قد تليه تراجعات تصل في النهاية الى الانفصال. لذلك فان ملامح الاتفاق على اصلاح للواقع يعتمد اللامركزية، يجب ان يحظى بدرس متعمق، وان تواكبه خطة مرحلية لتحقيق دمج المؤسسات والمجتمع، لا على اساس اعادة ترسيخ العصبية الكيانية.

على كل تبقى الوحدة اليمنية تجربة رائدة في تاريخ الوطن العربي المعاصر، يجب ان تحظى بعناية الجميع كي تثبت وتستمر وتترسخ.

مكتب بيروت



أهمها ضبط غير اليمنيين المتورطين بأعمال إرهابية

اليمن: قرارات أمنية للجنة الحوار تلقى ارتياحاً لدى الاشتراكي

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ أعرب عدد من القياديين في الحزب الاشتراكي اليمني (الطرف الثاني في الائتلاف الحاكم) الموجودين في عدن الى جانب زعيم الحزب نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض عن ارتياحهم الى ما صدر مساء اول من امس من قرارات اتخذتها لجنة الحوار بين القوى السياسية، ويمكن ان تضع الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد على طريق الحل.

وكانت لجنة الحوار اقرّت في اجتماعها اول من امس الاجراءات الخاصة بمعالجة القضية الامنية في ضوء ما طرحه الحزب الاشتراكي في نقاطه الـ ١٨.

وقال قياديو الاشتراكي لـ «الحياة» امس في عدن ان هذه القرارات والاجراءات هي، لدى تنفيذها، المؤشر الحقيقي لحل الأزمة وبداية بناء دولة النظام والقانون الأمر الذي يتطلب صدق النوايا في التعامل معها.

وعلمت «الحياة» ان الاجراءات الخاصة بالقضية الامنية التي اتخذت

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرارات أمنية للجنة الحوار

تتمة الصفحة الاولى

من جانب لجنة الحوار بين القوى السياسية تضمنت ستة جوانب هي:

١- اتخاذ الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات وغيرها من المحاولات المخلة بالأمن والبدء الفوري في محاكمة المعتقلين المتهمين بالأعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات من دون تباطؤ.

٢- تاكيد ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة الى الاجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب، وضرورة التزام سياسة اليمن المناهضة للارهاب المحلي والخارجي، وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر في حقها دلائل كافية لمزاولتها اعمالاً تخالف سياسة اليمن وقوانينه او تروج وتحرض على مثل هذه الأعمال، وإبعاد من تثبت ادانتهم من هؤلاء بعد محاكمة شرعية وعملية تضمن فيها اجراءات العدالة وتنفيذ العقوبات القانونية ويكون ذلك عبر الاجهزة المختصة، ومنع استقبال او دخول او توظيف او إيواء العناصر المتهمة بالارهاب.

٣- الوقوف ضد اي تهاون او تلكؤ الاجهزة المعنية في اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة في حق المتورطين بالاعمال الارهابية والتخريبية.

٤- يعتبر كل من يؤوي متهماً او التستر عليه بعد ان تعلن الاجهزة الرسمية اسمه، أو يكون هارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الاجراءات القانونية.

٥- توضع خطة لالقاء القبض على الفارين والمطالبة عبر الانتربول وعبر القنوات الديبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين او الفارين الى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابياً.

٦- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الارهاب والتخريب بعد اجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا... ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون اكفياء يتوافر فيهم الحياد وتحال القضايا الى النيابة اولاً باول.

الى جانب هذه الاجراءات اكدت لجنة الحوار على «سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والتحري عن وجود معسكرات ومقرات للاعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها».

على صعيد آخر اكدت «منظمة مناضلي الثورة اليمنية والدفاع عن الوحدة» في بيانها الختامي، اول من امس، عقب اجتماعها في عدن برئاسة اول رئيس لليمن المشير عبدالله السلال ان «الازمة السياسية الراهنة لم تكن وليدة اللحظة، بل تستمد جذورها منذ الأيام الأولى للوحدة التي تحققت في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ خصوصاً في ظل عدم استكمال توحيد القوات المسلحة وتهميش اتفاق الوحدة»، وطالبت بضرورة «تكليف هيئة الرئاسة كاملاً ومجلس الدفاع الوطني بإعداد مشروع لدمج القوات المسلحة والأمن كل على حدة تتمثل مهمته الأولى في حماية السيادة الوطنية والابتعاد تماماً عن التدخل في القضايا الخارج اختصاصاتها».



اليمن بعد الحرب (2)

عدن.. مدينة تعاني من شيخوخة مبكرة

بلال الحسن

● مرت الحرب فوق عدن دون دمار يذكر، ولكن الحروب تخلف دائما مآسي اعمق غورا من دمار الأبنية، الحكم يرى ان معالجتها تتم بقانون العفو العام، بينما ترى المعارضة حاجة الى المصالحة الوطنية

قاعة الاستقبال المهدمة في مطار عدن، هي اول ما يستقبلك حين تحط الطائرة على ارض المطار قادمة من صنعاء. انها الشاهد الاول على الحرب التي دارت. وفي قاعة صغيرة جانبية نظفت على عجل، يتم استقبال الركاب كيفما كان، كما يتم توديعهم في قاعة مماثلة. وتقرا في القاعتين لائحة تقول: «ممنوع مضغ القات والتمبل»، واللائحة هي اخر ما تبقى من مظاهر هيمنة وادارة الحزب الاشتراكي، منذ ان كان الحزب الاشتراكي يتباهى بانه قضى على عادة مضغ القات حين اختصرها الى يوم واحد في الاسبوع.

اما «التمبل» فهي المرة الاولى التي اسمع فيها عنه، ودفعني الفضول الى سؤال احد المسافرين، فاخبرني انه نوع من الحشائش الهندية يتم مضغها على طريقة مضغ التنباك ولفظه.

ويصطف خارج المطار سائقو التكسي جاهزين لنقلك الى حيث تريد.. يتجهون نحوك بلطف وادب يتميز به اهل عدن، كما يتجهون نحوك بانضباط وانتظام، هو ايضا أخر ما تبقى من مظاهر هيمنة وادارة الحزب الاشتراكي، وحين تهم بالدخول الى احدى سيارات التكسي فان آخر ما يخطر ببالك هو ان هذه السيارة المهترئة ستكون قادرة على نقلك الى الفندق، ولكنها تنطلق وتسير، ويشكو لك سائقها العجوز من الغلاء الفادح لقطع الغيار، وحين يراك تحدق بفضول في المباني والفيلات القريبة من المطار يفاجئك بالقول: لقد بنيت منذ ايام الانجليز.

لم يدقوا فيها مسمارا واحدا منذ ثلاثين سنة، كانوا شاطرين بالهدرة، وغير الهدرة ما فيش. وتلحظ فورا كيف تلاشت اخر مظاهر هيمنة وادارة الحزب الاشتراكي.

كنت معنياً باستطلاع آثار الحرب في عدن، فاسرعت الى جولة اقوم بها منفردا، في خورمكسر، والمعلا، والتواهي، والجولد مور، ثم في حي كريتر الشهير، نادرا ما تلحظ آثار دمار بسبب الحرب. فندق عدن، حيث نقيم، يعاني جزئيا من تدمير الحرب، ومبنى التجارة الداخلية عند مدخل المعلا مهدم بكامله، وفندق الجولد مور الجميل مغلق ومنهوب بالكامل، ثم آثار طفيفة لخراب الحرب تلحظها هنا وهناك، اما كل ما تبقى فهو على حاله، ويفاجئك ما تراه، فالحرب لم تدمر عدن، وهي بالكاد قد مستها.

ولكن عدن مدينة مدمرة بالكامل.. مدينة دمرها الاهمال.. اهمال متواصل منذ ثلاثين عاما. انها مدينة توحي اليك بانها تعاني من شيخوخة مبكرة.



ويصدمك اول ما يصدمك حي المعلا، والذي كانت مبانيه الجميلة منبع اعتزاز اهل المدينة، ورمزا لتفاخر عدن بتقدمها. ولكن حي المعلا باكمله الآن هو حي آيل للسقوط. عشرات المباني لم تمتد اليها يد الترميم منذ سنوات وسنوات. المصاعد معطلة، والمياه تسيل من طابق الى آخر. والسكان يتخوفون من المطر كي لا يؤثر المطر على تماسك البيوت، ولم يعد امام هذا الحي الكئيف من حل سوى هدم العمارات واعادة بنائها، وهو ما لا يملك احد القدرة عليه، لا الساكنون، ولا الدولة، ولا حتى رجال الاعمال، وتقوم الدولة الآن برصف الطريق الرئيسي في الحي، لأول مرة منذ ثلاثين سنة.

ولكن اذا كانت الحرب لم تلحق دمارا بالمباني والمنشآت، فماذا عن الناس والسكان؟ سألت الكثيرين ممن اعرفهم، ومن احاديثهم يتكشف الجانب الآخر من ماسي الحرب التي مستهم بعنف، ولكنه عنف استمر لمدة اسبوع بعد انتهاء المعارك، ثم توقف. في هذا الاسبوع تعرضت عدن لنهب كثيف، من الاهالي الجائعين ومن الجنود القادمين، ثم انتشرت في شوارعها الدوريات المسلحة، تسال وتفتش وتعتقل، وانتشرت مع الجيش مليشيات بعض الاحزاب، تصفي حسابات قديمة، او تسعى لنشر شرعتها الخاصة، ومن جملتها منزل محترق، اشار اليه احد الاصدقاء موضحا: انه منزل احد باعة الخمور في المدينة.

اما اكبر ازمة اصابت المدينة، فهي ازمة الاستيلاء على البيوت، وطرد سكانها منها، ولا تزال هذه الازمة تتفاعل حتى الآن. بعضهم يروي لك احداثها كوقائع، وبعضهم يصر على ان يشرح لك خلفية هذه الوقائع، وهي خلفية تعود الى العام 1986، حين وقع الانفجار الدامي في عدن، وجاء بعده المنتصرون ليستولوا على منازل المهزومين.

وفي العام 1994، عاد هؤلاء المهزومون مع «جيش الوحدة» المنتصر، وتوجهوا فورا نحو منازلهم مطالبين بها، وطاردين سكانها. انها ضريبة قاسية لمصالحة وطنية لم تتم في ذلك الحين.

وهناك جانب آخر لمشكلة المباني والبيوت تتعلق بالتاميم. فبعد الوحدة، وبخاصة بعد الحرب، جاء اصحاب المباني المؤممة يطالبون بها، بينما يرفض السكان تسليمها قائلين انهم انتفعوا بها بصورة شرعية وبموجب قرارات اتخذتها حكومات رسمية، وبدأ الطرفان يطالبان بحل عادل لمشكلة تشمل خمسين الف منتفع.

وفي لقاء مطول مع طه احمد غانم، محافظ عدن بعد الحرب مباشرة (كان محافظا لعدن ايام الرئيس علي ناصر محمد لمدة 11 عاما)، شرح لنا بالتفصيل خطة اصلاح المدينة بعد الحرب والتي شملت بنيتها التحتية بالكامل: المياه، الكهرباء، التلفونات، المواصلات، الوضع الصحي، المطار، الميناء، المدارس، الجامعة.

كل شيء في هذه القطاعات تأثر بالحرب وتوقف، واخذت المحافظة على عاتقها اعادة اصلاحه، وهو يتباهى بتواضع جم، بان هذه المهمة قد انجزت بعد ان استغرقت اربعة اشهر كاملة، وحين انتهى من شرحه التفصيلي الدقيق، قلت له: ان مهمتك كما يبدو كانت اخراج عدن من غرفة الانعاش، ولكنها لا تزال مريضة. ولم يعترض على هذا الوصف.

قال: لقد انجزنا مهمة تطبيع عدن، وعلينا الآن ان نبدأ مهمة البناء.

قال: هناك عوامل ساعدت على انجاز خطة التطبيع في اربعة اشهر توجت بعيد الوحدة، اولها قانون العفو العام الذي اوجد حالة من الارتياح النفسي في البلد، والعامل الثاني هو انهاء وجود المظاهر المسلحة في المدينة، انهاء الحواجز، ومنع حمل السلاح الفردي. والعامل الثالث هو بقاء الرئيس لمدة طويلة في عدن، فقد كان وجوده يريح الناس ويحث الاجهزة على العمل.

ولكن الناس تشكو يا سيادة المحافظ، تشكو من ان العفو لا يطبق بالكامل، وتشكو من مصادرة المساكن، وتخشى بقاء قرارات التاميم كما تخشى الغاءها. ويرد المحافظ قائلا، وهو الاشتراكي القديم: ان الحزب الاشتراكي يبث الاشاعات المضادة، ويستغل السلبيات، فهو يقول ان قرار العفو لم يات نتيجة تسامح بل نتيجة ضغوط خارجية، وهو يركز على ازمة المساكن مع انها ازمة موروثة من ايام حكمه، لقد قام الحزب الاشتراكي وقبل انجاز الوحدة بيومين باصدار قرارات تمليك الشقق والبيوت لساكنيها.

وجرى بحث المشكلة ايام مجلس الرئاسة الوحدوي، وتم الاتفاق على تعويض اصحاب المساكن بتقديم قطع ارض بديلة لهم، ولكن الحزب الاشتراكي، ومن موقعه في سلطة الوحدة، قام بعرقلة هذه العملية، عن طريق الاستيلاء على الاراضي وبيعها.

ويضيف المحافظ قائلا: نحن الآن نبحث الغاء قرارات التاميم، وهي تشمل خمسين الف منتفع من المساكن المؤممة، وثلاثة الاف متضرر، ولذلك ارتأينا انه من الاسهل معالجة مشكلة الآلاف الثلاثة. اما المحلات التجارية فقد اعدناها لاصحابها، وحتى مؤسسات الدولة فاننا نسعى



الآن لبيعها للقطاع الخاص.

ونسال المحافظ عن المستقبل، فيقول: هذا يعتمد على امرين، على امكانات الدولة في البناء، وعلى قدوم الاستثمار. وخطتنا هي تحويل عدن الى منطقة حرة، ولكن لا يمكن الوصول الى المنطقة الحرة الا بعد انجاز البناء بشكل كامل، وخاصة الميناء. وكذلك انجاز مشروع المجاري، وقد بدأ أعداد الدراسات استنادا الى مشروع الماني طموح. وبعد انجاز هذه الاعمال الاساسية فسنقوم باعادة تخطيط المدينة، وبدانا من اجل ذلك عملية تصوير فيزيائي لمدينة عدن لاول مرة.

وكان لا بد من اجل اكتمال الصورة من لقاء قادة الحزب الاشتراكي في عدن، ويمكن تلخيص رؤيتهم للوضع بالنقاط التالية:

* ادانة شديدة ومريرة للقادة الذين اتخذوا قرار الانفصال اثناء الحرب، مع تاكيد على ان هذا القرار بدون علم الحزب، وبدون علم المكتب السياسي.

* تأكيد على تماسك مؤسسة الحزب في عدن والمحافظات الجنوبية، مع اشادة بكفاءة الحزب وقدرته على التحرك السريع والفعال، بعد اسبوع واحد فقط من توقف القتال.

* الموافقة على ان مستقبل الحزب مرهون بمدى قدرته على اجراء مراجعة شاملة لتجربته في الحكم، على ان تكون هذه المراجعة قادرة على استخلاص رؤية جديدة يتمكن من خلالها الحزب من التجدد والاستمرار في المرحلة المقبلة.

* ويشرح احد القادة الموقف قائلا: ربما كان في ما حصل مصلحة للحزب، فنحن لاول مرة سنتعلم كيف نمارس المعارضة، بينما لم نعتد على ذلك من قبل.

● اما بصدد الحالة الراهنة، فيؤكد قادة الحزب في عدن على ان المصالحة الوطنية هي المدخل الطبيعي لمواجهة الأزمة التي ادت الى الحرب. وهذه المصالحة لم تنجز حتى الآن، ولذلك فان الحالة المعنوية في الجنوب مكسورة، ويعامل كل من في الجنوب على انه انفصالي الى ان يثبت العكس.

واذا نحن تجاوزنا الحديث عن القضايا التي تخص مؤسسة الحزب الى القضايا العامة التي تخص الجميع، فان فكرة «المصالحة الوطنية» هي الفكرة الاساسية في هذا الطرح السياسي، ولكنها فكرة تناقش بطريقة مختلفة كليا لدى التحالف الحاكم ممثلا بالمؤتمر الشعبي وبالتجمع اليمني للاصلاح، فالتحالف الحاكم يرى ان الحرب التي نشبت لم تكن حرب الشمال ضد الجنوب، بل كانت بين قوة عسكرية تابعة للسلطة وقوة عسكرية اخرى متمردة، ولذلك كان المطلوب ايجاد حل لهذه المشكلة، وقد تم ذلك من خلال قانون العفو العام الذي اصدره الرئيس علي عبد الله صالح.

ويقول قادة التحالف الحاكم: ان المصالحة الوطنية تكون بين قوى الشعب حين تتقاتل، وقد حدث ذلك اثناء الحرب بين الجمهوريين والملكيين بعد الثورة، ولذلك كنا نحتاج في حينه الى مصالحة وطنية، وقد انجزناها.

ويضيف قادة التحالف الحاكم قائلين: ان قادة الحزب الاشتراكي الذين ينتقدون الآن مطالبين بالمصالحة الوطنية، يتحدثون عن انفسهم فقط ولا ينظرون الى القوى السياسية والاجتماعية الاخرى، فلا مشكلة مع هذه القوى التي لم تشارك في الحرب والانفصال، ولا حاجة بالتالي لمصالحة وطنية معها.

ويختتم قادة التحالف الحاكم قائلين: ليس صحيحا اننا نمارس سياسة المنتصر، لقد حدث ما حدث بعد الايام الاولى للسيطرة على عدن، ولكن الرئيس اوقف ذلك، واصدر قرار العفو، وهو الآن يتحمل الانتقادات بسبب ذلك.

ومهما كانت حصيلة هذه المناظرة التي يقتصر التداول فيها على الاوساط السياسية المختصة، والتي تفتقر الى منبر علني جاد يطرح قضاياها، فان الوقائع على الارض تفرض نفسها، ويبرز من خلال هذه الوقائع تلاشي نفوذ الحزب الاشتراكي على صعيد الحكم، وانفتاح المجال امام التحالف الحاكم ليبلور تجربته الخاصة، وهي تجربة تحتاج الى شيء من الامن والاستقرار والانفتاح لكي تكون مهيأة لاستقبال دعم عربي ودولي يحرك الماكينة الاقتصادية بحيث يعم تاثيرها على العديد من الاوساط الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة الحال. وتتركز الانظار هنا على اليمنيين المهاجرين واموالهم، اذ ان من شان الاستقرار ان يجلب تحويلات من المغتربين لها قيمتها، كما ان من شان الاستقرار ان يدفع هؤلاء المغتربين الى التفكير باستثمار جزء من اموالهم داخل اليمن.



وحين تتجول داخل مدينة عدن حتى حدود ضاحية الشيخ عثمان، ترى، ولاول مرة، بضع مبان حديثة ترتفع هنا وهناك، مبان لبعض المغتربين الاثرياء.

ومن شان المزيد من الاستقرار ان يحول هذه المباني القليلة الى غابة من الابنية، وحين تنشط حالة من هذا النوع، مع حالات اخرى من النشاط الاقتصادي، فسينعكس ذلك حتما على نفوذ احزاب التحالف الحاكم في المحافظات الجنوبية، وسيحدث، دون شك، تغيير في خارطة البلد السياسية. ويزيد هذا كله من حجم التحدي الذي يواجه الحزب الاشتراكي كي يتمكن من البقاء كحزب اساسي في اليمن.



المصدر : العالم اليوم / القاهرة

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« العالم اليوم » تحصل على نص رسالة العطاس العنيفة

إلى الرئيس على صالح

أزمة اليمن تعود إلى مرحلة الخطر

■ مصادر بالحزب الاشتراكى: التجمع اليمنى للإصلاح على علاقة.. بجبهة الانقاذ الجزائرية



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

□ صنعاء - محمد على الديلمي:

دخلت الأزمة السياسية فى اليمن مرحلة الخطر مرة أخرى بعد تراجع حدتها نسبيا بالتوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة العهد والاتفاق. حيث عاد طرفا الصراع من جديد - حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى - إلى التصعيد عن طريق المهاترات الإعلامية التى أصبحت مصدر قلق للمواطنين اليمنيين الذين يتابعونها بكثير من التوجس والخوف. وفي سياق هذا التصعيد كان المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء قد اتهم الرئيس على عبد الله صالح بانفاق حوالى مليار ريال يمنى خارج الميزانية خلال ثلاثة أسابيع فى شهر ديسمبر الماضى، وبعث إليه برسالة فى هذا الصدد، ونظرا لأهمية تلك الرسالة التى حصلت «العالم اليوم» على نسخة منها نورد أجزاء مهمة منها حيث قال العطاس فيها:

«من نافل القول - أيها الأخ الرئيس - ان رسالتكم التى بعثتم بها عبر وسائل الإعلام الرسمية تعد واحدة من افرازات الازمة السياسية الراهنة التى تطورت واستمرت اكثر من سابقاتها بسبب الاصرار على عدم الاعتراف بها والاستهانة بالصعوبات والمشاكل الحقيقية والمخاطر الجدية التى واجهت ومازالت تواجه الوحدة ودولتها ونهجها الديمقراطى ومن واجبى أن أرد على رسالتكم التى وجهتموها إلينا بعد اذاعتها على الناس عبر وسائل الإعلام. ولخص رئيس الوزراء اليمنى أسباب الازمة الاقتصادية تعيشها اليمن منذ قيام الوحدة وحتي اليوم في احدى عشرة نقطة لعل أهمها تلك التى تتعلق بعملية التهريب وقال عنها «التهريب - أيها الاخ الرئيس - احد مسببات كوارث الاقتصاد فى اليمن وتعرفون تماما رجاله وقواه. هل من موقف حازم؟ قرارات الحكومة ورئيس الحكومة - لم تستطع ايقاف دخول المهربات من المنافذ الرسمية برغم أنف رجال الجمارك - بحماية الاطقم العسكرية.. التجار الشرفاء يشكون لأنهم لا يرون هذا الطريق سليما ولكن يسلكونه اجباريا مرغمين.. والضحية الشعب. العملات المزيفة مثل الخمسمائة ريال سعودى والمائة دولار الأمريكى وظاهرة عقلان الراشدى التى تستر عليها الأخ وزير الداخلية السابق رئيس الأمن السياسى حاليا لأكثر من سنة. وصدقني اننى كنت متشائمابل خائفا على اليمن من الموقف عندما طرحت هذه القضية فى لقائنا معكم وقيادات الائتلاف الحاكم مساء يوم الاربعاء ٢٩/١٢/٩٣. وأضاف رئيس الوزراء اليمنى مخاطبا الرئيس صالح: «هذه بعض من الممارسات الضارة التى تضعف اليمن وتعد سببا رئيسيا من أسباب الأزمة الراهنة. ولولا الجهود التى بذلتها الحكومة فى مجال التنقيب عن النفط والمبالغ التى وردتها إلى خزانة الدولة لما كان بالإمكان تخفيف الاعباء والنهوض بالالتزامات التي وجدت الحكومة نفسها وجها لوجه أمامها خصوصا بعد توقف المساعدات النقدية التي كانت تقدم للموازنة العامة لدولة من الحكومة السعودية الشقيقة وغيرها بسبب موقف اليمن من احتلال العراق للكويت وتوقف المساعدات الاخرى التى كانت تقدمها دول الخليج وغيرها من الدول العربية والصديقة علي اثر ذلك الموقف.

المؤتمر الشعبى العام هو الآخر ردا على تلك الرسالة العنيفة من قبل رئيس الوزراء اليمنى إلى الرئيس صالح وجاء الرد على لسان وزير المالية علوى السلامى عضو اللجنة العامة بالمؤتمر بقوله «كان من المفروض ان يرجع رئيس مجلس الوزراء للحصول على المعلومات الصحيحة من اعضاءالمجلس كل فيما يخصه ولكن - مما يؤسف له وأؤكد للجميع أن الصرف خارج الموازنة العامة أمر غير وارد وأن القول بصرف مليار ريال خارج الموازنة فى اواخر عام ٩٣ قول جاء بعيدا عن الصواب تماما والدليل على ذلك يعتمد بمنتهى البساطة على الرجوع إلى البيانات الأولية عن الانفاق الفعلى لعام ٩٣ مقارنا بالاعتمادات المعمول بها خلال العام الماضى وذلك علي النحو التالى:

١ - حققت النفقات الفعلية الإجمالية الممولة ذاتيا وفرا يصل إلى نحو سبعة مليارات من الريالات وحققت النفقات الفعلية الجارية وفرا يزيد على ثلاثة مليارات من الريالات بنسبة ٥,٢٪.

٢ - أن جميع أبواب النفقات الجارية بدون استثناء حققت وفرا عن الاعتمادات المخصصة لكل منهما خلال عام ١٩٩٣.

٣ - أن جميع النفقات خلال عام ٩٣ ولجميع الجهات بدون استثناء كانت في حدود المبالغ المعتمدة من الحكومة لعام ١٩٩٣.

وبما ان التوقيع بالاحرف الأولى على وثيقة المعهد والاتفاق لم يوقف التداعيات الاعلامية للأزمة السياسية وإنما دفع الازمة فى طريق مسدود مرة أخرى فكما أثارت رسالة رئيس الوزراء حفيظة الطرف الاخر في الصراع قوبلت تلك الرسالة أيضا برد من العقيد غالب مطر القمشي رئيس الجهاز المركزى للأمن السياسى ووزير الداخلية السابق الذي رد علي اتهام رئيس الوزراء اليمنى بانه كان متواطئا مع احد تجار العملة المزيفة وخاصة فئة المائة دولار والخمسمائة ريال سعودى بقوله: «يحز فى النفس أن تصل الأمور فى بلادنا إلى مزالق غير رائقة وأن يتفرغ رئيس الوزراء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

لتوزيع الاتهامات على من لا يعتبرهم رجاله وأياديه فى تنفيذ برامج وخطط الحكومة الائتلافية بينما المنتظر فيه ايجاد الحلول والاشراف المباشر على تنفيذ الخطط والبرامج وتحمل المسئولية حيال اي قصوريحدث فى اي مؤسسة أو مرفق حكومى. لقد كنت وزيرا للداخلية والأمن وطوال الفترة التى

امضيتها فى حكومة الاخ المهندس حيدر العطاس لم أخرج عن تعليماته وعلى سبيل المثال قامت الاجهزة الامنية بضبط ثمانى قضايا مخدرات أحيلت جميعها إلى النيابة العامة كما تم ضبط تسع قضايا ترويج لعملة مزيفة «دولار او ريال سعودى» اضافة إلي عدد من قضايا التزوير وانتحال الشخصية». واتهمت صحيفة «الميثاق» الناطقة بناسم حزب المؤتمر الحزب الاشتراكى بانه لايزال يمارس أعمالا تشطيرية فى ميدان العمل اليومى فيما كان يسمي بالحدود وإعادة تدريب وتسليح الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي وفتح معسكرات التدريب وحشد أطنان من الاسلحة والمعدات العسكرية التى وصلت بطريق الجو والبحر إلى ميناءى عدن البحرى والجوى وأضاف أن كل هذه الحشود والاستعدادات العسكرية لا تعبر إلا عن النوايا الشيطانية التى يخطط لها الحزب وهى جسر البلاد والعباد إلى اتون نار الفتنة والصراع المدمر لتمزيق وحدة المجتمع وآماله وأحلامه ومنجزاته». واتهم المحرر السياسى لصحيفة الميثاق الحزب الاشتراكى بانه وراء التصعيد «بمزيد من التضليل والخداع والكذب». وفى إطار الاتهامات

المتبادلة ذكرت مصادر فى الحزب الاشتراكى أن التلكؤ فى التوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق التي لم تحظ حتى الان بمباركة المؤسسات الدستورية وبالاخص مجلس النواب يكشف تبييت النية على أمور خطيرة قد تؤدى إلي حرب أهلية. ودخل التجمع اليمني للإصلاح كطرف مباشر فى الازمة حيث اتهمته مصادر الاشتراكى بانه علي علاقة مع بعض رموز قيادة جبهة الانقاذ الجزائرية وأن السلطات الفرنسية لديها وثائق تثبت وجود علاقات بين عبد المجيد الزاندانى «عضو مجلس الرئاسة وممثل الاصلاح داخل المجلس» وقيادات الجبهة الجزائرية. وعلمت «العالم اليوم» من مصادر برلمانية أن عددا من المحاولات بذلت من لجل استصدار بيان تاييد من مجلس النواب لوثيقة العهد والاتفاق ولكن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل. ورغم ذلك الاخفاق إلا أن وزير الشئون القانونية اليمني عبد السلام كرمان قلل من اهمية ذلك التأييد من قبل مجلس النواب باعتبار أن جميع الاطراف السياسية فى اليمن وقعت علي الوثيقة التى حازت لأول مرة علي شرعية الاجماع الوطني وأنه لم يعد لاحد حق فى أن يعدل فيها بالزيادة أو النقصان».



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

لجنة الحوار تستأنف اجتماعاتها في عدن

أحزاب المعارضة اليمنية تدعو لإنشاء جهاز استخبارات موحد

عدن: من لطفي شطارة

واصلت لجنة الحوار السياسي اليمنية اجتماعاتها لاول مرة في عدن بغياب عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الذي يترأس جانب حزبه في هذا الحوار.

وقالت مصادر حزبية ان الاجتماع بحث الجوانب الامنية لوقف اية تداعيات ومن اهمها وقف الدوريات العسكرية في الوقت الذي طالبت فيه احزاب المعارضة في اجتماع لها امس بانشاء جهاز استخبارات لحماية الشرعية وسيادة الوطن.

وكانت احزاب المعارضة قد تقدمت امس باربع نقاط تهدف الى ضبط الجانب الامني وقد جرى المصادقة عليها وهي:

- ازالة النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها واستبدالها بنقاط من وزارة الداخلية وبما تقتضيه ضرورة الامن.
- وقف الدوريات العسكرية في المدن وعلى الطرقات الا ما تحدده وزارة الداخلية طبقا لمقتضيات الامن.
- البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي في المدن والناتج عن توزيع الاسلحة للاعضاء والانصار او اية تشكيلات عسكرية غير رسمية كالميليشيات المسلحة.
- انشاء جهاز استخبارات موحد وطبقا لقانون يحدد مهامه وصلاحياته في حماية سيادة الوطن والغاء دوره السابق في مراقبة المواطنين او ملاحقتهم.

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحزاب المعارضة

واكدت المصادر الحزبية ان جانب الحزب الاشتراكي تقدم بورقة لحل القضية الامنية من بينها الغاء الامن المركزي او ادراجه ضمن قوام وزارة الداخلية الى جانب اعادة تكوين الامن وتحديد قوته.

وقال عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (داي) عضو التكتل الوطني للمعارضة في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان النقطة المهمة التي سيدور حولها جدل واسع هي المعسكرات الموجودة على الحدود السابقة للشطرين قبل الوحدة والتي ما تزال قائمة ويجب ازالتها ودمجها دمجاً كاملا او ان يجري استبدال مواقعها ويحل كل معسكر محل الآخر، بحيث ينتقل معسكر «العند» قرب لحج (الجنوب) ليحل محل معسكر «خالد بن الوليد» في تعز (الشمال) الذي سيحل محل المعسكر الاول وكذا يجري الامر على بقية المعسكرات الاخرى.

وقال الجفري ان مثل هذه الخطوة ستقلل من خطر الانفصال، وأوضح ان المعسكرات الموجودة في المدن تكمن خطورتها في حالة الصراع على السلطة.

وكشفت مصادر سياسية ان مقترحا لم يجر المصادقة عليه لتشكيل لجنة تقوم بالاشراف على تنفيذ جميع الاجراءات الامنية والعسكرية التي تتوصل اليها لجنة الحوار، بحيث يجري تشكيلها من عشرة اعضاء يتم اختيار نصفهم من لجنة الحوار والبقية تتكون من وزير الدفاع ووزير الداخلية، ورئيس الجهاز المركزي للامن السياسي، العميد صالح منصر السييلي محافظ عدن والعقيد علي محسن الاحمر.

المصدر : العربي القاهرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الأزمة اليمنية.. والمرجع الثاني في «الإصلاح»

الفيدرالية انتحار سياسي.. والحل دمج المؤسسات بحسابات وحدوية الاشتراكي دولة الحزب.. والمؤتمر حزب الدولة

الأزمة اليمنية: ما الأسباب..؟ وما الحل..؟ «العربي» التقت في سلسلة لقاءاتها مع القيادات اليمنية عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء وأمين عام حزب الاصلاح الطرف الثالث في الائتلاف الحاكم.. وواجهته بسؤال الأزمة.

● صرحت في جريدة حزب الاصلاح بمواقف مضادة لفكرة الفيدرالية وقمت بتنفيذها، بل طالبت الحزب الاشتراكي بالمراجعة ومحاكمة الآراء الانفصالية داخله، فما هو فحوى التصريح أو خلاصة رأيك في هذا الأمر؟!

□ في هذا التصريح تعمدت أن اطرح قناعتي.. وخلاصتها أن الحزب الاشتراكي قد وصل به الحال لتبني مشروعا تراجعيا عن الوحدة التي تمت، فمن خلال الحوارات السابقة داخل الائتلاف كان هناك بالفعل تباين حول موضوع اللامركزية او الحكم المحلي، وسألنا الاخوة في الاشتراكي سؤالا واضحا: هل اللامركزية ادارية على قاعدة الحكم المحلي أم لا مركزية سياسية، واعتبروا هذا السؤال انذاك بأنه نوع من الاستفزاز، ونتيجة لحوار طويل اتفقنا على اللامركزية الادارية وظل الخلاف حول انتخاب المحافظ، واعتبرنا أن موضوع الانتخاب يرتبط بالتطور الاداري والثقافي والاجتماعي بالوطن ويرتبط بعوامل عديدة ولا يمكن أن يؤخذ كجزء منفصل..

ايضا هناك خلفية تاريخية في هذا الموضوع، فقبيل الوحدة طرح الحزب الاشتراكي فكرة الكونفدرالية، وكان النظام في الشمال يطرح الفيدرالية..

رسالة صنعاء:
مجدي رياض

ولكن هذه المشاريع أمام لحظات التجرد والتخلي عن الحسابات الشخصية والحزبية سقطت.. وتحققت الوحدة، الآن يعود الاشتراكي لكي يقدم مشروعا تراجعيا عن هذه الوحدة، من هنا كان لابد لي من طرح ارائي وآراء حزب الاصلاح ضد النزعة الانفصالية.

● ولكن مصدر مسئول بالحزب الاشتراكي رد على ما كتبت.. وكانت هناك اشارة مطولة الى ندائك للحزب بتصفية العناصر والآراء الانفصالية داخله، وأن هذه النزعة التصفوية مضادة لآرائك حول الديمقراطية والتعددية؟!

□ قد استغرق هذا الموضوع جزءا كبيرا من التعليق، وكان الرد ككل يتتبع بعض الكلمات ويفسرها تفسيرا خاصا، لقد طالبت بالفعل بأن تتم محاكمة اولئك الانفصاليين داخل الحزب، ولكن نتيجة ذكريات وأساليب الماضي تصوروا أنني اقصد تصفيتهم.. بالرغم من عدم تصريحي بهذا، فقط ما اشرت اليه انه من مصلحتهم إلا تظل هذه الأصوات سواء بشكل شخصي او باسم الحزب. تفجر مثل هذه القضايا، لأنها تعني الانتحار السياسي وانتحار الحزب، فكما يقولون في علم الأحياء ان التطور العكسي يؤدي الى انقراض النوع، فكيف نعود أو نسمح لأحد بالعودة الى طرح الفيدرالية بعد اتمام الوحدة!!

● الملاحظة البارزة في تعليق هذا المصدر أنك لم تلتزم الموضوعية وذلك بسبب انحيازك للمؤتمر وعدائك للاشتراكي؟!

□ هم دائما يرددون ذلك.. ويعتبرون ان حزب المؤتمر وحزب الاصلاح جبهة واحدة، ونحن عندما طرح علينا هذا الادعاء مبكرا قلنا لهم لا تعالج المسائل بهذا الاسلوب، لأنه اسلوب ايحائي يعتمد على وضعنا في موقع الدفاع.. نتيجة التشكيك في مواقفنا، نحن دائما نقول اننا مع الحق والحقيقة، وكل موقف نتخذه وفق هذا المعيار بصرف النظر عن اتفاقه مع حزب المؤتمر أو الحزب الاشتراكي، وبعيدا عن الأسلوب الدعائي اذا اخطأنا التقدير بسوف نتراجع.. واذا كنا مصيبين فسوف ندافع عن موقفنا هذا.

● في تصريحات مختلفة ومواقف متعددة أشرت الى عدم مسئوليتكم كحزب الاصلاح عن الأزمة الراهنة، وهذا يفرض سؤالا محددا: ما هي رؤيتكم لطبيعة الأزمة هل هي شخصية بين العليين - على عبدالله وعلى سالم - أم بين الحزبين؟! أم ماذا؟!

□ اذا بحثنا في جذور الأزمة فإننا سنحتاج الى وقت طويل، سواء بحثنا في طبيعة العلاقة بين النظامين السابقين بالشمال والجنوب وما نتج عنها من مؤتمرات ودسائس، او بحثنا في الفارق بين العقليتين من خلال الأيديولوجيا..



المصدر : العربي القاهرية

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيث التشدد والاشتراكية فى الجنوب.. وعدم الوضوح والنمط الراسمالى فى الشمال... ولكننا سنركز على ابعادها القريبة، لقد تراكمت الأحداث هنا وهناك ووصل الجميع بمن فيهم الغرب الى ضرورة الوحدة اليمنية، وبالفعل أصبحت الوحدة هى البوابة الوحيدة للدخول الى التاريخ ولتجاوز الأزمات القائمة انذاك لدى النظامين.. فكسب الشعب وحدته على المستوى الرسمى..

المشكلة بدأت عندما توجهت كل من دولة الشمال ودولة الجنوب نحو السيطرة على دولة الوحدة بدلا من الاندماج فيها وتشكيلها من جديد، ومنذ أن سادت هذه الحسابات بدأت المشكلة وعشنا فى الفترة الانتقالية فى ظل دولتين وأمنين وجيشين.. وإعلامين..

. ثم جاء الحزب الاشتراكى ليجعل النظام الذى كان موجودا فى المحافظات الشمالية هو الذى يحاكم، نعم هناك سلبيات بالمحافظات الشمالية، لكن التجربة ككل كانت تجربتين، فعلى المستوى الديمقراطى مثلا وبالرغم من أن الاشتراكى اول من اشترط ارتباط الوحدة بالديمقراطية، إلا اننا عند الممارسة وجدنا الحزب الاشتراكى على المستوى الادارى والانتخابى والتنظيمى حافظ على نفس وجوهه ووقف دون فعالية وتواجد القوى السياسية المؤثرة بالمحافظات الجنوبية.

● وأين كانت سلطة الدولة - دولة الوحدة - فى تلك المحافظات الجنوبية؟!

- المركزية التي يتحدثون عنها باستمرار لم تكن موجودة على أرض الواقع.

□ العكس صحيح.. هم يرون - بالاشتراكى - ان قرارات الوزراء التابعين للحزب لم تكن تنفذ وكل القرارات، مصدرها الرئيسى أو المؤتمر فقط؟!

- هذا الكلام يحتاج الى تحقيق وتوثيق، لكننا نقول ان الحزب الاشتراكى عندما دخل الى الحكم دخل ليمثل دولة الحزب، والمؤتمر الشعبى كان يمثل حزب الدولة، والفارق بين الاثنين واضح، والاشتراكى فى الحكم كان الأقوى لأن كل افراده يمثلون الحزب فقط، بينما المؤتمر خليط.. وكل فرد فيه له قضية معينة وهدف معين، وفارق بين عمل هذا وذاك، فالاشتراكى لا يمكن أن يتنصل من مسئوليته.

● ماذا عن حزب الاصلاح؟! وأين موقعه من المسئولية وهو الطرف الثالث فى الائتلاف؟!

□ بالنسبة لنا كنا فى الفترة الانتقالية معارضة.. ولكنها هادئة لا تستهدف تفجير الوضع بقدر ما تستهدف نقده وتطويره، وجاءت نتائج الانتخابات وكان دخولنا الى الائتلاف الحاكم مغامرة بكل معنى الكلمة لماذا؟! لاننا سنخسر شعبيا ولأننا سوف نتحمل مسئوليات وسلبيات الحكم فى دولة الوحدة بما فيها الفترة الانتقالية، ولكننا قبلنا هذا من أجل الاصلاح والتطوير من داخل مؤسسات الدولة، ففوجئنا بأن المعاناة والمشاكل التى كانت فى الفترة الانتقالية مازالت قائمة وما زلنا نعانى الصراع بين النظامين ولا اقول الحزبين.

● الاشتراكى يطرح ١٨ نقطة لحل الأزمة والأخ الرئيس على عبدالله صالح وافق عليها ومن ثم حزب المؤتمر، ماذا عن حزب الاصلاح وما هو موقفه من هذه النقاط؟!

□ فوجئنا بالنقاط الـ ١٨ تطرح فى الصحافة أولا ثم تبناها الاشتراكى ولاحظنا بعد ذلك نقاطا تبناها المؤتمر ونقاطا تتبناها المعارضة وسميناها حرب النقاط، وهى حرب سياسية حزبية، الجوهرى منها ومحل اختلاف الرؤى نحن نرى ضرورة احالتها الى لجان فنية وعلمية لا حزبية، خاصة اننا نتفق على ٩٠٪ ونختلف فى ١٠٪ ولا يمكن تعطيل هذا الحجم الضخم حتى انجاز هذا الجزء الضئيل.. بصفة عامة موافقة المؤتمر على النقاط الـ ١٨ تعنى محاولته الجادة لحل الأزمة، ومطلوب من الاشتراكى البدء فورا من جهته نحو انهاء الأزمة، فنحن نخشى أن يدفع الاشتراكى بالأمور الى نقاط أخرى وعراقيل من أجل اطالة الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية او اهداف اخرى، واطالة الأزمة يعنى تهديد اقتصاد واستقرار هذا الشعب بل تهديد امنه..

● المشكلة الأمنية أحد ظلال الأزمة الراهنة ويقال انها أحد اسبابها وهناك اشارات واضحة الى ان الاصلاح أحد المسئولين والشركاء فى هذه المشكلة؟!

□ مع الأسف انه فساد ذات البين الذى حذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم.. ومع الأسف ايضا اننا اصبحنا فى هذه الحرب لا ننظر الى الثوابت او نفرق بينها وبين ما هو عارض، لقد وصل الأمر باعلام الاشتراكى - صوت العمال مثلا - الى طرح القضية الأمنية والتدليل على تحول اليمن الى بؤرة للارهاب بصيغة الشعور بالانتصار والفرح، ومع أن أصل القضية - كما يعرفون - هى معلومات غير صحيحة ارسلها الاشتراكى الى الاخوة المسئولين فى مصر العربية، وبالطبع اثرت هذه المعلومات على العلاقات واتخذت عدة اجراءات للاساءة بين البلدين، فى حين أن العلاقات بيننا تاريخية وعمدت بالدم والى الآن نتمتع بحريتنا نتيجة تضحيات مصر، من هنا اقول ان الورقة الأمنية خطيرة جدا ولا يجب طرحها ضمن الصراع السياسى كورقة للكسب الآنى لانك قد تدفع ثمنها فيما بعد.

● لكن الحديث محدد حول معسكرات التدريب فى صعدة مثلا!!

□ قالوا ان هناك سبعة معسكرات للارهاب منها خمسة فى المحافظات الجنوبية واثنان فقط فى المحافظات الشمالية بمأرب وصعدة، والأخير يعتبر اخطر واكبر المعسكرات فى الشرق الأوسط على حد زعمهم، ولنأخذ معسكرات الجنوب: كيف لحزب - الاشتراكى - لا يسمح للقوى الأخرى والأحزاب بممارسة العمل والحركة فى المحافظات الجنوبية التابعة له ويسمح بوجود خمسة معسكرات؟!

● يقولون انهم اتخذوا اجراءاتهم وقبضوا على المسئولين وسيقدمون للمحاكمة، المشكلة مطروحة فى المحافظات الشمالية من وجهة نظرهم؟!

□ أولا اليمن مفتوحة ويمكن لأى مراقب أن يتابع ويرى ويحلل، وثانيا: توجد عدة سفارات يهمها مستقبل اليمن ومتابعة تفاعلاته - أيا كان السبب - وعلاقاته ببلادها.. كيف تصمت هذه السفارات فى حالة وجود مثل هذه المعسكرات، وثالثا نحن لسنا مسئولين.. المسئولة هى الحكومة.. وما علمته أن الرئيس على عبدالله صالح اتصل بالرئيس حسنى مبارك وقال له تفضل وارسل وفدا امنيا واليمن مفتوحة امامه وبالذات فى المحافظات الشمالية وليتأكد بنفسه وليستعن حتى بأدلة ووثائق الاشتراكى... بصفة عامة أخطر ما فى الامر ليست هذه الافتراءات، بل أن تصل الأمور الى هذا المستوى من التلاعب بالثوابت وبمصير اليمن وعلاقاته لحسابات سياسية وحزبية انية.

● سؤال أخير وضرورى.. باختصار شديد ما هو الحل الذى ترونه لتجاوز الأزمة فعليا؟!

□ الحل كما نراه وباختصار هو أن يرتفع الحزبان الى مستوى المسئولية التى تحققت بها الوحدة، لينجزوا دمج المؤسسات بحسابات وحدوية لا حسابات حزبية ضيقة، عندئذ سوف نشارك بفاعلية ونعلن اننا نتحمل كافة المسئولية معهما.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

نائب الرئيس اليمني الأسبق لـ «الشرق الأوسط»

الحديث عن الأزمة مبالغ فيه ولم أضع في برنامجي زيارة عدن

صنعاء: «الشرق الأوسط»

قال الدكتور عبد الرحمن البيضاني نائب رئيس الجمهورية العربية اليمنية الأسبق انه مستعد للادلاء برأيه (حول الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد) إذا طلب منه أحد الأطراف ذلك.

وأضاف المسؤول اليمني السابق الذي عاد الى صنعاء ـ بعد سنوات غياب طويلة قضاها في مصر ـ بعدما وجه له عدد من مشائخ قبيلة (مراد التي ينتمي إليها) انه لا ينوي القيام بأي دور في الأزمة «إدراكاً مني بأن جميع أطرافها مجمعون على حتمية معالجتها، وباسرع وقت ممكن ان شاء الله».

وفي حديث خاص لـ«الشرق الأوسط» قال الدكتور البيضاني الذي استقبله الرئيس اليمني بحضور عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة وعبد الكريم الارياني وزير التنمية والتخطيط ـ انه لاحظ ـ أثناء المقابلة ـ «إصرار الرئيس اليمني على حتمية حلها حرصاً منه على الحفاظ على أهم انجازات تاريخ اليمن الحديث». موضحاً: «داخلني شعور عميق بأنه (الرئيس) قد وضع يده على الحلول الجذرية والسريعة لانهاء هذه الأزمة بما يحقق آمال اليمنيين في جميع انحاء اليمن».

واعتبر المسؤول اليمني السابق الذي تفرغ ـ منذ تركه للعمل السياسي ـ للتأليف والعمل التجاري والاقتصادي، ان الذي يسمع عن الأزمة اليمنية من بعيد وما تتناوله الاقلام والأحاديث يكاد يصل الى القناعة بأنها طاحنة وقد تكون غير قابلة للحل، «وأنا كنت أحد هؤلاء» واستطرد قائلاً: لكنني عندما عدت الى الوطن ورغم انه لم يمر على وصولي أكثر من ثلاثة أيام فإنني اعتقد ان ما نشر في الخارج لا يخلو من مبالغات تعكس وجهات نظر أصحابها.

ورداً على سؤال حول امكانية زيارته لعدن ومقابلة نائب الرئيس علي سالم البيض قال الدكتور عبد الرحمن البيضاني: «انني أدعو للأخ الاستاذ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة بالتوفيق والنجاح واستعادة الثقة واستئناف مشوار الوحدة الطويل مع الأخ الرئيس. ولا شك عندي في انهما معاً يسعيان بكل اخلاص الى إيجاد الحلول المنطقية والممكنة والسريعة لابعاد أشباح المخاوف التي تحيط بالوحدة، لكنني لم أضع في برنامجي حتى الآن زيارة عدن».

ولما كان الدكتور عبد الرحمن البيضاني قد عارض الشيوعية والافكار الاقتصادية والاشتراكية منذ أن كان في السلطة، وفي ما بعد عندما خاض غمار التجارة والاعمال الحرة وألف كتاباً بعنوان «لهذا نرفض الشيوعية»، فقد سألناه عن رؤيته للتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم أخيراً بعد انهيار النظام الشيوعي، وخاصة في المنطقة العربية فأجاب قائلاً: العالم الآن يتجه الى التكتلات الاقتصادية لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الماركسية في الاتحاد السوفياتي.

أما على المستوى العربي فقد سقطت الشيوعية من الدول التي كانت تتبناها كما سقطت الأفكار الاشتراكية بكل مقوماتها بعد ان ضاع من عمر العرب أربعون عاماً منذ ان وقعنا اتفاقية التعرفة الجمركية والتجارة الحرة العربية التي استهدفت اقامة سوق عربية مشتركة، في مارس (آذار) 1953، وكنا نتوقع تحقيق التكامل الاقتصادي العربي غير ان الاشتراكية والتأميمات حطمت الآمال التي كانت معقودة على أهداف السوق العربية المشتركة، حيث هربت الأموال والخبرات العربية.

أما الآن وكرد فعل فقط لسقوط الاشتراكية في العالم فقد عادت الدول العربية التي أخطأت في سياساتها الاقتصادية الى منطق العلم الاقتصادي فلفظت بعض تشريعاتها السابقة في طريقها الى تعديل ما تبقى منها من أجل اللحاق بركب الحضارة الحديثة على طرقات احتياجات شعوبها.

٠٤٠٠٢١



المصدر : الوسط

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني لـ «الوسط»:

الشرعية الدستورية لا تتجزأ والغالبية لا تعني تصويت الشمال ضد الجنوب

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد



القت تطورات الأزمة السياسية في اليمن ظلالها على مستقبل الحوار السياسي الموسّع وبالذات على مشاركة الحزب الاشتراكي في الحوار، في ضوء مجموعة النقاط والملاحظات التي طرحها في الاشهر الثلاثة الأخيرة، خارج قائمة النقاط الثماني عشرة التي وافق عليها المؤتمر الشعبي العام، وهي نقاط وملاحظات تشكل رؤية الحزب الاشتراكي لأسباب الأزمة والمبادرات المطروحة لمعالجتها ونوع العلاقة بين احزاب الائتلاف ونسبة مشاركته في السلطة ومسالة الغالبية في اتخاذ القرار ومبادرة مجلس النواب واقتراح الفيديرالية. وهي عناصر تكتسب في مجموعها اهمية خاصة في الوقت الراهن من جانبين، اولهما انها تشكل موقف الحزب الاشتراكي من الحوار. وثانيهما انها لا تزال موضع جدل وتساؤل من قبل كثير من الاحزاب والاوساط السياسية. ولكشف حقائق الموقف الاشتراكي من هذه العناصر اجرت «الوسط» حواراً مع السيد جارالله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي (وزير الثقافة والسياحة) تحدث فيه عن موقف حزبه من هذه العناصر وانعكاسها على مستقبل الحوار.

● متى بدأت الأزمة وما أسبابها الحقيقية في رأيك؟

– الأزمة لها اسباب مختلفة، منها ما هو قديم يسبق قيام الدولة اليمنية، موجود في الطبيعة الاجتماعية والسياسية للوجود اليمني في الشطرين وفي درجة التطور لكل منهما، وبعضها نشا بعد قيام الدولة الواحدة. ويكمن السبب الجوهري، في رايي، في كون العاطفة والحماس المشروعين اللذين صاحبا التوقيع على اتفاقية قيام الدولة اليمنية الموحدة، حجبا عن انظار المؤسسين لميثاق الدولة الجديدة اهمية التفكير في بناء هذا المشروع وضمان استمراريته ووضع الأسس اللازمة لذلك. كان هناك اعتقاد، وهو صحيح، أن الجماهير اليمنية تتلهّف لرؤية العلم اليمني الموحد، يرتفع من جديد على السارية، وأن هذه الجماهير ستتكفل بحماية دولة الوحدة وستبنيها. وبطبيعة الحال عندما انتهى مناخ الفرح بدأ بعض المشاكل يطفو على السطح.

● من أي ناحية؟

– من نواح مختلفة، واولها قضايا الأمن والمعيشة ومشاكل الاقتصاد، والنتائج المترتبة على الحد المسموح به من الحريات والممارسة الديموقراطية وكيفية ادارة شؤون الدولة من قبل الاجهزة المعنية، وبالذات مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء. فمن ناحية حدث على اثر قيام الوحدة تغيير كبير في المساحة والسكان واصبحت لدينا دولة كبيرة نوعاً ما، بالقياس الى ما حولها، من دون ان تكون هناك آلية حديثة لادارتها. وجميع هذه المشاكل ألقت بظلالها على كيان الدولة الجديدة. ومال البعض الى تحميل دولة الوحدة مسؤولية ما يحدث. وفي رايي ان الوحدة لا تتحمل شيئاً من ذلك، فالمشكلة تكمن في الادارة القائدة لهذه الدولة وليست الدولة ذاتها. ومن هنا ظلت الازمة تتكرر من دون ان نجد لها حلاً، لاننا لم نشا ان نبحث جذور هذه الأزمات وان نعالجها. ولا يمكن ذلك الا من خلال بناء دولة حديثة مؤسسية، تصبح معها الدولة الجديدة دولة قانون، ويكون فيها المواطنون «سواسية كاسنان المشط». اذ من المستحيل ان ندير دولة من أربعة عشر مليون مواطن، مثلما كان الأمر من قبل.

الأزمة الثالثة

● ولماذا أخفقت حتى الآن كل المبادرات وظلت الأزمة تراوح مكانها؟



– يمكن القول ان واحداً من الأسباب ان احد طرفي الأزمة الرئيسيين لم يعترف اصلاً بوجود ازمة. ومن الصعب على اي طبيب ان ينجح في علاج اي مريض لا يقرّ بالمرض. ثم اننا لم نكن نقدر الوقت او الزمن حق قدره، فقد ظهرت الأزمة بعد قيام الوحدة باشهر. ثم تكررت ثانية قبل عامين تقريباً، وعادت ثالثة، وهي اكبر من السابق، وفي كل شهر تكبر عن الذي قبله. واحسب انه كان من الواجب على الساسة ادراك هذا الامر في وقت مبكر، ولو حصل مثل هذا الادراك، لامكن الوصول الى علاج مناسب في الوقت المناسب. والآن اعتقد ان الوقت لم يفُت كلياً، فما زال بالامكان الوصول الى حل.

● وما هو دور المبادرات المطروحة؟

– بالنسبة الى المبادرات، على اهميتها، فانها لا تستطيع ان تنجح الا اذا جرى تقبلها بطريقة حسنة من قبل الاطراف الاساسية، والتفاعل مع هذه المبادرات بطريقة جادة، والا فانها تظل مجرد تعبير عن نيات حسنة.

● وبعد موافقة المؤتمر على النقاط الـ١٨ المقدمة من الاشتراكي، هل ترى ان تفاعلاً حدث مع المبادرات بطريقة جادة؟

– انا متفائل بمبادرة الرئيس قبول النقاط الـ ١٨، وترحيب المكتب السياسي (للاشتراكي) بالمبادرة، ثم ترحيب اللجنة العامة (للمؤتمر) بهذا الترحيب. وبمنطق السياسة فان ذلك يصبح التزاماً يجب علينا تنفيذه. اما ما سيحدث فان علينا ان ننتظر. والمهم في رايي ان ندرك جميعاً ان خياراتنا تضيق اكثر فاكثر، وان الزمن يمضي بسرعة. ولا ينبغي ان نضيع الوقت في المناورات وتسجيل المواقف، اذ لا بد من الحل وقيادة الأزمة بدلاً من الانقياد لها.

استحالة الانفصال

● الى أي حدّ انت متفائل بأن الأزمة لا تهدد الوحدة بالانفصال؟

– الانفصال الرسمي في رايي غير ممكن وغير جائز، فالوحدة اليمنية هي وحدة قطر واحد يجمع بين مواطنيه الكثير من المصالح والروابط الاسرية والاجتماعية. وهناك شبكة من المصالح بدات تتكون وتاخذ طابعاً افقياً من الشمال الى الجنوب والعكس، مثل الاستثمارات والتجارة والعمالة، وهذه واحدة من اهم موانع الانفصال. والوحدة اليمنية مثل الزواج الكاثوليكي الذي يُمنع الطلاق فيه. ولكنه قد يكون زواجاً غير سعيد، اذا لم يتم حل المشاكل في اطار الاسرة الواحدة.

● والانفصال غير الرسمي؟

– غير ممكن، واذا حدث، لا سمح الله، فستتفتت اليمن الى كيانات عدة لا اثنين فقط، كما كانت عليه الحال سابقاً. واعتقد ان الغالبية من الساسة والمواطنين يدركون ان مصالحهم تكمن في بقاء اليمن موحدة.

● اذن بماذا تفسرون عجز احزاب الائتلاف عن حل الأزمة. هل هو عجز عن تحقيق الائتلاف، ام عجز عن كشف حقيقة الأزمة، ام عجز عن مواجهتها ومعالجتها؟

– السبب يعود الى كل ذلك مجتمعاً. ولربما ان الحل سيكون اقرب منالاً، اذا استطاع الشريك الثالث (حزب الاصلاح) ان يحتفظ بقدر من الحياد، ويخفف من سرعته في تبنّي راي احد طرفي الازمة والدفاع عنه على علاته ومجافاة الآخر (الاشتراكي)، من دون قدر كاف من التعليل المنطقي، كما بدا يظهر في الآونة الأخيرة.

● وما رأيك في تعليل الأزمة بالقول ان الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) اتفقا على قرار اعلان الوحدة واختلفا على تنفيذه؟

– الحزبان اتفقا على اقامة الوحدة واختلفا على ازالتها. ولم يشأ احدهما، وهو المؤتمر، ان يدفع تكلفة هذا المشروع، وهي تكلفة معنوية.

● لكن تطورات الازمة دفعت البعض الى تفسيرها بأن سلبيات



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

المؤتمر في استيعاب حقيقة الدولة وسلبيات الاشتراكي في استيعاب حقيقة الوحدة، هي المسؤولة عن سلبيات الواقع؟

– الحزب الاشتراكي اليمني تربى على شعارات الوحدة، منذ البدء. وكانت جزءاً من تكوينه الفكري والسياسي، بل والتنظيمي. والحزب الاشتراكي لا يستطيع ان يكون حزباً من دون ان يكون وحدوياً، لانه كان منذ البدء كذلك. ولكنه كان يأمل ان تؤدي اقامة الدولة اليمنية الجديدة، الى مشروع نهضوي وطني والى دولة حديثة واصلاح جذري، فاصطدم بحقائق الواقع غير المناسبة. ومن هنا نشب الصراع والفعل ورد الفعل، حتى وصلنا الى ما نحن عليه اليوم.

● هذا الواقع او الصراع القائم اليوم، الى أي حد ترى ان بالامكان تجذيره في مقولة سياسية تعتبر ان المؤتمر يريد ان يتعامل مع الاشتراكي، بطريقة الضم والالحاق، وأن الاشتراكي يريد ضمانات تحقق له نصف السلطة ونصف الثروة ونصف القرار؟

– بالنسبة الى الحزب الاشتراكي عندما اقدم على الغاء الدولة التي كان يديرها في الجنوب لمصلحة اقامة الكيان اليمني الاكبر كان يدرك، خصوصاً وهو من اصر على الخيار الديموقراطي الى جانب الوحدة، انه لا يستطيع ان يتحكم في مجريات العملية الديموقراطية ونتائجها، وان عليه ان يتقبل نتائج صناديق الاقتراع كيفما أتت، لانه يدرك ان الالتزام الديموقراطي الصحيح ينبغي ان يكون التزاماً غير مشروط. بيد ان نتائج الانتخابات ذاتها، وقد اعطته ما يقرب من ثلث اصوات الناخبين في اليمن عموماً، ومعظم اصوات الناخبين في المحافظات الجنوبية والشرقية، تؤهله لان يكون شريكاً فعالاً ومؤثراً في صياغة القرار السياسي وفي تقرير مستقبل البلاد واتجاهات تطورها، ثم ان الحزب الاشتراكي بحكم دوره التاريخي في اقامة الدولة اليمنية الجديدة، وباعتباره طرفاً رئيسياً في تمثيل تطلعات القوى الحديثة التي تطمح الى اقامة المجتمع المدني، يعد قوة لا يمكن تجاهلها عندما يتعلق الامر باي قرار لمستقبل البلاد ودورها وقضاياها الاستراتيجية. وهذا في ما يتعلق بما تتخذه السلطة من قرارات، وليس من نصيب في عدد الحقائب الوزارية التي اقتنع (الاشتراكي) بالقدر الضئيل منها.

الشرعية لا تتجزأ

اما بالنسبة الى «نصف الثروة» فليس للحزب الاشتراكي ولا لغيره حق، لا في نصف الثروة ولا في اقل من نصفها. فهي ملك للشعب، وينبغي ان تُجيّر كل واردات اليمن وثرواتها من اجل التنمية. والحزب الاشتراكي هو الذي طالب ويطالب بايقاف اي تصرفات بالمال العام، وبادخار ما في ايدينا من الثروة، من اجل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لليمن.

● وماذا عن نصف القرار؛ بمعنى هل يسلم الحزب الاشتراكي بقرار الغالبية في البرلمان، وما هي حقيقة موقفه منها؟

– معروف ان البرلمان يتكون من ثلاث كتل رئيسية، هي كتل المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح، ومن ممثلي الاحزاب الاخرى والمستقلين. وتكاثرت كتلة المؤتمر بسبب الحاجة علي بعض المستقلين للانضمام اليه بعد الانتخابات، ليس اقتناعاً ببرنامجه بل بمركزه في الدولة. ومع كل ذلك، اصبحت للمؤتمر اكثرية في البرلمان، وليس غالبية. فالغالبية تعني احراز مقاعد تزيد عن ٥٠ في المئة من العدد الكلي. وما جرى منذ الانتخابات واثناء تشكيل الحكومة وما بعدها هو ان الحزب كان دائماً يتقبل قرارات البرلمان حتى وان كانت بغالبية بسيطة. وهو امر بديهي، كما قبل بنصيب اقل في الحكومة، وكذا في مجلس الرئاسة، وتخلى عن رئاسته البرلمان. وهو أمر يتفق مع الواقع الذي نشأ بعد انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) التي سبق الحزب



المصدر : الوسط المتوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الاشتراكي غيره من الاحزاب في الاعتراف بها وتقبل نتائجها، على رغم كل التحفظات والطعون التي كانت مطروحة تجاه بعض الدوائر. اما ما حدث اثناء الأزمة فهو امر مختلف تماماً، ذلك ان بعض الساسة اراد استخدام البرلمان بعيداً عن وظائفه في الرقابة والتشريع من اجل تحقيق مكاسب حزبية معينة والوصول الى ادانة طرف بعينه من خلال التسرع في تحميله اسباب الأزمة قبل التأكد من حقائق الوضع. وانا لا اهدف الى التعريض باي طرف، ولا يتنافى مع احترامي العميق للبرلمان، عندما اقول ان افتتاح جلسات البرلمان عن الأزمة ببيان سياسي يتحدث عن الثوابت ويلمح الى الخيانة كان اساءة الى البرلمان واضعافاً لدوره، بقصد او من دون قصد.

وكل عاقل يدرك انه في ظل الطبيعة المركبة للأزمة الحالية والتعثر في انجاز ما نصت عليه اتفاقية الوحدة خلال المرحلة الانتقالية وعدم استكمال توحيد المؤسسات بين الشطرين وطبيعة التمثيل داخل البرلمان، كل ذلك يجعل من غير المناسب ان يتفق المؤتمر والاصلاح، مثلاً، على التصويت معاً لاتخاذ قرار ضد آراء معينة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتحميل الحزب الاشتراكي، مسؤولية الأزمة، لأن تصويتاً كهذا سيعني ببساطة ان الشمال يصوت ضد الجنوب، الامر الذي سيكون له اوخم العواقب على وعي الناس الوحدوي وعلى طبيعة العلاقات بين ابناء اليمن، بمحافظاتها المختلفة، لا سيما انه لم يصوت الى جانب هذه الكتلة اي نائب من ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية، بمن في ذلك من هم خارج كتلة الاشتراكي. ومع ان الحزب الاشتراكي فاز بعدد أقل من المقاعد في المحافظات الشمالية، الا انه موجود في معظمها والعكس غير وارد، وهو امر لا يخفى على لبيب.

وفي وضع كهذا يصبح من الواجب علينا ان نحافظ على برلمان موحد، وأن لا ندفع به الى الانقسام، بدلاً من الحفاظ عليه كمؤسسة موحدة وملاذ اخير يجمع ويوحد حين يختلف الساسة وتفترق الاحزاب. واخيراً اود ان الفت الانتباه الى ملاحظة بهذا الصدد، تتعلق بالشرعية. فحينما يشير احد منا الى الشرعية الدستورية ورفع رايتها، وهو امر جيد، فان من المتعيّن عليه ادراك ان الشرعية الدستورية كلٌ لا يتجزأ. فهي تعني البرلمان والدستور والقوانين والمؤسسات الأخرى ولا يمكن انتقاء جزء منها واستخدامه بحسب الحاجة، اذ لا بد من احترامها ككل. فمثلاً لا يصح ان نعلن احترامنا لاحدى السلطات التشريعية او التنفيذية او القضائية ونرفض الأخرى، او احترامها جميعاً ورفض الدستور او القانون، فالشرعية منظومة متكاملة.

الفيديرالية اجتهاد

● وفي هذه الحال ما هو في رأيكم الغرض من الفيديرالية التي طرحها السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي؟

– في هذا الموضوع أود ان اوضح النقاط التالية بايجاز:

اولاً، ان الأخ سالم صالح اجتهد رأيه في حل الأزمة. وقدم ما يراه أضمن لمستقبل مستقر وآمن لليمن، والتغلب على المشاكل الادارية والتنظيمية التي يعاني منها المواطن. والاجتهاد في الاسلام متاح ومثاب عليه. كما اننا في الحزب الاشتراكي معتادون على سماع الرأي والرأي الآخر، ومناقشته والحكم عليه من خلال معرفة اسبابه والاهداف التي يتوخى تحقيقها، من دون التسرع في التخوين او اصدار الاحكام العاجلة، كما كان يحدث في السابق، الامر الذي سبب لنا الكثير من الكوارث والانقسامات غير المبررة بقدر كاف.



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانياً: ان مشكلة العلاقة بين المركز والمحافظات، او الاقاليم الابعد، كانت ولا تزال مشكلة يمنية قديمة جديدة، لم تستطع الحكومات المتعاقبة منذ مئات السنين تقديم الحل الشافي لها، الامر الذي أضرّ بوحدة البلاد واستقرارها، واضعف قدرتها على التنمية. وعلينا اليوم ان نعترف بأن هذه المشكلة قائمة بل ازدادت عمقاً. وينبغي على الساسة الكف عن تجاهل رغبات ابناء المحافظات في الحد من هذه المركزية الشديدة والبحث عن حلول، لأن ذلك ضرورة ولأنها واحدة من مقتضيات الديموقراطية.

ثالثاً، واخيراً، انا لست ضليعاً في الفقه الدستوري، وحينما قرأت تصريح الأخ سالم صالح وما تلاه من ضجة اعلامية، قررت عدم الادلاء برأي قبل ان استوعب المسألة او المصطلح محل الخلاف. وما زلت حتى الآن اجيل النظر في الكثير من كتب الفقه الدستوري ومناقشة القانونيين، حتى اصل الى رأي في المسألة بقدر يتيح لي فرصة للدفاع عنه. فانا دائماً احاول اقناع نفسي بانه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

البيض ساهم في التوصل لاتفاقية امنية بشأن تسليم "الافغان"

القاهرة تخلت عن تحفظها في التعاطي مع الأزمة اليمنية

□ القاهرة - من محمد علام:

■ بدأ وقع تطورات الازمة اليمنية التي تتفاقم منذ اب (اغسطس) الماضي يسمع في القاهرة التي بدأت تتحرك بعد ان ظلت صامتة او متحفظة على الادلاء ببيانات حول توصيفها للازمة واتصالاتها لاحتوائها والوساطة بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض.

جاء اعلان وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن اتصالات مستمرة يجريها الرئيس المصري حسني مبارك مع (العليين) للوساطة وتقريب وجهات النظر بهدف انهاء الازمة تعبيرا عن خروج القاهرة عن صمتها او بانتظار انتهاء زوال التحفظات التي منعتها عن التدخل المباشر واقله اعلان موقف رسمي.

توضح القاهرة اسباب اهتمامها بالحرص على بقاء اليمن موحدا باعتباره «اهم انجاز عربي خلال العقد الماضي». ولاسباب تاريخية وعلاقات تقليدية ظل توحيد الشطرين هدفا ضمن رؤية القاهرة للاوضاع العربية. ولا تخفي انه على رغم مرور سحابات صيف الا ان هناك عناصر استراتيجية. فالعلاقة لا يمكن تجاهلها».

ويؤكد اكثر من مسؤول مصري لـ «الحياة» ان ما منع مصر من التدخل المباشر خلال الفترة الماضية ليس تحفظات بقدر ما كان اعطاء فرصة لنجاح جهود اكثر من عاصمة عربية الى بلورة مشاورات كانت تجريها مصر مع القيادات اليمنية، وهذه العواصم، حول سبل توافر عناصر النجاح لتحقيق هذا الهدف. ولاحظ المصدر المسؤول ان تنشيط القاهرة اتصالاتها ازداد مع بدء الحديث عن اقتتال داخلي.

ولا يخفي المسؤولون المصريون شعورهم بالقلق من انعكاسات تدهور العلاقات في اليمن على الاوضاع سواء على صعيد المنطقة او على مستوى الدول العربية برمتها. ويشير هؤلاء الى ان نتائج اجتماعات لجنة الحوار تعكس تفاؤلا حذرا.

ويلاحظ أن تصريحات المسؤولين المصريين بشأن الازمة تعكس مشاعر متناقضة على رغم تلقي وزير الخارجية المصري رسالة من نظيره العماني يوسف بن علوي بعد زيارة لصنعاء وعدن تضمنت تفاؤلا باتجاه انهاء الازمة ما جعل المسؤولين لا يستبعدون احتمال ايفاد مبعوث الى هناك.

وكان بن علوي زار القاهرة الشهر الماضي والتقى مبارك وسلمه رسالة من السلطان قابوس وحمل رسالة جوابية ايضا قبل توجهه الى اليمن للقاء صالح والبيض.

وتتابع القاهرة عن كثب نتائج اجتماعات «لجنة الحوار». ويتوقف على مدى تنفيذها قرار القاهرة ايفاد مبعوث او طرح مبادرة لاحتواء الازمة سريعا، وربما توجه مسؤول مصري على مستوى رفيع جدا الى صنعاء وعدن.

الى ان يحين الوقت لتحرك مصري في هذا الاتجاه يستمر السفير المصري في صنعاء عبدالرحمن شمعة بالاتصال الدائم بالقاهرة ووضعها في صورة التطورات اولا باول ونقل رسائل متبادلة بين مبارك وكل من صالح والبيض.

وليس سرا ان التحرك المصري نشط بصورة مكثفة وعلنية بعد الرسالتين المتبادلتين بين الرئيس مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الشهر الماضي بخصوص الازمة اليمنية ووسائل احتوائها. وكان السيد ابراهيم مسعود المبعوث الخاص لخادم الحرمين سلم رسالة الى مبارك الذي حمله رسالة جوابية خلال استقباله له في القاهرة.

ولفت المسؤولون المصريون في هذا الصدد الى الرسائل المتبادلة بين مبارك وسلطان عُمان قابوس بن سعيد والاتصالات بينه وبين عاهل الاردن الملك حسين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التي تناولت الموضوع ايضا.

ويتضح من الاتصالات المصرية ان القاهرة تركز باهتمام شديد على دور البيض في انهاء الازمة. ولا تخفي مصادر رسمية مصرية اعجاب الرئيس مبارك به منذ لقائهما في الاسكندرية في آب (اغسطس) عام ١٩٩٠ في اطار الجهود التي بذلت لانهاء ازمة الكويت، بالوسائل السلمية، مشيرة الى تمتعه بالموضوعية والواقعية والصراحة «وهي عناصر تدعو الى الاحترام».

وليس سرا في هذا الصدد ان الحزب الاشتراكي كان ساهم في توصل القيادتين السياسية والامنية في البلدين الى اتفاق بشأن تسليم «افغان مصريين» ذهبوا الى اليمن. ثم التعاون في المجال الامني وتبادل المعلومات في اطار مكافحة الارهاب، بعدما كشف الاشتراكي وجود مصريين وتونسيين وجزائريين، شاركوا في حرب افغانستان، في صنعاء قدموا اليها من بيشاور.

ويذكر في هذا الصدد ان سلطات الأمن المصرية كانت القت منذ شهرين القبض على احد هؤلاء «الافغان» لدى وصوله الى مطار القاهرة قادما من صنعاء.

في الوقت نفسه انعكست الازمة على الجامعة العربية واعلن الامين العام الدكتور عصمت عبدالمجيد في اول تصريح، يتعلق بالازمة اليمنية منذ نشوبها، استعداده للذهاب الى صنعاء وعدن «إذا اتيحت له الفرصة»، ما ادى الى ضم أوراق الازمة الى «ملف الهموم العربية». وجاءت تصريحات عبد المجيد بعد اتصالات هاتفية مستمرة مع صالح والبيض.

ودعت الجامعة الاطراف، التي تتوافر لجهودها عناصر النجاح، الى اجتماع ضم سفراء مصر والاردن وسلطنة عمان وفلسطين وابلغتهم رسائل الى وزراء خارجيتهم تعلقت بتلمس الخطوات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة للوساطة واحتواء الازمة باشرافها او بالتعاون مع اكثر من عاصمة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

باسندوه: اليمن بدأ بتجاوز الأزمة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قال وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه ان بلاده بدات في تجاوز الازمة السياسية بعدما توصلت لجنة حوار القوى السياسية الى التوقيع بالاحرف الاولى على وثيقة «العهد والاتفاق» في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن والتي ستوقعها الاطراف المعنية قريباً.

وقال باسندوه الذي كان يتحدث امام نظيره الهولندي بيتر كويمانس في جلسة المحادثات اليمنية - الهولندية قبل ظهر امس، ان زيارة الوفد الهولندي جاءت بعد ارساء قواعد الديموقراطية والوحدة. واشاد بمواقف هولندا تجاه اليمن.

واعرب وزير الخارجية الهولندي عن سعادته بما توصلت اليه لجنة الحوار الوطني والتي اسفرت عن وضع صيغة لوثيقة «العهد والاتفاق». وقال ان التقيد بها سيدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الى الامام.

وتم التوقيع امس على اتفاقيتين تضمنت الاولى تنظيم الخدمات الجوية بين البلدين بالاضافة الى نقل البريد والشحن واجور النقل الجوي بين البلدين. وتضمنت الاتفاقية الثانية انشاء مكتب موقت للاعداد لمشروع خاص في مجالات الصحة والزراعة والمياه والصرف الصحي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

الاشتراكي يدعو كبار المسؤولين الى عدن بدل صنعاء

توقيع وثيقة الاتفاق اليمني مؤجل

□ عمان - «الحياة»:
□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:
□ الرياض -
من مصطفى شهاب:

■ توقعت مصادر مطلعة في عمان امس ان يصل رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح الى العاصمة الاردنية السبت المقبل وذلك تمهيداً لتوقيع وثيقة «العهد والاتفاق» بين الاحزاب اليمنية في مقدمها الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه السيد علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي.

لكن مصدراً ديبلوماسيا عربيا كشف لـ «الحياة» ان لا موعد نهائيا بعد لتوقيع الوثيقة وان «كل شيء مؤجل» اقله حتى الآن.

وفي الرياض اكد السفير اليمني لدى المملكة العربية السعودية السيد غالب علي جميل حصول تطور ايجابي على صعيد علاقات بلاده بالمملكة وقال في تصريح الى «الحياة» انه نقل الى الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الذي استقبله اول من امس رسالة شفوية من الرئيس اليمني الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تتعلق بالعلاقات بين البلدين والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وقال السفير ان محادثات الحدود بين بلاده والسعودية تسير بشكل جيد وتوقع في هذا الصدد ان تشهد اللقاءات المقبلة بين فريقي التفاوض والتي سيكون اولها في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) المقبل، تطوراً ايجابياً في الطرح وتقديم افكار جديدة من الطرفين. الى ذلك علمت الحياة من مصادر مطلعة ان «الخطوط السعودية تنوي اعادة تسيير رحلتها الى صنعاء التي توقفت اثناء الازمة في الخليج».

وتوقعت هذه المصادر ان يبدأ تسيير الرحلة هذا الشهر او خلال آذار (مارس) المقبل ابعد تقدير.

وذكرت هذه المصادر ان الخطوط السعودية اعادت افتتاح مكتبها في شارع الزبيري في صنعاء. الا ان مصادر الخطوط السعودية في جدة نفت علمها بهذا الخبر. ويذكر ان الخطوط السعودية كانت تسير رحلة اسبوعية الى صنعاء في حين تسير الخطوط اليمنية رحلتين اسبوعياً الى الرياض ورحلة يومية الى جدة.

وفي عدن ابدت مصادر سياسية مخاوفها من تدهور جديد في العلاقات بين المؤتمر والاشتراكي خصوصاً ان الاجتماع الذي كان مقرراً للجنة الحوار للقوى السياسية لم ينعقد امس في صنعاء. وعزت مصادر الاشتراكي عدم انعقاد الاجتماع الذي كان سيتحدد فيه موعد توقيع وثيقة «العهد الاتفاق» ومكان التوقيع الى مقاطعة المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح له. وقالت ان المقاطعة عائدة الى ازمة جديدة نشأت عن تسلم وزارة الخارجية اليمنية رسالة من السفارة الالمانية في صنعاء بوصفها ممثلة لرئاسة الاتحاد الاوروبي في اليمن.

واشارت المصادر الاشتراكية الى ان «الرسالة الالمانية احتجت على اضافة فقرات الى البيان السياسي الصادر مساء اول من امس في بروكسيل عن دول الاتحاد الاوروبي بشأن ترحيبها بوثيقة «العهد والاتفاق». وجاء في رسالة السفارة الالمانية «ان الاتحاد الاوروبي بعدما ابدى اهتمام الدول الاعضاء فيه بصورة متكررة ايجاد استقرار دائم في اليمن مبني على مبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الانسان، يرحب بتوقيع اتفاقية ١٨

التتمة في الصفحة (٤)



توقيع وثيقة الاتفاق اليمني

تتمة الصفحة الاولى

كانون الثاني (يناير) الماضي من قبل جميع الاحزاب السياسية الممثلة في لجنة الحوار الوطني في الجمهورية اليمنية وهذه خطوة مهمة في اتجاه حل الأزمة السياسية الحادة في اليمن».

واكدت الرسالة ان «الاتحاد الاوروبي يامل بجد بان يتم توقيع الاتفاقية سريعاً من قبل القادة السياسيين وان يتم تطبيقها سريعاً لايجاد حل سلمي للمشاكل السياسية وتعزيز الوحدة والديموقراطية لمصلحة الشعب اليمني باكمله». وقالت الرسالة: «ان السفارة الالمانية تود لفت انتباه الجميع الى حقيقة كون ما نشر في وسائل الاعلام (في صنعاء) لا يمثل النص الاصلي لبيان الاتحاد الاوروبي ولذلك تود السفارة ان تطلب من الجهات المعنية نشر البيان الاصلي».

وكانت اجهزة الاعلام الرسمية في صنعاء اضافت السطور الآتية الى البيان «واشادت رئاسة المجموعة الاوروبية باستعداد الاخ الرئيس علي عبدالله صالح لتوقيع الاتفاقية في الوقت المقترح في العاصمة الأردنية عمان ولكنها اكدت في المقابل اهمية اقناع الاخ علي سالم البيض بعدم المطالبة بشروط اضافية الى وثيقة الاتفاق» من جانب آخر أدلى مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عدن بتصريح الى «الحياة» أكد فيه ان «ما جاء في خبر اجهزة الاعلام في صنعاء الاثنين الماضي على لسان الاخ محمد سالم باسندوة وزير الخارجية لدى تلقيه مكالمة الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد عار عن الصحة خصوصاً عن تاكيد الوزير باسندوة ان الحزب الاشتراكي اعترض من خلال ممثليه في لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار على توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» حول اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة في مقر الجامعة العربية في القاهرة بدلاً من عمان». واوضح المصدر ان «الحزب الاشتراكي لم يسبق ان اعترض على توقيع الوثيقة خارج اليمن على نحو ما عبرت عنه اطراف اخرى معروفة اعترضت بكل صراحة وعلانية على تمسك الحزب الاشتراكي بالتوقيع في بلد عربي شقيق وبحضور ممثلين عن الدول العربية والاجنبية التي ابدت اهتمامها بالاوضاع الداخلية في اليمن وعبرت عن

حرصها على معالجة الازمة السياسية التي تشهدها البلاد عن طريق الحوار السياسي السلمي وبذلت جهوداً صادقة للمساهمة في تقريب وجهات النظر ودرء المخاطر التي كادت تعصف بوحدة اليمن ونهجه الديموقراطي التعددي».

وقال المصدر الاشتراكي ان «الحزب إذ يأسف لهذا الافتراء الذي يضاف الى مسلسل المكايدات السياسية غير المسؤولة يود ان يعبر عن احترامه وتقديره البالغين لاهتمام جامعة الدول العربية وامينها العام الدكتور عصمت عبدالمجيد بالاوضاع في اليمن».

وكانت الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام اتهمت الاشتراكي بتصعيد الحملة الاعلامية عليه وانتهاك الاتفاقات التي تم التوصل اليها في هذا الصدد.

وجاء في رسالة وجهها المؤتمر الى اعضاء لجنة الحوار:

«اطلعت الدائرة العامة للمؤتمر الشعبي العام على ما نشرته صحيفة «المستقبل» في عددها الصادر الاحد الموافق ٩٤/١/٣٠ حول ما ورد في مذكرة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الموجه الى لجنة الحوار للقوى السياسية والمتضمنة ادعاء الحزب بقيام اعلام المؤتمر الشعبي العام بنشر بعض الموضوعات التي يزعم انها تعمل على تاجيج الازمة وتحرض على اندلاع حرب اهلية في بلادنا.

ومن العجيب ان يصلكم مثل هذا الاحتجاج من الحزب الاشتراكي اليمني بالتحديد وليس من احد غيره في الوقت الذي يعلم فيه علم اليقين ان جهازه الدعائي هو صاحب اكبر سجل في ابتداع الاضاليل والافتراءات والتعبئة غير المسؤولة والتحريض على الازمات والفتن والعنف والارهاب والخروج السافر على مقررات لجنة الحوار واللجان الاخرى المعنية بإيقاف تداعيات الازمة وفي الاستهتار بكل النداءات والمناشدات الداعية الى الامتناع عن المهاترات الاعلامية وفي الضرب عرض الحائط بكل المبادرات التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام وسائر المؤسسات الدستورية والشرعية والقوى والاحزاب والشخصيات الوطنية والعربية والعالمية لايقاف الحملات الدعائية والتراشق الاعلامي المتبادل خلال الازمة.

فمنذ اول لحظة بعد التوقيع بالاحرف الاولى على وثيقة العهد والاتفاق، اخذ اعلام الحزب الاشتراكي يجدد تمسكه بخطابه السياسي والاعلامي برغم التعامل مع مرحلة ما بعد الـ ١٨ من كانون الثاني (يناير) بنفس منطق الادعاء والاثارة والتصعيد وبنفس اساليبه التضليلية التي اعتمدها قبل ذلك. وليس هذا فحسب بل عمد الحزب الاشتراكي بواسطة عناصره المتنفذة والمهيمنة على وسائل الاعلام الرسمي (القناة الثانية - البرنامج العام الثاني - صحيفة ١٤ اكتوبر) الى بث واذاعة ونشر عدد من الندوات والمقابلات التي تروج بشكل غير مباشر لما يحاول الحزب الاشتراكي القيام به للالتفاف على وثيقة العهد والاتفاق واعطاء صورة تتطابق مع مزاعمه وادعاءاته.(..)».



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١/١٩٩٤

حمد بن جاسم في اليمن بعد الاردن

قطر : المصالحة العربية بحاجة لوقت وستتم على مراحل

استقبل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مساء امس الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري والوفد المرافق له الذي يزور صنعاء حالياً.

ونقل الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني للرئيس اليمني رسالة من امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني تتصل بالعلاقات الاخوية بين البلدين والقضايا التى تهم البلدين والامة العربية.

كما جرى خلال المقابلة بحث سبل تعزيز العلاقات الاخوية ومجالات التعاون بين البلدين الشقيقين.

واشاد الرئيس اليمني بمستوى العلاقات القطرية - اليمنية والتي تجسد عمق الاواصر الاخوية بين البلدين الشقيقين مثمنا المواقف الاخوية الايجابية لدولة قطر في دعم الوحدة اليمنية، وبعد الاجتماع غادر الوزير القطري صنعاء عائدا الى الدوحة.

وكان الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني اختتم امس زيارة الى الاردن وصفها بانها «بداية مرحلة جديدة من التعاون والعلاقات الوثيقة بين البلدين الشقيقين».

وفي مؤتمر صحافي قبيل مغادرته العاصمة الاردنية الى صنعاء قال الشيخ حمد ان بلاده مستعدة لتطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع «اسرائيل» عندما يتحقق تقدم في عملية سلام الشرق الاوسط.

ودعا الوزير القطري الدول العربية الى استعادة علاقاتها مع العراق «لانه دولة مهمة في العالم العربي ولان ذلك يشكل اساسا لازالة سوء التفاهم الذي يخيم على العلاقات العربية مشيرا الى ان قطر تامل القيام بدور في دفع العرب نحو الوحدة».

وقد اكد الوزير القطري انه التقى مع وزير الخارجية «الاسرائيلي» شمعون بيريز على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك في اكتوبر الماضي وانتقد تكتم وتحفظ العرب في شان الاتصالات مع «اسرائيل».

وقال ان قطر لن تبدأ تعاوننا اقتصاديا مع «اسرائيل» قبل تحقيق تقدم على جميع مسارات المفاوضات العربية - «الاسرائيلية» ولن ترفع المقاطعة الاقتصادية المباشرة قبل ان يفعل الآخرون ذلك في الجامعة العربية.

واضاف «ان المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة (التي تطبق على شركات تستثمر في اسرائيل) سترفع اذا تحقق تقدم على مساري المفاوضات السورية واللبنانية مع «اسرائيل» لكننا سنستضيف جولة مفاوضات اقليمية عربية «اسرائيلية» وهذا شيء لا نخجل من فعله».

وتساءل «لماذا يشعر بعض العرب بالامتعاض من الاجتماع مع «الاسرائيليين» في دول عربية ولا يعترضون على مثل هذه الاجتماعات في الدول الغربية.. انني لا ارى في ذلك مشكلة».

وفي شان المصالحة العربية - العربية قال وزير الخارجية القطري انها بحاجة الى وقت وستتم على مراحل قبل ان يلتئم العرب على طاولة واحدة مرة اخرى ويبدأوا حوارا صادقا.

وحول العلاقات القطرية - الاردنية قال الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني ان قطر تتبع سياسة مستقلة تجاه الاردن.. مضيفا انه «اذا كان الآخرون غير سعداء بزيارتي الى عمان فهذه مشكلتهم.. اننا لم نرتكب اي جريمة وزيارتنا هذه تقررت على اعلى مستوى في بلادنا».

ووصف محادثاته مع المسؤولين الاردنيين بانها ايجابية وبناءة وتناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتدعيم التعاون العربي ولم الشمل. وقال انه تناول جميع هذه الامور خلال المباحثات «بصراحة تامة وبالمنطق الذي يجب ان يسود علاقاتنا العربية» مشددا على انه يجب ان تكون العلاقات العربية واضحة ومبنية على الصراحة بين جميع الدول العربية ولكن ليس للتجريح بل لتخطي سوء الفهم والصعاب والمحن التي مرت بالعالم العربي في الفترة الاخيرة.

واضاف «نحن في دولة قطر نامل في ان نقوم بدور لا نبغي من ورائه تحقيق مكسب او سبق انما تنقية الاجواء العربية لاننا نعتقد حكومة وشعبا انه لم يكن للعرب قوة واعتبار ونصر الا بالاتحاد مستذكرين هنا مكاسب عام ١٩٧٣ التي تحققت بفضل التضامن العربي . وان جميع مشاكلنا ومصائبنا التي حلت بنا حلت بسبب الفرقة وبعض سبل التعامل التي يجب ان لا تسود بين الدول العربية».

وشدد على رفض بلاده وضع اية شروط مسبقة قبل اعادة اللحمة الى الصف العربي مشيرا الى ان الدوحة ترتبط بعلاقات قوية مع كافة الدول العربية.

وكان الوزير القطري استقبل بحفاوة في الاردن واجرى محادثات مع الملك حسين وولي عهده الامير حسن ورئيس وزرائه عبدالسلام المجالي كما تم خلال زيارته الاتفاق على تشكيل لجنة قطرية - اردنية مشتركة.

وقال بيان صحافي اصدره الديوان الملكي الاردني ان لقاء الملك حسين مع الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني تناول تبادلا لوجهات النظر حول مختلف القضايا الاقليمية والدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات.

واضاف انه تم استعراض آخر المستجدات على العملية السلمية وضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة وجرى التاكيد على ضرورة التضامن العربي وتوحيد الجهود في هذا المجال بما يخدم قضايا الامة الواحدة ومستقبل اجيالها.

وقالت الوكالة القطرية ان وزير خارجية قطر نقل الى الملك حسين والامير حسن تحيات وتمنيات الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر وولي عهده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وان الملك حسين حمل الوزير تحياته وتمنياته الى امير قطر وولي عهده.

وقلد الملك حسين خلال اللقاء وزير الخارجية القطري وساما اردنيا رفيعا.

وبعد محادثات جرت صباح امس اصطحب الامير حسن الوزير القطري في زيارة الى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية حيث عقد اجتماع مشترك ضمهما مع الفريق اول الركن عبدالحافظ مرعي الكعابنة رئيس هيئة الاركان الاردنية المشتركة واعضاء الهيئة.

واعلنت وزارة الخارجية الاردنية بعد اجتماع عقد الليلة قبل الماضية بين الشيخ حمد بن جاسم ووزير الدولة الاردني للشؤون الخارجية طلال سطعان الحسن



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٣٠ / ١ / ١٩٩٤

عن تشكيل لجنة قطرية - اردنية مشتركة برئاسة الوزيرين على ان تجتمع بالتناوب في عاصمتي البلدين وان يعقد اجتماعها الافتتاحي في الربع الاول من العام الحالي. وحددت اهداف اللجنة بالعمل على تفعيل الاتفاقات والبرامج التنفيذية للعلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

يذكر ان وزير الخارجية القطري هو اول مسؤول خليجي على هذا المستوى يقوم بزيارة الى الاردن منذ بداية ازمة الخليج في اغسطس «آب» ١٩٩٠.

(وكالات)



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

بدأ العام الجديد والأزمة اليمنية تراوح مكانها

لجنة الحوار تعلن مبادئ إنهاء الاختلالات الأمنية وتواجه صعوبة في الاتفاق على آلية التنفيذ

صنعاء: من حمود منصر

توقع اليمنيون عند استئناف لجنة الحوار لحل الازمة في 18 ديسمبر (كانون الاول) الماضي ان العام الجديد سيكون عام انفراج الازمة بعد ان كان عام 1993 عام الانتخابات والازمة، لكن ذلك لم يتحقق فقد انقضى عام 93، وبدا العام الجديد والازمة تراوح مكانها، ولجنة حوار القوى السياسية باعضائها الـ27 قررت في اخر اجتماع لها في صنعاء يوم 30 ديسمبر المنصرم نقل اجتماعاتها الى العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن حيث يوجد اغلب قادة الحزب الاشتراكي وفي مقدمتهم الامين العام علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، وسالم صالح محمد الامين العام المساعد وعضو مجلس الرئاسة، وفعلا انتقلت اللجنة بكامل اعضائها، وبدات عقد اجتماعاتها في عدن منذ يوم امس، غير ان معطيات انشطة لجنة الحوار، ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، وايضا معطيات الوساطات العربية والدولية، واصداء بعض الفعاليات الشعبية كملتقى محافظة تعز الموسع، ومبادرة جمعية علماء الدين لم تسفر عن اي تقدم حقيقي لحل الازمة.

ويرى المراقبون ان خلاصة مجموع النشاطات السياسية الرسمية وغير الرسمية خلال الاسبوع الاخير من العام الماضي لم تسفر سوى عن شيء واحد على صعيد الازمة اليمنية، هو تهدئة الجدل الاعلامي بين اطراف الازمة، وتوسيع دائرة الاحتمالات المستقبلية مع استمرار عجز السياسيين اليمنيين عن التنبؤ بما يمكن التوصل اليه نظرا لاستمرار التكتيكات السياسية في المناقشات، والتشكيك في جدية الحوارات الجارية، بالاضافة الى الحذر الذي تبديه بعض القوى السياسية سواء في اطار الائتلاف الحاكم، او في المعارضة من اي اتفاقات ثنائية تظهر فجاة بين الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي على حسابها، او تجعلها فدية للخروج من الازمة بعد ان تبددت مخاطر انفصام الوحدة اليمنية.

لقد استانفت لجنة حوار القوى السياسية اجتماعاتها في 18 ديسمبر الماضي في صنعاء بعد اعلان الرئيس صالح قبوله بالنقاط الـ18 المقدمة من الحزب الاشتراكي لحل الازمة، وجاء عقد تلك الاجتماعات استجابة ايضا لدعوة التكتل الوطني للمعارضة والذي يضم 5 احزاب.

وقبل ان تبدا اللجنة مناقشة الازمة استمعت الى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عن محاولة اعتراض موكبه يوم الجمعة 17 ديسمبر عند مشارف صنعاء من قبل اطقم من الشرطة العسكرية واصدرت بيانا عبرت فيه عن ادانتها لذلك التصرف غير المسؤول، وعن شكرها وتقديرها العاليين لحكمة رئيس الوزراء وتصرفه المسؤول ازاء الحادث ودعت الحكومة لاتخاذ الاجراءات الحازمة لقطع دابر ذلك التصرف ومنع تكراره، وموافاتها بنتائج التحقيقات المتعلقة بالحادث. وقد كان للحادث ولبيان اللجنة اصداء ايجابية اوجدت جوا من الطمانينة والتاكيد على جدية القوى المشاركة في الحوار في حل الازمة.

ثم بدات اللجنة في نفس الاجتماع مناقشة القضايا المطروحة بخصوص الازمة، ووزعتها على اربعة محاور رئيسية:

- اعادة الثقة.
- بناء الدولة.
- الرؤية الاقتصادية.

● اليات التنفيذ والبرنامج الزمني.

وحددت قضايا محور اعادة الثقة بالجانب الاعلامي والامني والعسكري للازمة، واعتبرت تلك القضايا ذات اولوية مطلقة يساعد ضبطها، وحلها على اعادة الثقة، وتوفير المناخ المناسب لاستكمال حل القضايا الاخرى واتفق على تحديد سقف زمني لاستكمال مناقشة وحل مختلف جوانب الازمة يكون يوم 10 يناير (كانون الثاني).

غير ان الموعد قد اقترب وما زالت اللجنة تناقش محور اعادة الثقة الذي توقعت ان يستغرق ثلاثة ايام فقط من النقاش، ويبدو ان عامل الزمن يعتبر عنصرا مهما لبعض اطراف الازمة. فبينما يحرص المؤتمر الشعبي على اختصار الزمن في الوصول الى اتفاقات سريعة تنهي حالة القلق، يحرص الحزب الاشتراكي على التدقيق في القضايا المطروحة، واشباع النقاش حولها وتحديد مواقف واضحة منها، لكن هذا الحرص في اطار لجنة الحوار على عنصر الزمن لم يمنع المؤتمر الشعبي من التفكير بمسلك اخر لجر الاشتراكي الى سباق مع الوقت في الوصول الى الطور الاخير للازمة خاصة بعد اخراج قوات الشرطة العسكرية من عدن الى لحج في 21 ديسمبر الماضي حيث اعتبر ذلك تجاوزا لتوجيهات الرئيس صالح ولقرارات مجلس النواب ومجلس الوزراء الخاصة بمنع اي استحداثات او تنقلات عسكرية، وبالتالي قررت الحكومة في اجتماع برئاسة الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء وعضو المؤتمر الشعبي في 22 من نفس الشهر تشكيل لجنة حكومية برئاسة عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء، والامين العام للتجمع اليمني للاصلاح ـ الشريك الثالث في الائتلاف ـ كلفتها بالذهاب الى عدن للتحقيق في قرار اخراج الشرطة من عدن.

وفي اليوم التالي عقد مجلس الرئاسة اجتماعا بحضور ثلاثة من اعضائه فقط، وغياب البيض، وسالم صالح من الحزب الاشتراكي عبر خلاله عن ارتياحه للخطوات التي اتخذتها لجنة الحوار لوقف تداعيات الازمة على الصعيد الاعلامي ووقف المهاترات الصحافية، كما اقر منع اجراء اي تنقلات او استحداثات عسكرية جديدة في ظل الازمة، او اجراء اي تعيينات او تجنيد او ترقيات جديدة في القوات المسلحة الا بموافقة مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع الوطني الاعلى طبقا للدستور.

فسر هذا القرار بانه رد على قرار وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر اخراج الشرطة من عدن، وايضا قطع الطريق على اية اجراءات من شانها كسب الجيش خاصة انه ترددت في الاثناء انباء غير مؤكدة عن عمليات تجنيد جديدة في عدن والضالع، وفي الحرس الجمهوري في صنعاء.

وايضا التلويح بالشرعية عبر مؤسسة مجلس الرئاسة حيث اقر المجلس في نفس اليوم دعوة الحكومة لعقد اجتماع مشترك موسع مع مجلس الرئاسة في يوم 28 ديسمبر الماضي في حين لم يراس العطاس اجتماع الحكومة السابق، بل كان معتكفا في منزله في صنعاء مدة 4 ايام قاطع خلالها اجتماعات لجنة الحوار، ومجلس الوزراء ايضا.

واكد مسؤولون وثيقو الاطلاع ان العطاس هدد بتقديم استقالة حكومته في تلك الاثناء حين ادرك ان مجلسي الرئاسة والنواب يسعيان للضغط على حكومته من اجل تفجير الموقف، وتصعيد الازمة الى اطوارها النهائية، علما ان اتجاها قويا برز في مطلع نفس الاسبوع لدعوة الحكومة الى البرلمان لمناقشتها حول الازمة، وحول برنامج عملها، وكان بعض النواب من المؤتمر الشعبي، وتجمع الاصلاح قد طرحوا ضرورة استجواب الحكومة، او سحب الثقة عنها وفسر اشتراكيون تلك الاجراءات انها تستهدف إما دفع العطاس لتقديم استقالته ـ وهو ما كان يعتزم عمله ـ او سحب الثقة من الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة بدون الاشتراكي استنادا الى شرعية الاغلبية البرلمانية التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح ودفع الاشتراكي "الى اتخاذ موقف مناوئ قد لا يكون اقل من اعلان الانفصال، الامر الذي يسمح للمؤتمر الشعبي والاصلاح بادانة الاشتراكي واعتباره متمرداً وخارجاً عن الشرعية وبالتالي مجابهته باسم الشرعية، لكن الاشتراكي تنبه لبوادر التفكير لدى خصمه لاستخدام ورقة الشرعية.

وكان اول خطوة خطاها حث المهندس العطاس رئيس الوزراء على عدم التلويح بالاستقالة، بل اقناعه على عدم الاقدام على خطوة كهذه لانه اذا ما نفذها يوفر للآخر جهدا كبيرا للوصول الى ما يريد، وبالتالي يمكنه من استخدام ورقة الشرعية من موقع المسؤول خارج دائرة اي ادانة، وبينما لو امتنع عن الاستقالة، وتركهم يحاولون سحب الثقة من الحكومة او حلها، وتشكيل حكومة غيرها يكون واضحا للراي العام المحلي والخارجي النزعة الاقصائية، وهذا يدينهم، ويسمح للاشتراكي بطرح الموضوع بانه عملية اقصاء له، واكراهه على العودة من حيث اتى، اي «الانفصال». وربما ان هذا الاحتمال حال دون التعجيل باستخدام ورقة الشرعية من طرف المؤتمر الشعبي لان لها ابعاداً خطيرة اولها سيكون الانفصال.

وقد سبق تلك المحاولة التصعيدية ان اصدرت لجنة الحوار قائمة بالضوابط الاعلامية لمنع تناول الازمة من قبل الصحافة الرسمية والحزبية والاهلية وايضا الصحافة الاجنبية بما يؤججها او يعمل على تصعيدها.

هذه القائمة قوبلت بردود فعل متباينة، لان البعض اعتبر الصحافة عاملاً من عوامل تاجيج الازمة بينما البعض الآخر اعتبر ذلك نوعا من المبالغة في دور وسائل الاعلام، وانتقد تلك الضوابط، واعتبرها عودة الى الشمولية وتكميم الافواه، ولكن رغم الجدل، اقر تشكيل لجنة من اعضاء لجنة الحوار لمتابعة تنفيذ تلك الضوابط، وصادق مجلس الوزراء اليمني في آخر اجتماع له الاربعاء الماضي عليها.

وتلقت اليمن وثيقة من الولايات المتحدة حذرت فيها من وضع اليمن في قائمة الدول الراعية للارهاب بعد ان تكشفت بعض الخيوط حول وجود عناصر ارهابية تقيم في اليمن، واصاب هذا التحذير جميع ممثلي القوى السياسية في لجنة الحوار بالذعر فكان لا بد من تحديد موقف واضح ومعلن من الارهاب، يجنب اليمن مشكلات مع العالم الخارجي

هي في غنى عنها، وبالتالي، اصدرت اللجنة بيانا يوم الثلاثاء 28 ديسمبر الماضي اكد فيه التزام اليمن بسياسة حكومتها المعلنة والتي ترتكز على نبذ العنف ورفض الارهاب.

ودعت اللجنة الى العمل الجاد والسريع واتخاذ الاجراءات الصارمة تجاه كل من يقف وراء مرتكبي تلك الاعمال الارهابية بما يمكن اليمن من تجاوز ازمتها الداخلية والتعامل مع العالم بما يحفظ سمعتها ومكانتها الدولية.

واكدت في هذا السياق على ما يلي:

- الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للعنف والارهاب السياسي في كل مكان من العالم.
- رفض استخدام القوة وسياسة الاحتكام الى السلاح لحل المشكلات داخل الساحة اليمنية التزاما بالشرعية الدستورية وبشرعية التعددية السياسية والحزبية... والتداول السلمي للسلطة.
- رفض وادانة ايواء او توظيف او التستر على كل من له علاقة باعمال العنف والارهاب داخل اليمن وخارجها، واتخاذ الاجراءات القانونية ضده.
- الدعوة الى التعاون الجاد والمسؤول من كافة سلطات الدولة لمواجهة العنف والارهاب السياسي بكافة صوره بموقف موحد، والتقيد بسياسات اليمن المعلنة، واستكمال سن التشريعات والقوانين العقابية التي تجرم جميع اشكال وصور الارهاب.

لقد حظي موضوع العنف والارهاب السياسي بنقاشات جادة استمرت ثلاثة ايام داخل لجنة الحوار، وكان الموقف العام حازما ازاء هذا الموضوع واعطى الموقف المتماسك من الارهاب دفعا هاما للجنة الحوار لاستكمال مناقشة القضايا الامنية وبناء عليه استكملت اللجنة وضع تصورها لمعالجة القضايا الامنية واقرت الوثيقة الخاصة بذلك متضمنة عشرة قرارات واجراءات خاصة بالمتهمين في قضايا الاخلال بالامن وهي:

- اتخاذ الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات، ومحاولات الاغتيال وغيرها من الحوادث المخلة بالامن، والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم محاكمة علنية وشرعية تضمن فيها اجراءات العدالة للمتهمين، وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.
- تؤكد لجنة الحوار على ما تضمنه بيان الحكومة بضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للارهاب المحلي والخارجي، وابعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لاعمال تخالف سياسة اليمن، وقوانينها، او تروج او تحرض على مثل هذه الاعمال، بعد محاكمة شرعية وعلنية.
- تعلن اللجنة وقوفها ضد اي تهاون او تلكؤ عن اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة من قبل الاجهزة المعنية ضد المتورطين بالاعمال الارهابية والتخريبية.
- يعتبر كل من يؤوي او يتستر على اي شخص تعلن الاجهزة الرسمية اسمه او هاربا من السجن، مخالفا للقانون.
- توضع خطة لالقاء القبض على الفارين، والمطالبة عبر الانتربول او عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين او الفارين الى الخارج من اليمنيين، او محاكمتهم غيابيا.

وتستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الارهاب والتخريب بعد اجراء التحريات وجمع المعلومات وفي اطار تكامل التحقيقات، ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون واكفاء تتوفر فيهم الحيدة.

- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة اصدار لائحة حمل السلاح، وتنظيم العمل بها واعادة النظر في القانون الحالي لجعله اكثر صرامة، للحد من حمل السلاح، وانتشاره.
- يتم التحري والتاكد من وجود معسكرات او مقرات للاعداد والتدريب على اعمال العنف، واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها.
- الاتفاق على تحديد الآلية المناسبة للتنفيذ من قبل لجنة الحوار للقوى السياسية بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى ان لا تتجاوز خطة التنفيذ واجراءاته مدة ثلاثة اشهر.

يبرز مما تقدم من بنود وافكار اتفقت عليها لجنة الحوار ان موضوع الامن في اليمن شائك ومعقد تتداخل فيه عدة عوامل ذات صلة إما بالعناصر المرتكبة للحوادث مهما كانت او ببعض الاجهزة التي تتهم بالتواطؤ، او بمراكز قوى ونفوذ او بقوى سياسية ذات قدرة على استضافة بعض العناصر وهذه التركيبة الشديدة التعقيد استنفدت وقتا كبيرا من عمل اللجنة، حتى توصلت الى اصدار تلك الوثيقة الخاصة بمعالجة القضية الامنية، لكنها تبقى مهمة تحديد الآليات للتنفيذ شديدة التعقيد خاصة في ظل الشكوك القائمة بين اطراف الازمة اليمنية حول نزاهة اجهزة الامن الحالية.

وفي هذا الصدد اكد مسؤول اشتراكي وهو عضو في لجنة الحوار ان مهمة الاتفاق على تحديد آلية التنفيذ ستكون اكثر صعوبة.

ومن غير المنتظر ان تستطيع اللجنة استكمال وضع الحلول الكاملة لقضايا الامن والجيش في غضون إسبوع وبالتالي يصبح في حكم المؤكد ان العاشر من يناير الجاري سيحل دون ان يستكمل الحوار نهائيا لحل الازمة اليمنية، خاصة ان جهود الوساطات الاخرى العربية والدولية ما زالت طي الكتمان.



لجنة الحوار تنتقل الى عدن وتنكب على الشأن الأمني

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ انتقلت لجنة الحوار بين القوى السياسية لمعالجة اسباب الازمة السياسية الراهنة التي يشهدها اليمن، امس، الى عدن لتعقد فيها اجتماعاً استمر لساعات في منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رئيس الجانب الاشتراكي في الحوار.

وعلمت «الحياة» من مصادر قريبة من الاجتماع، الذي يعتبر استمراراً للاجتماعات السابقة التي انعقدت في العاصمة صنعاء، ان اعضاء اللجنة الممثلين لاحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح)، كذلك ممثلي احزاب تكتل المعارضة وبعض الشخصيات السياسية المستقلة، استعرضوا في اجتماع أمس المخارج العملية للازمة في ضوء ما قدم اليه من اوراق (إشارة الى الـ ١٩ نقطة من المؤتمر الشعبي والـ ١٨ نقطة من الحزب الاشتراكي).

واضافت المصادر ان الجانب الامني احتل الحيز الاكبر من نقاش اللجنة خصوصاً في ظل عدم وجود ضمانات لتنفيذ ما قررته اللجنة في هذا الجانب في اجتماعها الخميس الماضي في صنعاء، وهي قرارات ستة ابرزها اتخاذ الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيال وغيرها من المحاولات المخلة

التتمة في الصفحة (٤)

بالامن والبدء الفوري في محاكمة المعتقلين المتهمين بالاعمال التخريبية.

ويتوقع ان يلتقي اعضاء اللجنة خلال وجودهم في عدن السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي المعتكف سياسياً في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي نتيجة خلاف حاد نشب بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح.

على صعيد آخر شهدت عدن اجراءات امنية مشددة لم يسبق لها مثيل خلال ليلة راس السنة الميلادية الجمعة الماضي، وشوهد مئات الجنود ورجال الامن منتشرين على كل نقاط المدينة وقريباً من الفنادق والمنشات السياحية التي اقيمت فيها احتفالات بليلة راس السنة كما كثفت الحراسات امام القنصليات والبعثات الديبلوماسية الموجودة في عدن.

وذكر مسؤول امني لـ «الحياة» ان هذه الاجراءات اتخذت وفقاً لتوجيهات محافظ عدن العميد صالح منصر السييلي كاجراءات احترازية من اي اعمال تخريبية قد تقوم بها العناصر الارهابية. وأشار الى ان «تنظيم الجهاد الاسلامي اصدر منشورات وزعت في بعض الفنادق تهدد باعمال انتقامية لاقامة الاحتفالات التي وصفها بالكفر والخروج عن دين الله».

التاسع من هذا الشهر موعد حاسم... مبدئياً

هل يضع البيض شروطاً جديدة لإنهاء اعتكافه؟

صنعاء - «الوسط»

تعتبر المرحلة الحالية من الحوار السياسي لحل الأزمة السياسية في اليمن مرحلة جديدة ومتقدمة بالنسبة الى الفترة الماضية من الأشهر الخمسة، بصرف النظر عما يمكن ان ينتج عنه الحوار. وتتحدد الجدة فيها باربعة عناصر:

الأول، توسيع دائرة الحوار لتشمل، اضافة الى احزاب الائتلاف الثلاثة، ممثلين عن الاحزاب والتنظيمات والقوى والشخصيات السياسية.

الثاني، موافقة المؤتمر الشعبي العام على النقاط الـ ١٨ المقدمة من الحزب الاشتراكي، وترحيب الاشتراكي بموافقة المؤتمر عليها.

الثالث، اعلان كل من المؤتمر الشعبي والاشتراكي وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بينهما، والقبول بالنتائج التي يتوصل اليها الحوار.

الرابع، موافقة الحزبين على اقتراح لجنة الحوار وتحديد العاشر من الشهر الجاري، لمدى زمنياً لانتهائه الى نتائج.

ولعل الأهم من كل هذا ان الأطراف الرئيسية في الحوار ظهرت جادة منذ حوالي اسبوعين اكثر من الماضي. إذ أن الأسباب الحقيقية لجدية الحوار تبدو آتية في معظمها من خارج دائرة الحوار الموسع، من ابرزها:

١ - ان مماطلة الأزمة ضاعفت من تطوراتها السلبية التي زادت الأوضاع تردياً وتداعياً في مختلف المجالات. وبالذات في أكثرها حيوية وخطراً، كالمجالات الأمنية والمعيشية، بل واصبحت سلبياتها تمسّ الوحدة الوطنية التي تمثل القاعدة الأولى وصمام الأمان، في كل المجالات من دون استثناء.

٢ - ادراك جميع الأطراف ان استمرار الأزمة بدا يهدد بفرض خيارات ليست لمصلحة هذا الطرف او ذاك. وفي هذا الاطار قال مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي «ان البدائل السلبية في بلدان العالم الثالث كثيراً ما تفرض نفسها في الأزمات على الخيارات الايجابية بمحض المصادفة. وهذا ما يجب أن يحذره الجميع»، واستطرد في تصريحه لـ «الوسط»: «... لقد اصبح ممكناً في مثل هذا الوضع أن ينفجر صراع مسلح بالمصادفة. من دون ان يرضى به احد من قادة الائتلاف او مسؤولي الدولة. بل وربما من دون أن يعلم به أحد منهم قبل حدوثه».

٣ - اقتناع الأطراف الرئيسية في الأزمة بان لا طريق ولا خيار، سوى حل اسباب الخلاف في أسرع وقت وباقصى الممكن من الوفاق، وسوى الاستمرار في الائتلاف والتفرغ لاصلاح الأوضاع. ويقول مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي، في تصريحه لـ «الوسط»: «إذا كانت للأزمة ايجابيات فإن من ايجابياتها الكبيرة انها اوصلت الجميع الى هذا الاقتناع، وأن استمرارها



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسراء والمعراج. وجاءت في اليوم التالي موافقة البيض على اللقاء من حيث المبدأ، على ان يسبقه البدء بتنفيذ النقاط الثماني عشرة.

واستطردت المصادر نفسها قائلة بانه يستفاد من مجمل ما يطرحه البيض ان القضية ليست خلافاً شخصياً حتى يمكن حله بلقاء بينهما، ومع هذا فانه لا يمانع من تحقيق اللقاء، لكنه يرجح ان تسبقه خطوات يراها مهمة، ومنها ازالة كل المستحدثات العسكرية التي ظهرت اثناء الازمة ووضع صيغة لتنفيذ النقاط المقدمة من حزبه وضبط الوضع الامني وتقديم المتهمين بالاغتيالات والتفجيرات الى المحاكمة. ويلاحظ هنا ان موافقة المؤتمر الشعبي على النقاط الـ ١٨ تزامنت مع تركيز واهتمام كبيرين من قبل الاجهزة المعنية في الحكومة على العنصرين الاخيرين، وهما: ازالة المستحدثات العسكرية وضبط الحالة الامنية.

في هذا الواقع راى سياسيون من اطراف الحوار انه اصبح من الصعب جداً على البيض ان يستمر في اعتكافه وإصراره على تأجيل لقائه مع الرئيس صالح. واكدوا لـ «الوسط» ان اللقاء اصبح وشيكاً، وهو بين يوم وآخر. معلنين رايهم بان موقف البيض اصبح منذ الآن بالذات معرضاً لكثير من الحرج، على حد تعبيرهم. موضحين رأيهم بعناصر واسباب يتلخص ابرزها في الآتي:

– انه (البيض) بدا يشعر بان مماطلته في هذا اللقاء تبرزه امام الراي العام المحلي وامام الوساطات الخارجية بانه الطرف الرافض للحوار والمعيق لكل اقتراحات الحلول المطروحة من دون مبرر. ويحمله مسؤولية استمرار وتفاقم الازمة وما يترتب عليها من نتائج.

– ان البيض الذي حرص طوال الماضي، سواء في خطابه السياسي او في النقاط الـ ١٨ التي قدمها باسم حزبه على ان يربط موقفه بالمصالح الشعبية والوطنية، لن يستطيع تجاهل الضغوط السياسية والشعبية، ممثلة في بيانات اللقاءات والمؤتمرات التي يتوالى عقدها على مستوى المحافظات والفئات والمنظمات السياسية والنقابية، مطالبة الجانبين الاسراع في حل الازمة عن طريق الحوار. ومؤكدة الوحدة والديموقراطية والشرعية، خصوصاً ان بعض هذه المؤتمرات يؤكد اهم النقاط الواردة في قائمة الاشتراكي، مثل اخلاء المدن من المعسكرات وقيام الحكم المحلي ونظام اللامركزية. وشكل بعضها وفوداً تلتقي كلاً من صالح والبيض لتسليمهما نتائج اعمال اجتماعاتها.

– اثر الاشاعات والاخبار التي اصبحت منتشرة عن اجراءات تمارسها عناصر الحزب الاشتراكي في عدن اضافة الى امتناع الامين العام للاشتراكي عن اداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب يتنافى مع التزامه الشرعية الدستورية، خصوصاً انه مصدر الاقتراح بانتخاب مجلس الرئاسة على هذا الشكل القائم.

هذه ابرز الطروحات السياسية التي ترجح التوقعات موافقة البيض على عقد اللقاء مع الرئيس صالح، وعلى انهاء الاعتكاف وعودته الى منصبه في قيادة الدولة في صنعاء، وبالذات في موعد اللقاء المقترح من قبل علماء الدين، ومكانه جامع الجند، في السابع والعشرين من شهر رجب (٩ الشهر الجاري)، الا انه لا يزال يربط موعد اللقاء ببداية تنفيذ النقاط. وفي هذه الحال، فان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة انتظار. ■



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسقط كل البدائل والخيارات التي كان البعض يتصورها».

٤ – الوساطة العربية والغربية التي وصلت الى درجة الإلحاح على سرعة الحل، في اطار الشرعية القائمة، وتركزت على العمل على تقريب وجهات النظر وتأكيد ضرورة الحل السريع عن طريق حوار يحافظ على الوحدة والديموقراطية وشرعية المؤسسات واعتبار ان الخلاف ينعكس سلباً على علاقات اليمن الخارجية، واعلان الاستعداد لدعم الوفاق سياسياً واقتصادياً وتنموياً وفنياً.

من هنا يمكن القول بأن هذه الدوافع الى الحوار الجاد تحدد النتائج والأهداف المتوخاة وهي نتائج تتركز في معظمها في حل الخلاف وعودة سلطات الدولة الى الانتظام في قياداتها ومؤسساتها واعمالها. ويتضح في آخر التطورات ان المؤتمر اصبح يوافق على نقاط الاشتراكي، باستثناء ما يتعلق ببرنامج التنفيذ.

وعند تناول مجموع نقاط الحزبين (١٨ + ١٩ = ٣٧ نقطة) يلاحظ ان حوالي ٢٥ نقطة منها اصبحت شبه مفروغ منها. ومنها مثلاً ما تم تنفيذه أو هو قيد التنفيذ، مثل انتخاب مجلس الرئاسة وتقديم المتهمين بالاغتيالات والتفجيرات الى المحاكمة.

ومنها ما هو ثابت بحكم التشريعات، مثل تطبيق الدستور والقوانين ومبادئ الديموقراطية والحقوق والحريات العامة ووضع موازنات وخطط الدولة وانتخاب المجالس المحلية. ومنها ما هو متفق عليه سلفاً، مثل استكمال دمج القوات المسلحة والأمن وإعادة تنظيمها. ومنها ما هو مفترض بحكم الواقع لا خلاف عليه، مثل اصلاح وتطوير سلطات الدولة واجهزتها ومحاربة الفساد ومعالجة الاقتصاد والوضع المعيشي للمواطنين. وبالتالي يظل حوالي ١٢ نقطة تمثل المحاور الرئيسية للحوار بصفة خاصة.

اما نقاط التكتل الوطني للمعارضة فهي في بعضها واردة ضمن قائمتي الحزبين، وفي معظمها اقتراحات مساعدة على تحقيق اهداف الحوار ونتائجه.

مفهوم الأزمة

ان مهمة لجنة الحوار الموسع تتركز في وضع صيغة تفصيلية لأسلوب وخطوات التنفيذ، ضمن برنامج زمني محدد يتعامل مع كل نقطة بحسب طبيعتها وتشريعاتها والامكانات المتاحة لتنفيذها. كما يلاحظ من نظرة عامة الى الحوار الموسع، اطرافاً وموضوعاً وغاية، ان هناك عناصر ذات علاقة عضوية بالحوار من حيث رؤيته ومعالجته للأزمة وذات تأثير فاعل في مساره ونتائجه، وهي عناصر تتركز في اطر عامة ثلاثة هي:

اولاً، ان الأزمة الحالية، بمفهومها الواسع الذي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والادارية والأمنية والنظامية والمعيشية، ليست كلها ناشئة اساساً عن الأزمة السياسية، بمفهومها المحصور في الخلاف بين زعيمي الحزبين المؤتمر الشعبي والاشتراكي. وفي الزمن المحدود بالأشهر الخمسة الماضية، وهي تضاعفت وازدادت حدتها في الأشهر الأخيرة.

ثانياً، وبالتالي فإن مجموعة من المفاهيم السائدة والعالقة بالذات في ذهنية الحوار القائم، عن واقع الأزمة ومنظورها وعلاقتها بالخلاف من جهة، وبالحوار من جهة ثانية، ربما سقطت (المفاهيم) او تناقضت مع الواقع. ومنها مثلاً، الاعتقاد بان الأزمة، بمفهومها الواسع، ناشئة عن



المصدر : الوسط الأسبوعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٤

الخلاف أثناء فترته الأخيرة. وكذا الخلط بين الأزمة السبب والأزمة النتيجة، والتعامل بالتالي مع النقاط المطروحة للحوار، على هذا الأساس، بوصفها الحل الشافي لكل الأسباب والأعراض والنتائج.

ثالثاً: ومن جانب آخر فإن النقاط موضوع الحوار تطرح مفاهيم مغايرة وربما مناقضة للمفاهيم السالفة بصرف النظر عن مدى موضوعية هذه او تلك. ومما تطرحه مفهومان عامان ومباشران:

أولهما، ان كل النقاط المطروحة من الحزبين تتعلق بمعالجة الأزمة، في جانبي اصلاح وتطوير أوضاع الدولة وأحوال المجتمع، وليس من بينها أية نقطة خاصة بأحد الحزبين أو تنظيم العلاقة او معالجة الخلاف بينهما بصفة مباشرة، باستثناء نقطة واحدة وردت في قائمة الاشتراكي، هي النقطة ١٦ الخاصة بتساوي كلا الحزبين في عضوية مجلس الرئاسة بعضوين لكل منهما وعضو خامس للاصلاح. وهذه النقطة اصبحت منتهية بانتخاب مجلس الرئاسة طبقاً لمضمونها في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي.

وثانيهما، ان طرح الحزبين لمجموعة النقاط هو في حد ذاته تاكيد على ان ازمة الخلاف ناشئة عن أزمة الدولة والأوضاع العامة وليس العكس. كما قد يوحي طرح النقاط وحصر الحوار في مواضيعها ان نتائج الحوار تمثل حلاً لأزمة الأوضاع القائمة ولأزمة الخلاف في آن. وهذا الشطر الأخير من المفهوم لا يزال موضوع أكثر من علامة استفهام، إذ ان أزمة الخلاف واسبابها تظل موضوعاً حيوياً ومستقلاً، الى حد كبير، عن ازمة الأوضاع العامة. حتى وإن أدى الحوار القائم على النقاط المطروحة الى وفاق محصور في مضامينها، فإنه يظل وفاقاً منقوصاً وموقتاً، لان موضوع الخلاف يجب أن يحظى باهتمام خاص من قبل الحزبين بالذات، ممثلاً في الكشف عن جوهره في حوار مباشر بين قيادتيهما بالدرجة الاولى، يخرج في صيغة وفاق يشارك فيها حزب الاصلاح الشريك الثالث في الائتلاف. وهذه النقطة بالطبع ليست اليوم ولم تكن في الماضي غائبة عن اذهان قادة الائتلاف ولجنة الحوار عامة، بل ثابتة منذ بداية المحاولات التي بذلتها وكررتها قيادتا المؤتمر والاشتراكي على مدى السنوات الماضية من عمر الوحدة، عن طريق الاجتماعات والبيانات والاقتراحات والصيغ الخاصة بتنظيم العلاقة بينهما، وكان آخرها وثيقة «التنسيق التحالفي» ومشروع التعديلات الدستورية.

اللقاء المنتظر

من هنا فإن اقل ما يقال عن موضوع الخلاف وأهمية معالجته ان اية صيغة ينتهي اليها الحوار الموسع حول النقاط المطروحة ستظل، من دون تحقيق وثيقة خاصة بالوفاق السياسي بين الحزبين مجرد حبر على ورق، كما قالت لـ «الوسط» مصادر سياسية في لجنة الحوار. ومع الأخذ في الاعتبار ما تراه هذه المصادر في ان موضوع الخلاف بين زعيمي الحزبين

تضطلع به لجنة الوساطة التي هي جزء من اعمال مهمة لجنة الحوار الموسع، الا ان هذه المصادر اكدت لـ «الوسط»، ان لجنة الوساطة لم تتمكن حتى الآن، من وضع مشروع لصيغة الوفاق واسسه، وأن الجهود تركز على مسالة اللقاء بين الاثنين، وهي المسالة نفسها التي تدفع الوساطات العربية في اتجاهها. واضافت المصادر ان المطروح حتى الآن هو ان الرئيس علي عبدالله صالح يؤكد ان ليست هناك اية قضايا او مواضيع خلاف من جانبه، وانه مستعد للالتقاء مع نائبه السيد علي سالم البيض، في اي مكان وزمان يحددهما ولمناقشة اية مواضيع يطرحها، وانه اعلن قبوله لكل الاقتراحات الخاصة بعقد هذا اللقاء. وآخرها موافقته على الاقتراح الذي خرجت به اجتماعات علماء الدين في ٢٣ الشهر الماضي، بان يعقد اللقاء في جامع الجند (٣٠ كيلومتراً شمال تعز)، لمناسبة ذكرى



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

الأحمر لـ«الحياة»: الأزمة في أسوا مراحلها

☐ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ قال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني «أن الأزمة السياسية الراهنة في البلاد تمر الآن باسوا مراحلها، بل هي الآن تمثل اسوا المراحل التي واجهها اليمن، لان الأزمة جاءت لتنهي كل ما حققه اليمنيون من منجزات وفي مقدمها الوحدة اليمنية والديموقراطية والانتخابات النيابية.

واضاف الشيخ الأحمر في تصريح الى «الحياة» «هذه الأزمة المشؤومة جاءت لتطحن كل شيء وهي كالفتنة النائمة لعن الله من ايقظها».

واكد الشيخ الأحمر ان الرئيس علي عبدالله صالح «لم يتشدد في شيء وطرح كل ما عنده بصراحة ووضوح ولم يتمسك بشيء يمكن ان يصعد الأزمة او يطيلها وإنما بادر مراراً والمفروض ان يحذو الآخرون حذوه إن كانت النوايا صادقة»، مشيراً الى ان مجلس النواب يرحب بكل الجهود الوطنية التي تصب في وقف تداعيات الأزمة الراهنة بما فيها لجنة الحوار الوطني الموسع.

واوضح ان القرارات التي توصلت اليها لجنة الحوار في ما يتعلق بالجانب الاعلامي والامني هي بمثابة امتداد لما كان

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة - لندن

التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٤

الأحمر لـ«الحياة»:

تتمة الصفحة الاولى

مجلس النواب اقره من قبل». ونوه بان الأزمة «وصلت الى مرحلة اربكت اوراقها ولا يمكن إصدار حكم تجاه اي طرف حتى ينتهي الحوار، وعندها سنعرف من اثبت حسن النية ومن اثبت العكس» مؤكداً «ان مجلس النواب يحاول إمتصاص التوتر ومناقشة الأزمة بروح مسؤولة، لكنه في نهاية الأمر سيتخذ موقفاً لم يتخذه الآن متحاشياً ومتجنباً للتصعيد».

وخلص الشيخ الاحمر الى القول «إن الازمة ضاعفت من جهود اعداء اليمن لتشويه سمعته، وآخر ذلك ما روجته الصحافة في الخارج عن دول تحذر اليمن من انه سيدرج في قائمة الدول الراعية للارهاب. وهذا في اعتقادي غير صحيح لأني لم اسمع به ولم أتأكد منه، ولا اعتقد ان دولة قدمت مثل هذا التحذير سواء الولايات المتحدة الاميركية او غيرها، وأن هذه الدعايات هي محض افتراء من الصحافة الخارجية ومنها الصحافة المعادية لليمن، والسبب هو المرحلة التي وصلت إليها الأزمة الراهنة، ولا بد ان عوامل الانفراج آتية إن شاء الله».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ... ١٩٩٤

اجتماع لعسكريين في عدن يحدد ٣ خيارات لإبعاد الأزمة عن الجيش

اليمن: خلافات في لجنة الحوار حول تنفيذ قراراتها الأمنية

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر قريبة من اجتماعات لجنة الحوار لـ «الحياة» ان خلافاً نشب بين اعضاء اللجنة خلال اجتماعها امس في عدن حول تحديد الخطوات العملية لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الخميس الماضي في الجانب الامني.

وافادت المصادر ان الجانب الاشتراكي في الحوار، الذي يترأسه المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي في الاشتراكي، يصر على تحديد موعد زمني للتنفيذ كشرط لإثبات «صدقية الآخرين»، في إشارة الى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في قبول النقاط الـ ١٨ التي قدمها الاشتراكي كحل للأزمة.

واشارت الى وجود عجز لدى الحكومة في تنفيذ ما اقرته لجنة الحوار بشأن الجانب الامني خصوصاً في ما يتعلق بتسليم الفارين المتهمين بارتكاب اعمال ارهابية وسحب القوات المسلحة من المدن. ورفضت مراجع حكومية التعقيب على ذلك، واعتبرت ان الحوار مستمر لكن الوضع لا يزال معقداً والازمة قائمة «بما يهدد الوحدة والديموقراطية في البلاد».

وكان مراقبون سياسيون لاجتماعات لجنة الحوار توقعوا الا تتمكن لجنة الحوار من إنجاز مهمتها في العاشر من كانون الثاني (يناير) الجاري، وهو الموعد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

اليمن: خلافات في لجنة الحوار

تتمة الصفحة الاولى

النهائي الذي اتفق عليه بين جميع الأطراف المشاركة في الحوار لإنهاء الأزمة.

واعربت مصادر في تكتل المعارضة تشارك في الحوار عن مخاوفها من «استمرار الأزمة في ظل الظروف الراهنة التي يشهد فيها الشارع العام غلياناً شعبياً من تصاعد حدة الاسعار للمواد الغذائية والاستهلاكية التي ارتفعت مجدداً بصورة مفاجئة خلال اليومين الماضيين.

واكدت ان الوضع قد يشهد انفجاراً اذا ما استمرت الأزمة من دون حل وفشل لجنة الحوار في التوصل الى نتائج ترضي اطراف الخلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) وذلك خلال المدة المتبقية من اعمالها حتى العاشر من الشهر الجاري». واضافت ان قوى المعارضة «لن تقبل باي تمديد جديد لاجتماعات لجنة الحوار».

٣ خيارات للجيش

من جهة اخرى وضع عدد من القادة العسكريين التابعين للقوات الجنوبية والشمالية ثلاثة خيارات لإبعاد فتيل الازمة عن صفوف الجيش التي لم تتوحد بعد على رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠. واشارت وثيقة صدرت، اول من امس في عدن، عن اجتماع موسع لعدد كبير من القادة العسكريين الى ان الخيارات الثلاثة هي:

١ - نقل الوحدات المتواجهة والمتماسة في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب وابين وشبوة والبيضاء ومارب، واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها في محافظات حضرموت وشبوة ومارب والجوف وصعدة، بما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة وحماية الأهداف الحيوية وسد منافذ التهريب.

٢ - اعطاء الصلاحية المطلقة لقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان من جانب القيادة السياسية وذلك لتحديد الحجم الامثل للقوات المسلحة وإعادة تنظيمها وانتشارها وتمركزها واستكمال إجراءات دمجها وفقاً لما تقتضيه متطلبات الاستراتيجية الدفاعية وتحتمه المصلحة العليا للوطن.

٣ - عودة القادة العسكريين الى مقار اعمالهم في صنعاء وعدن وفي مقدمهم وزير الدفاع.

واكدت الوثيقة ان قادة القوات المسلحة «يدينون بشدة اي محاولات تسعى الى استخدام العنف والى زج القوات في اتون صراع دموي بين زملاء السلاح وابناء الوطن الواحد لخدمة اهداف حزبية ضيقة وانانية.

على صعيد آخر اعلن العميد خالد ابو بكر باراس (من ابناء محافظة حضرموت)، اول من امس، انسحابه من عضوية اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح. واشار باراس في تصريح لـ «الحياة» في عدن الى ان «اسباب انسحابه جاءت بعد اقتناعه باستحالة التعايش مع الأوضاع المتردية داخل المؤتمر الشعبي والعلاقات السائدة فيه».

يذكر ان العميد باراس، الذي انتخب الشهر الماضي رئيساً للقاء الوطني لابناء حضرموت، عين عضواً في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي بعد تحقيق الوحدة. وكان قبل احداث كانون الثاني (يناير) ٨٦ التي ابعدت الرئيس علي ناصر محمد عن سدة الحكم والبلاد في المحافظات الجنوبية والشرقية سابقاً، عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه حالياً السيد علي سالم البيض، ويعتبر واحداً من القادة العسكريين البارزين في الجيش الجنوبي ويتمتع بوزن سياسي واجتماعي كبير في محافظة حضرموت (مسقط راس البيض). ولم يصدر اي تعليق من قيادة المؤتمر الشعبي حول انسحاب العميد باراس من المؤتمر.



اليمن والخروج من الجمود

■ بعد اربعة أشهر ونصف شهر على بداية الأزمة السياسية في اليمن، يبدو أفضل وصف يمكن اطلاقه على المرحلة الحالية للأزمة هو وصف الجمود، ذلك انه منذ اعتكف السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي في عدن يوم ١٩ اب (اغسطس) الماضي، لا يزال كل شيء على حاله على رغم ان خطورة الأزمة تكمن في انها متحركة وأن الحلول المطروحة لها عرضة في استمرار لأن تتجاوزها الأحداث.

الآن وبعد مضي كل هذا الوقت لا بد من الاعتراف بان ثمة ايجابيات للأزمة في مقدمها ان كل الأطراف المعنية ما زالت متمسكة بالوحدة مع سؤال كبير هو اي شكل للوحدة اليمنية وكيف يمكن ايجاد توازن بين مطالب الحزب الاشتراكي القائمة على التمسك بضمانات معينة تحول دون ان تبتلعه الأكثرية العددية وبين استمرار الوحدة. هل من سبيل لايجاد مثل هذا التوازن؟ هنا يبدأ البحث الجدي في ابعاد النقاط الـ ١٨ التي يطرحها الاشتراكي.

والتمسك بالوحدة التي هي في حد ذاتها ضمان للجنوب قبل الشمال وللوحدة الاشتراكي نفسه، ليس الجانب الايجابي الوحيد للأزمة اليمنية، بل هناك جانب ايجابي اخر يتمثل في عدم اللجوء الى السلاح مع ادراك كل طرف بأن لغة المدافع والرصاص لا تصب في مصلحة احد وأنه لا يمكن ان يكون هناك غالب او مغلوب وأن مجرد الاحتكام الى العنف يعني ان الجميع سيخرجون خاسرين من المعمعة، ذلك ان اليمن لا يتحمل ان يكون صومال آخر في اي شكل من الأشكال.

لكن الكلام المطمئن ليس كافياً وحده للتبشير بمستقبل افضل للبلد الذي يمر في وضع اقتصادي صعب، ذلك ان من المفيد بعد مرور كل هذا الوقت على الأزمة، ان يبدأ البحث الجدي في مخارج. ولعل اتفاق الجانبين على ضرورة تطبيق الحكم المحلي يمكن ان يشكل مثل هذا المخرج. والمهم الآن ان يباشر الطرفان في مناقشة التوصل الى صيغة للحكم المحلي لا تضر بالوحدة من جهة وتوفر الضمانات الكافية للحزب الاشتراكي من جهة أخرى.

وبكلام اوضح يبدو مفيداً التوصل الى صيغة تؤمن الحد الأدنى لما يطلبه الاشتراكي لجهة تقاسم السلطة والثروة مع الابقاء على دولة الوحدة التي تعتبر ضمانة لجميع اليمنيين. وفي هذا المجال لا بد من التذكير مجدداً بأن الوحدة وفرت على اليمنيين الويلات وأن القرار الشجاع الذي اتخذه علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ باعلان اتفاقية الوحدة ثم بتوقيع وحدة اندماجية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ كان في مصلحة البلد، خصوصاً اذا اخذت في الاعتبار الظروف السائدة في حينه.

صحيح انه يمكن القول ان الطرفين استعجلا الوحدة الاندماجية، لكن الصحيح ايضاً هو ان المشكلة لم تكن يوماً في الوحدة بل في الحسابات الخاطئة لهذا الطرف او ذاك وهي حسابات في حاجة الى اعادة نظر تأخذ في الاعتبار تجربة مرحلة ما بعد الوحدة. والمهم مرة أخرى هو العثور على نقطة انطلاق للخروج من الجمود الحالي. والحكم المحلي قد يكون افضل بداية لمرحلة جديدة على طريق تكريس الوحدة اليمنية بدل الخروج منها، وهو خروج لا يصب في مصلحة أحد.

خيرالله خيرالله



في أحدث تطور للأزمة اليمنية

باراس ينسحب من المؤتمر الشعبي والعلماء يعدون للقاء الرئيس ونائبه

صنعاء: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر مطلعة في عدن ان العميد خالد باراس عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في اليمن أعلن انسحابه من المؤتمر في رسالة وجهها الى الرئيس علي عبد الله صالح، أشار فيها - حسب المصادر - الى انه لم يعد بالامكان التعايش مع الأوضاع المتردية داخل المؤتمر والعلاقات السائدة فيه.

مصادر صنعاء قالت ان العميد باراس كان قد قدم انسحابه أو استقالته قبل نحو ثلاثة أشهر بعد تعرضه لموقف في صنعاء أغضبه.

واضافت هذه المصادر ان العميد باراس كان يتنقل في سيارة أوراقها ولوحتها غير قانونية وعندما استوقفته دورية تفتيش عسكرية، حاول التخلص من الموقف مستعرضاً منصبه ورتبته العسكرية دون ان يفلح، إذ اضطر رجال الدورية لحجزه هو ومرافقيه حتى ابلغ المسؤول الأول الذي اعتذر له وافرج عنه هو وسيارته ومرافقيه طالباً منه استخراج أوراق ولوحة قانونية للسيارة.

واضافت المصادر ان العميد باراس لم يكتف بالاعتذار وكان يريد اتخاذ اجراءات أكثر قسوة في حق الدورية التي فتشته وحجزته، ولما لم يحدث ذلك لعدم قانونيته قدم استقالته وذهب الى حضرموت للتحضير للملتقى الوطني الذي عقد هناك خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي.

ويشغل العميد باراس حالياً منصب مستشار وزارة الدفاع، وكان قبل ذلك عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وأحد القادة العسكريين البارزين في جيش اليمن (الجنوبي سابقاً)، وقد فقد مواقعه في الحزب والجيش عقب احداث يناير (كانون الثاني) 1986 لانه كان من انصار الرئيس علي ناصر محمد بالرغم من عدم هروبه الى الشمال.

وذكرت مصادر مطلعة ان العميد باراس كانت ولا تزال تربطه علاقة حميمة بنائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الذي ينتمي ايضاً لمحافظة حضرموت، وانه لولا هذه العلاقة لكان العميد باراس قد اختفى خلال احداث يناير وما بعدها.

ويتمتع العميد باراس بوزن سياسي واجتماعي كبير في حضرموت (مسقط رأسه)، وكان من ابرز منظمي اللقاء الوطني لابناء محافظة حضرموت الذي شاركت فيه كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية وانتخب حينئذ رئيساً للقاء.

على صعيد آخر قال عضو بارز في جمعية العلماء (علماء الدين) اليمنيين ان الخلاف بين الرئيس اليمني ونائبه يمكن تطويقه من خلال عقد لقاء بينهما لتنقية الاجواء وتحديد اختصاصات نائب الرئيس ووضع برنامج زمني لتنفيذ الاجراءات العاجلة لحل الأزمة السياسية القائمة في البلاد.

واعتبر القاضي حمود عبد الحميد الهتار ان للأزمة السياسية اسباباً عدة منها ما يرجع الى رواسب الاستبداد السياسي والأنظمة الشمولية، ومنها ما يرجع الى ازمة الثقة بين الأحزاب السياسية، ومنها ما يرجع الى الممارسات الخاطئة التي اتبعها طرفا الحكم خلال الفترة الانتقالية في معالجة القضايا. مشيراً الى ان خلاف الرئيس ونائبه عمق هذه الأزمة وكشف خفايا النظامين قبل الوحدة وبعدها. ذلك ان المشكلة ليست في الأسس والخطط فهي متوفرة، ولكن المشكلة في آليات التغيير وتحديد الأولويات، فلدينا نظام ديمقراطي يدار بعقليات شمولية، واقتصاد حر بعقليات اشتراكية، ووحدة اندماجية بعقول شطرية.

وعن مراحل الاعداد للقاء الذي اقترحته جمعية العلماء واتفقت مع الرئيس اليمني ان يكون موعده السابع والعشرين من شهر رجب الحالي قال القاضي حمود الهتار: الاعداد والتحضير جار لعقد اللقاء بين الرئيس ونائبه بناء على موافقتهما المبدئية على الحضور في الموعد المحدد.

ورداً على سؤال حول رؤيته لاعمال لجنة الحوار الموسع التي تعقد اجتماعاتها حالياً في عدن على امل التوصل لحل للأزمة في اليمن، قال عضو جمعية العلماء اليمنيين: تشكيل لجنة الحوار على هذا النحو يشكل خروجاً عن المؤسسات الدستورية المعنية بحل الخلاف وعلى وثيقة الائتلاف التي حددت آليات التنسيق وحل الخلافات بين الاحزاب المؤتلفة، كما تعتبر خروجاً عن الأعراف السياسية.

فالخلاف بين احزاب السلطة وليس بين السلطة والمعارضة، واقحام المعارضة في اللجنة يهدف الى تحميلها اخطاء السلطة، كما حدث في الاجتماع التشاوري الذي عقد في العام الماضي لتأجيل الانتخابات لمدة ستة اشهر وتمكنت السلطة من تهميش المعارضة شعبياً خلال تلك الفترة.

واضاف القاضي الهتار موضحاً: وما زالت السلطة تسير على نفس المنوال، ولعل قرار لجنة الحوار بشأن الضوابط الاعلامية



اوضح مثال على هيمنة احزاب السلطة على لجنة الحوار وضعف المعارضة، التي ربما كانت سلطوية اكثر من السلطة. وإذا كان رؤساء الأحزاب اكثر تاثيراً من هيئاتها فإن غيابهم عن لجنة الحوار سيؤثر على قراراتها، خاصة ان قرارات هذه اللجنة ليست ملزمة من الناحية الدستورية والقانونية لكن تكتسب القوة الالزامية من مصادقة اي من السلطتين التشريعية والتنفيذية بحسب اختصاص كل منهما.

وحول النقاط المطروحة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وتكتل المعارضة والتي يدور حولها النقاش ويعتقد البعض انها سبب الأزمة السياسية في البلاد، قال القاضي حمود الهتار: النقاط المطروحة هي نقاط عامة للاستهلاك السياسي، ولم تتضمن رؤية واضحة لحل الأزمة او اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية والمالية، او بناء الدولة اليمنية الحديثة بسلطاتها الثلاث، بالرغم من ان دولة الوحدة قد رفعت شعاري الديمقراطية وسيادة القانون منذ اول ايامها.

ذلك ان الممارسات العملية لا تجسد هذين الشعارين، فالاهتمام بالقضاء هو المؤشر الحقيقي على سلامة التوجه الديمقراطي وجديته، واعتماد قوة القانون بديلاً لقانون القوة يستلزم قضاء قوياً مستقلاً، وهو ما لم يكن. ولا يزال التوجه الديمقراطي محفوفاً بالمخاطر والقانون غائباً. ولا شك ان الازمة برغم مساوئها قد اوجدت ارضية صالحة ومناخاً ملائماً لتحقيق الاصلاح المنشود وتجاوز مخلفات النظامين الشطريين واعباء الفترة الانتقالية.



المصدر : الأخبار - القاهرة

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بين الانفصال .. والوحدة

يؤكد زعماء اليمن حرصهم على استمرار الوحدة وتتواصل جلسات الحوار التى تشارك فيها القوى السياسية المختلفة وتتوالى التصريحات المبشرة بقرب انتهاء الازمة .

والموقف فى اليمن يتلخص فى حالة من التجاذب بين التقدم الظاهرى وبين استمرار الاحوال على ماهى عليه بدون تحسن فعلى ملموس . فبعد يوم من اعلان الوساطة الاردنية عن التوصل الى ترتيب لقاء بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض طلع علينا حزبا المؤتمر الشعبى والاشتراكى لينفيا خبر هذا اللقاء . وبالاضافة الى ذلك فبعد ايام من اعلان الرئيس اليمنى موافقته على النقاط الـ ١٨ للحزب الاشتراكي اندلعت اعنف حملة اعلامية متبادلة بين الطرفين .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا تحدث هذه الانتكاسات بعد احراز بعض التقدم فى الساحة اليمنية ، وحقيقة الامر ان هناك فجوة كبيرة بين التصريحات والممارسة الفعلية التى تثبت صدق النوايا وجدية المواقف . فالمؤتمر الشعبى وافق على نقاط الحزب الاشتراكى مما يعد خطوة ايجابية لكن هذه الخطوة لم تحقق الفائدة المرجوة حيث لم يتبعها سرعة البدء فى اخراج المعسكرات من المدن او تقديم المتهمين فى حوادث الاغتيالات ضد اعضاء الحزب الاشتراكى . ومن المهم سرعة العمل على انهاء المظاهر الانفصالية التى تتناقض مع التصريحات الوحدوية للحزب الاشتراكى وذلك بإنهاء اعتكاف البيض فى عدن وحلفه اليمين الدستورية .

ولان الوحدة قد جمعت بين نظامين متناقضين للحكم فى الشمال والجنوب لذلك يتعين الاسراع بدمج وتوحيد المؤسسات العامة للدولة بما فيها القوات المسلحة والامن مع توحيد العملة . ومن المهم ان يدرك المسئولون ان اقامة دولة الوحدة ليست مجرد تجميع لنظامين سابقين بل ايجاد نظام جديد يختلف عن النظامين السابقين عن طريق اخذ الافضل فى نظامى الحكم فى الشطرين قبل الوحدة .

فهل يتحرك القادة فى اليمن لسرعة انقاذ الوحدة حتى لايتعقد الموقف بتدخل الجيش وحتى لاتواجه البلاد خطر التفتت والتشطير ؟

سمير فؤاد رمزى



الشرق الاوسط تنشر أهم بنود مذكرة العسكريين «الشماليين»

عدن ترفض وثيقة صنعاء بشأن الجيش

عدن: من لطفي شطاره

كشفت مصادر عسكرية يمنية ان القادة العسكريين الذين قدموا من صنعاء للقاء القادة العسكريين في عدن وعلى راسهم وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر، تقدموا بوثيقة تتعلق بالأوضاع السياسية الراهنة وإبعادها خصوصا ما يتعلق منها بالقوات المسلحة.

وقالت المصادر ان العسكريين في عدن رفضوا الوثيقة التي حملت شعار «تحريم الانفصال وتجريم الاقتتال»، ودعوا الى حوار شامل حول مستقبل القوات المسلحة وكيفية بناء هذه المؤسسة بما يكفل ابعادها عن الولاءات الحزبية والاسرية والمناطقية والمذهبية ودعمها لتكون صمام أمان للوحدة.

واستناداً للمصادر فإن وثيقة العسكريين الذين قدموا من صنعاء كانت تحمل ثلاثة خيارات لإبعاد فتيل الاشتعال عن الجيش وهي:

الخيار الأول هو نقل الوحدات المتواجهة والمتماسة في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب وشبوه ومارب والبيضاء واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها في محافظات حضرموت وشبوه ومارب والجوف وصعدة (مناطق حدودية) وبما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة وحماية الاهداف الحيوية وسد منافذ التهريب في تلك المناطق.

والوحدات المطلوب نقلها هي:

- اللواء الثالث مشاة (تعز)، لواء لبوزه (كرش).
- اللواء 2 مدرع مستقل (معسكر الحره إب)، لواء عبود (الضالع - العند).
- اللواء 56 (البيضاء)، لواء 20 (مكيراس).
- اللواء ملهم (بيحان) لواء 6 مشاة (حريب).

اما الخيار الثاني فيتمثل في دمج الوحدات المتماسة في المناطق السالفة الذكر، بحيث تدمج كل وحدة مع ما يقابلها.

والخيار الثالث هو أن يتم تبادل المعسكرات بين الوحدات المتماسة



المصدر : الشرق الاوسط
الثنية

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بحيث تحل كل وحدة محل الوحدة المواجهة لها. كما ينتقل اللواء 2 مدرع من معسكر (الحمره) الى معسكر (الضالع ـ العند)، في حين ينتقل اللواء عبود من معسكري (الضالع ـ العند) الى معسكر (الحمره).

كما تقترح الوثيقة اعطاء الصلاحية المطلقة لقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان العامة من قبل القيادة السياسية لتحديد الحجم الأمثل للقوات المسلحة واعادة تنظيمها وكذا اعادة انتشارها وتمركزها واستكمال اجراءات دمجها وفقاً لما تقتضيه متطلبات الاستراتيجية الدفاعية وتحتمه المصلحة العليا للوطن.

ومن المقترحات الاخرى عودة القادة العسكريين الى مقار اعمالهم في صنعاء وعدن وعلى راسهم وزير الدفاع، ووقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والميليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وغيرها والغاء ما تم استحداثه.

ويرفض العسكريون في عدن هذه الوثيقة ويعتبرونها، حسب قول المصادر، «مكيدة عسكرية وسياسية».

وقالت مصادر عسكرية مسؤولة لـ «الشرق الاوسط» ان لقاء العسكريين الذي تم في عدن الاسبوع الماضي كان قد رفض هذه الوثيقة رفضا قاطعا ودعا الى مناقشة وضع القوات المسلحة بشكل عام وليس فقط ظروفها في الأزمة السياسية الراهنة.

واكدت المصادر ان العسكريين سيواصلون لقاءهم اليوم في العاصمة صنعاء على اساس بحث النقاط التي كان قد طرحها العسكريون في عدن في لقائهم الماضي والذي شمل عدداً من النقاط من بينها:

- الغاء الحرس الجمهوري (الخاص بالرئاسة) ودمجه مع القوات المسلحة.
- الغاء الشرطة العسكرية وتحديد مهامها في اطار القوات المسلحة.
- الغاء الأمن المركزي ودمجه مع وزارة الداخلية والامن.

التتمة .... ص 4 راجع .... ص 2



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

عدن ترفض

- تحديد حراسات الشخصيات السياسية بمن فيهم الرئيس ونائبه وبقية اعضاء مجلس الرئاسة، وتوزيع الحراسات وفقاً لاهمية الشخصيات السياسية في البلاد وكذا زعماء القبائل.

- الاتفاق على اخراج جميع المعسكرات من المدن وعواصم المحافظات.

- تخلي القيادة السياسية عن تسيير امور الجيش للعسكريين، بما يعني منح الصلاحيات الواسعة لوزير الدفاع.

ويذكر ان كبار القادة العسكريين في عدن ومن بينهم وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر يرفضون العودة الى صنعاء حتى يتم الوصول الى حل شامل للازمة التي تمر بها البلاد، وهو الأمر الذي دفع الى تحديد عدد بسيط من الضباط والقادة فقط الى المشاركة في لقاء العسكريين الذي يجري اليوم في صنعاء، وهو ما يفسره المراقبون بانه انتقال لأزمة عدم الثقة من القيادة السياسية للشطرين سابقاً «الاشتراكي والشعبي» الى القادة العسكريين الذين ينتمون للحزبين مما يؤكد بان حل الأزمة ما يزال بعيداً.

ويذكر ان لجنة الحوار السياسي التي تعقد في عدن اجتماعاتها بغياب عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الذي يراس جانب حزبه في هذا الاجتماع، لم تتوصل الى نتائج ملموسة على الصعيد العملي، كما ان غياب عبد العزيز عبد الغني في اجتماعات عدن يدل على رفض القيادات العليا للحزبين «الاشتراكي والشعبي» المشاركة في اية فعاليات سياسية خاصة تلك التي تتعلق بحل الأزمة اذا عقدت في صنعاء أو في عدن.

ويجمع المراقبون ان الحوارات الجارية لا تهدف الى حل الازمة بشكل عام مع دراسة مسبباتها وإنما تاتي لانقاذ الوحدات اليمنية في ظل استمرار التداعيات على مختلف الأصعدة وتزايد مؤشرات عدم الثقة بين المسؤولين (الشماليين والجنوبيين) واختلاق العقبات من جانب الطرفين عند التوصل الى اي بوادر للحل.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنيه

التاريخ : ٥ يونيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجار تعز يغلقون محلاتهم بعد تدهور الريال

انسحاب المعارضة اليمنية من لجنة الحوار

عدن: من لطفي شطارة

انسحبت امس جميع الاطراف المشاركة في لجنة الحوار السياسي عدا ممثلي احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة (الاشتراكي، الشعبي، الاصلاح).

وكانت لجنة الحوار قد قطعت شوطا كبيرا في جلسات يوم الاحد الماضي عندما استأنفت اعمالها في عدن، الا ان ممثلي احزاب المعارضة شعروا بما وصفوه بـ«المماطلة والتسويف واضاعة الوقت» من جانب الاشتراكي والشعبي في جلسات امس الاول.

وتضم الاطراف المنسحبة احزاب التكتل الوطني للمعارضة والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، واتحاد القوى الوطنية، وحزب البعث، وممثلي «مناضلي الثورة اليمنية» والعميد أحمد قرحش ممثل الحزب السبتمبري. وقررت هذه الاحزاب المنسحبة عقد اجتماع مساء اليوم لتحديد موقف حاسم وواضح من القضايا المطروحة ومن الحوار نفسه.

واتهمت مصادر حزبية اطرافا في الائتلاف رفضت تسميتها بانها تستخدم عنصر الوقت لافشال الحوار ولتنفيذ مخططات مسبقة.

وقالت المصادر في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ان الاحزاب والشخصيات المنسحبة ستعلن ان قرارا يتلخص في انه «اما ان يستمر الحوار ليحقق نتائج طيبة وملموسة، او لا حوار وبالتالي تحميل احزاب الائتلاف المعرقلة للحوار المسؤولية الكاملة».

واكدت المصادر ان الاطراف المنسحبة ستعلن للشعب جميع التفاصيل، وقالت «انه لا يجوز ان يموت الناس جوعا ويسحقوا بالغلاء والخوف والقلق، بينما الحوار يدور في حلقة مفرغة».

وتشير التكهنات الى انه اذا ما اصرت احزاب المعارضة والشخصيات المستقلة على موقفها بالانسحاب من اجتماعات الحوار فانه سيصبح من الصعب ايجاد حلول على المدى القريب لانهاء الازمة التي ادت الى خلل كبير خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث ارتفعت اسعار جميع المواد الغذائية الى اكثر من 50 في المائة وهبط سعر الريال اليمني الى 72 ريالا للدولار الواحد مما زاد الاعباء المعيشية على المواطنين والتي ازدادت سوءا مع الانفلات الاقتصادي بفعل غياب دور الدولة.

وقد بدت مدينة تعز اليمنية طوال نهار امس في حالة من الوجوم والحيرة، واصاب الفزع والارتباك القطاع التجاري في المدينة بصفة خاصة اثر التدهور المستمر لقيمة الريال ازاء العملات الاجنبية، حيث ذكرت مصادر تجارية في تعز امس لـ«الشرق الاوسط» ان تدهور سعر الريال انعكس على اسعار السلع والمواد الغذائية التي تفاوتت نسبة زيادة اسعارها ما بين 25 ـ 35 في المائة.

واكد شهود عيان لـ«الشرق الاوسط» ان معظم المحلات التجارية اغلقت طول نهار امس في المدينة وابدى تجار التجزئة خوفا كبيرا من عدم استقرار سعر العملة المحلية، واستمرار تدهور قيمتها بمعدلات كبيرة خلال الايام الاخيرة. وقد وجد هؤلاء التجار انهم يخسرون من رؤوس اموالهم يوميا حيث يبيعون سلعة معينة بسعر ويذهبون لشرائها من التجار الكبار بسعر يفوق سعرها السابق بنسبة

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

تجار تعز

تتجاوز الـ 20 في المائة.

واعربت بعض الاوساط التجارية اليمنية عن خشيتها من تصاعد الازمة الاقتصادية وتفاقم الاوضاع المعيشية للمواطنين في ظل انشغال القوى السياسية في البلاد وعدم اعطاء الاولوية لهذه القضية على غيرها من القضايا الاخرى.

كما عبر بعض اهالي مدينة تعز عن خشيتهم من تكرار احداث العام الماضي، وانفجار الشارع غضبا من تدهور الوضع المعيشي لهم بسبب الارتفاع الجنوني للاسعار خلال الايام القليلة الماضية خاصة بعد ان اغلق معظم التجار محلاتهم في انتظار استقرار اسعار صرف العملة.

ويذكر ان الريال اليمني فقد خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من العام الماضي، نسبة تقدر بـ 40 في المائة، من قيمته حيث قفز صرف الدولار مقابل الريال من 52 اواخر شهر سبتمبر الماضي الى 73 ريالا مطلع الشهر الجاري.

وترى العديد من الدوائر ان بعض اطراف الائتلاف لا تريد حلا للازمة وانها لم تستطع الخروج من القضية الامنية والعسكرية وخاصة في ما يتعلق بدمج القوات المسلحة والامن ونقلها من المدن وتوزيعها على الاطراف.

ويرى المراقبون ان بقاء احزاب الائتلاف في الحوار هو محاولة للحفاظ على «شعرة معاوية» التي قد يؤدي قطعها الى ادخال البلاد في دوامة سياسية خطيرة اذا ما اعلن عن فشل الحوار بشكل نهائي.

غير ان مصادر متفائلة في لجنة الحوار تؤكد بان هناك مساعي حثيثة تجري «للملمة» شمل اللجنة وحث المنسحبين على العودة الى طاولة الحوار لتفويت الفرصة على الاطراف التي تسعى الى افشاله. واكدت المصادر انه لا يوجد خيار اخر غير الحوار مهما بلغت العراقيل والصعوبات التي تقف امامه.

ويذكر ان يوم الاحد المقبل يعتبر موعدا نهائيا لكي تستكمل اللجنة اعمالها، غير ان جميع المؤشرات تؤكد عدم قدرة اللجنة على التوصل الى نتائج ملموسة وتطبيقها على الصعيد العملي خلال الايام الاربعة المقبلة قياسا مع القضايا الكبيرة المطروحة امامها ومن بينها حل القضية الامنية والعسكرية واسس بناء الدولة اليمنية الحديثة وتثبيت نظام الحكم المحلي.

ويرى المراقبون انه اذا لم يتوصل الحزبان (الاشتراكي والشعبي) الى اتفاق خارج اطار لجنة الحوار حول القضية الامنية والعسكرية والتي تعتبر حجر الزاوية في الازمة السياسية الراهنة، فان الجهود التي بذلت في الاسابيع الماضية ستنسف جميعها وسيعود الطرفان الى التلويح بالقوة بعد ان تكون الامور قد وصلت الى طريق مسدود.

وتجدر الاشارة الى ان تمسك العسكريين في عدن بالغاء الحرس الجمهوري والامن المركزي والشرطة العسكرية وضمها جميعا الى قوام وزارة الدفاع ونزع السلاح عن المدن وتحديد الحراسات المطلوبة للشخصيات السياسية، يقابله تمسك العسكريين في صنعاء بتحييد القوات المسلحة عن الصراعات السياسية والتوقيع اولا على وثيقة عهد بعدم الانفصال وتجريم الاقتتال ومن ثم مناقشة جميع القضايا في حوار عسكري مفتوح. وهذه التباينات بين العسكريين قد صعدت من حدة الحوار بين السياسيين ودفعت بكل طرف الى التمسك بما يطرحه المختصون في حزبه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد
القاهرة

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

فشل اجتماع لتوحيد الجيش اليمنى

الجنوب يشترط تسريح الحرس الجمهورى



على صالح

المنامة ـ وكالات الأنباء: فشل أمس الاجتماع الذي عقد بين خبراء عسكريين من شمال وجنوب اليمن في التوصل الي اتفاق يقضي بدمج الجيشين الشمالي والجنوبي. اكدت مصادر مطلعة أن المحادثات تعثرت بسبب شروط تقدم بها خبراء الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي واعتبرها الشماليون تعجيزية. طالب الحزب الاشتراكي بحل الحرس الجمهوري التابع لرئيس الدولة علي عبد الله صالح والذي يقدر عدده بحوالي ٣٠ الف جندي مزودين بالأسلحة الثقيلة. وتم تدريبهم علي أيدي الحرس الجمهوري العراقي.

المعروف ان جيش اليمن الشمالي والجنوبي لم يتوحدا رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات ونصف علي اعلان الوحدة اليمنية. وتم عقد الأجتماع الاخير في محاولة لتقريب وجهات النظر في عدن عاصمة الجنوب. ويعاني اليمن منذ شهور من ازمة سياسية ناجمة عن تصاعد الخلافات بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض. وكان البيض قد اعتكف في مدينة عدن منذ فترة ودعا الي إدخال اصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية علي نظام الحكم. وهي إصلاحات تقوم علي اللامركزية. كما طالب باعتقال المسؤولين عن الاعتداءات التي أدت الي مصرع ١٥١ شخصا من قيادات الحزب الاشتراكي الموالين للبيض منذ بداية الوحدة.

تكتل المعارضة ينسحب من لجنة الحوار

مخاوف من انتقال الأزمة الى المؤسسة العسكرية اليمنية

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ طرا تطور خطير امس على الأزمة السياسية في اليمن، إذ أعلنت احزاب تكتل المعارضة إنسحابها من لجنة الحوار بين القوى السياسية التي بدأت اجتماعاتها في عدن الأحد الماضي. وجاء هذا التطور وسط مخاوف من ان يكون الصراع السياسي انتقل الى صفوف المؤسسة العسكرية.

وافادت مصادر مسؤولة في المعارضة ان «الانسحاب جاء نتيجة المماطلة في الحوار الهادف الى إنقاذ البلاد من خطر الانقسام والاقتتال بفعل تصاعد حدة الأزمة السياسية بين الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض (المعتكف سياسياً في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي».

واكدت هذه المصادر ان «عجز الحكومة الائتلافية عن تنفيذ ما اقرته لجنة الحوار الخميس الماضي من قرارات بشأن الجوانب العسكرية والامنية أوصل الحوار الى طريق مسدود الأمر الذي يؤكد فشلها وضرورة العودة الى الشعب ليقول كلمته النهائية».

ويرى مراقبون في عدن ان «فشل لجنة الحوار في مهمتها يعني تصعيداً جديداً وخطيراً للأزمة خصوصاً ان خلافاً نشب أول من أمس بين القادة العسكريين الشماليين والجنوبيين في شأن ما أعلن عن ثلاثة خيارات وضعها العسكريون لابعاد الأزمة عن الجيش».

وكان القادة العسكريون الجنوبيون التابعون للحزب الاشتراكي اصدروا أول من امس بياناً في عدن «نفوا ما جاء في بيان كان أعلن انه صدر عن لقاء للقادة العسكريين في عدن السبت الماضي».

واكد القادة العسكريون الجنوبيون في بيانهم ان «بيان السبت الماضي اعد في صنعاء وليس صادراً من وحي لقاء عدن الأمر الذي يعني أنه اعد خارج ارادة القادة العسكريين ومن وراء ظهورهم».

واضاف هؤلاء ان «ما اتفق عليه في لقاء عدن هو سبع نقاط ترى القيادات العسكرية انها خيارات لحل الأزمة بعيداً عن اللجوء الى القوات المسلحة. وهذه النقاط هي الآتية:

١- دعم وتأييد ما اجمع عليه القادة السياسيون للبلاد وما ايدته احزاب المعارضة وجميع الشخصيات الوطنية والاجتماعية. فإذا كان الحزب الاشتراكي اليمني تقدم بمقترحات وحلول عملية لمعالجة الأزمة عرفت بالنقاط الـ ١٨ قبلها المؤتمر الشعبي العام والفريق علي عبدالله صالح تحديداً واللجنة الدائمة للمؤتمر الى درجة ان النقاط الـ ١٨ للاشتراكي غدت مقبولة ومحل إجماع وطني، فإن هذا الواقع يفرض على الجميع دعم النقاط وتأييد تطبيقها وتنفيذها عملياً لأن ذلك هو الطريق الانجح لحل الأزمة.

٢- الأزمة السياسية الراهنة لم تبلغ ذروتها ولم ترتفع درجة حرارتها الى الغليان إلا بعد أن تدخل العسكر وحشدوا قواتهم واسلحتهم الخفيفة والثقيلة واستحدثوا نقاطاً للحجز والتفتيش وأرسلوا القاطرات التي تحمل ادوات الموت والدمار وتحركت الدبابات وعربات المدافع الى مناطق الاطراف سابقاً واضعين البلاد على قاب قوسين من الكارثة، ولذلك فإن الألوية التي كانت طرفاً في التوتر

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

مخاوف من انتقال الأزمة

تتمة الصفحة الاولى

وزجت بنفسها في الازمة السياسية ينبغي حلها وتحويلها الى وحدات اخرى او على الاقل سحبها من مواقعها الراهنة الى اطراف الحدود كي تمارس مهماتها السيادية.

٣- إن الارهاب عمل مشين، ولذلك فإن دعم الارهاب او حمايته او تشجيعه يسيء الى سمعة القوات المسلحة وهي تدعو الى محاكمة الارهابيين والقتلة وقطاع الطرق وتدين اي عمل يستهدف حمايتهم او التستر عليهم.

٤- إخراج المعسكرات من المدن وتكليف الشرطة والامن حماية السكان الآمنين ومنع كل اشكال التطاول على السكان او التعرض لاموالهم وممتلكاتهم.

٥- إلغاء كل الوحدات العسكرية التي هي خارج نطاق القوات المسلحة والامن وذلك يتطلب إلغاء الحرس الجمهوري وضم وحداته وافراده الى القوات المسلحة المرابطة على الحدود، وإلغاء الامن المركزي وضم جميع افراده وقادته الى قوات الشرطة والامن على نحو يمكن وزارة الداخلية من توفير الامن والاستقرار في البلاد.

٦- تحقيق المساواة التامة والكاملة بين افراد القوات المسلحة والامن وضباطهما وإلغاء نظام التمييز في الحقوق والواجبات.

٧- بناء القوات المسلحة على نحو يضمن اعطاءها طابعاً وطنياً صريحاً يلغي الهيمنة القروية والطائفية ويفتح المجال امام جميع الكفاءات العسكرية لتتبوا المناصب العسكرية القيادية بصرف النظر عن الانتماء الحزبي او القبلي او درجة القرابة والنسب مع المسؤولين السياسيين.

الى ذلك قال مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي طلب عدم ذكر اسمه ان «حرب النقاط قد تتحول الى ايدي العسكر بعد فشل الحوار بين القوى السياسية». واضاف: «لا ندري الى اين ستسير البلاد بعد ذلك خصوصاً ان الخلاف دخل المؤسسات العسكرية».



اشتعال «انتفاضة الخبز» فى اليمن

المظاهرات تجتاح ٣ مدن كبرى احتجاجا على ارتفاع الأسعار

قوات الأمن أطلقت الرصاص فى الهواء لتفريق المتظاهرين

صنعاء ـ وكالات الانباء :

اشتعلت امس احداث «انتفاضة الخبز» فى اليمن. شهدت المدن اليمنية الكبرى مظاهرات صاخبة واشتباكات دامية بين رجال الأمن والمواطنين. انفجرت المظاهرات فى مدينة تعز الواقعة على بعد ٢٥٦ كيلو مترا جنوب العاصمة، وامتدت الى صنعاء وحضرموت. ادت احداث «انتفاضة الخبز» الى اغلاق المراكز التجارية والمحال فى وسط العاصمة. ندد المتظاهرون بالارتفاع الحاد فى اسعار السلع، اثر التدهور الخطير فى قيمة الريال اليمنى. اطلقت قوات الامن اليمنية الرصاص فى الهواء لتفريق المتظاهرين فى تعز، ولم ترد انباء عن سقوط قتلى او جرحى فى المواجهات. اكد المراسلون الاجانب، انتشار عشرات من رجال الشرطة المسلحين فى شوارع صنعاء الرئيسية، وتمركزهم امام المواقع الاستراتيجية لحمايتها. كما اكد المراسلون انتشار حالة واضحة من التوتر فى المدينة.. اشار المراسلون الى عدم خروج مظاهرات فى مدينة عدن عاصمة الشطر الجنوبى قبل الوحدة فى ١٩٩٠. كما اشار المراسلون الى خروج المظاهرات الى الشوارع بدون تنظيم وبتلقائية من المواطنين الذين يعانون من التدهور الحاد

(البقية ص ٤)

اشتعال «انتفاضة الخبز» فى اليمن

(بقية المنشور ص ١)

الذى لم يسبق له مثيل فى قيمة الريال، ووسط أزمة سياسية حادة بين القيادات فى الصراع على السلطة. وكان الريال اليمنى قد فقد اكثر من ١٢٪ من قيمته قياسا على الدولار خلال اسبوع.

بلغ سعر الدولار ٧١ ريالا يوم «الاثنين» الماضى فى السوق السوداء. ويبلغ السعر الرسمى للدولار ١٢ ريالا فقط. وكانت اليمن قد شهدت فى «ديسمبر» ١٩٩٢ انتفاضة الخبز، احتجاجا على ارتفاع الاسعار، فى العديد من المدن اليمنية. تعد اليمن من افقر دول العالم، ولا يتجاوز العائد السنوى للفرد ٥٠٠ دولار «حوالى ١٦٩٠ جنيها مصريا».



المجلس الموحد لقبائل بكيل يعقد مؤتمراً في ١٣ الجاري

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ علمت «الحياة» ان المجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية سيعقد مؤتمره المقبل في ١٣ كانون الثاني (يناير) الجاري. وأفادت مصادر قريبة من المجلس الموحد لبكيل الذي يتولى امانته العامة النائب الشيخ محمد علي ابو لحوم ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشكلة من قبل المجلس انهت جميع الترتيبات الخاصة باقامة المؤتمر في موعد في منطقة انس (بمحافظة ذمار) بما في ذلك عدد من الاوراق التي ستناقش في هذا المؤتمر الاول من نوعه بعد تشكيل مجلس بكيل الموحد.

وتتناول الورقة الاولى شؤون قبائل بكيل الممتدة على الخارطة اليمنية ودورها الريادي في بناء الدولة اليمنية الحديثة والحفاظ على مكاسب اليمن ومقدراته. فيما تناقش الورقة الثانية الوضع الاقتصادي في البلاد وطريقة الخروج بحلول تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني.

واشارت هذه المصادر الى ان الورقة الثالثة المتعلقة بالشؤون السياسية وبناء الدولة تتضمن ايضاً الجانب المتعلق بالامن والجيش وعملية بنائهما في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية التي يشهدها اليمن اضافة الى عدم اغفال ما يتعلق بالأزمة السياسية الراهنة في البلاد وموقف قبائل بكيل حيالها ودورها في تجاوزها. وخلصت المصادر الى القول بان من المتوقع أن يشارك في مؤتمر بكيل اكثر من عشرين الف شخص يمثلون مشائخ واعيان قبائل بكيل ووجهت الدعوة الى شخصيات سياسية وحزبية وقبلية وحكومية.

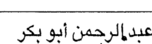


المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/١٦



الوحدة اليمنية أمام امتحان صعب



عبدالرحمن أبو بكر

الأزمة الحالية في القطر الشقيق ليست جديدة وشاهدناها تقترب، ولم يصدق الكثيرون من ابناء اليمن الاوفياء بانها ستحدث بل وحذر آخرون منهم وتمنوا الا تصدق تحذيراتهم. للأسف الشديد حدث ما كنا نخشى وهو توسع رقعة الخلاف بين الاشقاء في القيادة اليمنية، الأمر الذي جعل كل من يحب اليمن واليمانية أن يعيش بقلق مع احبائه واشقائه اليمنيين حول مصير أول وحدة عربية حقيقية التى لم تكن وحدة بين دولتين وشعبين بل كانت وحدة بين شعب واحد تعرض لتقسيم دون ارادته. أن أملنا كبير لدى اخواننا في القيادة اليمنية بان يتجاوزا المشكلة الحالية ويحافظوا على الانجاز الكبير الذي تحقق بعد نضال طويل وشاق، وعلى القيادة اليمنية أن تعلم بأن الجماهير اليمنية لن تسمح بترسيم الحدو المصطنعة مرة اخرى مهما يحدث من تباين الآراء بين اركان القيادة، والحقيقة فان الشعب غير سعيد من الاحداث الجارية بل ممكن أن نقول بانه مذهول وحائر وتساوره التساؤلات لانه قدم تضحيات كبيرة من اجل تحقيق وحدته. ومن هنا فان ما يدور من حديث عن اللقاءات المرتقبة بين الرئيس ونائبه يدعو إلى التفاؤل والارتياح على المستوى اليمني والعربي ولاشك ان لكلا الرجلين ملف ملىء بالمفاجآت والاطروحات من أجل انقاذ وحدة البلاد واخراجها من الدوامة الحالية باسرع وقت ممكن.

وإذا تم هذا اللقاء فانه يعنى أن ثمة امور كثيرة قد حسمت، بعضها له علاقة بالحاضر والمستقبل اليمني نظرا لما حدث من تجاوزات غير مقبولة كالاغتيالات والتفجيرات ضد شخصيات قيادية وافراد اسرهم بالاضافة إلى عرقلة سير برنامج الحكومة الذي اقره البرلمان. اننا نرى انه من الافضل في ظل الاوضاع الحالية



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٦/١/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تـــوصل الحزبين الكبيرين المؤتمر والاشتراكي إلى اتفـــاق حتى لا تتعرض الوحدة اليمنيــة إلى خلل وازمات حقيقية تبدو اليمن في غني عنها. فخروج اليمن السعيد من الأزمة العابرة امـر مهم. والأهم منه اجـراء عملية جـراحية لاتفـاقية الـوحـدة التى يدعي كل طـرف بان الطرف الاخر قام بتمزيقها. اننـا نرجو من القيادة اليمنية ان تتكاتف في هـذه المرحلـة الحرجـة التى تمر بها اليمن وعليهم ايجاد ارضيـة مشتركة والبحث عن جـذور الازمة السيـاسية واسبابها لان الـوحدة تتعـرض حاليـا لامتحـان صعب خاصـة وان تثبيت الديمقراطيـة وتطبيقها يواجه وضعا سياسيـا دقيقا يتطلب توافقا وانسجاما بين مختلف القـوى السياسية وليس التصعيـد والمواجهة التى لـن تفيد احدا. ان ابنـاء اليمن وحدهم كفـلاء باخماد مـا يحدث والحفاظ على الوحـدة، وستبقى اليمن بإذن الله بـؤرة اشعاع حضـاري في المنطقة فنحن في انتظار اليوم الذي ستخـرج فيه اليمن من مازق تاريخي لم يكن احـد يستطيع تقديـر سلبيـات آثاره وحجم خسـائره وبعدهـا سنرى صدق الحكمة اليمنية.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٤

العملة الوطنية فقدت أكثر من ١٢ بالمائة من قيمتها

اليمنيون يتظاهرون احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وهبوط الريال.

صنعاء - وكالات، تظاهر مئات اليمنيين في صنعاء امس احتجاجا على ارتفاع الاسعار اثر تدهور الريال اليمني مما ادى الى اقفال المتاجر وسط العاصمة اليمنية.

كما جرت تظاهرات عنيفة امس الاول في مدينة تعز التي تقع على مسافة ٢٥٦كلم جنوب صنعاء تدخلت خلالها قوات الامن واطلقت النار في الهواء لتفريق المتظاهرين.

وقالت مصادر امنية ان قوات الامن تمكنت من احتواء اعمال الشغب ولكن الوقف مازال متوترا في العاصمة صنعاء وفي مدينة تعز .

وقال الشهود ان معظم المتاجر والاسواق ظلت مغلقة في صنعاء امس ولكن يبدو ان الممتلكات العامة لم يصبها اي ضرر من جراء هذه التظاهرات.

واجتمعت الجمعية المنتخبة في اليمن امس لمناقشة الازمة الاقتصادية واتفقت على الاجتماع مرة اخرى يوم الاثنين لكي تتخذ مع ممثلي الحكومة قرارات بشان ،اجراءات حاسمة، لوقف تدهور قيمة الريال واحتواء ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية.

والجدير ذكره انه في غضون اسبوع فقدت العملة الوطنية اليمنية اكثر من ١٢ في المئة من قيمتها قياسا على الدولار الاميركي في السوق السوداء. اذ بلغ سعر صرف الدولار يوم الاثنين في هذه السوق ٧١ ريالا مقابل ٦٤ ريالا يوم الاحد و٦١ ريالا الاسبوع الفائت ،علما بان القسم الاكبر من عمليات صرف العملات تتم باسعار السوق الموازية والسعر الرسمي للدولار يبلغ ١٢ ريالا.

وفي ديسمبر ١٩٩٢ انطلقت تظاهرات احتجاج على ارتفاع الاسعار والتاخير في دفع رواتب فئات مختلفة من الموظفين في عدد من مدن اليمن البلد الذي يعد من افقر بلدان العالم حيث لا يتجاوز العائد السنوي للفرد الخمسمائة دولار.

الى ذلك راى خبير غربي ان تدني قيمة الريال اليمني تفسر بضعف احتياطي العملات الصعبة في المصرف المركزي العاجز عن التدخل لوقف تدهور العملة الوطنية.

ويفسر هذا التدهور ايضا في نظر رجال الاقتصاد اليمنيين باستمرار الازمة السياسية الناشبة بين رئيس الدولة علي عبد الله صالح (شمالي) ونائبه علي سالم البيض (جنوبي) حول كيفية ادارة شؤون البلاد.

يذكر ان البيض يعتكف منذ اغسطس الماضي في عدن رابطا عودته الى صنعاء باعتماد نظام اللامركزية عل الصعيدين الاقتصادي والسياسي في البلاد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٤

تظاهرات في صنعاء وتعز وحضرموت احتجاجا على تردي الاوضاع المعيشية

تظاهر مئات من اليمنيين في صنعاء وتعز امس احتجاجا على تردي الاوضاع المعيشية مع زيادة اسعار المواد الاستهلاكية وتراجع قيمة العملة المحلية. وقالت مصادر امنية ان قوات كبيرة نشرت على عجل في المدينتين تمكنت من «اخماد اعمال شغب واحتواء الاحتجاجات لكن الوضع ما زال متوترا فيهما».

وقالت وكالة «رويتر» ان التظاهرات كانت قد بدأت الليلة قبل الماضية في تعز على بعد ٢٦٠ كيلومترا من العاصمة اليمنية ثم تكررت فيها وفي صنعاء امس في حين لم تسجل اي تظاهرة في عدن وفقا للوكالة الفرنسية التي قالت ان حضرموت شهدت امس الاول حركات احتجاج لكنه لم يشر الى وقوع صدامات وسقوط قتلى وجرحى.

وقالت المصادر ان المتاجر اقفلت ابوابها في القسم القديم من صنعاء وفي شارع الزبيري الذي يعتبر مركزا تجاريا رئيسيا مع اقتراب التظاهرات المتفرقة منه.

وقال الشهود ان معظم المتاجر والاسواق ظلت مغلقة في صنعاء امس الاربعاء ولكن يبدو ان الممتلكات العامة لم يصبها اي ضرر من جراء هذه التظاهرات.

واضاف الشهود ان قوى الامن اطلقت الرصاص في الهواء لتفريق المتظاهرين في تعز.

واجتمعت الجمعية الوطنية المنتخبة في الد... على الفور امس لمناقشة الازمة



الاقتصادية* واتفقت على الاجتماع مرة اخرى يوم الاثنين لكي تتخذ مع ممثلي الحكومة قرارات بشأن «اجراءات حاسمة» لوقف تدهور قيمة الريال واحتواء ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية.

وهذه التظاهرات التي لا تشرف عليها النقابات او الاحزاب السياسية تاتي نتيجة تدهور لم يسبق له مثيل لقيمة الريال اليمني على خلفية ازمة سياسية حادة بين المسؤولين الشماليين والجنوبيين مما ادى الى ارتفاع ملحوظ لاسعار السلع الاستهلاكية.

ويرجع بعض رجال الاقتصاد الازمة الاقتصادية في جانب منها الى تفاعلات الازمة السياسية في اليمن بين رئيس الدولة علي عبدالله صالح (شمالي) ونائبه علي سالم البيض (جنوبي) حول كيفية ادارة شؤون البلاد.

يذكر انه في غضون اسبوع فقدت العملة الوطنية اليمنية اكثر من ١٢ في المائة من قيمتها قياسا على الدولار الامريكي في السوق السوداء. اذ بلغ سعر صرف الدولار امس ٧٥ ريالا للدولار مقابل ٧١ ريالا للدولار يوم الاثنين و٦٤ ريالا يوم الاحد و٦١ ريالا الاسبوع الفائت. علما بان القسم الاكبر من عمليات صرف العملات تتم باسعار السوق الموازية والسعر الرسمي للدولار يبلغ ١٢ ريالا.

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ انطلقت تظاهرات احتجاج على ارتفاع الاسعار والتاخير في دفع رواتب فئات مختلفة من الموظفين في عدد من مدن اليمن، البلد الذي يعد من افقر بلدان العالم حيث لا يتجاوز العائد السنوي للفرد الخمسمائة دولار.

الى ذلك راى خبير غربى ان تدنى قيمة الريال اليمنى تفسر بضعف احتياطي العملات الصعبة في المصرف المركزي العاجز عن التدخل لوقف تدهور العملة الوطنية.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٦ يناير

مع دخول الأزمة شهرها الخامس

اليمن : حلول سرية شاملة على نار هادئة بوساطة عاصمة عربية

□ الأسعار تشتعل.. والدولار يقفز إلى ٦٦ ريالا



□ صنعاء - **محمد علي الديلمي:**

دخلت الأزمة في اليمن شهرها الخامس، وبهذا تكون قد أخذت خطا طويلا من الاستمرارية الى درجة أصابتها بالجمود والتوهان وأصبح من الصعوبة على المراقبين السياسيين التوقع بوجود مخارج وحلول قريبة الأجل.

ومع هذا فقد شهد هذا الأسبوع لقاءات عديدة لقادة لجنة الحوار السياسي، التي يمثلها عن جانب المؤتمر الشعبي العام عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة وعن الحزب الاشتراكي اليمني حيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء وعن الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء وأمين عام التجمع اليمني للإصلاح، إضافة الى قوى المعارضة وبعض الشخصيات الاجتماعية المؤثرة في الساحة اليمنية.

وقد استعرضت لجنة الحوار في اجتماعاتها مظاهر نجاحها في إيقاف المهاترات الاعلامية، خصوصا بعد أن أعلن الرئيس علي عبدالله صالح أمين عام المؤتمر الشعبي إيقافها، ورحب الاشتراكي بتلك الخطوة، معتبرا انها تمثل بداية موفقة لإيجاد مخارج سليمة للأزمة.

كما مثل لقاء وزير الدفاع اليمني في عدن بقيادات اللجنة العسكرية المكلفة بمتابعة تطورات الأزمة في إطار القوات المسلحة اليمنية بارقة أمل في انفراج الأزمة، خاصة وان قادة المحاور والوحدات والتشكيلات العسكرية قد تقدموا بوثيقة عهد تؤكد ضرورة بقاء المؤسسة العسكرية الدفاعية بعيدة عن الخلافات السياسية والحزبية، وان تظل تلك المؤسسة الدفاعية مكرسة لسيادة الوطن والحفاظ على الوحدة.

ومن المقرر ان تواصل لجنة الحوار السياسي اجتماعاتها في العاشر من شهر يناير الجاري، باعتبار العاشر من هذا الشهر موعدا أخيرا لإنهاء مهامها بشكل قاطع.. فهل تنجح اللجنة في مهمتها الصعبة والشائكة في آن واحد؟

وعلمت «العالم اليوم» من مصادر موثوق بها في المعارضة اليمنية داخل لجنة الحوار ان جانب المعارضة يسعى للانتقال بالحوار من معالجة الاعراض الى معالجة المرض الحقيقي للخروج بأسس لبناء الدولة اليمنية، وان القرارات التي صدرت عن اللجنة حتى الآن لا تمثل حلا نهائيا. وذكرت المصادر ان قرار لجنة الحوار فيما يتعلق بالضوابط الخاصة بالجانب الاعلامي هو قرار لا يسري إلا على الوسائل الاعلامية لأحزاب السلطة، اما إعلام المعارضة فلا يخضع لتلك الضوابط.

الى ذلك علمت «العالم اليوم» ان عدة حوارات جانبية غير معلنة بدأت هذا الاسبوع بين طرفي الصراع في اليمن «المؤتمر، الاشتراكي» وانضم اليه تجمع الاصلاح مؤخرا بهدف تقريب وجهات النظر والتشاور في القضايا الخاصة بأحزاب السلطة، والتي لها مصلحة مشتركة في عدم التطرق اليها داخل لجنة الحوار.

وانعكست الأزمة السياسية سلبا على الوضع الاقتصادي والحياة المعيشية وتصاعدت حدة الأسعار بشكل جنوني وارتفع سعر الدولار في السوق الموازية الى ان وصل ٦٦ ريالا، أي بزيادة قدرها ٤٢ ريالا عن سعره الرسمي في البنك المركزي اليمني والمحدد بـ١٢ ريالا فقط.

ونتيجة لتصاعد الأزمة الاقتصادية علمت «العالم اليوم» ان مجلس النواب اليمني قد كلف اللجنة الاقتصادية ولجنة التموين والتجارة المنبثقتين عن البرلمان بتقديم مقترحات بشأن دعم أربع سلع أساسية هي السكر والزيت



والحليب والدواء. ومن المقرر ان تجتمع تلك اللجنة خلال هذا الاسبوع بالمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء لإطلاعه على مقترحات اللجنة بخصوص دعم تلك المواد التى زادت قيمتها خلال شهر واحد أكثر من ١٠٠٪.

ويبقى أن نشير الى ان عددا من قادة لجنة الحوار قد أبدوا ارتياحهم وتفاؤلهم بحل قريب للأزمة اليمنية فذكر الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية عضو اللجنة العامة بالمؤتمر ان الحوار كأساس لحل الازمة يشكل بحد ذاته مدخلا سليما بصرف النظر عن طبيعة هذه الازمة. وبالنسبة لما يمكن ان يتوصل اليه الحوار، فإننى على يقين انه مادامت قناعات شركاء الائتلاف تنطلق من ان الحوار هو الحل لكل المشاكل، فالقلق الذى ينتاب البعض من أن تؤدى هذه الازمة الى صيغة أخرى غير صيغة الحوار هو أمر لا مبرر له على الاطلاق.

اما العضو الأخر فى لجنة الحوار والشخصية المعروفة جار الله عمر وزير الثقافة والسياحة عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى، فإنه يرى ان الازمة يمكن حلها بعد أن وافق المؤتمر الشعبى العام على النقاط الثمانية عشرة المطروحة من قبل الحزب الاشتراكى اليمنى، وترحيب القوى السياسية بذلك. وقال «مطلوب الأن للدفع بوتيرة الحوار الجارى هو ان ننتقل مباشرة الى الدخول فى التفاصيل العملية لكل بند من البنود من أجل الاتفاق عليها، ووضع جدول زمنى للتنفيذ وألية للمتابعة، وانا متفائل بنتائج الحوار. واعتقد ان المسألة الاساسية تكمن فى التطبيق لانه من السهل جدا الاتفاق على الامور النظرية ولكن الصعوبات تنشأ عند التطبيق، وذلك من أجل تصحيح الأوضاع الحالية وإقامة الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون والمؤسسات، وهى اهم ما يحمى الوحدة اليمنية».

وفى إطار المساعى العربية لحل الأزمة فى اليمن فقد وصل هذا الاسبوع وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى فى زيارة قصيرة نقل خلالها رسالة الى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح من أمير دولة قطر تناولت دعم الوحدة اليمنية ولم الشمل والصف اليمنى. وكان الرئيس الفلسطينى عرفات قد قام قبل ذلك بزيارات مكوكية بين العاصمتين صنعاء وعدن لنفس الغرض، وأبدى ارتياحه عن مباحثاته مع المسئولين اليمنيين بخصوص الوحدة اليمنية وقال لـ «العالم اليوم» ان الوحدة اليمنية لا تمثل انجازا لليمنيين فقط بل لكل العرب.

وعلمت «العالم اليوم» من مصادر موثوقة ان حلولا شاملة للأزمة السياسية يجرى طبخها حاليا على نار هادئة وبعيدة عن الاضواء فى إطار المساعى التى تبذلها احدى العواصم العربية، وان اتفاقا دوليا قد تم التوصل اليه فعلا وانه فى حالة التوصل الى اتفاق سيتم التوقيع عليه بحضور العاهل الأردنى الملك حسين.

يبقى أن نشير الى ان الازمة السياسية فى اليمن اذا كانت لم تحل حتى الأن فمن المرجح ان تستمر، ولكن من خلال تداعيات جديدة، بعد ان التزمت كافة الأطراف بعدم اللجوء الى الحل العسكرى، فإن



على عبد الله صالح

المعالجات السياسية هى الامل الباقى لاطراف لجنة الحوار، ولو استمر ذلك حتى نهاية الشهر القادم وتجاوزت اللجنة الموعد الذى قطعته على نفسها بأن يكون الحل النهائى والقاطع هو العاشر من الشهر الجارى.

خاصة وان صيغة الحكم المحلى هى الأمر الذى سيقبل به جميع الأطراف، وان تأخر الاتفاق عليه وقد بدأت مؤشرات واضحة لإيجاد صيغة حكم محلى من خلال التأكيدات للمؤتمرات الجماهيرية لعدد من المحافظات اليمنية فى حضرموت وتعز، والتى نادت بقيام حكم محلى يرتكز على الانتخابات الديمقراطية لسلطاته على مستوى المديريات والمحافظات، بما يكفل توسيع المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية، ونقل الصلاحيات المالية والادارية للسلطات المنتخبة، وان كانت بعض القوى السياسية ستعتبر نفسها خاسرة من صيغة الحكم المحلى، وان العاصمة صنعاء ستخسر كثيرا من جراء تلك الصيغة، الا ان تلك القوى ترى ضرورة التنازل وعدم التشدد



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٤



حيدر ابو بكر العطاس

إزاءها من أجل أن تمر العربة من دون ثمن باهظ.

وإذا كانت جميع أطراف الائتلاف الحاكم قد التزمت وسائلها الاعلامية من صحف ونشرات بالصمت وعدم تأجيج أو تصعيد الأزمة، إلا ان من شذ عن تلك الاتفاقية حزب التجمع اليمني للإصلاح الذى انبرى أحد قياداته بالتهجم الشخصى على امين عام الحزب الاشتراكى، ونائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض بقوله «كان الحزب الاشتراكى وزعيمه وقادته عاجزين عن تقديم نموذج صحيح لبناء الدولة وهم جميعا يساهمون فى خراب البصرة، ويغرقون فى الفساد والعبث بالمال العام حتى رؤوسهم.. وحتى الذين ظلوا يعتقدون ان البعض غير راض عن تلك التصرفات».

وبهذه الاتهامات التى يكيلها احد عناصر الإصلاح نعتقد ان ذلك الحزب الأصولى سينضم الى تلك القوى التى تريد ان تغلق الابواب امام الحلول لأزمة اليمن وان تعرقل المسيرة وان تقف فى طريق القافلة.



مصادر في عدن تتحدث عن اغتيال ضابط جنوبي .

.. وتوتر في المدن اليمنية بعد ارتفاع جنوني للدولار

علي صالح يحذر من نقل الصراع الى الجيش

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري وفيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ انعكست الازمة السياسية اليمنية امس بلبلة في الشارع ادت الى قيام تظاهرات في عدن وتعز وفي مدن اخرى في محافظات الحديدة وذمار وإب بعدما ارتفع سعر الدولار في السوق السوداء في شكل جنوني ووصل الى ٧٥ ريالاً قبل ان يستقر عند حدود ٧٠ ريالاً. وحمل تدهور سعر الريال السلطات اليمنية الى اتخاذ اجراءات شديدة شملت اعتقال عدد من كبار الصيارفة في صنعاء.

واستطاعت قوات الامن السيطرة على الوضع في صنعاء وتعز إلا ان التوتر ساد شوارع المدينتين خصوصاً ان المحلات اغلقت ابوابها خوفاً من اضطرابات ومن إقدام المتظاهرين على اعمال شغب.

وكان الارتفاع الكبير لسعر الدولار الذي قفز في الايام الاخيرة من ٦٠ الى ٧٥ ريالاً ادى الى تزايد موجة الغلاء وخلف حالاً من التذمر في الشارع اليمني بما في ذلك في عدن التي تعيش بدورها جواً من الترقب بسبب الارتفاع الفاحش لأسعار المواد الاساسية. لكن لم تجر اي تظاهرات في العاصمة الاقتصادية للبلاد.

تحذير علي صالح

وحذر الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس من اي خلافات داخل القوات المسلحة، وقال لقادة القوات المسلحة انه يبارك اللقاءات التي تمت بينهم في كل من صنعاء وعدن لدرس أوضاع القوات المسلحة في ظل الازمة الراهنة والحؤول دون زج القوات المسلحة في الصراعات السياسية التي تهدد سيادة الوطن.

وقال: «كنا نتمنى ان نلتقي معكم في ظروف افضل من الظروف الحالية الصعبة التي يمر فيها الوطن، ولكن شاءت الاقدار ان ياتي هذا اللقاء في ظل تداعيات الازمة المؤسفة التي الحقت ضرراً فادحاً بالاقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين من جراء ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة. وكنا نتمنى ان تقف الازمة عند هذا الحد، لكن تداعياتها شملت وحداتنا العسكرية ووصلت الى صفوف المقاتلين».

واضاف: «ان الخلافات بين القوى السياسية واردة لكنها خلافات تُحل بالحوار الوطني المسؤول، اما الخلافات في صفوف القوات المسلحة فانها غير مبررة لأنها تجلب الكوارث والمآسي للشعب والوطن والاجيال القادمة».

واكد ان «الوطن ليس ملكاً لعلي عبدالله صالح وعلي سالم البيض او غيرهما، لكنه ملك جميع ابنائه، وعلى كل مواطن غيور على وطنه ان يرفع صوته في وجه الباطل دون خوف، وان يقول كلمة الحق وان يتصدى لاعداء الوطن ووحدته. وانا لست حريصاً على السلطة فقد امضيت ١٤ عاماً فيها وكنت اول المطالبين بتحديد فترة الرئاسة بدورتين، ومؤمن بمبدا التداول السلمي للسلطة اذ ان صناع التاريخ لا يتوارون في الظروف الصعبة ولا يعودون الى الخلف».

وتطرق الفريق صالح الى الاوضاع الاقتصادية، واكد اهمية ان تضطلع الحكومة بدورها ومسؤولياتها من اجل رفع المعاناة عن كاهل المواطنين ومعالجة الازمة الاقتصادية والحد من الارتفاع المتزايد للاسعار والمضاربة بالعملة الوطنية».

وأعلن تكتل المعارضة اليمنية امس انه عاد عن قراره الانسحاب من الحوار الوطني. لكنه حمل احزاب الائتلاف اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاصلاح مسؤولية «ايصال الوطن

التتمة في الصفحة (٤)



علي صالح يحذر من نقل الصراع الى الجيش

تتمة الصفحة الاولى

والمواطن الى وضع خطير ينذر بعواقب وخيمة بفعل الازمة السياسية التي تسببت هذه الاحزاب فيها».

على صعيد اخر وفي تطور خطير على الصعيد العسكري قالت مصادر قريبة من الحزب الاشتراكي ان سيارات عدة تابعة للواء الثاني المدرع المتمركز في معسكر الكبسي في محافظة لحج التي تبعد ١٠٠ كيلومتر شمال عدن اطلقت منها النار على سيارة كان يستقلها المقدم سيف ناجي حسين ركن الاستطلاع في «لواء لبوزة» وهو من الوية الجيش الجنوبي.

وذكرت مصادر عسكرية في عدن ان «اطلاق النار من قبل افراد اللواء الثاني المدرع الشمالي جاء بعد مرور سيارة المقدم سيف عند نقطة تربط منطقتي الضالع وردفان. وقد اسفر ذلك عن مقتل جنديين اخرين كانا ضمن حراسة المقدم سيف ناجي الذي قتل هو الآخر. والجنديان هما الخضر علي وشائف راجح».

واضافت المصادر نفسها ان «الموقف العسكري في منطقة الحادث ما زال متوتراً اذ بدات قوات من لواء لبوزة الجنوبي تتمركز قبالة معسكر الكبسي الذي تتمركز فيه قوات اللواء المدرع الثاني الشمالي».

وكانت اوساط قريبة من المؤتمر الشعبي العام تحدثت عن احباطات وعراقيل تواجهها لجنة الحوار الوطني الموسع المعنية بايقاف تداعيات الازمة اليمنية الراهنة والتي تواصل اعمالها في عدن الأحد الماضي. وقالت هذه الاوساط «ان جانب المعارضة في اللجنة كاد ان يعلن انسحابه منها بعد محاولة وفد الاشتراكي في الحوار الالتفاف مجدداً على قرارات كانت اللجنة وافقت على اصدارها بالاجماع يوم اول من امس والمتعلقة بالجانب الامني والعسكري إذ اقرّت صباح اليوم نفسه. وفي الجلسة المسائية كان يفترض البدء في مناقشة الجانب المتعلق ببناء الدولة».

وقالت مصادر في لجنة الحوار «ان الجميع فوجئ بموقف الحزب الاشتراكي عندما تراجع عن القرارات الخاصة بالجانب الامني والعسكري وطلب إعادة مناقشتها تحت مبرر تحفظه عن عدد من النقاط وفقاً لمستجدات طرات ويفترض في هذه القرارات ان تتضمنها».

وتقول هذه المصادر التي تعكس وجهة نظر المؤتمر انه «لما فشلت كل محاولات المعارضة لاقناع الاشتراكي باحترام مسؤولياته في هذه اللجنة، بادر السيد محمد الفسيل وهو من مناضلي الثورة اليمنية الى سؤال وفد الاشتراكي: نريد ان نعرف ما الذي يدور في رؤوسكم وما الذي يريده الحزب بعد كل هذه التنازلات التي تقدم بها المؤتمر الشعبي. نريد منكم الحقيقة بدل كل هذا الدوران في حلقة مفرغة».

وفي ما ياتي نص القرارات المتعلقة بالجانب الامني والعسكري التي كانت موضع خلاف بين الاشتراكي والاطراف الاخرى مما ادى الى عدم إعلانها:

«١ - حفاظاً على مكانة القوات المسلحة في نفوس ابناء الشعب، وصوناً لرصيدها النضالي العظيم المخلد في وجدان الشعب وذاكرة التاريخ، تنقل الوحدات المتواجهة والتي على تماس في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب، وابين وشبوه والبيضاء ومارب. ويعاد تمركزها في مناطق يتفق عليها في محافظات حضرموت وشبوه ومارب والجوف وصعده بما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة وحماية الاهداف الحيوية، وسد منافذ التهريب في تلك المناطق وغيرها. وتتخذ قيادة وزارة الدفاع الاجراءات المنفذة لذلك ويصدر بذلك قرار خلال اسبوع ويبدا التنفيذ فوراً.

٢ - عدم تسيير اي دوريات عسكرية في المدن، او على الطرق، وتتولى ذلك الشرطة طبقاً لمقتضيات الامن.

٣ - البحث عن وسائل لإنهاء الوجود المسلح غير الرسمي، ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت اي مسمى، واعتبار ذلك جريمة مخلة بالامن.

٤ - إنشاء جهاز للاستخبارات طبقاً للقانون يحدد مهماته وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية، وتشكل لجنة من مؤتمر الحوار والحكومة لاعداد القانون وتقديمه الى مجلس الوزراء خلال فترة اقصاها شهر من تاريخه.

٥ - إعادة تنظيم وزارة الداخلية، بحيث تلحق جميع وحدات الامن المختلفة بها وتكون لها السيطرة عليها، وتحصر اي نفقات امنية من خلال وزارة الداخلية، ويشكل مجلس الوزراء لجنة لتقديم اقتراح بهذا الشان في مدة اقصاها اسبوعان.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

٦ - إخلاء المدن من القوات العسكرية واعادة توزيعها ضمن خطة عملية مدروسة لاعادة توزيع القوات المسلحة. وتقدم قيادة وزارة الدفاع خطة لاعادة التوزيع خلال مدة اقصاها شهر ويبدا التنفيذ فوراً.

٧ - التزام عدم تحريك اي وحدات عسكرية او تعزيزات بشرية او مادية، وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الاوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة. وتبلغ وزارة الدفاع بهذا القرار، وتتولى اللجنة العسكرية متابعة التنفيذ.

٨ - يقتصر دور الشرطة العسكرية على امن الوحدات العسكرية وانضباطها وتمنع من القيام باي نشاط او دوريات تتداخل مع اختصاصات الامن العام.

٩ - يحظر ممارسة اي مظهر او اجراء او تصرف من شانه ان يوحي بالتمايز او التفاضل في التعامل بين افراد القوات المسلحة.

١٠ - يمنع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في شؤون السلطات المحلية او في المحافظات او مزاولة اي نشاط في مواقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية.

١١ - يوقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والميليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وغيرها مع الغاء ما تم استحداثه.

١٢ - على وزارتي الدفاع والداخلية القيام بالامداد والتموين للقوات المسلحة والامن من خلال اجهزتهما المختصة.

١٣ - تلغى جميع الترقيات غير القانونية التي تمت منذ بداية عام ١٩٩٣».

وكانت احزاب تكتل المعارضة المشاركة في حوار القوى السياسية بشان ايجاد الحلول والمعالجات الفعلية للازمة السياسية الراهنة التي تشهدها اليمن اصدرت في عدن بياناً سبق قبولها العودة الى الحوار مع احزاب الائتلاف الحاكم.

واشار تكتل المعارضة في بيانه الى ان «الائتلاف الحاكم اوصل الوطن والمواطن الى وضع خطير ينذر بعواقب وخيمة بفعل الازمة السياسية التي تسببت احزاب الائتلاف فيها» مؤكداً ان «المعارضة قررت العمل كطرف واحد لانقاذ الوطن وحماية الوحدة وترسيخ الديموقراطية من خلال موقفها الموحد في لجنة الحوار للقوى السياسية عند توافر الشروط الموضوعية لاستئنافه».

واضافت المعارضة التي التقت امس بعد استئناف الحوار السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي انها «ستتصدى لاية محاولة تريد اعادة الشعب اليمني والوطن الموحد الى واقع ما قبل ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ (اشارة الى اعلان الوحدة) وجر البلاد الى ساحة الاقتتال والتشرذم».



المصدر : الشرق الاوسط
لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير

الأزمة اليمنية تتفجر اقتصادياً وأنباء عن اشتباك عسكري في لحج

قوات الأمن تتدخل لفض مظاهرات في صنعاء وتعز

صنعاء: من حمود منصر ووكالات الانباء
عدن: من لطفي شطارة

انفجرت الازمة اليمنية اقتصاديا بفعل الغلاء والتدهور الحاد المفاجئ للقيمة الشرائية للريال. ولم تجد السلطات بداً من نشر قوات الامن خصوصا في صنعاء وتعز وحضرموت لاحتواء اعمال الشغب وتفريق المتظاهرين. وذكرت مصادر امنية ان قوات الامن ربما نجحت في احتواء الموقف لكن التوتر ما زال يخيم على العاصمة وتعز وبعض المدن الأخرى.

ويذكر ان معدل التضخم السنوي في اليمن يبلغ حاليا مائة في المائة. ويفاجأ اليمنيون بتدهور حاد لقيمة الريال يوما بعد يوم، إذ فقد اكثر من 12 في المائة من قيمته امام الدولار في غضون اسبوع واحد. فمثلا كان سعر الصرف ـ في السوق الحرة ـ للدولار 71 ريالا يوم الاثنين الماضي مقارنة بـ 64 ريالا قبل 24 ساعة (يوم الاحد)،و 61 خلال الاسبوع الماضي. وكان سعر الاستبدال امس 80 ريالا للدولار مقارنة مع 56 ريالا قبل 10 ايام.

وكانت تظاهرات احتجاج مماثلة قد اندلعت في ديسمبر (كانون الاول) 1992 بسبب تصاعد الغلاء والتخلف في دفع رواتب مئات مختلفة من الموظفين والعمال.

ويفسر الخبراء تدني قيمة الريال اليمني بهذا الشكل المضطرد على انه نتاج لعاملين اساسيين من جملة عوامل. الاول تناقص احتياطي العملة الصعبة لدى البنك المركزي مما يعجزه عن التدخل في الأسواق لدعم العملة الوطنية، اما السبب الثاني فهو سياسي مستحكم، ويتمثل في استمرار الازمة بين رئيس الدولة علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض حول كيفية ادارة شؤون البلاد.

وقد وجهت الغرف التجارية في صنعاء وتعز رسائل الى اركان الحكومة والبرلمان تناشدهم سرعة التحرك لوقف التدهور. واقترحت غرفة صنعاء جملة من الحلول.

وكانت ظاهرة غلق المحلات التجارية قد امتدت امس الى العاصمة اليمنية بعد ان اغلق تجار تعز اول من أمس محلاتهم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط " اللندنية

التاريخ : ٦ يناير

إثر تدهور قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الاجنبية، وفيما شوهدت معظم المحلات التجارية مغلقة طوال نهار امس في مدينة صنعاء تمكنت قوات الشرطة من تفريق بضع مئات من المواطنين بداوا في التجمع في باب اليمن بالقرب من المركز الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية العسكرية. كما شوهدت اطقم من قوات الامن وشرطة النجدة تجوب الشوارع الرئيسية للمدينة تحسبا لمنع وقوع مظاهرات او احداث شغب.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر مطلعة ان السلطات الرسمية في صنعاء اتخذت عددا من الاجراءات التنفيذية لمنع المضاربة بالعملة من بينها توقيف عدد من تجار العملة الكبار والصرافين.

وتراس الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء اجتماعا موسعا ظهر اول من امس في مبنى البنك المركزي ضم وزير المالية، ووزير التموين والتجارة ونائبيه، ومحافظ البنك المركزي ووكيل وزارة الصناعة وكبار المسؤولين في البنك المركزي، ومديري البنوك التجارية المحلية والعربية والاجنبية العاملة في اليمن.

واكد نائب رئيس الحكومة لمديري البنوك التجارية رغبة الحكومة اليمنية في التعاون معهم شرط ان يتعاونوا معها، بكل صدق وامانة لإيقاف التصاعد المستمر لارتفاع الاسعار، وضرورة ايجاد الحلول الكفيلة لوقف هذا التصاعد.

وشدد على اهمية ان تلتزم البنوك التجارية بالقوانين والانظمة الصادرة عن البنك المركزي اليمني والتي تنظم عمل البنوك التجارية. وقال ان البنك المركزي سيتخذ كل الاجراءات تجاه اي مخالفة لتلك الانظمة والقوانين، وطالب بتشديد الرقابة على البنوك التجارية، وتقديم تقرير شامل ودوري عن انشطتها المصرفية الى الحكومة.

وبينما ابدت البنوك التجارية خلال المناقشات استعدادها للتعاون مع البنك المركزي اليمني والجهات ذات العلاقة لايجاد الحلول المناسبة لوقف التصاعد

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الأوسط - اللندنية

التاريخ : ٦ يناير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوات الامن

.ستتمر لاسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، علمت «الشرق الاوسط» أن الحكومة اليمنية اصدرت توجيهات بوقف الاستيراد، وغلق الاعتمادات لذلك. غير ان تلك الاجراءات التي لم يعلن عنها رسميا لم تلق اصداء ايجابية لدى الشارع اليمني الذي خيم عليه القلق والوجوم امس لليوم الثاني على التوالي، وازدياد حالة الخوف لدى التجار والمستثمرين.

على صعيد استانفت لجنة الحوار السياسي اعمالها في عدن ظهر أمس وذلك بعد ان قبلت اطراف الائتلاف الحاكم (الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح) الشروط التي تقدمت بها الاطراف المنسحبة من جلسات اول من أمس للعودة الى الحوار، وهي احزاب التكتل الوطني للمعارضة والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء واتحاد القوى الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي وممثلو مناضلي الثورة اليمنية والعميد احمد قرحش ممثل الحزب السبتمبري.

وتضمنت شروط المعارضة للعودة الى طاولة الحوار مع احزاب السلطة ما يلي:

- ان يناقش المشروع المقدم من اطراف الحوار خارج السلطة وهو المشروع الذي قدم قبل اكثر من 3 اسابيع ويتعلق باسس بناء الدولة والنظام المستقر.

- ان يقدم كل طرف من اطراف السلطة وثيقة تلزمه إلزاماً كاملاً بما يقرره الحوار ويجري توقيعها من اعلى قياداته وهو ما سبق واقر في الجلسة الاولى للحوار.

- ان ما تقره اطراف الحوار من خارج السلطة حول نقاط الخلاف بين اطراف السلطة يصبح ملزماً للجميع.

- ان ينفذ بدقة كل ما يتفق عليه طبقا للجدول الزمني لكل قضية.

- ان تعاد اذاعة الضوابط الاعلامية بصيغتها الصحيحة بنفس الوسائل الاعلامية التي اذيعت بها الصيغة غير الصحيحة، تنفيذا لقرار لجنة الحوار قبل اكثر من اسبوع الذي لم تطبقه السلطة.

وقد توجهت احزاب المعارضة امس ببيان الى الشعب قبل ان تستانف حوارها مع احزاب السلطة وحملت الائتلاف الحاكم مسؤولية الأزمة التي اوصلت البلاد الى وضع خطير يهدد بعواقب وخيمة.

وقالت المعارضة في بيانها ان هدفها هو وحدة الوطن وسعادة المواطن وانها ستتصدى لأي محاولة لاعادة اليمن الى واقع ما قبل 22 مايو (ايار) 1990 او جر البلاد الى ساحة الاقتتال والتشرذم.

ووصف البيان احزاب الائتلاف بـ«احزاب الاختلاف الحاكم» التي دفعت البلاد الى هذا المازق الخطير. وان اطراف المعارضة انطلاقا من واجبها الوطني تسعى الى اخراج البلاد من الازمة وتحرير المواطن من كابوس الخوف وغول الجوع ومحنة الاقتتال والسعي الحثيث لبناء دولة النظام والقانون في الجمهورية اليمنية بعيدا عن تركة السنوات الاربع الماضية من عمر الوحدة.

ودعت المعارضة الشعب اليمني بجميع فئاته الى ان يقف وقفة رجل واحد في وجه المخططات الهادفة الى اجهاض وافشال تجربة الوحدة.

وحرضت المعارضة الشعب بقولها «هذا يومكم فلتعلنوا موقفكم بصوت عال في وجه من يحاول تغليب مصالحه الضيقة على مصلحة الشعب العليا وتدفعه اهواؤه الى جر بلادنا الى هاوية الصراع».

وقد اتفقت احزاب المعارضة قبل ذهابها الى الاجتماع أمس على ضرورة حسم القضية الامنية مع احزاب السلطة وهي القضية التي ادت مماطلة الاحزاب المؤتلفة في البت فيها ومناقشتها دفعة واحدة الى انسحاب احزاب المعارضة والقوى السياسية من اجتماع اول من امس، ومن ثم الشروع في القضية الاكثر اهمية التي تتعلق باسس بناء الدولة اليمنية الحديثة.

من جانب اخر كشفت مصادر حزبية لـ«الشرق الاوسط» ان ركن الاستطلاع للواء لبوزه (جنوبي) المقدم سيف ناجي حسين قد قتل في ساعة متاخرة من مساء اول امس مع جنديين آخرين كانا برفقته وهما النقيب الخضر علي والمساعد اول شايف راجح.

وقالت المصادر ان ثلاث سيارات تابعة للواء الثاني مدرع شمالي اعترضت سيارة ركن اللواء في سيلة حردبة في منطقة الملاح في محافظة لحج وتبادلت السيارات الاربع اطلاق النار مما أسفر عن مقتل ركن اللواء والمرافقين له فيما قتل الرائد علي بن علي دغيش من اللواء الثاني مدرع بينما فارق الجندي حسين محمد من اللواء الثاني مدرع الحياة ظهر امس متاثراً باصابته في احد مستشفيات عدن. ويعتبر هذا الحادث سابقة خطيرة على صعيد عسكرة الازمة ويعكس تدهور أزمة الثقة بين العسكريين (الشماليين) و(الجنوبيين) مما قد يؤدي الى عواقب خطيرة اذا لم يتوصل السياسيون والقادة العسكريون الى نتائج وحلول لاخراج البلاد من الأزمة السياسية الراهنة.



مئات اليمنيين يتظاهرون فى صنعاء وتعز احتجاجا على ارتفاع الأسعار وتدهور الريال

صنعاء - رويتر - اندلعت امس احداث شغب فى مدينتى صنعاء وتعز اليمنيتين احتجاجا على الارتفاع فى الاسعار والانخفاض الحاد فى قيمة العملة الوطنية.

وقالت مصادر امنية ان قوات الامن قد انتشرت فى المدينتين وامكنها السيطرة على الموقف وان كان جو من التوتر مازال يسود المدينتين.

واشارت رويتر الى ان المئات من سكان المدينتين قد شاركوا فى المظاهرات واحداث الشغب ولم يتضح بعد حجم الخسائر والاضرار.

وكان مجلس النواب اليمنى قد عقد اجتماعا امس ناقش خلاله أهم القضايا الاقتصادية، وسيعود إلى الاجتماع لمناقشة نفس القضايا يوم الاثنين القادم بهدف الحد من ارتفاع أسعار السلع ووقف تدهور سعر صرف العملة اليمنية.

ويبلغ سعر صرف الريال اليمنى حاليا فى السوق الحرة ٧٥ ريالا مقابل الدولار الأمريكى بعد أن كان الدولار يعادل ٦٥ ريالا قبل ١٠ أيام.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١/١٩٩٤

مؤشرات للتهدئة على طريق البحث عن حل للأزمة اليمنية

كيف ينظر الشارع اليمني لقضية الفيدرالية ؟

المتفائلون نهاية الأزمة ستنتقل باليمن إلى طور


جديدة من شرعية الدولة وآلية الحكم

صنعاء من مراسل «**العرب**» عبدالرحمن بجاش

صنعاء من مراسل «العرب» عبدالرحمن بجاش تطورات الأزمة السياسية في اليمن تسير على طريق التهدئة كما يبدو ومن خلال مؤشرات برز أهمها التزام أطراف الإئتلاف بالإتفاق على وقف المهاترات الإعلامية. احد المؤشرات اهمية أستمرار الحوار من خلال لجنة الحوار المشكلة من احزاب الائتلاف وأحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية المستقلة، وأهم ما نتج عن الحوار حتى الآن ٢٨/١٢/٩٣ اللجنة التى وضعت ضوابط للاعلام الرسمي والحزبي والأهلي وحتى نشاط المراسلين للصحف الغير ... ومنع المسئولين من أطراف الإئتلاف وأعضاء لجنة الحوار من الادلاء بتصريحات أو إجراء أي لقاءات مع الصحافة ومساء الاثنين ٢٠/١٢/٩٣ صدر عن اللجنة بيان حول المسالة الأمنية أكدت فيه ادانتها للعنف والإرهاب وطالبت الحكومة بسرعة إلقاء القبض على مرتكبي عمليات الإغتيالات ودعت إلى الحوار كمخرج وحيد للازمة وعدم اللجوء



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ٦/١١/١٩٩٤

للقوة لمعالجة اي خلافات.

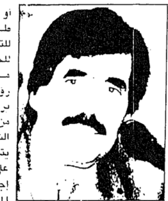
وحول مجريات الحوار نفسه بدا أن الوساطات الداخلية والعربية قد أعادت الجميع إلى طاولة الحوار إنعكس ذلك على الوضع العسكري الذي يشهد إرتخاءا ملحوظاً وانتهت حالة الشد التي شهدتها البلاد خلال الأسابيع الأخيرة وفي أخر تطور على هذا الصعيد نزول خمسين ضابطاً من مختلف الوحدات العسكرية في المحافظات الشمالية إلى عدن للإلتقاء بالقيادات الموجودة هناك للإتفاق على أسس إعادة توحيد ودمج الجيش وذلك ما كشف عنه رئيس مجلس الرئاسة أثناء لقائه بوفد الملتقى الجماهيري لمحافظة تعز، وقد عادت لجنة الحوار للإلتئام مرة أخرى بعد اجتماعات منقطعة للتحاور بوحي من نقاط ثمانية عشرة تقدم بها الحزب الإشتراكي وقبل بها المؤتمر الشعبي مؤخرا وبرغم التفاؤل الذي يسود المراقبين هنا فلم يظهر حتى الآن ما يشير حدوث إتفاق نهائي. وبعض المراقبين يشير أيضاً ــ وهو ما لم يؤكد ــ ان ثمة حوار أخر يدور على مستويات عليا وتناقش فيه كل القضايا والطروحات ويتم البحث عن صيغ أخرى تمثل آلية جديدة تحكم البلاد بما فيها صيغة الفيدرالية والتي طرحت كخيار بديل من قبل الحزب وأثار في حينه ضجة لم تهدأ حتى الآن. مما ادى ظاهرياً لأن يقوم الحزب بالتراجع عن طرحها، كمخرج أن ما طرح يمثل رأياً شخصياً للأمين المساعد للحزب. والفيدرالية موضوع لايزال مثاراً على مستوى الشارع اليمني. ففي «مقايل القات» التقليدية ينقسم الناس حول المسالة فطرف أو أطراف تراها دعوة للانفصال وطرف أو أطراف مقابلة تراها المخرج الأمثل للازمة ويدلل على ان ما تعيشه البلاد حالياً أقل من الفيدرالية بينما يراها الطرف الأول المناهض للفكرة من أساسها لا تصلح لليمن حيث لا أعراق ولا ديانات ولا تباين ثقافي ولا اقليات ولا مساحة شاسعة، وهناك طرف ثالث افرزته تداعيات الأزمة ينظر للأمر بهدوء فيطرح أن الأمر بحاجة للنقاش الهادىء ويدعو وسائل الاعلام بدلا من ردود الأفعال المتشنجة إلى تعريف الناس معنى الفيدرالية كنظام حكم، ويطرح هذا الطرف أن البلاد بحاجة أولاً إلى دولة مركزية قوية يمكن لها مستقبلاً إذا رأت ضرورة لذلك أن تتخلى عن جزء من صلاحياتها للمحافظات


علي صالح



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، التاريخ : ٦/١/١٩٩٤

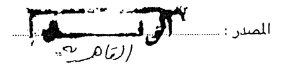

علي البيض

أو الأقاليم، ومقابل الفيدرالية يتجدد طرح الحكم المحلي كصيغة أقرب للتطبيق في الواقع لكن مفاهيم متباينة للحكم المحلي يجري الترويج لها حسب موقع كل طرف من الأزمة ومجمل رؤيته لصيغة الحكم عموما فبينما يرى الإشتراكي في الحكم المحلي تخفيفا من المركزية الشديدة يرى المؤتمر الشعبي أنها صيغة معقولة ولكن يتطلب الأمر تنفيذها تدريجيا ويؤكد على ذلك في برنامجه الإنتخابي مشترطا إجراء تعديل دستوري قبل إدخال المشروع حيز التنفيذ.

ويقول مصادر مقربة أن المؤتمر لم يعد متمسكا بمسألة إجراء التعديل، بينما لم تتضح الصورة لدى الاصلاح الطرف الثالث في الإئتلاف وإن كان ثمة مؤشرات تقول أن الاصلاح يريدها دولة مركزية، والحكم المحلي عموما صيغة تلقى القبول جماهيريا تخفيفا من المركزية التي يعاني منها المواطن لكن تطورات الازمة تتحكم في مواقف كل الاطراف حياله صعودا أو هبوطا.

تقف اليمن إذا على مفترق طرق وإن كان المراقبون يؤكدون على انها لن تتوه عند المفترق فالازمة مخاض طبيعي ستكون نهايته الحل الأفضل، وهم يرون ايضا أن الأزمة أمر طبيعي في بلد أنجز الوحدة بطريقة فاجات الجميع.. وأن شاب عملية اتمامها التسرع كما يطرح البعض الذي يرى ايضا أن من اسباب الأزمة الحالية اهمال مناقشة التفاصيل التي تناقش الآن، والمدافعين عن الطرفين اللذين أنجزا الوحدة يبررون مع إعترافهم بالتسرع ـ ان عدم مناقشة التفاصيل له اسبابه الخاصة تلك المتعلقة بالمتغير الدولي والإقليمي اللذان فرضا عملية الإسراع، ويؤكدون على ان النهاية ستؤدي للانتقال بالبلاد إلى طور من شرعية الدولة جديد في مفاهيمه ورؤاه حيث يتحتم تحديد مفهوم الوحدة والدولة وآلية الحكم والخروج برؤية لبناء دولة النظام والقانون، وإيجاد ضمانات حقيقية للاستمرار وعدم تكرار حدوث ازمات، ومع ذلك يستمر الشارع اليمني يسأل عن الحل للازمة وتداعياتها الأمنية والإقتصادية وعن الضمانات لمستقبل أكثر امنا؟ والاسابيع المقبلة بالتأكيد ستكشف إلى أين تسير الجمهورية اليمنية.



المصدر :  القاهرة

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٤

رأى الوفد

مظاهرات الخبز ومخاطر الانفصال

وسط جو مفعم بالتشاؤم وخيبة الأمل، تندلع مظاهرات الخبز فى اليمن، وتخرج الجماهير فى عفوية كبيرة تهتف ضد الغلاء والتهاب الأسعار، وتدنى العملة الوطنية.

●● وتأتى هذه المظاهرات بينما الفشل يهدد مسيرة الوحدة التى تحققت بعد سنوات طويلة من النضال بين شطرى اليمن : الشمال والجنوبى..

وقد انعكست الخلافات السياسية بين قطبى الصراع فى اليمن : على صالح وسالم البيض على الاوضاع السياسية والاقتصادية.. ووصلت الأمور الى حد التهديد بالانفصال وبالتالى تهديد دولة اليمن الموحدة، وضياع حلم الوحدة الذى جاهد من اجله يمنيو الشمال ويمنيوا الجنوب.

●● وتدنى الاوضاع السياسية والاقتصادية فى اليمن يهدد الامن القومى العربى فى هذا الموقع الاستراتيجى الحيوى عند المدخل الجنوبى للبحر الاحمر. بل ويصيب الامة العربية كلها بالاحباط الشديد. تلك الامة التى عانت الكثير بسبب جريمة صدام حسين البشعة عندما احتل الكويت وامتهن كرامة ارضها وشعبها. وقد انعكست هذه الجريمة الصدامية على الساحة السياسية العربية كلها واصابتها بالتفكك والانقسام، فى وقت يتجه فيه العالم الى عصر الكتل السياسية والاقتصادية الكبرى.

●● وفى الوقت الذى نتمنى فيه ان يعبر الشعب اليمنى فوق جراحه السياسية، حتى يحتفظ بوحدته على كل ترابه الوطنى.. فإننا نامل أن تلتقى كل الآراء من أجل صالح الشعب اليمنى.. حتى لا تزداد الهوة، وان يلعق هذا الشعب جراحه ليعبر الى بر الامان، ويواجه مشاكله الاقتصادية المتردية..

●● ومن العار أن تتحطم امال الوحدة العربية فى منطقة من اخطر مناطق الأمة العربية.

«الوفد»



إنتشار قوات الامن في المدينتين

مظاهرات في صنعاء وتعز احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وتدهور الريال اليمني

صنعاء ـ وكالات ـ نشرت قوات الامن في مدينتين يمنيتين على الاقل امس لاخماد اعمال شغب تفجرت احتجاجا على زيادة الاسعار وهبوط كبير في قيمة الريال اليمني.

وشهدت مدينة تعز الواقعة على بعد ٢٦٠ كيلومترا جنوبي العاصمة صنعاء مظاهرة الليلة قبل الماضية كما وقع احتجاج مماثل شارك فيه عدة مئات من اليمنيين في صنعاء وتعز امس الاربعاء.

وقالت مصادر امنية ان قوات الامن احتوت بسرعة هذه الاحتجاجات ولكن الوضع مازال «متوترا» في المدينتين.

وحسب شهود عيان جرت تظاهرات امس في صنعاء مما أدى إلى اقفال المتاجر في وسط العاصمة اليمنية.

وامس الاول جرت تظاهرة اعنف في مدينة تعز التي تقع على مسافة ٢٥٦ كيلومترا إلى جنوب صنعاء تدخلت خلالها قوى الامن مطلقة النار في الهواء لتفريق المتظاهرين. بحسب ماذكر شهود عيان لدى الاتصال بهم من صنعاء.

كذلك سجلت حركات احتجاج امس الاول في حضرموت على البحر الاحمر، كما علم من بعض سكان هذه المدينة، لكن لم يشر إلى وقوع قتلى او جرحى في هاتين المدينتين.

البقية ص ١٦»

٦



المصدر: العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ: ٦/١/١٩٩٤

وفي صنعاء اقفلت متاجر في القسم القديم من المدينة وكذلك في شارع الزبيري الذي يعتبر مركزا تجاريا رئيسيا مع اقتراب التظاهرات المتفرقة كما انتشر رجال الشرطة المسلحون في الشوارع الرئيسية. الا ان الوضع كان هادئا بعد الظهر بالرغم من بعض التوتر.

في المقابل لم تسجل اي تظاهرة في عدن العاصمة الاقتصادية لليمن.

وهذه التظاهرات التي لا تشرف عليها النقابات او الاحزاب السياسية تاتي نتيجة تدهور لم يسبق له مثيل لقيمة الريال اليمني على خلفية ازمة سياسية حادة بين المسؤولين الشماليين والجنوبيين.

ففي غضون اسبوع فقدت العملة الوطنية اليمنية اكثر من ١٢ في المئة من قيمتها قياسا على الدولار الاميركي في السوق السوداء..

وفي ديسمبر ١٩٩٢ انطلقت تظاهرات احتجاج على ارتفاع الاسعار والتأخير في دفع رواتب فئات مختلفة من الموظفين في عدد من مدن اليمن.

إلى ذلك رأى خبير غربي ان تدني قيمة الريال اليمني تفسر بضعف احتياطي العملات الصعبة في المصرف المركزي العاجز عن التدخل لوقف تدهور العملة الوطنية.

ويفسر هذا التدهور ايضا في نظر رجال الاقتصاد اليمنيين باستمرار الازمة السياسية الناشبة بين رئيس الدولة علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض حول كيفية ادارة شؤون البلاد.

وفي وقت لاحق اجتمع الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء اليمني امس مع وزير التموين والتجارة اليمني الدكتور عبد الرحمن بافضل وكبار المسؤولين في الوزارة والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والمؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال في البلاد.

وقال الدكتور مكي ان هذا الاجتماع يأتي استمرارا للاجتماعات السابقة المماثلة لدراسة القضايا الاقتصادية والتموينية ووضع الحلول الكفيلة لاستقرار الاسعار التي تتصاعد يوميا دون مبرر..

وقد أكد المشاركون في الاجتماع على اهمية تشديد الرقابة على الصرافة والتلاعب باسعار العملة وعدم التسارع في شراء الدولار من السوق السوداء وضرورة تحمل البنك المركزي اليمني مسئولياته بدعم العملة المحلية.

كما اكدوا على ضرورة انزال الدولار إلى الاسواق وبتغطية ميزانية الاستيراد وتخفيف زيادة الانفاق.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

اختطاف كندي وبريطاني في اليمن

صنعاء ـ ر: قالت مصادر قبلية في اليمن امس ان كندياً وبريطانياً واربعة من اليمنيين يعتقد انهم من العاملين في شركة نفطية خطفتهم قبيلة محلية.

وقالت المصادر ان الرجال الستة خطفوا امس الاول في منطقة خولان على مسافة 100 كيلومتر الى الشرق من عدن بالقرب من حقل مارب النفطي حيث توجد امتيازات تنقيب لشركتي «هانت» و«اكسون» النفطيتين.

ولم تتوفر لدى المصادر اي تفاصيل اخرى، وامتنع المسؤولون الحكوميون عن التعقيب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ: ٧ يناير ١٩٩٤

الحكومة اليمنية تتبنى إجراءات صارمة لمواجهة التدهور الاقتصادي

اعتقالات وسط تجار العملة وصنعاء تعلن مقتل 5 ضباط

صنعاء: من حمود منصر

افادت مصادر مطلعة امس ان السلطات اليمنية القت القبض على عدد كبير من الصرافين وتجار العملة وان تسعة من التجار الآخرين اعتقلوا في تعز. وتلاحق الاجهزة المسؤولة عدداً آخر من الذين تعتبرهم متورطين في التدهور الحالي. وجاءت هذه الاجراءات في اطار توجيهات مجلس الرئاسة للسيطرة على الوضع الاقتصادي والتدني السريع المتلاحق لقيمة الريال، مما انعكس على الشارع اليمني وادى الى توتر ومظاهرات في صنعاء وتعز ومواقع اخرى.

وقد كرس مجلس الوزراء اليمني اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء لمناقشة الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد ونتائج الاجتماع المشترك لمسؤولي وزارتي المالية والتموين والتجارة، والبنك المركزي اليمني، والبنوك التجارية والغرف التجارية والصناعية. واقرت الحكومة جملة من الاجراءات التنفيذية العاجلة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والتخفيف من حدتها.

وذكرت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» ان من بين تلك الاجراءات، تشديد الرقابة على البنوك التجارية وضبط المضاربين بالعملة من الصرافين والتجار واحتجازهم ومحاكمة من تثبت تهمهم، وغلق اعتمادات الاستيراد لعدد من السلع، وغلق عدد من الشركات والمؤسسات التي تتعامل بالعملة الاجنبية. كما حذرت الحكومة البنوك التجارية والشركات من ضخ العملة خارج حدود الميزانية.

على صعيد آخر اعلنت وزارة الدفاع اليمنية امس عن مقتل خمسة ضباط «في ظروف غامضة يجري العمل على كشفها».

وقال بيان للوزارة انه تم العثور قبل يومين على جثث الضباط الخمسة في محافظة لحج، حيث كان اربعة في حالة وفاة فيما توفي الخامس في المستشفى متأثراً بجراحه لدى محاولة اسعافه.

وذكر البيان الذي اورده راديو صنعاء انه تم العثور على القتلى في اماكن متفرقة في محافظة لحج وهم المقدم سيف راجح حسين، والرائد صالح خفري، والرائد علي يحيى دغيش، والملازم حسين محمد قايد، والمساعد اول شايف راجح شايف. واضاف ان لجنة تحقيق عسكرية شكلت لمعرفة اسباب ودوافع الحادث.

وكانت «الشرق الأوسط» قد



اشارت أمس الى حدوث اشتباك بين جنود شماليين وآخرين جنوبيين في محافظة لحج.

واستعرضت الحكومة اليمنية امس الرسالة الموجهة من مجلس الرئاسة الى رئيس واعضاء الحكومة متضمنة توجيهات مجلس الرئاسة للحكومة بجميع اعضائها. وهي الرسالة التي تحمل الحكومة مسؤولية التعجيل بحل المشاكل المعيشية والتموينية التي يواجهها المواطنون والتخفيف من معاناتهم المتفاقمة.

وكان مجلس الرئاسة في ختام اجتماعه أول من أمس، قد اصدر توجيهاته للحكومة باتخاذ الاجراءات الحازمة ضد المتلاعبين بالاسعار، والمحتكرين للسلع والمضاربين بالعملة، طالباً سرعة احالتهم الى النيابة، بالاضافة الى تنشيط أجهزة ومرافق الدولة، وتحقيق الاصلاح الاداري الذي يكفل القضاء على التسيب العام واللامبالاة والاهمال الاداري.

ودعا مجلس الرئاسة المواطنين «الى التحلي باليقظة والوعي إزاء المخططات المعادية وافشالها، والتعاون مع الاجهزة المختصة في اداء واجباتها للحفاظ على الأمن العام والاستقرار في المجتمع».

وعلم من مصادر وثيقة الاطلاع انه جرى اعتقال عدد من التجار في كل من صنعاء وتعز خلال اليومين الماضيين، وما يزال البعض ملاحقاً للقبض عليه بتهمة التلاعب والتحريض على الاضراب إثر اغلاق محلاتهم التجارية بسبب عدم استقرار قيمة العملة المحلية في الآونة الأخيرة.

وقد اصدرت الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الحديدة بياناً امس ناشدت فيه القطاعين التجاري والصناعي التوقف عن شراء الدولار، ودعا البيان (الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه) «الى الوقوف أمام كل المؤامرات والمخططات، والمحافظة على الدور الوطني الشريف في التنمية وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي».

وأكد البيان استمرار التزام القطاعين التجاري والصناعي في تزويد المتاجر والمواطنين بالسلع والمنتجات، وطالب الصرافين بعدم الاندفاع وراء العملات الحرة التي تتصاعد أسعارها، كما حثهم على توخي الحذر من العملات المزيفة، والكشف عن مروجيها.

وحث البيان البنك المركزي على سحب السيولة الزائدة في المعروض من الريال اليمني ووقف الطبع العشوائي للعملة ومنع التسهيلات المقدمة للمؤسسات والتجار بالعملة المحلية وان يؤدي دوره كاملاً في حماية الريال.

كما طالب الاتحاد العام للغرف التجارية في صنعاء، ان يدعو لعقد مؤتمر اقتصادي خلال اسبوع لبحث الأزمة الاقتصادية، متمنياً ان تتمخض عن هذا المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات الملزمة لجميع منتسبي الغرف التجارية في البلاد وان يعملوا على تنفيذها للاسهام في الخروج من الأزمة الاقتصادية.

وقد ظلت معظم المتاجر مغلقة أمس في صنعاء وتعز بسبب التوتر الناجم عن التدهور الاقتصادي وتراجع قيمة الريال.



المصدر : الحياة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤

الاشتراكي يستعد لاعلان تصوراته للحل... و٥ عسكريين قتلوا في حادث «غامض» في ردفان

المحلات بقيت مقفلة في صنعاء

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ استمر جو الحذر سائداً في المدن اليمنية امس التي سيرت في شوارعها دوريات امنية على رغم عدم قيام تظاهرات جديدة احتجاجاً على موجة الغلاء التي تسبب فيها ارتفاع سعر الدولار في مقابل العملة المحلية. وبقي معظم المحلات التجارية مغلقاً نظراً الى ان التجار يخشون تجدد التظاهرات اضافة الى انهم يواجهون حرجاً امام المواطنين نظراً الى ارتفاع اسعار بضائعهم. ودعت الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء التجار الى اعادة فتح محلاتهم فيما وجهت رسالة الى كبار المسؤولين حذرت فيها من «ان البلاد تتجه الى منحدر خطير سيدفع ثمنه الجميع». وحملت الرسالة الدولة «مسؤولية ما حدث وما يحدث وما سيحدث»، وقالت: «يجب عليكم ان تتخذوا جملة من الحلول بجدية ومسؤولية، فلن تفيد المسكنات سواء بحبس صغار الصرافين او توقيف الاستيراد... فلا بد من حلول جوهرية».

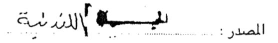
وعقد مجلس الوزراء اليمني امس اجتماعه الدوري وناقش الاوضاع الاقتصادية التي تمر فيها البلاد بما في ذلك نتائج الاجتماع بمسؤولي وزارة المال والتموين والتجارة والبنك المركزي اليمني والبنوك التجارية واتحاد الغرف التجارية والصناعية.

واقر مجلس الوزراء «الاجراءات التنفيذية العاجلة الهادفة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والتخفيف من حدتها».

واستعرض المجلس الرسالة الموجهة من مجلس الرئاسة الى رئيس مجلس الوزراء واعضاء الحكومة وحملهم جميعاً مسؤولية الاسراع بمعالجة المشاكل المعيشية والتموينية التي يواجهها المواطنون والعمل على تخفيف معاناتهم المتفاقمة.

وعلى صعيد الوضع العسكري المتأزم في منطقة ردفان في محافظة لحج التي تبعد ١٠٠ كيلومتر

التتمة في الصفحة (٤)





المحلات بقيت مقفلة في صنعاء

تتمة الصفحة الاولى

شمال عدن بسبب ما شهدته اول من امس من تبادل لاطلاق النار بين افراد من اللواء الثاني المدرع الشمالي ولواء «لبوزة» الجنوبي ادى الى مقتل المقدم سيف ناجي حسين ركن الاستطلاع في لواء لبوزة واثنين من حراسه اضافة الى مقتل عسكريين احدهما ضابط من اللواء الشمالي. فقد ذكرت اخر الانباء الواردة من ردفان ان «جنود اللوائين ما زالوا في وضع الاستنفار، إلا ان حالة ضبط النفس هي السائدة فيما تجرى التحقيقات لمعرفة اسباب الحادث ومسببيه». واشار عدد من المواطنين القادمين من ردفان امس الى ان «الخوف يسود اوساط السكان خشية انفجار الموقف بين اللوائين».

وفي اول بيان تصدره عن حادث ردفان قالت وزارة الدفاع اليمنية انه عثر على جثث خمسة عسكريين يمنيين قتلوا في «حادث غامض» في تلك المدينة القريبة من الحدود السابقة بين شطري اليمن. وافاد بيان للوزارة نشرته «وكالة الانباء اليمنية» (سبا) انه عثر على جثث اربعة ضباط في اماكن متفرقة في ردفان في حين عثر على الخامس مصاباً لكنه توفي بعد نقله الى المستشفى متاثراً بجروحه. واضاف البيان ان الضحايا قتلوا في «حادث غامض» وقد شكلت لجنة تحقيق عسكرية لمعرفة اسبابه وملابساته. والضحايا الخمس هم المقدم سيف ناجي حسين والرائد صالح خفري والمساعد اول شائف راجح شائف والرائد علي يحيى دغيث والملازم حسين محمد قائد.

وفي عدن، كشفت مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي اليمني ان «الحزب سيعلن قريباً، وللمرة الاولى، تصوراته التفصيلية العملية بصدد تجاوز الازمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد وذلك في اطار تنفيذ نقاطه الـ ١٨ التي اصبحت - كما تقول المصادر نفسها - موضع اتفاق بين كل الاحزاب والقوى الوطنية اليمنية».

واضافت هذه المصادر ان «الصيغة التي يتوقع ان يقرّها المكتب السياسي للاشتراكي الذي يواصل اجتماعاته الطارئة منذ الثلثاء الماضي في عدن برئاسة الامين العام للحزب نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض تتعلق بتصوره لتطبيق اللامركزية في اليمن عن طريق الحكم المحلي الواسع الصلاحيات والديموقراطي على مستوى الاقاليم اليمنية التي ستقام في الجمهورية على اسس مناسبة وواقعية تراعي المصالح المحلية والعليا للبلاد».

وسئلت المصادر هل ان السيد البيض سيلتقي الرئيس علي عبدالله صالح غداً السبت في جامع الجند في تعز استناداً الى الدعوة التي وجهها علماء اليمن، فاجابت: «راي السيد البيض الذي ابلغه الى وفد العلماء في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) الماضي واضح وايجابي من حيث ان اللقاء يتوقف على ابداء الطرف الاخر صدقية تجعله يشرع في تنفيذ ما يمكن تنفيذه من النقاط الـ ١٨ التي اعلن قبوله بها خصوصاً النقاط المتعلقة بسحب المعسكرات من المدن والقاء القبض على المجرمين». واضافت ان «حضور السيد البيض او عدم حضوره الى جامع الجند غداً مسالة لا تدخل في باب الحلال والحرام وهو حر في الذهاب او عدمه وهو يشترط اثبات الصدقية اولاً. فليس في السياسة حرام او حلال ما دام الامر هو اختلاف في الاجتهاد والاعراف وليس في الاخلاق ولا يتعدى الحدود المعروفة التي نصّ عليها الكتاب».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤

أبولحوم لـ "الحياة": مجلس بكيل سند للدولة وقيامه ليس موجهاً ضد أحد في اليمن

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اكد الشيخ محمد ابو لحوم رئيس المجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية ان المجلس وجد لتنظيم قبيلة بكيل وجمع رايها في خدمة الدولة ومساندتها لتطبيق القانون.

وقال ابو لحوم الذي هو ايضاً عضو في مجلس النواب اليمني في مقابلة اجرتها معه «الحياة» في صنعاء ان مجلس بكيل لم يتشكل ليكون مقابلاً لقبيلة حاشد «فبكيل وحاشد واحد لا يتجزا». وشدد على دورة القبيلة في المجتمع اليمني بسبب عراقتها وتاريخها معتبراً ان التجربة الحزبية لم تاخذ مسارها الصحيح. ونفى اي خلافات مع رئيس مجلس النواب شيخ مشائخ حاشد الشيخ عبدالله الاحمر. ودعا الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض الى تحمل مسؤولياتهما التاريخية للخروج من الازمة السياسية الراهنة التي تعانيها اليمن. وهنا نص الحوار:

● كيف تعلون قيام مجلس بكيل والتكتلات القبلية الاخرى؟ وهل يعتبر ذلك انعكاساً لضعف الدولة الحديثة والقانون؟

- اولاً وقبل كل شيء، قيام مجلس بكيل الموحد ليس له صلة لا بقوة الدولة ولا بضعفها. بكيل قبيلة موجودة وستستمر وقيام مجلسها هدفه تنظيم القبيلة التي تعتبر من اقدم القبائل على الساحة اليمنية واعرقها. فالمجلس وجد ليخدم القبيلة في تنظيمها الداخلي. وهذه المرة الاولى نلاحظ اجماعاً للقبائل بكيل على تجميع الصف وتوحيد الراي. وسنكون في هذا المجلس سنداً للدولة وتطبيق القانون. ونعتبر انفسنا جزءاً من هذه الدولة ومن هذا الشعب ولا يمكن لبكيل ان تنفرد براي من دون مشاركة الآخرين. وهذا يعزز حرصنا على ضرورة تكاتف الناس لما فيه مصلحة البلد.

● هل قيام مجلس بكيل الموحد يقابل قبيلة حاشد المتماسكة منذ زمن بعيد؟

- في الواقع لم ينشا مجلس بكيل نكاية باحد ولا ادري من اين ياتي بعضهم بتصور خاطئ بان قيام المجلس هذا هو في مقابل قبيلة حاشد. بكيل موجودة وليست في حاجة الى من يعرف بها. والحقيقة ان بكيل وحاشد هما واحد لا يتجزا. واخواننا في حاشد كلمتهم موحدة ورايهم موحد الى حد ما. وبكيل تعتبر أكبر بكثير ومن الصعب تجميعها بسبب الكم الهائل من الناس، وهذه سنة الحياة، ونعمل الآن على جمع كلمتها ورايها لايجاد نوع من التوازن داخل الساحة اليمنية. واعتقد ان بكيل تستطيع المساهمة بفاعلية في ترسيخ الامن والاستقرار. ويجب أن يكون واضحاً للجميع اننا لسنا ضد احد ولكن نعتبر انفسنا جزءاً من الكل.

● أي توازن تعني؟

- التوازن القبلي والتوازن الاجتماعي. ونحن لا نطالب بحصص معينة لبكيل في اطار الدولة او الوطن. ولكن يجب ان لا تهمل بكيل. ويجب ان تراعى في حال ترتيب اي وضع. وهذه هي المرحلة الاولى التي يتوحد راي بكيل حولها. وارى ان التجربة الحزبية لم تقم بالدور الذي كنا نامل به. غير ان من الصعب تقويم التجربة الحزبية في اليمن كونها لم تاخذ مسارها الصحيح. اما القبيلة، فهي موجودة بتقاليدها واعرافها وعلاقاتها الاجتماعية والثقافية ودورها في التاريخ القديم والمعاصر لليمن. لذا يجب ان يكون دورها قائماً وفاعلاً وان لا تطغى عليه الحزبية التي لا تجربة لها ولا فاعلية خصوصاً انها وجدت منذ ثلاث سنوات حين سمح لها في حين ان القبيلة تاريخ حافل ومتواصل.

● كيف يمكنكم التغلب على الخلافات الموجودة في اطار قبيلة بكيل بما فيها الثار؟

- الخلافات ليست عميقة ومجذرة حتى يصعب الخروج منها. هناك لجان شكلت في اطار مجلس بكيل. منها لجنة للمصالحة تختص بحل الخلافات في اطار القبيلة بما فيها الثار. ويهمنا الان وضع حد لخلافات جديدة. وعندما تهدا النفوس سنتمكن من حل الخلافات السابقة.

● يقال ان مجلس بكيل يتعاطف مع توجهات الحزب الاشتراكي اليمني. كيف ترون ذلك في ضوء انتقاد الاشتراكي للمظاهر القبلية بكل اشكالها وانتقاد قادته للقبيلة واعتبارهم انها تمثل تخلفاً حضارياً وانها ذات دور سلبي في بناء الدولة الحديثة؟

- نحن في مجلس بكيل لن نكون ضمن حسابات احد سواء الحزب الاشتراكي او المؤتمر الشعبي العام. ومثل هذه الاطروحات نوع من محاولة الاساءة الى تجمع كهذا نعتبره بمقام لا يقل عن احزاب السلطة. ومجلس بكيل محسوب على اليمن اولاً، وعلى نفسه ثانياً. وأنا اقول اننا في بكيل سنتعاطف مع المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ولكن بما يخدم الوطن. واشير الى ان من ابناء بكيل من ينتمي الى الاحزاب المختلفة في السلطة وخارجها. وعلينا ان ناخذ بالتوازن. ولو كان لنا تعاطف معين لقمنا بالانضمام وهو اسهل بكثير من

التعاطف الخفي. ومن يحاول الاساءة من السياسيين في احزاب كبيرة الى القبيلة والقبلية يعتبر قصير النظر. فهؤلاء من الاسباب الرئيسية للازمة الراهنة. وهناك قلة منهم في الاشتراكي والمؤتمر اثاروا هذا التوتر على المستوى السياسي والاعلامي. ولا نريد ان نضيع الوقت في الرد عليهم لان التاريخ لا يهمل نضال وتضحيات القبائل اليمنية، ومنها بكيل، حتى تحققت الوحدة اليمنية.

● كيف تفسرون تدخلكم في حل بعض القضايا الامنية ومنها قضية اغتيال الرائد احمد الشامي مدير أمن حزم الجوف؟ وما مدى التعاون بينكم والاجهزة الامنية حيال المسألة الامنية؟

- تدخلنا من اجل التعاون مع الدولة لاننا جزء من هذه الدولة والجانب الامني ليس فقط مسؤولية الدولة بل هو مسؤوليتنا جميعاً فعلينا التعاون مع الاجهزة التي نامل منها ان تتجاوب مع اي مبادرة يقوم بها مجلس بكيل او قبائل اخرى. وفي هذه المرحلة وصلت الحالة الامنية الى حالة من التدهور تتطلب تعاون الجميع لضمان تنفيذ القانون خصوصاً في هذه الفترة التي يوجد فيها العميد يحيى المتوكل على رأس الجهاز الامني في البلد فالرجل متفهم ومتعاون ومتجاوب مع كل المبادرات الطيبة وليس فقط قضية الرائد الشامي مدير ناحية حزم الجوف الذي اغتيل في العاصمة صنعاء. ونحن نحاول مساعدة الاجهزة الامنية في تقصي الحقائق حيال من اتهم في القضية.

● هل تعتقدون بامكان تقدم ايجابي في منأى عن عدد من كبار مشائخ بكيل المعارضين قيام مجلس بكيل الموحد.

لا اعتقد ان هناك من يعارض قيام المجلس، والاخوة الذين تاخروا، وهم قلة، نقول لهم ان صدورنا مفتوحة لهم ونحن في انتظارهم، ونامل بان يكون لهم دور في المشاركة لاننا في مجلس بكيل لا يمكن لنا ان نستغني عن احد، فهو مجلس الجميع ونحن في صدد اعلان فتح باب المشاركة للقبائل اليمنية الاخرى والقوى الاجتماعية والشخصيات الاعتبارية والوطنية ليكون مجلس بكيل اكثر قوة وفاعلية. وهي الخطوة التي ستعقب المؤتمر العام لبكيل في منطقة انس في محافظة ذمار. وسيكون مؤتمراً فريداً من نوع في تاريخ القبيلة كلها ويعقد في ١٣ من الشهر الجاري.

● سمعنا عن خلافات بينكم والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشائخ حاشد رئيس مجلس النواب. هل تبنيكم لمجلس بكيل هو محور الخلاف؟

علاقتنا بالوالد الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ليست فقط علاقة قبلية بل هي علاقة اسرية. ومثل هذه التخرصات لا اساس لها من الصحة. ونحن نكن للشيخ عبدالله احتراماً كبيراً. ومهما تازمت الامور لن تصل في يوم ما الى خلاف مع الشيخ الاحمر او قبيلة حاشد لاننا نكمل بعضنا وغايتنا واحدة وهدفنا واحد على المستويات الوطني والقبلي والسياسي. وانا احترم الشيخ عبدالله لدوره النضالي ومساهمته الفاعلة في الدفاع عن الثورة والمكاسب الوطنية في مختلف الميادين.

● ما هو موقف مجلس بكيل من الازمة السياسية الراهنة، وهل يمكنكم ان تلعبوا دوراً في تجاوزها؟

- في الحقيقة نحن كالمتفرجين. الازمة موجودة وخانقة وخطيرة ولكن لم نعد ندري اين هي الاطراف التي تريد الخروج من الازمة.

وكلما شعرنا بانفراج قريب نفاجا بتفجير جديد للموقف. ونامل ان يتحمل الاخوة في القيادة السياسية مسؤوليتهم التاريخية في الحفاظ على امن البلاد ووحدتها، وفي المقدمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض وهما اللذان كان لهما الدور والشرف الرفيع في تحقيق انجاز الوحدة التاريخي. وما داموا ومعهم كل الشرفاء من ابناء اليمن دخلوا التاريخ فجر يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ من ابوابه الواسعة عمالقة كباراً فلا يمكن التراجع عن هذه المكاسب ولا نرجو لهم ان يخرجوا من أبواب التاريخ اقزاماً. فاليمن وطن يتسع للجميع والوحدة حق كل الجماهير. وهذه مسؤوليتهم التاريخية والوطنية. ونحن لا نبخل باي دور يمكننا القيام به حيال الازمة. لهذا واجبنا ودورنا الوطني باعتبار قبيلة بكيل من اكبر القبائل واعرقها في اليمن والجزيرة العربية.



صالح يدعو الجيش للابتعاد عن السياسة واستمرار الاضراب والقوات في الشوارع

اليمن: اختطاف كندي وبريطاني ومصرع خمسة ضباط في ردفان

صنعاء - رويتر (ا ف ب) - قالت مصادر قبلية امس في صنعاء ان كندي وبريطاني واربعة من اليمنيين يعتقد انهم من العاملين بشركة نفطية خطفتهم قبيلة محلية في اليمن.

وقالت المصادر ان الرجال الستة خطفوا امس الاول في منطقة خولان على مسافة ١٠٠ كيلو متر الى الشرق من عدن بالقرب من حقل مارب النفطي حيث توجد امتيازات لتنقيب لشركتي هانت واكسون النفطيتين.

ولم تتوافر لدى المصادر القبلية اي تفاصيل اخرى وامتنع المسؤولون الحكوميون عن التعقيب.

ويعد احتجاز الرهائن من الاساليب التقليدية في المنازعات القبلية في اليمن وفي محاولات ارغام الحكومة او شركات النفط الاجنبية العاملة هناك على الاستجابة لمطالبهم.

في غضون ذلك - اعلنت وزارة الدفاع اليمنية امس العثور على جثث خمسة ضباط يمنيين قتلوا في حادث غامض في مدينة ردفان القريبة من الحدود السابقة بين اليمنين.

وافاد بيان للوزارة نشرته وكالة الانباء اليمنية «سبا» انه تم العثور على جثث اربعة ضباط في اماكن متفرقة في ردفان في حين عثر على الخامس مصابا لكنه توفي بعد نقله الى المستشفى متاثرا بجراحه.

واضاف البيان ان الضحايا قتلوا في حادث غامض وقد شكلت لجنة تحقيق عسكرية لمعرفة اسبابه وملابساته.

وينتمي الضباط الخمسة الى حاميات للجيش متمركزة في محافظة لحج الواقعة شمال عدن عاصمة اليمن الجنوبي سابقا استنادا الى مصادر يمنية مطلعة.

والضحايا الخمس هم المقدم سيف ناجي حسين والرائد صالح خفري والمساعد اول شائف راجح شائف والرائد علي يحيى دعيث والملازم حسين محمد قائد.

ويشار الى انه لم يتم بعد دمج جيشي اليمنين السابقين كليا رغم مرور ثلاث سنوات على توحيدهما في مايو ١٩٩٠.

ويأتي الحادث في حين لاتزال الخلافات مستمرة بين الجنوبيين والشماليين حول ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية لليمن الموحد.

من جانبه - دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح القوات المسلحة اليمنية الى البقاء بمنأى عن الصراع السياسي الذي تشهده البلاد منذ اكثر من اربعة اشهر.

واضاف صالح خلال لقاء في صنعاء مع قيادة القوات المسلحة ان الخلافات بين القوى السياسية واردة ولكنها خلافات تحل بالحوار الوطني المسؤول. اما الخلافات في صفوف القوات المسلحة فتجلب الكوارث والماسي للشعب والوطن

والاجيال القادمة.

يشار الى انه لم يتم حتى الان توحيد القوات المسلحة في البلد بعد ثلاث سنوات ونصف السنة على اعلان الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عقد في نهاية ديسمبر الماضي في عدن لدرس مسألة توحيد القوات المسلحة لكنه انتهى على خلاف.

وحث الرئيس اليمني قيادة القوات المسلحة اليمنية على التحدي لكل دعاة الانفصال والفتن واخذ زمام المبادرة للاصلاح وتجاوز الازمة الراهنة من اجل الوحدة والديموقراطية.

في غضون ذلك. ظلت معظم المتاجر مغلقة في مدن اليمن لليوم الثاني على التوالي امس في اعقاب مظاهرات احتجاجا على ارتفاع الاسعار وهبوط حاد في قيمة الريال اليمني.

وكان مئات اليمنيين قد نزلوا الى الشوارع امس الاول في العاصمة صنعاء ومدينة تعز التي تقع على مسافة ٢٦٠ كيلو مترا الى الجنوب. وتم نشر قوات تمكنت من احتواء الموقف.

وقال سكان ان اصحاب المتاجر يشعرون بالقلق من احتمال تجدد الاضطرابات ولا تزال هناك قوات محدودة تقوم بدوريات في الشوارع.

واصدرت الغرفة التجارية والصناعية اليمنية بيانا حثت فيه اصحاب المتاجر على فتح ابوابها وتعهدت بالعمل مع الحكومة على ايجاد حلول للازمات الاقتصادية الحادة.

وقالت الغرفة انها لن تدخر جهدا لتوفير الحلول بالاشتراك مع القيادة السياسية للبلاد.

واجتمعت الجمعية المنتخبة في اليمن لمناقشة الازمة الاقتصادية واتفقت على الاجتماع مرة اخرى يوم الاثنين لكي تتخذ مع ممثلي الحكومة قرارات بشأن اجراءات حاسمة لوقف تدهور قيمة الريال واحتواء ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية.

وقال سكان ان قيمة الريال اليمني انخفضت بشدة من جراء الازمة السياسية التي بدأت في يوليو تموز الماضي بحدوث شقاق بين زعماء الشمال والجنوب اللذين اندمجا معا في عام ١٩٩٠.

ويساوي الدولار الان ٧٥ ريالا في السوق الحرة بالمقارنة مع ٥٦ ريالا قبل عشرة ايام. ويبلغ سعر الصرف الرسمي للريال ١٢ ريالا مقابل الدولار. ويبلغ معدل التضخم السنوي في اليمن ١٠٠ في المئة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٤

الاضرابات مستمرة... والحكومة تحاول احتواء الموقف

اليمن: اغتيال ٥ ضباط قرب حدود «الشطرين»

صنعـــاء ـ ا ف ب ـ اعلنت وزارة الدفاع اليمنية امس العثور على جثث خمسة ضباط يمنيين قتلوا في «حادث غامض» في مدينة ردفان القريبة من الحدود السابقة بين اليمنين.

وافاد بيان للوزارة نشرته وكالة الانباء اليمنية سبا انه تم العثور على جثث اربعة ضباط في اماكن متفرقة في ردفان في حين عثر على الخامس مصابا لكنه توفي بعد نقله الى المستشفى متاثرا بجراحه

واضاف البيان ان الضحايا قتلوا في «حادث غامض» وقد شكلت لجنة تحقيق عسكرية لمعرفة اسبابه وملابساته.

وينتمي الضباط الخمسة الى حاميات للجيش متمركزة في محافظة لحج الواقعة شمال عدن عاصمة اليمن الجنوبي سابقا استنادا الى مصادر يمنية مطلعة

والضحايا الخمسة هم المقدم سيف ناجي حسين والرائد صالح خضري والمساعد اول شائف راجح شائف والرائد علي يحيى دغشت والملازم حسين محمد قائد.

ويشار الى انه لم يتم بعد دمج جيشي اليمنين السابقين كليا رغم مرور ثلاث سنوات على توحيدهما في مايو ١٩٩٠.

وياتي الحادث في حين لا تزال الخلافات مستمرة بين الجنوبيين والشماليين حول ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية لليمن الموحد.

من جهة ثانية ظلت معظم المتاجر مغلقة في مدن اليمن امس لليوم الثاني على التوالي في اعقاب مظاهرات احتجاجا على ارتفاع الاسعار وهبوط حاد في قيمة الريال اليمني فيما طافت وحدات من قوات الامن شوارع العاصمة. وقالت الحكومة الائتلافية بعد اجتماعها امس انها وافقت على خطوات عاجلة لحل الازمة الاقتصادية

ولكن الحكومة لم توضح ما تنوي القيام به. واصدرت الغرفة التجارية والصناعية اليمنية بيانا حثت فيه اصحاب المتاجر على فتح ابوابها ولكنها حذرت الحكومة من انها تجازف باندلاع مزيد من الاحتجاجات اذا لم تحل الازمة.

وقالت انه ما من شك في ان الحكومة على علم بخطورة الموقف وتاثيره على المواطنين الذين سيجدون يوما ما ان مرتباتهم لن تكفيهم من اجل العيش وسيتحولون الى متظاهرين ومعارضين لكل شيء

وحثت الغرفة السلطات على التغلب على الخلافات السياسية التي تفجرت في يوليو الماضي بين زعماء اليمنين الشمالي والجنوبي سابقا والتركيز على الاقتصاد

واقترحت الغرفة ايضا الاستعانة بخبراء اجانب لوضع سياسة اقتصادية واضحة.

واجتمعت الجمعية المنتخبة في اليمن امس الاول لمناقشة الازمة الاقتصادية واتفقت على الاجتماع مرة اخرى الاثنين المقبل لكي تتخذ مع ممثلي الحكومة قرارات بشان «اجراءات حاسمة» لوقف تدهور قيمة الريال واحتواء ارتفاع اسعار السلع الغذائية الاساسية.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الشيخ عبدالمجيد الزندانى لـ« المسلمون »:

تجمع الاصلاح يمتلك برنامجا متكاملا لحل الأزمة اليمنية

صنعاء ـ من حسام حمدان:

☐ اكد الشيخ عبدالمجيد الزندانى عضو مجلس الرئاسة اليمنى ردا على سؤال لـ المسلمون، ان تجمع الاصلاح يمتلك برنامجا متكاملا لحل الازمة اليمنية وانه لا يريد ان يدخل حرب النقاط كما طرحته الفئات السياسية الاخرى، حيث طرح الحزب الاشتراكى مطالبه فى ١٨ نقطة، كما طرح المؤتمر الشعبى برنامجه فى ١٩ نقطة، والمعارضة فى ١٦ نقطة.

● هل تعتقدون ان تعديل الدستور هو احد اسباب هذه الازمة؟

ـ اكثر ما كان يهمنا هو التعديلات المتعلقة بشريعة الاسلام بحيث تكون السيادة لها، وقد ضمنا اتفاق الجميع فى الائتلاف على ان نعيش فى يمن تظلله سيادة الشريعة الاسلامية وبقيت نقاط الخلاف فى قضايا اخرى لا تمثل عندنا شيئا خطيرا.

● يرى البعض ان اشتراك الاصلاح فى هرم السلطة هو احد اسباب الازمة؟

ـ لكل رايه.. وكما قلت فان الاصلاح يسعى لحل الازمة ودائما هذه هى سياسته، فكيف يقال انه سبب الازمة.

● ماذا يحدث اذا وقع انفصال فى اليمن؟

ـ ان الوحدة قوة والانفصال ضعف وسندفع الثمن اضعافا لهذا الانفصال اذا حدث. وحب اليمنيين لوحدتهم عظيم ،ولكن فساد ذات البين والخصومة بين الاخوة قد يؤديان الى ما يكرهون.

● اثارت تصريحات مسؤول الحزب الاشتراكى وعضو مجلس الرئاسة اليمنى سالم صالح محمد حول «الفيدرالية» لغطا كثيرا ما تفسيركم؟

ـ هو اولى الناس بتفسير تصريحه، ولكن الانفصال مرفوض من الجميع. وقال ان قبول المؤتمر الشعبى العام بالنقاط الـ١٨ التى طرحها الحزب الاشتراكى يعنى انه مفروض من الناحية النظرية ان قبول طرف بمطالب الطرف الآخر ينهى الازمة، ولكن يبدو ان هناك اشياء غير النقاط الـ١٨.

● لماذا استمرت المهاترات الصحفية بالرغم من وجود اتفاقيات لوقفها؟

ـ المتخاصمون جميعا كل يحاول ان يكسب الراى العام بجانبه والوسيلة الى ذلك الاعلام ■

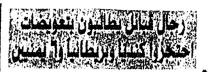
الشيخ عبدالمجيد الزندانى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤



رجال قبائل يطالبون بتعويضات احتجزوا كنديا وبريطانيا و٦ يمنيين

■ المنامة - ا ب - نقلت وكالة «اسوشيتدبرس» امس عن مصادر ديبلوماسية في الخليج ان كندياً وبريطانياً وستة يمنيين احتجزوا رهائن لدى قبائل يمنية تطالب بتعويض لقاء مد شركة اميركية خط انابيب لنقل النفط عبر اراض تملكها هذه القبائل.

واحتجز الرجال الثمانية الذين يعملون لحساب «هانت اويل كومباني اوف دالاس» الاثنين الماضي بينما كانوا يتفاوضون مع رجال القبائل.

وقال القنصل الكندي في الرياض سكوت مونرو في اتصال هاتفي ان الحكومة اليمنية تتفاوض مع الخاطفين «للتوصل الى تسوية سلمية، وليست لدينا فكرة عن وضع المفاوضات لكن ابلغنا ان المحتجزين في حال طيبة».



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٤

«الاشتراكي» يحذر مجددا من حرب اهلية

صالح حضر الى تعز والبيض رفض الاجتماع به

عدن ـ وكالات ـ رفض نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض امس حضور لقاء مصالحة بينه وبين رئيس الدولة علي عبدالله صالح المختلف معه منذ حوالي خمسة اشهر.

وكان من المقرر ان يعقد هذا اللقاء بمبادرة من جمعية العلماء اليمنيين في مسجد الجند قرب مدينة تعز التي وصلها الرئيس عبدالله صالح منذ مساء السبت وفق ما اوردت وكالة الانباء اليمنية «سبأ».

وصرح مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لوكالة فرانس برس ان الزعيم الجنوبي المعتكف في عدن منذ التاسع عشر من اغسطس الماضي احتجاجا على سياسة الرئيس في ادارة شؤون البلاد، «لن يذهب الى ما سمي بلقاء الجند».

وقالت المصادر ان البيض ابلغ العلماء انه مستعد لحضور المحادثات مع صالح اذا بدا الرئيس تنفيذ بعض من مطالب الحزب الاشتراكي لحل الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد «ولما كان ذلك لم يحدث فانه لن يحضر».

واسف الرئيس صالح لرفض نائبه ان يلتقي به ودعا العلماء اليمنيين الى مناهضة «كل دعاة التمزق



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٤

والانفصال وكل من يفتعل الازمات ويستفيد من استمراريتها.

وقد القى اغتيال زعيم قبلي جنوبي بمزيد من الشكوك على جهود المصالحة في اليمن وزاد من تفاقم الازمة السياسية في البلاد بعد ان حذر الحزب الاشتراكي من مخاطر اندلاع حرب اهلية. واصدر الحزب بيانا ندد فيه بقوة باغتيال الزعيم القبلي الجنوبي وعضو الحزب عبدالكريم صالح الجهمي الذي قتله ثلاثة مسلحين مجهولين في صنعاء يوم الجمعة.

ووصف البيان قتل الجهمي بانه اغتيال سياسي اخر يدفع بالبلد نحو حرب اهلية مدمرة وتصعيد خطير للازمة السياسية.

والجهمي ثاني شخصية في الحزب الاشتراكي اليمني يقتل في مدى عشرة ايام والعضو رقم ١٥٢ في الحزب الذي يلقى هذا المصير منذ اعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ حسبما يقول الحزب.

وشهدت العاصمة اليمنية صنعاء ومدينة تعز الاسبوع الماضي مظاهرات للاحتجاج على التضخم وارتفاع اسعار السلع استخدمت الحكومة قوات من الجيش لفضها.

وربط بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بين تردي الاوضاع الاقتصادية والاحوال المعيشية وبين تصاعد الازمة السياسية وتدهور الوضع الامني.

وارجع البيان «انهيار الاقتصاد وتردي حياة الشعب المعيشية» الى عوامل واسباب مفتعلة. وقال ان من اهم هذه الاسباب «انتشار التهريب وتزييف العملة والمتاجرة بها ونهب المال العام وتفشي الفساد وازدياد الانفاق غير المبرر من موازنة الدولة وتوسيع دائرة العجز وتدهور قيمة العملة الوطنية».

وجاء البيان ردا على اتهام مجلس الرئاسة برئاسة صالح للحكومة الاسبوع الماضي في اعقاب المظاهرات بالمسؤولية عن الازمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

وبعث صالح برسالة الى الحكومة التي يرأسها حيدر ابوبكر العطاس عضو الحزب الاشتراكي ينحي فيها عليها باللائمة في تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي ويتهمها بالتخلف عن حضور اجتماع طارئ دعا اليه.

وقال في رسالته «زاد تدهور العملة بصورة مفاجئة الى مستويات متدنية وخطيرة مع ما تزامن معها من شلل عام لاجهزة الدولة ومرافقها المختلفة وغياب كلي لدور الحكومة. وازاء تلك الاوضاع فاننا نحملكم المسؤولية كاملة عما وصلت اليه الامور من تدهور ونحمل تبعاتها واثارها الضارة بمصالح المواطنين ومسيرة الاستقرار في الوطن».

وقد وصل الريال اليمني الى ادنى مستوى له مقابل الدولار وبلغ في السوق الحرة ٧٠ ريالا للدولار بالمقارنة مع السعر الرسمي الذي يبلغ ١٢ ريالا. وبلغ العجز في ميزانية العام الماضي حوالي ٢٦ بليون ريال (حوالي ٢٫٧ بليون دولار بالسعر الرسمي). وقال بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان علاج الازمة الاقتصادية ووضع حد لموجة الغلاء يتطلب «انتهاج سياسة اقتصادية رشيدة وجادة تضع حدا لانتشار الفوضى والفساد واستشراء انشطة اقتصاد الظل والاتجاه نحو التنمية الحقيقية وتشجيع القطاع الخاص المنتج وتحفيز كل الفعاليات الاقتصادية الاخرى ووقف الانفاق غير المبرر من الميزانية ومحاصرة العجز وتدهور قيمة العملة الوطنية».



مقتل خمسة ضباط يمنيين في ظروف غامضة

صالح يحمل حكومة العطاس مسؤولية تدهور الاوضاع الاقتصادية

صنعاء ـ ق.ن.ا ـ رويتر ـ أعلنت وزارة الدفاع اليمنية أمس عن مقتل خمسة ضباط في ظروف غامضة يجري العمل على كشفها.

وقال بيان للوزارة انه تم العثور يوم الثلاثاء على جثث الشهداء الخمسة في مديرية (رسان) بمحافظة لحج حيث كان اربعة في حالة وفاة فيما توفي الخامس بالمستشفى متأثرا بجراحه لدى محاولة اسعافه..

وذكر البيان الذي اورده راديو صنعاء انه تم العثور على القتلى في اماكن متفرقة بمحافظة لحج وهم المقدم سيف راجح حسن والرائد صالح خفري والرائد علي يحيى دغيس والملازم حسن محمد قايد والمساعد اول شايف راجح شايف..

من جانب آخر وجه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رسالة مفتوحة لرئيس وزرائه المهندس حيدر ابوبكر العطاس واعضاء حكومته.. حملهم فيها المسؤولية الكاملة عن تدهور الاوضاع الاقتصادية وتبعات ذلك وآثاره الضارة على المواطنين والاستقرار في البلاد.

وأشار الرئيس اليمني في رسالته التي اذاعها راديو صنعاء الليلة الماضية الى تردي الاوضاع المعيشية للسواد الاعظم من المواطنين وارتفاع الاسعار والتدهور الحاد والمستمر في قيمة العملة الوطنية وما رافقها من اختناقات تموينية لمعظم السلع والمواد الاساسية.

وخاطب الرئيس اليمني رئيس الوزراء واعضاء الحكومة قائلا انه نظرا لهذا الوضع فان مجلس الرئاسة يوجه هذه الرسالة ليضعكم امام مسئولياتكم ازاء هذا التدهور المستمر للاوضاع الاقتصادية بالاضافة الى التقاعس الملحوظ عن رسم وتنفيذ سياسة تموينية ومالية سليمة وعدم تنفيذ القوانين للحد من المضاربة غير المشروعة في العملة الوطنية.

وكشف الرئيس اليمني في رسالته للمهندس العطاس عن اعتذار رئيس الوزراء عن اجتماع مشترك كان قد دعا اليه مجلس الرئاسة في السادس والعشرين من شهر ديسمبر الماضي مع الحكومة لبحث الازمة السياسية في البلاد والبحث عن حلول لها.. وقال ان هذا الموقف جاء في وقت كانت فيه تداعيات الازمة تتصاعد وتزداد فيه معاناة المواطنين لدرجة لا تحتمل التأجيل.

في تطور لاحق نفى مصدر ادني



نفى مسؤول الانباء التي ترددت امس الاول عن حدوث مناوشات في اليمن، ووصفها بانها «عارية عن الصحة وليس لها اي اساس».

إلى ذلك قالت مصادر نفطية امس الخميس ان كندياً وبريطانياً واربعة من اليمنيين يعتقد انهم من العاملين بشركة نفطية خطفتهم قبيلة محلية في اليمن.

وقالت المصادر ان الرجال الستة خطفوا امس الاول في منطقة خولان على مسافة ١٠٠ كيلومتر الى الشرق من عدن بالقرب من حقل مأرب النفطي حيث توجد امتيازات تنقيب لشركتي هانت واكسون النفطيتين.



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤

مقتل ٥ ضباط يمنيين في ظروف غامضة

صنعاء - وكالات الانباء: اعلنت وزارة الدفاع اليمنية عن مقتل ٥ ضباط يمنيين فى ظروف غامضة يجرى العمل على كشفها حيث عثر على جثث اربعة منهم بينما توفى الخامس بالمستشفى.

وقد طافت قوات الامن اليمنية امس شوارع العاصمة صنعاء ومدينة تعز بينما كانت معظم المتاجر مغلقة عقب مسيرات الاحتجاج الشعبى العارمة ضد ارتفاع الاسعار والهبوط الحاد فى قيمة العملة المحلية. واعلن الإئتلاف الحاكم بعد اجتماعه لليوم الثاني على التوالى اتخاذ خطوات عاجلة لحل الأزمة الاقتصادية التى تكتنف اليمن ولم يوضح الائتلاف ماهية هذه الخطوات.

العطاس رفض دعوة للعودة الى صنعاء وتحركات غير عادية في عدن

الأزمة اليمنية تزداد سوءاً وانقسام مجلس الرئاسة يتكرس

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ زادت الأزمة السياسية في اليمن سوءاً بعدما تكرس الشرخ القائم داخل مجلس الرئاسة الذي يضم ثلاثة اعضاء شماليين هم الرئيس الفريق علي عبدالله صالح والسيد عبدالعزيز عبدالغني (من المؤتمر الشعبي العام) والشيخ عبدالمجيد الزنداني (من الاصلاح) وعضوين جنوبيين (من الاشتراكي) هما نائب الرئيس السيد علي سالم البيض والسيد سالم صالح محمد.

فللمرة الاولى منذ اندلاع الازمة، ردّ البيض وسالم صالح بعنف على بيان صادر عن مجلس الرئاسة الذي انعقد في صنعاء بحضور الاعضاء الشماليين الثلاثة وحمل الحكومة التي يراسها السيد حيدر ابو بكر العطاس (اشتراكي) «المسؤولية الكاملة لما وصلت اليه الامور من تدهور» في البلد. واتهم الامين العام للاشتراكي والامين العام المساعد للحزب الاعضاء الثلاثة الاخرين في مجلس الرئاسة بالسعي الى الانفصال.

وافادت مصادر قريبة من السيد العطاس في عدن امس ان رئيس الحكومة سيصدر بياناً رداً على رسالة مجلس الرئاسة «يكشف فيه حقيقة الازمة في اليمن والجهات التي تقف وراءها».

ورفض العطاس امس «العودة الى صنعاء» معلناً «بقاءه في عدن الى جانب قيادة الحزب الاشتراكي بزعامة السيد البيض».

وفي تطور جديد يزيد من خطورة الازمة امتنعت امس اجهزة الاعلام في الجنوب من اذاعة ونشر رسالة مجلس الرئاسة واكتفت بنشر رد البيض وسالم صالح. ويرى مراقبون سياسيون في عدن ان هذا الاجراء يؤكد سيطرة الاشتراكي على المحافظات الجنوبية والشرقية الامر الذي يقوي من دعوة الاشتراكي الى قيام دولة الاقاليم التي يتمتع كل منها بحكم محلي قوي وذلك بما يشبه النظام الفيديرالي. ولوحظ انه بعد العودة الى تبادل الاتهامات بين اعضاء مجلس الرئاسة اليمني «بدات تحركات غير عادية بين المواطنين في عدن كذلك في المعسكرات التابعة للجيش الجنوبي».

الرسالة

وكان مجلس الرئاسة وجه مساء اول من امس رسالة الى رئيس الوزراء واعضاء مجلس الوزراء تتعلق بتطورات الاوضاع في البلاد وما وصلت اليه خصوصاً في الجانب الاقتصادي والاحوال المعيشية للمواطنين.

وقالت الرسالة: «انطلاقاً من استشعار مجلس الرئاسة وادراكه لحقيقة تلك الاوضاع المؤسفة وما يسببه تفاقمها من زيادة معاناة المواطنين، فقد دعا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ حكومتكم الى اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة لمناقشة الازمة السياسية الراهنة والاوضاع الاقتصادية والبحث في الحلول الكفيلة معالجة تلك الاوضاع... الا انه وللاسف الشديد، فوجئ مجلس الرئاسة بوصول رسالة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ كانون الاول والمتضمنة الاعتذار عن عدم عقد الاجتماع في الموعد الذي حدده مجلس الرئاسة، في الوقت الذي كانت فيه تداعيات الازمة تزداد تصعيداً وخطورة وتزداد فيه معاناة المواطن الى درجة لم تكن تحتمل التاجيل اذ زاد تدهور العملة بصورة مفاجئة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٤

الأزمة اليمنية تزداد سوءاً

تتمة الصفحة الاولى

الى مستويات متدنية وخطيرة مع ما تزامن معها من شلل عام لاجهزة الدولة ومرافقها المختلفة وغياب كلي لدور الحكومة. وازاء تلك الأوضاع، فاننا نحملكم المسؤولية كاملة لما وصلت اليه الامور من تدهور ونحملكم تبعاتها واثارها الضارة بمصالح المواطنين ومسيرة الاستقرار في الوطن.

ان الوطن وهو يعيش هذا المنعطف التاريخي الحاسم باتجاه الانتصار لذاته وترسيخ مقومات وجوده على درب المستقبل، يستدعي ان تقفوا بمسؤولية وامانة امام ضمائركم اولاً ومسؤوليتكم لتنحازوا الى قضايا وطنكم وشعبكم ومصالحهما وان تضعوا المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح الانانية والذاتية وفوق كل الانتماءات الضيقة التي لن ينال منها الوطن اذا تغلبت عليكم في اي لحظة سوى الخسران، ولن تنالوا منها انتم سوى عدم الرضى من شعبكم الذي كان ينتظر منكم الكثير. وانتم اليوم امام مسؤولية تاريخية ووطنية ينبغي عدم التقاعس او التهرب عن ادائها مهما كانت المبررات. واننا في مجلس الرئاسة سنكون عوناً لكم بالقدر الذي تكونون فيه عوناً لانفسكم ومخلصين لمسؤولياتكم لما فيه خير اليمن وتقدمه وازدهاره في ظل راية الوحدة والديموقراطية».

... الرد

وجاء رد البيض وسالم صالح على النحو الآتي: «اذاعت وسائل الاعلام الرسمية مساء اليوم الخميس ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ رسالة ملفقة باسم مجلس الرئاسة الى الاخ رئيس الوزراء والحكومة، كشفت عن محاولة مفضوحة وبائسة لتشويه طبيعة الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد بحثاً عن كبش فداء بريء، وذلك بهدف إخفاء الأسباب الحقيقية لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية وصرف الانظار عن الذين يقفون وراء اهدار الموارد المالية للدولة والعبث بها والمضاربة بالعملة الوطنية والمتاجرة بقوت الناس ودعم وحماية أعمال الارهاب الداخلي والخارجي ويقاولون باعمال القتل وقطع الطرق والاختطافات ويتسترون على مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة.

ويتسم الاجراء الذي اتخذه بعض اعضاء مجلس الرئاسة باتجاه شطري سافر لتغطية نزعات الحنين الى الماضي والعودة الى التشطير والباسه ثوب الشرعية الظاهر.

ويزيد من خطورة الاجراء الشطري والمتمثل في الرسالة الصادرة عن بعض اعضاء مجلس الرئاسة، انه يأتي في الوقت الذي تواصل لجنة الحوار الوطني اعمالها بمشاركة كل القوى السياسية والشخصيات الوطنية والتي شارفت على الانتهاء، وما يترتب عن ذلك من اتفاق وطني عام للخروج من الأزمة السياسية والبدء بتطبيق بنود الاتفاق وفق برنامج زمني وتنفيذي من شانه ان يضع الجميع امام اختبار حقيقي لتحويل الاقوال الى افعال ملموسة وترجمة ما يتفق عليه عبر الاجماع الوطني الى واقع ملموس وصولاً الى بناء الدولة اليمنية الحديثة، الدولة الديموقراطية المستندة الى سلطة النظام والقانون، وقطع دابر كل النزعات الرامية الى افراغ دولة الوحدة من مضمونها الديموقراطي الحقيقي وممارسة التسلط الفردي والمناطقي وتعميم الارهاب والفوضى في كل المجالات.

اننا في الوقت الذي نثق بقدرة رئيس الوزراء وحكومته على قول كلمتهما بشان الرسالة التي لفقت باسم مجلس الرئاسة وفضح محتوياتها وكشف اهدافها التشطيرية المموهة، فاننا نعلن امام الله والوطن والشعب والمجتمع الدولي عدم مسؤوليتنا عن هذه الممارسات التشطيرية السافرة ونحمل اصحابها كامل المسؤولية عن كل ما يسعون الى بلوغه من خروج عن الاجماع الوطني وتصعيد للأزمة السياسية والاقتصادية وزعزعة للامن والاستقرار وتوسيع نطاق المخاطر التي تهدد الوحدة والديموقراطية».



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ ... ١٩٩٤

بعد اندلاع «ثورة الجياع» فى المدن اليمنية

الغرفة التجارية بصنعاء توجه أصابع الاتهام إلى الحكومة وتحذر من تفاقم الأوضاع وخطورة انفلات الموقف

تسببت المظاهرات التى اندلعت مؤخرا فى المدن اليمنية، والتى انطلقت شرارتها الاولى فى مدينة تعز الواقعة على بعد ٢٥٠كم جنوبى العاصمة اليمنية، فى اضراب التجار عن العمل واطلق على تلك المظاهرات اسم «ثورة الجياع» من جراء ارتفاع الاسعار الجنونى فى المواد الاستهلاكية الاساسية كالقمح والسكر والزيت والاسمنت فى فترة قصيرة لم تصل إلى اسبوع واحد، فبينما وصل سعر كيس السكر (٥٠ كيلو) الى ألفى ريال أى ما يعادل ١٦٠٠ دولارا بالسعر الرسمى، أى بزيادة قدرها ١١٥٠٪ فى ظرف ثلاثة أيام فقط حيث كان سعره من قبل ٩٥٠ ريالا (٧٢ دولارا).

وقد سجل الدولار خلال الثلاثة ايام الماضية أعلى سعر له منذ بداية الأزمة اليمنية فى التاسع عشر من اغسطس من العام الماضى حيث وصل سعره فى السوق الموازية الى ٧٣,٥ ريال أى بزيادة قدرها ١٢ ريالا فى ظرف اسبوع واحد فقط ولازالت جميع مكاتب الصرافة فى العاصمة اليمنية مقفلة ولم تفتح لعدم التزام اصحاب تلك المكاتب بلائحة الصرافة النقدية، ولم تجد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة اليمنية لوقف تدهور الحالة الاقتصادية وانعكاسها على الاوضاع المعيشية، ومنها منع المؤسسات العامة والهيئات والشركات الاجنبية من شراء العملة الصعبة وفى مقدمتها الدولار، ومن ثم المضاربة عليها فى السوق السوداء ورغم ان النيابة العامة قد وجهت عدة انذارات الى تلك الشركات لضلوعها فى المضاربة بالدولار والاستفادة من فوارق الاسعار اليومية.

وفى ظل تصاعد الازمة الاقتصادية يوما عن يوم عقد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء اجتماعا طارئا ضم وزراء المالية والتجارة والتموين والصناعة لتدارس الاوضاع الاقتصادية فى ضوء تسارع تصاعد الاسعار بصورة لم تشهد اليمن مثيلا لها منذ الثمانينات، وضم الاجتماع ايضا مديرى البنوك المحلية والعربية والدولية الذين جرت دعوتهم لهذا الاجتماع الطارىء فى محاولة لايقاف التداعيات المستمرة لارتفاع الاسعار.

وقد افرزت تلك الاجواء المضطربة فى اوساط المواطنين ذعرا لم يسبق له مثيل جعلهم يتكالبون على شراء بعض المواد الاستهلاكية التى تباع فى سوق سوداء بأثمان مضاعفة تحسبا من تصعيد هذه الازمة.

من ناحية أخرى اصدرت الغرفة التجارية بصنعاء بيانا شديد اللهجة دعت فيه القيادة اليمنية التدخل فى حل الازمة الاقتصادية ولأهمية ما جاء فى البيان «العالم اليوم» تقوم بنشره كاملا.

بيان الغرفة التجارية

انكم لاشك تتابعون المجريات والمستجدات التى تحدث فى الساحة الاقتصادية.. وتطلعون على الانهيار الذى وقع على العملة اليمنية والانهيار الذى حدث لها امام الدولار والعملات الاجنبية.. واناكم لاشك ايضا.. على علم بخطورة هذا الهبوط على معيشة المواطن الضعيف الذى سيجد يوما ان راتبه لايفى بمتطلبات الحياة، فإما أن يموت جوعا أو يخرجه الجوع عن هدوئه ويتحول إلى مخرب يتظاهر

ويعترض على كل شيء.. وهذا كفيل بان يجعل منجزاتكم الوحدوية والديمقراطية والتعددية السياسية رموزا للشل التصادى ذريع جوع المواطنين واشبعت عقولهم اشاعات وارهاصات مؤلمة.

ان البلاد تتجه الى منحدر خطير سيدفع ثمنه الجميع والسبب اغفالكم تماما لمعالجة الوضع الاقتصادى بسبب انشغالكم فى إيجاد النزاعات السياسية وتطويرها وانهماككم فيها حتى لم تجدوا الوقت لاصلاح الاقتصاد واننا بهذه الرسالة نحملكم مسئولية ماحدث وما يحدث وماسيحدث والمطلوب منكم ان تكونوا على مستوى المسئولية التى حملكم اياها الشعب بأن تراعوا مطالبه وان تحافظوا على مكتسباته وتوفروا له العيش الهنيء والأمن والاستقرار. فيجب ان تتخذوا جملة من الحلول بجدية ومسئولية فلن تفيد المسكنات سواء بحبس صغار الصرافين او توقيف الاستيراد. فلابد من حلول جوهرية».

تبادل الاتهامات في رسائل وتصريحات

اليمن: صالح يحمّل العطاس مسؤولية الأزمة الاقتصادية

صنعاء ـ كونا ـ رويتر ـ تبادل حكام اليمن المتصارعون الاتهامات بالتسبب في الازمة السياسية والاقتصادية العميقة التي قالوا انها تهدد وحدة واستقرار البلاد.

وتجيء الاتهامات التي تبودلت في رسائل وتصريحات امس الاول في اعقاب مظاهرات بالعاصمة صنعاء ومدينة تعز يوم الاربعاء احتجاجا على ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية وتدهور قيمة الريال اليمني.

وتجوب دوريات من القوات ارجاء صنعاء منذ تفجر الاحتجاجات واغلقت المتاجر ابوابها امس الاول لهذا السبب وظلت مغلقة امس وهو يوم العطلة الاسبوعية.

وانحى الرئيس علي عبدالله صالح باللائمة على الحكومة الائتلافية التي يرأسها حيدر ابوبكر العطاس لفشلها في حل الازمة الاقتصادية. في حين اتهم نائب الرئيس علي سالم البيض غريمه الاول الرئيس صالح بالعمل ضد الوحدة.

وبعث صالح برسالة الى حكومة العطاس ينحي فيها باللائمة على الحكومة في تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي ويتهمها بالتخلف عن حضور اجتماع طارىء دعا اليه.

وقال صالح في رسالته «زاد تدهور العملة بصورة مفاجئة الى مستويات متدنية وخطيرة مع ما ترامى معها من ... عام لاجهزة الدولة ومرافقها المختلفة وغياب ... لدى الحكومة وازاء تلك الاوضاع فاننا نحملكم المسؤولية ... عما وصلت اليه الامور من تدهور ونحمل تبعاتها وانعكاساتها ... بمصالح المواطنين ومسيرة الاستقرار في الوطن».

والعطاس عضو بالحزب الاشتراكي اليمني الذي يرأسه البيض المختلف مع حزب مؤتمر الشعب العام الذي يرأسه صالح منذ يوليو حول اصلاحات سياسية واقتصادية. ومنذ ذلك الحين يقاطع البيض العاصمة ويتحاشى اجتماعات مجلس الرئاسة المؤلف من خمسة اعضاء برئاسة صالح.

وفي بيان ... مساء امس الاول قال البيض ان صالح يحاول اخفاء الاسباب الحقيقية لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية وصرف الانظار عن الذين يقفون وراء اهدار الموارد المالية للدولة والعبث بها والمحاباة بالعملة الوطنية والمتاجرة باقوات الناس ودعم وحدات اعمال الارهاب الداخلي.



من جهه ثانية اعترفت الشرطة اليمنيه امس بالقاء القبض على عدد كبير من الاشخاص عقب حوادث الشغب التي شهدتها البلاد هذا الاسبوع لكنها اتهمت جهات اجنبية لم تحددها بالوقوف وراء تلك الحوادث.

ونقلت وسائل الاعلام اليمنية عن مصدر أمني يمني مسؤول قوله ان جهات لها علاقة بالخارج دفعت لعدد كبير من المضاربين بالعملة وقطاع الطرق ومهربي المخدرات من أجل القيام باعمال الشغب.

وقال ان المقبوض عليهم اعترفوا بانهم يعملون لصالح جهات لها علاقه بالخارج تدفع لهم مكافات سخية بالعملة الاجنبية مقابل كل عملية ينجحون فيها.

واشار الى انه من بين المتهمين اشخاص كانوا يرتدون الزي الرسمي اثناء تلك العمليات لكنه لم يحدد الجهة التي يتبعها اولئك المتهمون.

كما اشار المصدر الى انه تم القاء القبض على عصابة لسرقه السلاح من بعض مخازن معسكرات الجيش وبيعه في مناطق اخرى بصفة رسمية بعد ان تمكنوا من اختام خاصة ببعض الوحدات العسكرية.

وكان الشارع اليمني قد شهد الثلاثاء الماضي توترا ومظاهرات في صنعاء وتعز ومواقع اخرى احتجاجا على الوضع الاقتصادي المتردي والتراجع السريع لقيمة الريال اليمني.

وكانت مصادر يمنية قد تحدثت عن القاء القبض على عدد كبير من الصرافين وتجار العملة فضلا عن ملاحقة اعداد من التجار الذين اعتبروا مسؤولين عن تلك الاحداث.

الى ذلك نفى وزير الداخلية اليمني العميد يحيى محمد المتوكل ان تكون قوات الامن اليمنية قد اطلقت النار على المتظاهرين وقلل من اهمية الاحداث الاخيرة في اليمن.

وقال المتوكل لراديو لندن ان ما شهدته اليمن ليس مظاهرات داميه ولكن مجرد تجمعات تعبر عن حالة من الاستياء بسبب قلق بعض المحلات التجارية من انخفاض قيمة الريال اليمني وتخوف التجار والمستهلكين والانعكاسات السلبية لهذا الانخفاض ومن اثاره الرتقبة على حياة اليمنيين التي تتميز بتراكم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت نفسه اكدت وزارة الخارجية البريطانيه امس واقعه اختطاف مواطن بريطاني في اليمن.

وقال الناطق باسم الوزارة ان المواطن البريطاني يدعى بيتر جاكسون وهو من العاملين في شركة اميركية للتنقيب عن البترول في اليمن.

وكان شخص من الجنسية الكندية وسبعة مواطنين يمنيين قد اختطفوا ايضا مع جاكسون خلال هذا الاسبوع.

ويعتقد ان عملية الاختطاف تمت من قبل رجال القبائل اليمنية الذين يسعون لتلقي تعويضات من الحكومة بسبب مد خط انابيب في اراضيهم.

واشار الناطق الى ان الحكومة اليمنية على اتصال مع الخاطفين الذين اكدوا من جانبهم ان الرهائن في حالة جيدة..

وكان مواطن اميركي قد اختطف ايضا في اليمن الشهر الماضي لمدة ستة ايام قبل اطلاق سراحه.

بوادر انقسام جديدة داخل مجلس الرئاسة اليمنى

لجنة الحدود اليمنية السعودية تجتمع بعد اسبوعين

عدن - خاص للاهرام: ظهرت بوادر انقسام جديدة داخل مجلس الرئاسة اليمنى فقد اصدر على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وزعيم الحزب الاشتراكى بيانا امس فى عدن رداً على ماوصفه برسالة ملفقة باسم مجلس الرئاسة موجهة لرئيس الوزراء والحكومة، وقال البيان ان الرسالة - التى لم يكشف عن مضمونها - محاولة مفضوحة ويائسة لتشويه طبيعة الأزمة السياسية والاقتصادية التى تمر بها البلاد بهدف اخفاء الأسباب الحقيقية لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. وأضاف ان الرسالة الصادرة عن بعض اعضاء مجلس الرئاسة الذى يضم ٥ اعضاء من احزاب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى والاصلاح تسعى لصرف الانظار عن الذين يقفون وراء اهدار الموارد المالية للدولة والعبث بها والمضاربة بالعملة الوطنية ودعم وحماية أعمال الإرهاب الداخلى والخارجى ويتسترون على مرتكبى هذه الجرائم الخطيرة. واشار البيان الى دقة المرحلة التى تمر بها اليمن فى الوقت الذى تواصل فيه لجنة الحوار الوطنى اعمالها سعياً للتوصل لاتفاق وطنى عام للخروج من الازمة السياسية وتطبيق بنوده وفقا لجدول زمنى وتنفيذى يضع الجميع امام اختبار حقيقى لتحويل هذه البنود الى واقع ملموس. وفى الوقت نفسه، نفى يحيى محمد المتوكل وزير الداخلية اليمنى ان تكون قوات الأمن اليمنية قد اطلقت النار على المتظاهرين فى صنعاء خلال الأيام الثلاثة الماضية. ووصف الانباء التى ترددت بشان ذلك بانها مبالغ فيها. وقد المتوكل فى حديثه لراديو «لندن» صباح امس تلك الأحداث وقال إنها مجرد تجمعات تعبر عن حالة من الاستياء بسبب غلق بعض المحال التجارية ابوابها إثر انخفاض قيمة الريال اليمنى وتخوف التجار والمستهلكين من الانعكاسات السلبية لهذا الانخفاض واكد الامير نايف، فى حديثه لراديو «لندن» امس ان ماتشهده اليمن شئون داخلية، معرباً عن أمله فى ان يتغلب الشعب اليمنى على مشاكله فى اقرب وقت. واشار إلى ان اللجنة الخاصة بالحدود بين البلدين ستجتمع يوم ٢٠ يناير الجارى لمحاولة التوصل الى حل لها.



تصعيد خطير للأزمة السياسية فى اليمن

تبادل الاتهامات بين الرئيس ونائبه ورئيس الوزراء حول المسئولية عن تدهور الأوضاع

مسئول أمني يتهم جهات أجنبية بتدبير «انتفاضة الخبز».. والسعودية والكويت تنفيان التدخل في الشئون اليمنية

صنعاء ـ عدن ـ وكالات الأنباء: تصاعدت أمس حدة الازمة السياسية فى اليمن، وبدأت ابعادا جديدة تهدد جهود المصالحة لإنهاء الصراع على السلطة. اتهم الرئيس اليمنى على عبد الله صالح، حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، بتحمل مسئولية تدهور الاوضاع الاقتصادية فى البلاد. وجه «صالح» رسالة شديدة اللهجة الى «العطاس» اذاعها التلفزيون اليمنى. أكد «صالح» مسئولية «العطاس التاريخية» عن التدهور المستمر للاوضاع الاقتصادية، وتصاعد الاسعار وتدنى «الريال» الى درجة خطيرة، وانعكاس ذلك «بصورة خطيرة على حياة المواطنين» وحدوث نقص حاد فى السلع والمواد الاساسية. واشار الى ان عدم اتخاذ «العطاس» وحكومته الاجراءات اللازمة لمعالجة الاوضاع، يعد اخلالا، بالمسئولية الدستورية والوطنية. واتهم «صالح» الحكومة بالتقاعس ووضع قائمة سلبية لاعمال الحكومة، مثل زيادة معدلات التضخم الكبيرة وارتفاع مستوى البطالة وتدنى مستوى الاجور، وكان «العطاس» قد توجه الى عدن منذ عدة ايام، للمشاركة فى الحوار الوطنى لحل الازمة السياسية اصدر على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى بيانا من عدن كذب فيه اتهامات «صالح» لرئيس الحكومة. وصف «البيض» الاتهامات بأنها محاولة مفضوحة ويائسة لتشويه طبيعة الازمة السياسية والاقتصادية التى تمر بها اليمن اكد «البيض» فى بيانه ان الاتهامات الموجهة لرئيس الوزراء تهدف الى صرف الانظار عن المسئولين عن اهدار الموارد المالية للدولة والعبث بها والمضاربة بالعملة والمتاجرة بقوت المواطنين ودعم وحماية اعمال الارهاب الداخلى والخارجى. حذر «البيض» من «النزعات الشطرية» فى اشارة الى الانفصال، مما يهدد بتوسيع المخاطر التى تهدد الوحدة والعملية الديمقراطية. كان مصدر امنى يمنى مسئول قد اتهم جهات اجنبية بتدبير الاحداث الاخيرة والتورط فيها. ونفى الامير نايف عبد العزيز وزير الداخلية السعودى، اى مسئولية لبلاده عن الاحداث الاخيرة فى اليمن. ووصف تطورات الازمة الاخيرة بأنها شأن داخلى فى اليمن. كما نفى الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتى تورط بلاده فى الازمة اليمنية. وحاول يحيى المتوكل وزير الداخلية اليمنى التقليل من شأن الأحداث الاخيرة، ووصف ثورة المواطنين بأنها مجرد تجمعات وليست مظاهرات.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٤

عدن امتنعت عن نشر بيان مجلس الرئاسة

حرب التصريحات في اليمن تهدد بنسف الحوار الوطني

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر والوكالات

تصاعدت حدة الازمة السياسية في اليمن امس بشكل بات يمثل تهديدا صريحا لإمكان استمرار لجنة الحوار في مساعيها، بعد ان امتنعت وسائل الاعلام الرسمية في عدن - في اول سابقة منذ قيام الوحدة - عن اذاعة ونشر بيان مجلس الرئاسة الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح، والذي حمل فيه حكومة حيدر ابو بكر العطاس مسؤولية الازمة الراهنة التي تمر بها اليمن وتردي الاوضاع الاقتصادية للبلاد. في حين افردت وسائل الاعلام في عدن مساحات واسعة للبيان الذي اصدره نائب الرئيس، علي سالم البيض، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة ووصفا فيه الرسالة المذكورة بانها «ملفقة» وانها «محاولة مفضوحة وبائسة لتشويه طبيعة الازمة السياسية والاقتصادية في اليمن». ومعروف ان البيض وصالح يقاطعان اجتماعات مجلس الرئاسة منذ بدء الازمة.

من ناحيتها عبرت لجنة الحوار - التي تواصل اجتماعاتها في عدن - عن اسفها للرسالة والبيان الصادرين من طرفي مجلس الرئاسة واعتبرت في بيان اصدرته امس ان ذلك يصعد حدة الازمة ويخالف قرارها بوقف المهاترات بين اطرافها.

كما عبرت اللجنة في اجتماعها امس عن اسفها لتبادل هذه الرسائل والبيانات واعتبرت انه يفضي الى احد امرين: إما ان تكون هناك نية لاستخدام مجلس النواب لاقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة من طرف واحد كخطوة اولى لاقرار واقع التشطير، او محاولة الالتفاف على الحوار ونتائجه والبحث عن مخارج اخرى لتفادي ما قد يصيب احزاب الائتلاف.

وصرحت مصادر في لجنة الحوار لـ«الشرق الاوسط» بان جميع المؤشرات تؤكد ان الحوار الجاري والمقرر له ان ينتهي يوم الاثنين المقبل سيفشل فشلا ذريعا، نظرا لعدم وجود الوقت الكافي للتوصل الى نتائج مرضية لبقية القضايا المدرجة في جدول اعمال اللجنة واهمها اسس بناء الدولة الحديثة في ظل النزاعات المتصاعدة بين طرفي الصراع (الاشتراكي والشعبي).

وتتهم مصادر سياسية في عدن اعضاء مجلس الرئاسة في صنعاء بانهم سعوا من خلال الاعلان عن رسالتهم بعد مرور يومين من انعقاد الاعلان عن رسالتهم بعد مرور يومين من انعقاد مجلس الرئاسة الى نسف كافة الجهود التي تبذلها لجنة الحوار والتي توصلت اخيرا الى اتفاق حول القضيتين الامنية والعسكرية. وجاءت هذه الرسالة قبل ساعات من توصل لجنة الحوار الى اتفاق نهائي بشان المسالة الامنية والعسكرية. في حين اعتبرت مصادر مسؤولة في صنعاء رسالة مجلس

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الاوسط لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٤

اليمن

الرئاسة ضرورية لتنبيه الحكومة الى اخطائها التي بدأ الشارع يئن منها، خاصة على الصعيد الاقتصادي، والتي ادت الى تدهور العملة الوطنية وارتفاع متزايد لأسعار المواد الغذائية. واكدت المصادر ان الرسالة لا تتهم العطاس وحده بل الحكومة المشكلة من الائتلاف الحاكم (الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح) كما انها توضح للرأي العام حقيقة الازمة التي تمر بها البلاد.

من ناحية اخرى رأت مصادر حزبية في عدن ان رسالة مجلس الرئاسة هدفها استفزاز العطاس سياسيا بعد استفزازه عسكريا الشهر الماضي وهو في طريقه الى صنعاء للمشاركة في اجتماعات لجنة الحوار، عندما اعترضته سيارات تابعة للشرطة العسكرية. وتعتقد هذه المصادر ان الاستفزازات تحاول دفع العطاس الى تقديم استقالته، ليظهر امام الرأي العام الداخلي والخارجي وكأن الحزب الاشتراكي هو الذي يسعى الى الانفصال، واعتبرت ان الرسالة جاءت في توقيت خطير لانشغال الحوار الذي تقوم به لجنة القوى السياسية لاخراج البلاد من الازمة.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا امس الاول اكدت فيه ضرورة البدء الفوري بمناقشة اسس بناء الدولة. كما استعرضت مساء اليوم نفسه ما تم الاتفاق عليه من مقترحات لتعديل الوثيقة الاعلامية ووثيقة التداعيات الامنية والعسكرية. وتغيب عن هذا الاجتماع كل من رئيس الوزراء حيدر العطاس، ووزير التخطيط الدكتور الارياني والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء. ورغم اقرار الوثائق في نهاية الاجتماع والاتفاق على نشرها فان تداعيات الاحداث ونشر رسالة المجلس وبيان نائب الرئيس حالت دون نشرها.

وذكر مسؤولون في لجنة الحوار انه اتفق في الاجتماع المذكور على الاخذ مبدئيا باحد خيارين في ما يتعلق باقتراحات تكتل المعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية وهما إما الاتفاق على الحكومة بعد انتهاء الحوار، او تعديل الحكومة الراهنة بهدف اشراك القوى الاخرى مع استمرار لجنة الحوار كآلية لمتابعة التنفيذ. كما اتفق مبدئيا على أن يعقد مجلس النواب دورة برلمانية في عدن يؤدي خلالها نائب الرئيس اليمين الدستورية.

على الصعيد نفسه استبعدت مصادر سياسية في عدن ان يلتقي الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض في «جامع الجند» شمال محافظة تعز يوم غد (الاحد) بناء على دعوة العلماء ورجال الدين لعقد لقاء مصالحة يوم 27 رجب الحالي.

وكان العميد مجاهد ابو شوارب وبعض الشخصيات الاجتماعية قد اجروا سلسلة لقاءات بين صالح والبيض لجمعهما في الموعد الذي حدده العلماء. كما تحدثت شخصيات سياسية في عدن اول امس عن توقع لقاء الرئيس ونائبه في الموعد نفسه، الا أنه يتوقع ان يتضاءل التفاؤل بعقد اي لقاء قريب بين صالح والبيض بعد تفجر ازمة الرسالة والبيان بين الطرفين وفي ظل استمرار تكريس مظاهر التشطير وتوقعات فشل لجنة الحوار.

ولكن العلماء اكدوا انهم سيعتصمون داخل الجامع الكبير في الجند (شمال محافظة تعز) اذا لم يحضر الرئيس ونائبه الى اللقاء يوم غد. الا ان وسائل الاعلام الرسمية في عدن (تلفزيون وصحافة واذاعة) لم تنشر لقاء الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة اول امس وامس مع العلماء لوضع الترتيبات الاخيرة لعقد لقاء الجند، وهو مؤشر يؤكد التوقعات بفشل اللقاء المرتقب بين طرفي النزاع في اليمن.

على صعيد اخر اعلن مهندسون غربيون يعملون في شركة نفط اميركية في اليمن تفاصيل جديدة عن حادث اختطاف بريطاني وكندي اول امس في مارب على بعد 100 كيلومتر شرق صنعاء، فاوضحوا انهما كانا برفقة اربعة يمنيين على متن طائرة هليكوبتر وصلت لتفقد محطة ضخ في المنطقة ثم منعتهم عناصر من احدى القبائل من الاقلاع مطالبين الحكومة باطلاق افراد من القبيلة معتقلين منذ اسابيع

وكان افراد من القبيلة نفسها خطفوا لمدة اسبوع في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مسؤول الاعلام في السفارة الاميركية في صنعاء هاينس ماهوني

من ناحية اخرى نقلت الوكالة الكويتية تصريحات لوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح ذكر فيها ان برنامج زياراته الخارجية يشمل اليمن. ولكن الظروف الحالية هناك تحول دون اتمام الزيارة.

وكانت الكويت قد قطعت علاقاتها مع اليمن لتأييدها العراق اثناء غزوه الكويت



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨/١/١٩٩٤

صالح والبيض يتبادلان الاتهامات بشأن المظاهرات

صنعاء . وكالات . تبادل حكام اليمن المتصارعون الاتهامات بالتسبب في الازمة السياسية والاقتصادية العميقة التي قالوا انها تهدد وحدة واستقرار البلاد.

وتجيء الاتهامات التي تبودلت في رسائل وتصريحات في اعقاب مظاهرات بالعاصمة صنعاء ومدينة تعز يوم الاربعاء احتجاجا على ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية وتدهور قيمة الريال اليمني.

وكتب نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض امس الانباء التي تحدثت عن رسالة وجهها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس حمله فيها مسؤولية الازمة الاقتصادية في اليمن."

واكد البيض في بيان نشر في عدن حيث يعتكف منذ منتصف اغسطس الماضي ان «هذه الرسالة ملفقة وكشفت عن محاولة مفضوحة ويائسة لتشويه طبيعة الازمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد بحثا عن كبش فداء بريء وذلك بهدف اخفاء الاسباب الحقيقية لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية».

ووصف البيض الاجراء الذي اتخذه «ما يسمى باجتماع مجلس الرئاسة بانه اتجاه شطري سافر» وان «خطورته تاتي في الوقت الذي تجري فيه لجنة الحوار الوطني بمشاركة كل القوى السياسية وتشارف على الانتهاء وما يترتب عن ذلك من اتفاق وطني عام».

وكان التلفزيون اليمني بث الخميس رسالة من صالح حمل فيها العطاس «المسؤولية التاريخية ازاء التدهور المستمر والمتصاعد للاوضاع الاقتصادية وتصاعد الاسعار وتدني العملة الوطنية الى درجة خطيرة وانعكاس ذلك بصورة خطيرة على حياة المواطنين المعيشية وما رافق ذلك من اختناقات تموينية للسلع والمواد الاساسية».

ويشار ايضا الى ان تظاهرات اليومين الاخيرين في صنعاء وتعز وحضرموت جرت للاحتجاج على ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية.

وتجوب دوريات من القوات ارجاء صنعاء منذ تفجر الاحتجاجات. واغلقت المتاجر ابوابها الخميس لهذا السبب وظلت مغلقة امس وهو يوم العطلة الاسبوعية.

وفي هذه الاثناء نفى يحيى محمد المتوكل وزير الداخلية اليمني ان تكون قوات الامن اليمنية قد اطلقت النار على المتظاهرين خلال اليومين الماضيين في العاصمة صنعاء.

وقلل العميد المتوكل في هذا الصدد من اهمية الاحداث الاخيرة في اليمن حيث قال ان ما شهدته اليمن ليس مظاهرات دامية ولكن مجرد تجمعات تعبر عن حالة من الاستياء بسبب غلق بعض المحلات التجارية ابوابها اثر انخفاض قيمة الريال اليمني وتخوف التجار والمستهلكين من الانعكاسات السلبية لهذا الانخفاض.

واعترفت الشرطة اليمنية بالقاء القبض على عدد كبير من الاشخاص على حوادث الشغب التي شهدتها البلاد هذا الاسبوع لكنها اتهمت جهات اجنبية لم تحددها بالوقوف وراء تلك الحوادث.

ونقلت وسائل الاعلام اليمنية عن مصدر امني يمني مسؤول قوله ان «جهات لها علاقة بالخارج» دفعت لعدد كبير من المضاربين بالعملة وقطاع الطرق ومهربي المخدرات من اجل القيام باعمال شغب.

وقال ان المقبوض عليهم اعترفوا بانهم يعملون لصالح جهات لها علاقة بالخارج تدفع لهم مكافآت سخية بالعملة الاجنبية مقابل كل عملية ينجحون فيها

واشار الى انه من بين المتهمين اشخاص كانوا يرتدون «الزي الرسمي» اثناء تلك العمليات لكنه لم يحدد الجهة التي يتبعها اولئك المتهمون.

وفي ظل هذه الظروف تسعى السلطات اليمنية جاهدة للافراج عن كندي وبريطاني واربعة يمنيين عاملين في شركة هانت اويل النفطية الاميركية كانوا قد خطفوا الثلاثاء الماضي على ايدي احدى القبائل اليمنية في مارب على بعد حوالي ١٠٠ كلم الى الشرق من صنعاء

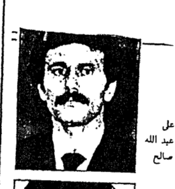
وتفيد مصادر مطلعة في صنعاء ان مفاوضات غير مباشرة تجري بين السلطات اليمنية وقبيلة خولان اليمنية المتمركزة في مارب والتي منعت الاشخاص الستة وهم طيار وخمسة مهندسين من الاقلاع بمروحية كانوا وصلوا على متنها لتفقد احدى محطات الضخ في المنطقة.

وتنتمي قبائل خولان هيكليا الى قبيلة بكيل الموالية للشمال لكن قبائل خولان تعتبر من القبائل المناهضة للشمال

واستنادا الى صحيفة الثورة الاسبوعية. لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (جنوب)، فان الاشخاص الستة كانوا يحاولون «تعطيل عبوة ناسفة، وضعتها عناصر من القبيلة على خط انابيب للشركة بممر عمر المنطقة. ولم تتاكد هذه المعلومات من قبل الشركة.

٣ شروط للقاء صالح والبيض لحل الأزمة السياسية

مريم روبين



على عبد الله صالح



على سالم البيض

تصاعدت الأزمة السياسية فى اليمن إلى حد ينذر بالخطر الحقيقى على كيان الوحدة اليمنية بل وصل الأمر إلى طريق مسدود قد يؤدى إلى الانفجار فى أى لحظة .. بعد ما جسد الواقع السياسى فى الشمال والجنوب معنى الانفصال غير المعلن على حد قول محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى ، كما أكد هذا أيضا سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى وعضو مجلس الرئاسة عندما أعلن أن هناك عمليا دولتين فى اليمن !!

والتأكيدات التى يرددها القادة اليمنيون سواء من الشمال أو الجنوب لا مبالغة فيها .. فما وقع فى محافظة حضر موت الاسبوع الماضى يمس جوهر الوحدة بل دعوة صريحة للانفصال وذلك عندما عقد كبار المستثمرين الاقتصاديين والشخصيات الاجتماعية مؤتمرهم الذى ضم ٦٠٠ شخصية هامة منهم حيث ناقشوا فيه مشروعا يهدف إلى تحقيق الحكم المحلى فى المحافظة بحيث يمنح المحافظة صلاحيات واسعة اقتصادية وأمنية وإدارية .. بعيدا عن نظام الحكم المركزى القائم فى صنعاء ..

وبطبيعة الحال هذه المطالب لها مغزاها الخطير خاصة عندما نعلم أن حضر موت تتميز بخصوصية هامة فهى التى تختزن احتياطات كبيرة من النفط والثروات المعدنية والزراعية والسمكية .. أما الظاهرة الخطيرة التى مست أيضا « جوهر الوحدة » ما حدث منذ أيام عندما منع وفد من اعضاء مجلس النواب اليمنى وعدد من ممثلى الأحزاب اليمنية من دخول محافظة « أبين » الجنوبية للمشاركة فى تشييع جنازة العقيد حسين عشال عضو الهيئة العليا لحزب التجمع للاصلاح حيث اعترض موكبهم جنود الحدود فى المحافظات الجنوبية وأمروهم بالعودة إلى صنعاء من حيث أتوا بعدما أبلغوهم بأنه غير مسموح لهم بمواصلة السير إلى محافظة أبين القريبة من عدن !!.

ورغم أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض قد أعربا عن استعدادهما لعقد لقاء بينهما وأكدا أيضا رغبتهما فى الحوار لحل الأزمة السياسية فإن كلا منهما يضع شروطا لعقد هذا اللقاء إذ يعلن الرئيس اليمنى موافقته على النقاط التى طرحها الحزب الاشتراكى لتسوية الازمة وأنه مستعد للتوجه إلى عدن للقاء البيض فى اطار اجتماع لمجلس الرئاسة بشرط أن يؤدى البيض أولا اليمين الدستورية كعضو فى مجلس الرئاسة ونائب للرئيس بينما نجد البيض المعتكف فى عدن يعلن استعداده أيضا لقبول التطبيق المرحل



للنقاط الـ ١٨ باعتبار ذلك مدخلا لحل الازمة بل أعلن أنه على استعداد للتوجه إلى صنعاء لممارسة عمله إذا وافق الائتلاف الحاكم على ثلاث من النقاط الـ ١٨ وهى تسليم المطلوبين فى عمليات الاغتيال ومحاكمتهم واخراج الجيش من كافة المدن اليمنية والموافقة على الحكم المحلى وفق اسس دستورية ومتفق عليها .. أما بقية النقاط فتطرح فى وقت لاحق للمناقشة والاتفاق .

ورغم الوساطات التى طرحت سواء الامريكية أو الاردنية أو الفلسطينية أو الليبية .. لم تؤد إلى أى تغيير فى المواقف ، بل أن كل هذه الوساطات قد فشلت حتى الآن فى عقد هذا اللقاء .. بينما يزداد تدهور الموقف ويتجه نحو الانفجار خاصة بعدما تزايدت الاعمال الارهابية ضد قادة الحزب الاشتراكى مما دعا الحزب إلى توجيه نداء لرجاله المسئولين فى صنعاء بالعودة مع عائلاتهم إلى عدن لعدم وجود ضمانات لحمايتهم فى صنعاء خاصة بعدما تم اكتشاف مخطط لاغتيال وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر « جنوبى » وبعض أعضاء المكتب السياسى .

وكشفت المصادر اليمنية بأن ما يجرى البحث حوله فى اجتماعات لجنة الحوار على مستوى الأحزاب لن يحل المشكلة بين الطرفين وما ذكر عن تقدم فى هذا الاتجاه غير صحيح .. فإن الوضع لايزال على ما هو عليه وأية شرارة يمكن أن تفجر حربا أهلية .. ولجنة الحوار ليس بيدها الحل والربط بل إن الأمور حاليا قد خرجت من يد على سالم البيض نفسه وأصبح لعدد من قيادات الحزب الاشتراكى دور حاسم فى اتخاذ المواقف تجاه الحل ، وبالتالى فإن أى لقاء بين الرئيس اليمنى ونائبه لن يؤدى إلى أية نتيجة إذا لم توافق عليه قيادة الحزب الاشتراكى التى أعلنت مؤخرا أنها على استعداد بأن تضع النقاط الـ ١٨ المطلوبة بشكل مبرمج زمنيا ما عدا الثلاث النقاط السالفة الذكر والتى لا يمكن الحل الا إذا تم تنفيذها .. فهل يستجيب الرئيس اليمنى على عبد الله صالح لهذه المطالب الثلاثة وهى بالتحديد تسليم المطلوبين فى عمليات الاغتيال ومحاكمتهم واخراج الجيش من كافة المدن اليمنية والموافقة على الحكم المحلى وفق أسس دستورية ومتفق عليها ..

والاجابة نسمعها بالنفى القاطع من أقرب المحيطين بالرئيس اليمنى حيث أكد بحسم أن هذه النقاط لا يمكن أن يستجيب لها الرئيس لعدة أسباب .. وهى أن بعض المتهمين من قبيلة الرئيس اليمنى نفسه أما إخراج الجيش فيرى فيه البعض إضعافا لوضع الرئيس الداخلى على صعيد السلطة ، أما الحكم المحلى فيعتبره الرئيس خطوة للتحرر والاستقلال من سيطرة صنعاء ..

ومنذ أيام سمعنا « مناديا من اليمن » ينادى بوجوب تنحى الرئيس اليمنى ونائبه عن السلطة كخطوة فعالة للخروج من الأزمة ولانقاذ اليمن والوحدة اليمنية .. ويبدو أن هذا النداء اليمنى الذى أعلنه مسئول حزبى قد ولد فى « المقيل أثناء تخزينه القات » فالتاريخ لم يسجل فى اليمن أو غير اليمن أن رئيسا قدم استقالته وتنحى عن سلطانه وسلطانه بمحض إرادته !!

□

قرارات هامة للجنة الحوار الوطني في اليمن

إجلاء القوات العسكرية من المدن.. وعقد صلح عام في البلاد

إعادة تنظيم وزارة الداخلية.. وإصدار قانون لإنهاء جميع قضايا الثأر


عبدالله صالح

صنعاء ـ (رويتر) : طالبت لجنة الحوار المشكلة من القوى السياسية اليمنية امس بنقل الوحدات العسكرية من مناطق الحدود بين شطري اليمن السابقين، واجلاء القوات المسلحة من المدن، في اطار خطة شاملة لدمج القوات المسلحة للشطرين. كما دعت اللجنة التي تسعى لانهاء الأزمة السياسية في اليمن في قرارات اتخذتها عقب اجتماعها الى عقد صلح عام واصدار قانون لانهاء جميع قضايا الثأر.

وتسعى اللجنة، المؤلفة من ٢٧ عضوا يمثلون احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب الاصلاح بالاضافة الى احزاب المعارضة وشخصيات وطنية مستقلة، الى انهاء الأزمة السياسية الحادة التي تعصف باليمن وتهدد وحدة شطريه السابقين. وتأتي قراراتها بعد مظاهرات الاحتجاج على ارتفاع اسعار السلع التي شهدتها مدينتا صنعاء وتعز في الاسبوع الماضي، وتجدد تبادل الاتهامات بين المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض بالمسئولية عن الأزمة وتردي الأوضاع الاقتصادية.

اكدت اللجنة ضرورة نقل الوحدات فيما كان يسمى بالأطراف واعادة نشرها في مناطق تحددها لجنة من القوات المسلحة، واعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الأزمة. كما اكدت ضرورة صدور قرار بذلك خلال اسبوع ويبدأ التنفيذ فورا. وكانت عدن قد اتهمت صنعاء في ديسمبر الماضي باعادة نشر وتسليح قوات الحدود على الحدود السابقة، بين الشطرين الشمالي والجنوبي. ودعت اللجنة الى اجلاء القوات المسلحة عن المدن خلال شهرين، في اطار خطة شاملة لدمجها وتنظيمها، على ان يتم الدمج خلال اربعة اشهر من تنفيذ الاجلاء. وطالبت اللجنة بعدم تحريك اي وحدات او تعزيزات عسكرية وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية للقوات المسلحة حتى تستقر الأوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء وموافقة مجلس الرئاسة.

كما دعت الى ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية او الدفاع او مشتركة وان يشكل مجلس الوزراء خلال اسبوعين لجنة لتحديد النقاط الأمنية والعسكرية المشتركة بالتعاون بين الوزارتين. وطالبت القوات المسلحة بعدم تسيير دوريات عسكرية في المدن او على الطرق، وان تقتصر هذه المهمة على الشرطة وان يقتصر دور الشرطة العسكرية على امن وانضباط الوحدات العسكرية وتمنع من القيام باي نشاط او دوريات يتداخل مع اختصاصات الأمن العام.

ودعت الى البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي ومنع توزيع الأسلحة على المواطنين تحت اي مسمى واعتبار ذلك جريمة مخلة بالأمن. كما دعت الى اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج جميع وحدات الأمن المختلفة بما في ذلك الأمن المركزي وتكون لها السيطرة عليها. وطالبت اللجنة بعقد مؤتمر وطني عام بمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء تعلن الدولة من خلاله صلحا عاما ويتم التوقيع على الاعلان من الجميع. ويشكل المؤتمر لجنة لحصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل الاعلان. واشارت الى ان اعلان الصلح يجب ان يتم خلال شهر، ويعمل به من يوم صدوره. ودعت الدولة الى اصدار قانون يعزز هذا الاعلان ويعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفا للقانون وتتخذ ضده العقوبات التي يجب ان يحددها القانون. كانت عمليات الأخذ بالثأر قد انتشرت مؤخرا وهي ظاهرة تقليدية في اليمن، وانتقلت في الآونة الأخيرة من الريف الى المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء، مما ادى الى تفاقم تردي الوضع الأمني في البلاد الذي شهد في الفترة الأخيرة اغتيالات سياسية وتفجيرات.



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

أحزاب اليمن تطالب بسحب القوات المتمركزة على الحدود

صنعاء - وكالات الانباء: وسط تصاعد الأزمة السياسية طالبت الاحزاب السياسية وجماعات المعارضة الرئيسية فى اليمن بسحب اى قوات موجودة على الحدود بين الشطرين الشمالى والجنوبى لليمن قبل الوحدة. جاء ذلك فى بيان أصدرته أحزاب وجماعات المعارضة فى اليمن عقب اجتماعها فى العاصمة صنعاء أمس الأول لاحتواء الأزمة السياسية فى اليمن وذكر البيان ان اى قوات موجودة على الحدود القديمة يجب اعادة نشرها فى المواقع التى اوصت بها اللجنة العسكرية واعادة الموقف على الحدود إلى ماكان عليه قبل وقوع الأزمة. وكان مسئول فى الحزب الاشتراكى اليمنى قد أعلن الشهر الماضى ان صنعاء بدأت فى تزويد قواتها على حدودها السابقة بالاسلحة والذخيرة.

١



علي صالح وصل الى تعز ليكون عند موعد اللقاء مع زعيم الاشتراكي

اطلاق نار على منزل البيض واغتيال اشتراكي في صنعاء

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ استمر الوضع اليمني في التدهور امس وعقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اجتماعاً في منزل امينه العام السيد علي سالم البيض في منطقة معاشيق في عدن وسط انباء عن تعرض المنزل لاطلاق النار فجراً بعد ٢٤ ساعة من اغتيال عضو في اللجنة المركزية للحزب في صنعاء يدعى عبدالكريم صالح الجهمي. وقال مصدر قريب من الحزب الاشتراكي ان الجهمي الذي ينتمي الى جماعة «حوشي» التي كانت تشكل المعارضة التي يرعاها الحزب الاشتراكي في الشمال، اغتيل عندما اطلق عليه ثلاثة اشخاص النار من سيارة في حي بير عبيد شرق صنعاء. (اخبار اليمن ص ٦).

وقال المصدر الاشتراكي ان السيد الجهمي شخصية بارزة في الحزب وعضو لجنة منظمة الحزب في محافظة البيضاء ومستشار وزير الخارجية لشؤون المغتربين، وان وزارة الداخلية شكلت لجنة للتحقيق في الحادث. واشار الى انه الاشتراكي الـ ١٥٢ الذي يتعرض للاغتيال واضاف ان حادث الاغتيال هذا الذي يأتي في وضح النهار في العاصمة «يؤكد صواب رؤية الحزب للمسالة الامنية كقضية اولى ن تحل حتى يتمكن قادة الحزب الاشتراكي من العودة الى صنعاء لممارسة مهماتهم والمشاركة في تنفيذ ما سيتفق عليه لحل الازمة السياسية الراهنة».

لكن مصدراً امنياً رفيع المستوى في صنعاء اكد ان حادث الاغتيال «جنائي ولا علاقة له بالسياسة، بل بقضية ثارية ذات طابع عائلي». كذلك قلل المصدر من اهمية تفجير سيارة قرب وزارة العدل عائدة الى الشيخ حمود مساعد ابو غانم.

التتمة في الصفحة (٤)

اطلاق نار على منزل البيض

تتمة الصفحة الاولى

واكدت مصادر في لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية التي تعقد اجتماعاتها في عدن «ان ممثلي المؤتمر الشعبي العام في لجنة الحوار قدموا منكرة الى لجنة الحوار تضمنت التنكير بان ممثلي المؤتمر الشعبي العام سبق لهم ان تقدموا مطلع هذا الاسبوع بمعلومات عن ان اللواء ٣٠ يجري نقله من مقره في محافظة المهرة الى خطوط التشطير سابقاً في محافظة شبوه في اتجاه محافظة مارب وان هذه المعلومات تعززت وتاكدت اكثر من خلال تحركات عسكرية خطيرة تتخذ تحت مظلة الحوار. فبينما لجنة الحوار مجتمعة في عدن تنقل قوات عسكرية من محافظتي المهرة وحضرموت الى مواقع التشطير في ما كان يعرف بالاطراف بين شطري اليمن قبل توحيدهما.

وهذه القوات هي: اللواء ٣٠ المتحرك الذي نقل من مقره في المهرة الى خطوط التشطير في محافظة شبوه في اتجاه محافظة مارب وهو سبق الاشارة اليه. ولواء تيسير الذي بدات طلائعه من التحرك مع الخشعة في حضرموت الى شبوه ايضاً ولواء عباس المتحرك حالياً من مواقعه في العبر الى خط يحدد الشطرين سابقاً في محافظة شبوه». واعتبرت منكرة المؤتمر الشعبي «ان هذا التصعيد العسكري يمثل مخاطر كبيرة على وحدة الوطن والشعب وياتي مخالفاً لما سبق ان اتفق عليه بشان منع اي تحركات او استحداثات عسكرية جديدة».

وطالبت منكرة المؤتمر الشعبي العام بعودة هذه القوات الى مواقعها قبل الازمة فوراً وحملت الحزب الاشتراكي اليمني المسؤولية عن نلك. واهابت منكرة المؤتمر باعضاء لجنة الحوار تحمل مسؤوليتهم في الإسراع بوضع حد لتداعيات الازمة والحيلولة دون قرع طبول التشطير... وضرورة البحث السريع في الأسس المتفق على انجاز اللجنة لها وإقرارها وهي تتعلق بتاسيس بناء الدولة وهو المطلب الذي كرر المؤتمر المطالبة به للوصول الى معالجات كاملة منذ بداية اجتماعات اللجنة في عدن منذ اسبوع حتى الآن.

وتوجه الى تعز امس الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ليكون في جامع الجند الذي دعا العلماء الى عقد لقاء فيه اليوم بينه وبين السيد البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة. إلا ان اوساطاً مطلعة استبعدت انعقاد اللقاء علماً ان علي صالح سيكون في الجامع عند الموعد. وافادت مصادر سياسية ان جهوداً تبذل حالياً ليكون اللقاء برعاية الملك حسين على ان يعقد غداً الاثنين.

وقال رئيس مجلس الرئاسة اليمني في رسالة وجهها الى الملتقى الجماهيري الذي عقد في محافظة الحديدة والذي يتزامن مع ذكرى الاسراء والمعراج «انه لامر بالغ الدلالة ان ينعقد ملتقاكم ووطننا اليمني يعيش ظروفاً استثنائية بالغة التعقيد يفرضها استمرار الازمة السياسية الراهنة وتداعياتها المؤسفة التي اثرت سلباً على الاوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا واصبحت تشكل تهديداً مباشراً لمسيرتنا الوحدوية والديموقراطية ولامننا القومي ولمصالحنا الوطنية... وهي ازمة نثق ان شعبنا المناضل، وكما هو العهد دوماً، سوف يتجاوزها بسلام لان معالجتها مسؤولية وطنية يتحملها كل الشرفاء من ابناء شعبنا وقواه الوطنية ليواصل هذا الشعب انطلاقته الكبرى في ترسيخ الوحدة والديموقراطية كاساسين رئيسيين لبناء اليمن الجديد».

وفي عدن ذكرت مصادر امنية مسؤولة امس لـ «الحياة» «ان قوات الامن القت القبض على عسكري ورفاق له اطلقوا فجر امس النار في اتجاه منزل السيد البيض في منطقة معاشيق».

واضافت هذه المصادر ان «التحقيقات جارية مع الموقوفين لتحديد الجهة التي دبرت هذا العمل الارهابي الخطير».

الى ذلك قال مسؤول في الحزب الاشتراكي ان «مثل هذه المحاولات تظهر ان هناك جهة تصر على تفجير الوضع عسكرياً وهو الامر الذي يرفضه الاشتراكي وكل القوى الخيرة وجماهير الشعب التي رحبت بالنتائج التي توصلت اليها لجنة الحوار بين القوى السياسية المعلنة اول من امس والتي شكلت بالفعل بداية في اتجاه معالجة الازمة».

واضاف: «الجميع الآن ينتظر بدء تنفيذ هذه القرارات في ضوء المواعيد التي حددتها اللجنة وعندئذ سيسهل اللقاء بين قيادة الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام».



المصدر : المساء

الناصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

الأزمة اليمنيـة .. تدخـل طـوراً جـديداً

البعد الاقتصادى .. يزيد من فجوة التقارب بين الشمال والجنوب

اليمن السعيد .. عبارة كانت لها دلالاتها فى الماضى السحيق .. الآن هذه العبارة لا وجود لها .. اليمن يشهد منذ ٥ شهور أزمة سياسية تعد الاخطر فى تاريخ اليمن قبل الانفصال وبعد الوحدة .. وقد زاد من حدتها الازمة الاقتصادية التى القت بثقلها فى الايام الماضية وشهدت على أثرها مدينتا تعز وصنعاء مظاهرات صاخبة بسبب الارتفاع الجنونى للاسعار ١٥٠٪ وارتفاع سعر الدولار إلى ٧٠ ريال يمنى بينما سعره فى البنك المركزى ١٢ ريالا فقط ..

وقد ساهم فى تعميق الازمة الاقتصادية الاقبال على شراء الدولار بكميات كبيرة من السوق السوداء .. فضلا عن وجود بوادر للازمة السياسية القائمة . والازمة السياسية الحالية فى اليمن .. لا تعود إلى الاشهر الخمسة فقط بل إلى تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠ .. وهو تاريخ الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لتصبح جمهورية اليمن .. وتغدو صنعاء وعدن عاصمتى اليمن الموحد .

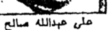
دولـة فقيـرة

واليمن بشكل عام دولة فقيرة تعتمد بشكل رئيسى على العملات الصعبة التى يدرها اليمنيون بالخارج والعلاقات المتينة التى كانت تربطها بالعربية السعودية حتى قبل الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ومانجم عنه من تحالف اليمن مع العراق ضد الشرعية الدولية .

ومنذ قيام الوحدة واليمن يعيش حالة من عدم الاستقرار والاضطراب تجسد ذلك فى النزاعات القبلية والاخذ بالثار وحوادث قتل متفرقة حتى تحولت اليمن إلى مسرح للاقتتال والحروب فضلا عن الاتهامات الموجهة لصنعاء بتصدير الارهاب والعنف إلى الدول المجاورة . واستمر الحال حتى سبتمبر الماضى عندما أعلن على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الاشتراكى اليمنى المشارك فى الحكم عن اعتكافه وعدم مغادرته عدن احتجاجا على ما اسماه بالاسلوب الخاطىء لادارة البلاد وفشلت كافة محاولات الوساطة لإخراجه من عزلته الاختيارية ..

عبدالله بن حسين الأحمر

أحمد عبدالله



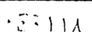
على عبدالله صالح

واعقب ذلك تبادل للاتهامات بين الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر العام الذى يتزعمه على عبد الله صالح رئيس اليمن من خلال وسائل الاعلام حيث تبارى كل فريق فى توجيه إتهامات للطرف الآخر بعضها موضوعى والبعض الآخر غير موضوعى وقائم على أسباب شخصية بحتة .

حـزب إسلامى

أما حزب التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة عبد الله بن حسين الاحمر وهو حزب اسلامى تأسس فى سبتمبر ١٩٩٠ ويشارك فى الائتلاف الحاكم فقد شارك فى الحملة مع حزب المؤتمر الشعبى وضد الحزب الاشتراكى وأخذ يكيل الاتهامات للحزب ولاشخاصه مما ساعد فى توسيع دائرة الخلاف وصعوبة تحقيق تقارب على المستوى الرسمى .

ويلخص جار الله عمر وزير الثقافة اسباب الازمة إلى القول أنه عندما تم مشروع الوحدة تم رفع شعارات الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والحريات العامة فى الوقت الذى لم تعمل فيه قيادة البلد بتمهيد الارضية المناسبة لهذا الشعار ولنظام الوحدة .. كما أنه لم يتم بناء آليات جديدة تتناسب مع الدولة الموحدة وتم الاكتفاء بالآليات السابقة ذات الطابع الشمولى فى إدارة أمور البلاد





إتهامات

غير أن سكان الجنوب حوالى مليونى شخص يرون غير ذلك إذ يقولون أنهم قدموا ٨٠٪ من ثروة البلاد للوحدة ولم يحصلوا على شيء بعد الوحدة سوى مزيد من المعاناة الاقتصادية وقد لخص على سالم البيض ذلك بقوله .. أصبحنا أقلية فى بلادنا .

فى حين يرد أهل الشمال بالقول إن الجنوب تركوا لنا ديونا خارجية تزيد على الاربعة مليارات دولار رغم أن ديون الشمال - ١٢ مليون نسمة - تزيد عن هذا الرقم بقليل .



صالح يتوجه إلى تعز لاجتماع محتمل مع البيض

الشعبي: الاشتراكي حرّك قواته لتطويق عدد من المحافظات الجنوبية

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لحلفي شطارة

اتهم حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يراسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الحزب الاشتراكي، الذي يتولى امانته العامة نائب الرئيس علي سالم البيض، بتحريك قوات عسكرية الى حدود بعض المحافظات وبين الشمال والجنوب. وقال انها تحركات يفهم منها تشجيع التشطير واحكام قبضة الاشتراكي على المحافظات الجنوبية. في غضون ذلك اشارت انباء صنعاء الى توجه الرئيس اليمني الى تعز وسط انباء عن احتمال اجتماعه مع البيض وبدء ايجاد حل للازمة اليمنية. وكانت لجنة الحوار الوطني قد اعلنت اول من امس عن اتفاق لمعالجة الازمة، لكنه يحتاج لتوقيع كبار المسؤولين الذين يشكلون طرفي النزاع. واشارت مصادر مطلعة الى ان اللجنة قد تنتقل من عدن الى تعز لمواكبة اللقاء المحتمل بين صالح والبيض.

ووردت اتهامات «الشعبي» لـ«الاشتراكي» في بيان نسب الى قيادات في «الشعبي» في عدن وشبوه وحضرموت والمهرة وهي محافظات جنوبية. ووزع البيان على المراسلين وجاء فيه ان الحزب الاشتراكي اليمني يقوم بممارسات تشطيرية واحكام قبضته على المحافظات الجنوبية. واشار البيان الذي يعتبر اول خرق لقرارات لجنة الحوار الى ان الاشتراكي يعرض وحدة اليمن الى مخاطر من خلال اقدامه على القيام بسحب اللواء العسكري «تيسير» من الخشعة بمحافظة حضرموت الى محافظة شبوه باتجاه حدود المحافظة مع محافظة مارب الشمالية. والقيام كذلك بسحب اللواء 30 من محافظة المهرة الى محافظة شبوه الجنوبية حيث الحدود التشطيرية قبل الوحدة في اتجاه محافظة مارب الشمالية.

واضاف البيان ان لواء «عباس» في منطقة «العبر» في حضرموت قد سحب الى محافظة شبوه، وهي مناطق حدودية تفصل

التتمة .... ص ٤

الشعبي

مناطق الثروات بين الشمال والجنوب سابقا، وكادت ان تحدث حربا مدمرة في هذه المنطقة قبل الوحدة بأشهر قليلة، بسبب المنازعات على الأراضي التي توجد في باطنها ثروات نفطية ومعدنية.

من جانبه نفى احمد محمد القعطبي عضو اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) رئيس فرع حزب المؤتمر الشعبي في عدن علمه بالبيان، او ان يكون اعضاء اللجنة الدائمة، وهم من الجنوب، قد اتفقوا على اصدار مثل هذا البيان.

وفيما تواصل لجنة الحوار الوطني عقد اجتماعاتها في عدن لاستكمال مناقشة واقرار مشروع وثيقة الاتفاقات وصل الرئيس اليمني بعد ظهر امس يرافقه عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة الى مدينة تعز الواقعة على بعد نحو 160 كيلومترا شمال غرب عدن.

وتوقعت مصادر سياسية رسمية رفيعة المستوى ان تنتقل لجنة الحوار اليوم من عدن الى تعز لاختتام أعمالها بصورة نهائية في الموعد المحدد لاستكمال الحوار لحل الأزمة اليمنية وهو غدا (الاثنين) العاشر من يناير (كانون الثاني) الجاري

واكدت مصادر وثيقة الاطلاع لـ«الشرق الأوسط» ان لجنة الحوار تعقد اجتماعات مستمرة في عدن لاعداد وثيقة نهائية بالاتفاقات التي تم التوصل اليها والتي اعلنت بعضها امس ونشرته «الشرق الأوسط».

وتوقعت المصادر ان يتم التوقيع على وثيقة الحوار اليوم أو غدا من قبل الامناء العامين للاحزاب السياسية المشاركة في اللجنة والمستقلين، الأمر الذي يفترض حضور البيض للتوقيع عن الحزب الاشتراكي، غير انه لم يتأكد بعد ما اذا كان البيض سيحضر الى تعز أم لا.

وفي تطور مفاجئ توجه كل من العميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء، والشيخ سنان أبو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية، واحمد محمد سلمان عضو مجلس النواب، وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ظهر امس من صنعاء الى عدن للالتقاء بالبيض، وتشير التكهنات الى احتمال وجود مبادرة جديدة حرصت صنعاء على ايصالها الى عدن عبر هذا الوفد.

لكن القاضي الحجي رئيس جمعية علماء اليمن ابدى تشاؤماً حول احتمال عقد لقاء بين صالح والبيض في مسجد «الجند» على هامش مؤتمر العلماء هناك الذي يقام اليوم.

ومن المرجح اذا ما تم اللقاء بين صالح والبيض ان يكون في مدينة تعز وبعيدا عن اي طابع ديني وفي نطاق النتائج التي اسفر عنها الحوار بين القوى السياسية، وليس استجابة لنداء العلماء.

هذا في حين ان مصادر مطلعة قد قالت ان احد قادة الاشتراكي محمد عثمان وصل الى العاصمة الأردنية امس لتأجيل انتقال عشرين ضابطا اردنيا الى اليمن كمقدمة لمجموعة اخرى على راسها الشريف زيد بن شاكر، رئيس الديوان الملكي الأردني، للاشراف على اجراءات تأمين عقد اللقاء بين صالح والبيض في المرحلة الاخيرة من جهود انهاء الأزمة السياسية الحالية.

وكان مسؤول رفيع المستوى من الحزب الاشتراكي قد اشار الى انه قد يكون من الضروري ان يشهد الملك حسين لقاء صالح والبيض في تعز، لأن ذلك يوفر نوعا من الضمان الأمني لشخص البيض وقيادات الاشتراكي.

وتقول المصادر انه من المتوقع ان يغادر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب - صنعاء الى تعز بعد ان يتأكد له ان البيض سيتوجه الى هناك، لكي يشارك في التوقيع على وثيقة انهاء الأزمة، بصفته رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح.

على الصعيد نفسه توقع عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء والأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح وممثل الاصلاح في لجنة الحوار في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، توقع ان تعلن لجنة الحوار صباح اليوم عن مشروع موحد لأسس بناء الدولة. ومن المقرر ان تختتم لجنة الحوار السياسي اعمالها في عدن يوم غد.

من ناحية اخرى تعرض احد اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني للاغتيال أول من امس في صنعاء. وقال مسؤولون في الاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» ان عبد الكريم الجهمي عضو لجنة الاشتراكي في محافظة البيضاء، ومستشار وزير المغتربين سابقا اغتيل امام منزله ونفت مصادر الاشتراكي ان يكون بين القتيل واي شخص خصومات شخصية او ثار قبلي



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

الوضع فى البلاد يهدد بالكارثة

اليمن

اليوم هو الموعد النهائى لاستكمال اعمال الجنة الحوار السياسى غير ان المراقبين متشائمين من امكان مقدرة لجنة الحوار فى التوصل الى نتائج ملموسة بالنسبة للقضايا الهامة المطروحة على طاولة اللجنة ومن بين هذه القضايا الامن والقوات المسلحة والاسس الحديثة لبناء الدولة اليمينية وتثبيت نظام الحكم المحلى .

ويرى المراقبون انه اذا مافشل الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر الشعبى فى التوصل الى اتفاق فيما بينهما حول القضية الامنية والعسكرية التى تعتبر حجر الزاوية فى الازمة فان الامور تكون قد وصلت الى طريق مسدود وتكون كل الجهود التى بذلت فى الاسابيع الماضية قد ذهبت هباء .

وكان التباين فى المواقف بين الجانبين العسكريين قد ادى الى تصعيد حدة الحوار بين السياسيين فى الحزبين اللذين يتشاركان فى حكم البلاد .

وكانت لجنة الحوار قد استانفت اعمالها فى عدن فى اوائل الاسبوع الماضى واشترك فيها الحزب الاشتراكى وحزب المؤتمر وحزب الاصلاح وحزاب التكتل الوطنى للمعارضة واتحاد القوى الوطنية وحزب البعث وممثلين عن « مناضلى الثورة اليمنية والحزب السبتمبرى .. ان الجميع انسحبوا من اللجنة فيما عدا ممثل احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة وهم الاشتراكى والشعبى والاصلاح .

وتتهم الاحزاب المنسحبة عناصر فى احزاب الائتلاف بمحاولة المماطلة واطالة امد الحوار لافشال اعمال اللجنة وتنفيذ مخططات متفق عليها .

ويقول مسئول من احزاب المعارضة انه « اما ان يستمر الحوار لتحقيق نتائج ملموسة واضحة او لاحوار على الاطلاق مع تحميل الائتلاف الثلاثة مسئولية مايحدث فى البلاد »

اقترحت عقد صلح عام لحقن دماء اليمنيين

اليمن: لجنة الحوار توصي باخلاء المدن من وحدات الجيش تمهيداً لدمج القوات المسلحة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ طالبت لجنة الحوار المشكلة من القوى السياسية اليمنية بنقل الوحدات العسكرية من مناطق الحدود بين شطري اليمن السابقين واجلاء القوات المسلحة من المدن في اطار خطة شاملة لدمج القوات المسلحة.

كما دعت اللجنة التي تسعى الى انهاء الازمة السياسية في اليمن في قرارات اتخذتها بعد اجتماع عقدته في عدن ليل الجمعة - السبت الى عقد صلح عام واصدار قانون لانهاء جميع قضايا الثأر.

وتسعى اللجنة المؤلفة من ٢٧ عضواً يمثلون احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب الاصلاح، بالاضافة الى احزاب معارضة وشخصيات وطنية مستقلة، الى انهاء الازمة السياسية الحادة التي تعصف باليمن وتهدد وحدة شطريه السابقين.

وتأتي قراراتها بعد تظاهرات احتجاج على ارتفاع اسعار السلع شهدتها مدينتا صنعاء وتعز الاسبوع الماضي وتجدد تبادل الاتهامات بين المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض بالمسؤولية عن الأزمة وتردي الاوضاع الاقتصادية.

وكان من جملة القرارات التي اتخذتها اللجنة في اجتماعها في الجانب الامني والعسكري:

- ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية او لوزارة الدفاع او مشتركة.

- تتولى وزارة الداخلية تحديد الاماكن التي تقتضي المصلحة الامنية اقامة نقاط فيها على ان تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والامنية المشتركة، وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال اسبوعين، ويبدأ التنفيذ فور اصدار القرار.

- يعقد صلح عام الغرض منه حقن دماء اليمنيين، ويتم بموجبه انهاء الثأر واعتبار كل من يمارس الاخذ بالثأر خارجاً عن القانون.

- تعلن الدولة صلحاً عاماً عبر مؤتمر وطني عام تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء تدعو له ويتم التوقيع على الاعلان من الجميع.

- يشكل المؤتمر لجنة لحصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل الاعلان.

- يتم اعلان الصلح خلال شهر ويعمل به من يوم الاعلان، ويصدر قانون يعزز هذا الاعلان، ويعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفاً للقانون وتتخذ ضده العقوبات التي يجب ان يحددها القانون.

- يتم نقل الوحدات في ما كان يسمى بالاطراف واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنة فنية من القوات المسلحة، واعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الازمة، ويصدر بذلك قرار خلال اسبوع ويبدأ التنفيذ فوراً.

- عدم تسيير اي دوريات عسكرية في المدن او على الطرقات وتتولى ذلك الشرطة طبقاً لمقتضيات الامن.

- انشاء جهاز استخبارات طبقاً لقانون يحدد كيفية تشكيله ومهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية.

- البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي، ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت اي مسمى واعتبار ذلك جريمة مخلة بالامن.

- اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج جميع وحدات الامن المختلفة، بما في ذلك الامن المركزي، وتكون لها السيطرة عليها.

- يتم اخلاء المدن من القوات المسلحة خلال فترة زمنية اقصاها شهران ضمن خطة مركزية موحدة تمهد لدمجها وتنظيمها على ان لا تتجاوز عملية الدمج اربعة اشهر بعد تنفيذ عملية الاخلاء واعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث يعبر عن الوحدة الوطنية ويدأب النهج الديموقراطي متحرراً من كل التأثيرات المناطقية والقبلية والعرقية مستوعباً كل الوحدات العسكرية من دون تمييز او استثناء، ويبدأ التنفيذ بعد اقرار الوثيقة والتوقيع عليها من قبل اطراف الوفاق الوطني.

- الالتزام بعدم تحريك اي وحدات عسكرية او تعزيزات بشرية او مادية، وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الاوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة.

- يقتصر دور الشرطة العسكرية على امن وانضباط الوحدات العسكرية وتمنع من القيام باي نشاط او دوريات تتداخل مع اختصاصات الامن العام.

واكدت اللجنة في قراراتها ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة الى الاجراءات الخاصة بمناهضة الارهاب وضرورة التزام سياسة اليمن المناهضة للارهاب المحلي والخارجي وابعاد العناصر غير اليمنية التي تتوافر بحقها دلائل كافية لمزاولتها اعمالاً تخالف سياسة اليمن وقوانينها او تروج او تحرض على مثل هذه الاعمال، والاتفاق على الآلية المناسبة للتنفيذ من قبل لجنة الحوار بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى ان لا تتجاوز خطة التنفيذ واجراءاته مدة ثلاثة اشهر.

واكدت اللجنة الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات وقطع الطرق والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم في الاعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية وتنفيذ العقوبات.

صالح والبيض يجتمعان في تعز اليوم

اغتيال مسؤول بالحزب الاشتراكي في صنعاء

اعلن مصدر رسمي في صنعاء ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وصل مساء امس الى مدينة تعز (٦٢٠ كلم جنوب صنعاء) حيث سيجتمع اليوم (الاحد) مع نائب الرئيس علي سالم البيض المختلف معه منذ حوالي خمسة اشهر.

ويأتي هذا اللقاء استجابة لنداء جمع من علماء اليمن ومن المقرر ان يعقد في مسجد بمنطقة الجناد على بعد حوالي ٣٠ كلم من تعز.

وحتى مساء امس ومنذ ان اشترط البدء بتنفيذ الاصلاحات التي يطالب بها الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتولى امانته العامة، لم يصدر عن البيض اي تصريح علني يؤكد فيه موافقته على لقاء رئيس الدولة.

اما الرئيس عبدالله صالح فقد وافق من جهته على الاجتماع مع البيض بدون قيد او شرط لمحاولة تسوية الازمة السياسية والاقتصادية التي تعصف باليمن.

وكانت لجنة الحوار المشكلة من القوى السياسية اليمنية اتخذت سلسلة قرارات تتعلق بالجانب الامني والعسكري من اجل حل الازمة السياسية التي تعصف باليمن منذ خمسة اشهر . . . هذه القرارات ازالة جميع النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها، واخلاء المدن من القوات المسلحة تمهيدا لدمج هذه القوات وعقد «مؤتمر وطني عام» من اجل المصالحة.

وفي بيان اصدرته امس الاول قررت اللجنة ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية ام لوزارة الدفاع او مشتركة على ان تتولى وزارة الداخلية «تحديد الاماكن التي تقتضي المصلحة الامنية اقامة نقاط فيها» بالتعاون مع وزارة الدفاع.

واعلن البيان عن تشكيل لجنة حكومية «بقرار من مجلس الوزراء خلال اسبوعين» لهذا الغرض.

كما قررت اللجنة «اخلاء المدن من القوات المسلحة خلال فترة زمنية اقصاها شهران ضمن خطة مركزية موحدة تمهيدا لدمجها وتنظيمها على ان لا تتجاوز عملية دمج» هذه القوات المسلحة «الاربعة اشهر بعد تنفيذ عملية الاخلاء واعادة التمركز». ودعا البيان الى «صلح عام» تعلنه الدولة «عبر مؤتمر وطني عام تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء» لتوقيع الصلح الذي سيعلن «خلال شهر ويعمل به من يوم الاعلان». واضاف البيان ان هدف هذا الصلح العام هو «حقن دماء اليمنيين وسيتم بموجبه الغاء الثأر واعتبار كل من يمارس الثأر خارجا عن القانون».

وفيما يتعلق بالامن ايضا قررت اللجنة «عدم تسيير اية دوريات عسكرية في المدن» و«انشاء جهاز استخبارات طبقا لقانون يحدد كيفية تشكيله ومهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية» و«البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي» بمنع توزيع الاسلحة على المواطنين.

اطلاق نار على منزل البيض

عدن - أ. ب. اطلق مسلح الرصاص من رشاش حربي على منزل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض في مدينة عدن. وقالت مصادر امنية ان احدا لم يصب باذى في الحادث الذي وقع امس. واشارت الى انه تم اعتقال المسلح لكنها لم تكشف عن اسمه.

وفي صنعاء وقع انفجار خارج وزارة العدل من دون وقوع ضحايا او خسائر.



المصدر : [illegible] القاهره

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١ - ١٩٩٤

واكدت اللجنة في بيانها الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لاعتقال ومحاكمة مرتكبي الاعتداءات في اليمن «محاكمة شرعية وعلنية». ويؤكد الحزب الاشتراكي اليمني ان ١٥١ من عناصره قتلوا في هذه الاعتداءات.

وكان الحزبان المتنافسان اكدا انهما سيوافقان على توصيات لجنة الحوار التي بدأت اعمالها في الرابع من ديسمبر (كانون الاول) الماضي في صنعاء ثم انتقلت الى عدن من «اجل اعادة الثقة وتعزيزها بما يساعد على الخروج بحلول ومعالجات للازمة السياسية الراهنة».

المتوكل

من جهته، رفض يحيى محمد المتوكل وزير الداخلية اليمني ما يقال عن ان بلاده في خطر بسبب انتهاجها المسار الديمقراطي وقال «حتى الآن لاتزال بخير رغم انه وقعت اساءة استغلال الحرية المتاحة من قبل البعض».

واكد في حديث لصحيفة «الصباح» التونسية ان الديمقراطية لم تشكل حتى الآن خطرا على وحدة اليمن وشعبه.. وقال ان التجربة لاتزال في بدايتها ونحن ننتظر دعمها عربيا واسلاميا.

واوضح ان ما يعيشه اليمن من احداث لا يعني ان الديمقراطية لا تسير بنجاح وذلك رغم وجود مشكل سياسي من جراء الخلاف بين اكبر حزبين في البلاد.

مشيرا الى ان الازمة التي نتجت عن هذا الخلاف ووصلت الى القمة هي بصدد التسوية حيث تم التوصل الى اتفاق حول بعض الاشكالات مثل تنظيم الحكم المحلي واستكمال دمج القوات المسلحة وتوحيد مؤسسات الدولة بين شطري اليمن.

وحول عمليات الاغتيال التي ارتكبت مؤخرا في اليمن وخصوصا ضد اقارب علي سالم البيض نائب الرئيس ذكر المتوكل «ان هذه الحوادث قد تكون جنائية وليست سياسية». الا انه اضاف ان المعلومات والوثائق المتوفرة تثبت ان كل عمليات الاغتيال متورط فيها تنظيم «الجهاد» الذي يتزعمه معارض يمني مقيم في الخارج.

اغتيال مسؤول حزبي

الى ذلك ذكر مصدر قريب من الحزب الاشتراكي اليمني امس ان مجهولين قتلوا امس احد كوادر الحزب ولاذوا بالفرار.

واضاف المصدر ان رجالا مسلحين اطلقوا عدة رصاصات على عبدالكريم صالح الجبهي عندما وصل بسيارته امام مسكنه في حي بير عبيد شرقي صنعاء.

وهو ثاني شخصية في الحزب الاشتراكي اليمني يقتل في مدى عشرة ايام والعضو رقم ١٥٢ في الحزب الذي يلقى هذا المصير منذ اعلان الوحدة اليمنية في مايو - أيار ١٩٩٠ حسبما أكد الحزب.

المخطوفون

من جهة اخرى، قال باتريك اوينز القنصل البريطاني في السعودية ان افراد القبيلة اليمنية الذين خطفوا ثمانية اشخاص بينهم بريطاني وكندي افرجوا عن احد الرهائن اليمنيين وهو ضابط بقوات امن برتبة عقيد حيث توجه الى صنعاء ومعه مطالب القبيلة لعرضها على السلطات اليمنية.

وقال اوينز في حديث هاتفي من الرياض «سمح له بالمغادرة والمفاوضات مستمرة بين السلطات وزعماء القبيلة من اجل الافراج عن الآخرين».

وقال انه لا يعرف مضمون هذه المطالب.

وعرف دبلوماسيون الضابط الذي افرج عنه بانه العقيد عبدالله محرم من جهاز الامن اليمني.

وقال اوينز ان الرهينة البريطاني اسمه بيتر جاكسون ولكنه امتنع عن ذكر اسم المواطن الكندي واضاف قوله ان الاثنين يعملان في شركة «هانت» النفطية.

وقالت مصادر في صناعة النفط ان الرجال الثمانية كانوا في طريقهم للتحقيق في انباء عن تخريب خط انابيب للنفط يوم الاثنين عندما خطفهم رجال قبائل يمنيون واستولوا على طائرتهم المروحية.

الى ذلك رفض اليمنيون المحتجزون اطلاق سراحهم وذلك تضامنا مع زميليهم البريطاني والكندي.

وقال جورج سلاتور المدير العام لشركة النفط الامريكية التي يعمل بها المحتجزون ان اليمنيين «اصبحوا احرارا في الذهاب ولكنهم شعروا بالمسؤولية وقرروا البقاء» مع زميليهم. (وكالات)



اللجنة التحضيرية للحزب ترفض مقررات «المركزية» الجديدة

صالح يشترط على «الاشتراكي» التزامه بوحدة التراب اليمني لاشتراكه بالحكومة

صنعاء ـ القاهرة ـ وكالات:
اعلن الرئيس اليمني علي صالح امس انه سيتراس شخصيا الحكومة اليمنية الجديدة المرتقبة والتي لن يشترك فيها الحزب الاشتراكي قبل ان يختار قيادته الجديدة ويعلن الالتزام بوحدة التراب اليمني بشماله وجنوبه.

وقال صالح في حديث اجرته معه صحيفة الجمهورية المصرية «ساتولى انا بنفسي رئاسة الوزارة في هذه المرحلة المهمة التي تحتاج الى فريق عمل واحد متجانس يعيد تنظيم البلاد» بعد الحرب الاهلية التي بدات في مايو الماضي بين الشماليين والجنوبيين واستمرت حتى مطلع يوليو الماضي.

واكد صالح انه «في الوقت الحاضر لا يمكن ان يشترك الحزب الاشتراكي في الحكومة قبل ان يختار قيادته الجديدة ويحدد موقفه من الخونة والمتآمرين من اعضاء القيادة السابقة ويعلن الالتزام الوطني والالتزام بوحدة التراب اليمني بشماله وجنوبه وشرقه وغربه».

وطلب صالح ايضا من الاشتراكي تحديد موقفه من «تمويلاته الخارجية» واضاف انه اذا لم يفعل ذلك فاننا سنتعامل مع هذا الحزب طبقا لنصوص الدستور والقانون التي تحرم التمويل من الخارج.

في هذه الاثناء اعلنت اللجنة التحضيرية العليا للحزب الاشتراكي التي تضم عددا كبيرا من قادة الحزب الفارين عن رفضها مقررات اجتماعات اللجنة المركزية الجديدة للحزب، وقالت في بيان وزع مساء امس الاول في صنعاء ان تلك الاجتماعات غير شرعية كون عدد المشاركين لم يتجاوز ثلث اعضاء اللجنة المركزية، واعتبر البيان جميع اللقاءات فاشلة وغير شرعية لانعدام النصاب القانوني ولانعدام الشرعية القانونية للجنة ذاتها التي اعلنت اللجنة التحضيرية في اغسطس الماضي عن تجميدها وتجميد المكتب السياسي.

واتهم البيان المشاركين بـ «الارتباط المباشر والارتهان للقوى الاجنبية نظرا الى عدم اقدام اللجنة المركزية على تحديد موقف واضح تجاه من اقدموا على اتخاذ قرار الانفصال وما تسببوا فيه من دمار في اشارة الى الزعيم السابق للحزب علي سالم البيض ومساعديه الرئيسيين الذين اعلنوا جمهورية مستقلة في ٢١ مايو الماضي في اليمن الجنوبي.

وتضم اللجنة التحضيرية قادة من المنظمات الحزبية في المحافظات والمديريات لهم نفوذ واسع على انصار الحزب الاشتراكي في عدد كبير من مناطق البلاد، ولم ينتخب اي منهم في المكتب السياسي الجديد للحزب الاثنين الماضي بعد اجتماع استمر اربعة ايام في صنعاء للجنة المركزية.

وشارك في الاجتماع ٤٦ عضوا في اللجنة المركزية للحزب فقط من اصل ١١٠ واحتسب النصاب على اساس عدد اعضاء اللجنة المركزية الموجودين في اليمن اي نحو ٨٠ شخصا.

وانتخب المجتمعون مكتبا سياسيا جديدا يضم ٢١ عضوا واختاروا علي صالح عباد امينا عاما مكان علي سالم البيض الذي لجا الى سلطنة عمان منذ نهاية الحرب الاهلية في السابع من يوليو الماضي.

ولم يطرد المجتمعون المسؤولين من الحزب الذين هربوا الى الخارج بل اعلنوا تاييدهم اعادة دمجهم في صفوف اللجنة المركزية اذا عادوا الى اليمن.

قيادات "المؤتمر الشعبي" تتهم "الاشتراكي" بالمسؤولية عن الأزمة القائمة

■ صنعاء - «الحياة» - وجهت قيادات «المؤتمر الشعبي العام» في محافظات عدن وشبوة وحضرموت والمهرة (المحافظات الجنوبية والشرقية) بياناً عاجلاً الى رئيس واعضاء مجلس الرئاسة ورئيس واعضاء مجلس النواب ورئيس واعضاء مجلس الوزراء ورئيس واعضاء اللجنة العسكرية المكلفة «وقف التداعيات العسكرية والامنية» ورؤساء وامناء عموم الاحزاب السياسية اليمنية، جاء فيه:

«في هذه الظروف الخطيرة والحرجة التي يمر بها شعبنا اليمني في ظل الازمة السياسية التي فجرها الحزب الاشتراكي اليمني منذ الـ ١٩ من اب (اغسطس) من العام الماضي وعمل على تصعيدها وتوتير الاجواء بتداعياتها المختلفة، واحساساً منا بالخطورة التي قد تتعرض لها وحدة اليمن ومقدراتها بعد أن ثبت ان الحزب الاشتراكي اليمني يرفع شعاراً ويمارس ما يخالفه الى درجة التخطيط لاعادة التشطير وتمزيق اليمن من جديد لا لشيء، الا لعجزه الواضح عن الاستيعاب والتسليم بالديموقراطية وما تفرضه من تقبل لاحكامها واصولها ومرتكزاتها فقد تداعت قيادات المؤتمر الشعبي العام في محافظات عدن وشبوة وحضرموت والمهرة الى لقاء عاجل لدراسة المستجدات الجديدة التي تنعكس بظلالها على هذه المحافظات الأربع وامنها واستقرارها، وبعد تدارس كل المعلومات المتوفرة لدينا من محافظاتنا فقد ثبت بشكل قاطع قيام الحزب الاشتراكي بممارسة التشطير فعلاً واحكام قبضته على المحافظات الجنوبية والشرقية واعادة دمغ الحياة فيها بطابعه الديكتاتوري الذي كان يمارسه في اثناء تفرده بحكم هذه المحافظات في ما كان يسمى قبل الوحدة بجمهورية اليمن الديموقراطية. كما ثبت لنا انه قد تعدى كل الخطوط الحمراء التي تعرض وحدة الوطن بهذا الاسلوب الى افدح المخاطر وذلك باقدامه عمداً مع سبق الاصرار والترصد بالآتي:

١ - القيام بسحب اللواء العسكري تيسير من الخشعة م/ حضرموت الى م/ شبوة في اتجاه حدود هذه المحافظة مع م/ مارب وفي المواقع التي كانت تعتبر قبل الوحدة الخط الحدودي الفاصل بين جمهوريتي التشطير.

٢ - قام ايضاً بسحب اللواء ٣٠ من محافظة المهرة الى شبوة الى الحدود التشطيرية قبل الوحدة في اتجاه مأرب.

٣ - يقوم الآن بسحب لواء عباس من منطقة العبر حضرموت الى م/ شبوة.

٤ - وصلت يوم الثلثاء الماضي ٣ طائرات نقل كبيرة الى مطار الريان في محافظة حضرموت تحمل اسلحة وذخائر قام القادة العسكريون للحزب الاشتراكي بتفريغ حمولتها ونقلها الى المخازن المخصصة.

٥ - وصلت خلال الأيام الماضية ١٦٠٠ سيارة الى ميناء عدن.

٦ - يقوم الحزب الاشتراكي بتجنيد ٥٠٠٠ جندي من ابناء حضرموت ليحلوا محل الالوية التي سحبت الى شبوة.

٧ - يقوم الحزب بتجميع الميليشيات واعادة تشكيل لجان الدفاع الشعبي وتسليحهم وتدريبهم في أغلب المحافظات الجنوبية والشرقية.

اننا نضع هذه المعلومات الخطيرة امامكم ونترك لكم مهمة التحقيق في صحتها اذا كنتم في شك منها املين ان تضطلعوا بمسؤولياتكم ازاء هذه التداعيات واننا لنشعر ان محافظاتنا واهالينا فيها هم وقود وضحايا مغامرات الحزب الاشتراكي وقياداته التي تفتقر الى ادنى استشعار بالمسؤولية الوطنية.

واننا نحملكم جميعاً مسؤولية ايقاف هذه التداعيات الامنية والعسكرية فوراً واعادة الامور الى نصابها وسرعة اقناع قيادة الحزب الاشتراكي بضرورة اللقاء السريع مع قيادة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح التي شكلت ائتلافاً واتفقت على برنامج موحد للحكومة الائتلافية لتبرهنوا امام الشعب على صدقيتكم او ليتخذوا موقف احزابكم من هذا الائتلاف الهش كما اننا ننبه الى ضرورة انتهاء لجنة حوار القوى السياسية من مهامها خلال الفترة التي حددتها لنفسها وتنتهي في العاشر من هذا الشهر. وان اي محاولة لقبول الاعيب الحزب الاشتراكي المرتكزة على تمديد هذا الميعاد فإنما تساعد هذا الحزب على كسب الوقت وتضييع الجهد واحباط الآمال ودغدغة مشاعر الجماهير واستغلال لمعاناتها وتحريضها لتفجير الاوضاع... حتى يستكمل الحزب ترتيب اوضاعه التشطيرية. وان ابتلاع هذا الطعم انما يعني تهاون الجميع في واجبهم في الدفاع عن الوحدة والديموقراطية واننا نطالبكم جميعاً ان تقفوا مع مواطنينا في المحافظات الجنوبية والشرقية وان تتبنوا مع القوى الوطنية الصادقة نداءها الموجه الى الحزب الاشتراكي: ارفعوا ايدي الحزب عن المناطق الجنوبية والشرقية».



المصدر : العربي القراية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/٩

الاشتراكي :الإغتيالات السياسية تدفع اليمن نحو حرب أهلية

لقاء المصالحة بين صالح والبيض في جامع «الجند» في تعز اليوم



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/١/١٩٩٤

صنعاء ــ وكالات ــ وصل علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني مساء امس الى مدينة تعز على بعد ٢٦٠ كيلو مترا جنوب صنعاء للالتقاء بنائبه علي سالم البيض في اطار الاستجابة لنداء علماء اليمن بعقد لقاء مصالحة بينهما في جامع (الجند) اليوم الاحد الموافق السابع والعشرين من رجب ذكرى الاسراء والمعراج.

وقد اعرب الرئيس علي عبد الله صالح في تصريح لدى وصوله إلى مدينة تعز عن امله في ان يكون هذا اللقاء الذي يتوافق مع هذه المناسبة الدينية العزيزة على اليمن والامة الاسلامية فرصة لايجاد حل فعال للازمة السياسية الراهنة التي افرزت انعكاسات سلبية ومؤثرة على مجمل الاوضاع في البلاد.

واشاد بالنتائج التي حققتها لجنة الحوار للقوى السياسية بشان الخروج من هذه الازمة .. معربا عن امله في ان تكون هذه الازمة آخر الازمات في تاريخ اليمن.

في غضون ذلك شجب الحزب الإشتراكي اليمني بقوة امس السبت قتل احد اعضائه وقال ان الاغتيالات السياسية تدفع اليمن نحو حرب اهلية.

ووصف بيان للحزب تم الاطلاع عليه في دبي حادث قتل عبد الكريم صالح الجهمي عضو الحزب بانه اغتيال سياسي «يدفع البلاد نحو حرب اهلية مدمرة».

وقد قتل الجهمي وهو زعيم قبلي جنوبي بعد ان اطلق ثلاثة مسلحين مجهولين الرصاص عليه امس الاول عند وصوله بالسيارة الى منزله في العاصمة صنعاء.

ولم تدل الحكومة حتى الآن باي تعقيب علني على الهجوم الذي قالت مصادر بالحزب الاشتراكي انه متصل بثار قبلي على مايبدو.

وفي تونس رفض السيد يحيى محمد المتوكل وزير الداخلية اليمني ما يقال عن ان بلاده في خطر بسبب انتهاجها المسار الديمقراطي وقال حتى الآن ما نزال بخير رغم انه وقعت اساءة استغلال الحرية المتاحة من قبل البعض.

وحول عمليات الاغتيال التي ارتكبت مؤخراً في اليمن وخاصة ضد اقارب السيد علي سالم البيض نائب الرئيس ذكر وزير الداخلية اليمني ان هذه الحوادث قد تكون جنائية وليست سياسية الا انه اضاف ان المعلومات والوثائق المتوفرة تثبت ان كل عمليات الاغتيال متورط فيها تنظيم (الجهاد) الذي يتزعمه معارض يمني مقيم في الخارج.

وأكد في حديث لصحيفة (الصباح) التونسية نشرته في عددها الصادر امس ان الديمقراطية لم تشكل حتى الآن خطرا على وحدة اليمن وشعبه.. وقال ان التجربة ما تزال في بدايتها ونحن ننتظر دعمها عربيا واسلاميا.

واوضح ان ما يعيشه اليمن من احداث لا يعني ان الديمقراطية لا تسير بنجاح وذلك رغم وجود مشكل سياسي من جراء الخلاف بين اكبر حزبين في البلاد. مشيرا الى ان الازمة التي نتجت عن هذا الخلاف ووصلت الى القمة هي بصدد التسوية حيث تم التوصل الى اتفاق حول بعض الاشكالات مثل تطبيق الحكم المحلي واستكمال دمج القوات المسلحة وتوحيد مؤسسات الدولة بين شطري اليمن.

وقال ــ نحن نعرف مبررات هذه الازمة بين حزبين كانت بينهما تناقضات جوهرية.. مضيفا ان الحوار قائم وتقدم مثلا فيما يتعلق بموضوع الحكم المحلي اذ تقرر ان يتم انتخاب المجالس المحلية واختيار المحافظ بالتنسيق بين الحكومة والمجالس المحلية كما تم الاتفاق على اعادة تنظيم مؤسسة الامن السياسي وكذلك القوات المسلحة والحد من تواجدها في المدن.

ومن جهة اخرى نفى وزير الداخلية اليمني ان تكون قوات الجيش تدخلت في الاحداث الاخيرة في اليمن او ان تكون قوات الامن اطلقت النار على المتظاهرين خلال هذه الاحداث وقال ان هذه الاحداث التي تحدثت عنها بعض وسائل الاعلام ليست مظاهرات بل مجرد تجمعات تعبر عن استياء من غلق بعض المحلات التجارية.

ومن جانب اخر قال دبلوماسي امس ان افراد قبيلة يمنية خطفوا ثمانية اشخاص بينهم بريطاني وهندي افرجوا عن احد الرهائن ومعه قائمة من المطالب للسلطات في اليمن.

وقال باتريك اوبنر القنصل البريطاني في المملكة العربية السعودية ان ضابطا برتبة عقيد بقوات الامن اليمنية وهو احد الذين خطفوا يوم الاثنين ارسل الى الحكومة في صنعاء بمطالب القبيلة.

وقال اوبنر في حديث هاتفي من الرياض سمح له بالمغادرة في اليوم ذاته.. والمفاوضات مستمرة بين السلطات وزعماء القبيلة من أجل الافراج عن الاخرين.

وقال انه لا يعرف مضمون هذه المطالب.

واحتجز افراد القبيلة الرهائن الثمانية من طائرة هليكوبتر اثر هبوطها بالقرب من خط انابيب في منطقة مأرب.

مؤتمر أبناء محافظة الحديدة يطالب بالاسراع في إنهاء الأزمة

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ طالب مؤتمر جماهير محافظة الحديدة اليمنية الذي اختتم اعماله صباح امس بالإسراع في انهاء الأزمة السياسية الراهنة وقيام الحكومة الائتلافية بتنفيذ برنامجها وإزالة المظاهر العسكرية للقوات المسلحة والميليشيات الموجودة داخل المدن والعمل على ايقاف التدهور الاقتصادي والحدّ من التضخم والتدني المتسارع لقيمة العملة المحلية بما يخفف من تصاعد الغلاء ومعاناة المواطنين وتوفير العيش الكريم لهم في حياة أمنة وسعيدة.

وشدّد ابناء محافظة الحديدة على ضرورة اضطلاع الدولة بمسؤولياتها وفقاً للثوابت الوطنية لدولة الجمهورية اليمنية وإقامة منطقة حرة باعتبارها ميناء مهماً بين الموانئ الرئيسية على البحر الاحمر وفقاً لقانون المناطق الحرة وإقامة مصفاة للنفط على شواطئ الحديدة البحرية بما يكفل توسيع نطاق الحركة التنموية في المحافظة.

واكد البيان «ادانة اي فرد او فئة او جماعة تسعى الى استمرار الازمة السياسية بهدف القضاء على الوحدة اليمنية والتصدي بحزم لمثل هذه الاعمال غير الوطنية». ودعا الى ضرورة «تفرّغ الدولة لمهامها واعطاء المحافظة جزءاً من هذا الاهتمام بدعم وتشجيع الزراعة والمزارعين بتحرير سعر القطن والاهتمام بالمستوى التعليمي والصحي ومعالجة قضايا العائدين من المهجر الذين استقرت غالبيتهم في محافظة الحديدة.

وقال الشيخ عبدالرحمن محمد علي عثمان محافظ الحديدة ان هذا المؤتمر «لم يكن للمحافظة اي دور رسمي فيه وان ابناء الحديدة من مشائخ ومثقفين ومنضمين لاحزاب وتنظيمات سياسية هم الذين تبنّوه في ضوء تطورات الازمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد».

واضاف في تصريح الى «الحياة» ان نتائج المؤتمر «كانت طيبة وايجابية ويبدو ان جميع المشاركين فيه استغلوا الجمع الهائل والحضور الكبير للمؤتمر فكانت مطالبهم في ما يخص المشاريع التنموية والاقتصادية من القرارات والتوصيات المهمة في البيان الختامي للمؤتمر».

وقال ايضاً «حرصنا على ان نكون بمنأى عن هذا المؤتمر كمحافظة بصفتها الرسمية حتى تتحقق لابناء الحديدة مشاركتهم الفاعلة وابراز دورهم في الظروف الراهنة التي تمرّ بها البلاد خصوصاً الأزمة السياسية القائم التي بلغت من الخطورة مبلغاً مقلقاً على امن الوطن واستقراره ووحدته ومنجزاته.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ٩/١/١٩٩٤

«المؤتمر» يحذر «الاشتراكي» من محاولة إجهاض المصالحة

مسئول يمني يتكهن بتوقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان ٦ فبراير القادم

عمان - [illegible]: توقع السيد عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة اليمني ان يعقد اجتماع التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بين الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة في اليمن ونائبه السيد علي سالم البيض في السادس من شهر فبراير القادم.

وأوضح السيد عبد الغني في حديث لصحيفة «الدستور» الاردنية أمس انه سيتم الاتفاق على الموعد المحدد في ضوء ظروف الملك حسين عاهل الأردن وردا على سؤال بشأن التحقيقات في حوادث الاغتيالات التي حدثت باليمن مؤخرا.. قال ان التحقيقات في هذه الأحداث اثبتت [illegible] وراء هذه الأحداث بهدف افتعال حرب اهلية. وذكر انه تم القبض على عدد [illegible] عدد اخر كما تم القبض على [illegible] اعضاء هذا التنظيم المسمى الذي يمول من الخارج [illegible] ان السلطات اليمنية [illegible] كاملة لهذا التنظيم داخل [illegible] العرب الأفغان» موكدا [illegible] اليمن.

من جهة اخرى انتقد السيد عبد السلام العنسي [illegible] للمؤتمر الشعبي [illegible] تصريحات وزير الثقافة اليمني جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حول [illegible] مفاجآت امنية قد تؤدي إلى إجهاض وثيقة العهد والاتفاق التي توصلت اليها لجنة الحوار لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد وقال العنسي ان المؤتمر يحمل حليفه «الاشتراكي» كامل المسئولية في حالة حدوث اية مفاجآت أمنية او عسكرية لإجهاض الوثيقة. وقال السيد العنسي ان هذه التصريحات تؤدي إلى إثارة المخاوف والقلق بين أبناء الشعب.. معربا عن تخوفه من انها قد تكون مقدمة خطيرة لتبرير ما اسماه «بحماقة قد تخطط لها بعض القيادات المغامرة في الحزب الاشتراكي سواء في الجانب العسكري أو الجانب الأمني تجهض وثيقة العهد والاتفاق». وأضاف المسئول بحزب المؤتمر الشعبي في تصريح له أمس ان المعلومات تشير إلى حدوث خلافات بين اجنحة الحزب الاشتراكي [illegible] وثيقة العهد بين مرحب بها ومعارض لها وبين معارض [illegible]. وذكر ان بعض القيادات بالحزب الاشتراكي تعترض على [illegible] البند الخاص [illegible] في وثيقة العهد. وجدد السيد العنسي تمسك المؤتمر الشعبي العام بوثيقة العهد والعمل على ترجمتها الى الواقع.

٠٤٠١٢١



المصدر : الأهرام
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

وكيل أول وزارة الإعلام اليمني لـ«الأهرام»:

مظاهرات صنعاء وتعز سببها الأزمة الاقتصادية

قوى خارجية تسعى لزعزعة استقرار أمن اليمن

اعلن السيد مطهر تقى وكيل اول وزارة الاعلام اليمنية ان المظاهرات التى وقعت مؤخرا فى العاصمة صنعاء وفى مدينة تعزسببها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية (الريال) نتيجة للازمة السياسية التى تمر بها اليمن.

واوضح مطهر تقى فى حديث لـ «الاهرام» ان بعض القوى الخارجية بمساندة عناصر داخلية تقوم بشراء الدولار من السوق اليمنية باسعار مرتفعة لضرب الاقتصاد الوطنى وزعزعة استقرار البلاد. واضاف انه يعتقد أن عودة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة إلى صنعاء واداء اليمين الدستورية سيؤدى إلى خفض قيمة الدولار مشيرا إلى ان سعر الدولار كان قبل وقوع الأزمة السياسية ٣٠ ريالا ارتفع الآن إلى ٦٣ ريالا. وقال: ان مظاهرات صنعاء وتعز ليست الأولى ولا الاخيرة فى اليمن فحق التعبير بالطرق السلمية كفله الدستور والشرطة فى اليمن تحمى المظاهرات من بدايتها وحتى تنتهى.

وحول الجهود المبذولة لانهاء الأزمة السياسية قال مطهر تقى: ان هناك لجنة للحوار تضم فى عضويتها عبد العزيز عبد

حوار اجراه

محمد مصطفى

الغنى عضو مجلس الرئاسة، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعددا من الشخصيات السياسية البارزة من داخل وخارج الائتلاف الحاكم.

واجرت اللجنة مشاورات مكثفة فى صنعاء وعدن لتقريب وجهات النظر بين الرئيس على صالح ونائبه على سالم البيض. واضاف ان الرئيس على صالح وحزبه المؤتمر الشعبى العام وافقا على النقاط الـ ١٨ التى طرحها الحزب الاشتراكى لانهاء الأزمة غير أن المشكلة تكمن فى عدم وجود برنامج عملى لتطبيق هذه النقاط، اذ ان الكثير من المطالب المطروحة شعارات تضمنتها برامج الاحزاب كنوع من الدعاية لها اثناء الانتخابات البرلمانية ولايمكن تحقيقها بجرة قلم.

وقال مطهر تقى: ان هناك ايضا لجنة من علماء اليمن اجتمعت مع الرئيس ونائبه فى محاولة منها لترتيب اجتماع بين الجانبين. وقد وافق الرئيس على صالح على عقد هذا الاجتماع فى مسجد الجند بتعز واقترح موعد ٢٧ رجب لعقد الاجتماع غير ان على سالم البيض اشترط البدء فى تنفيذ النقاط الـ ١٨ قبل اجتماعه مع الرئيس.

وحول مايتردد عن احتمال عودة الرئيس اليمنى السابق على ناصر إلى اليمن وقيامه بجهود وساطة قال مطهر تقى: ان من حق على ناصر ان يعود إلى اليمن وهو ليس بحاجة إلى إذن من السلطات وأى دور يقوم به فى هذا الشأن يشكر عليه. واكد مطهر تقى أن الجهات الأمنية ستوفر الرعاية الكاملة لعلى ناصر اذا عاد الى بلاده مشيراً إلى ان شعب اليمن يكن كل احترام وتقدير لرؤسائه السابقين.

وحول استعداد اليمن للتعاون مع مصر فى مجال مكافحة الارهاب قال مطهر تقى: ان هناك العديد من اللجان الأمنية المصرية وصلت إلى اليمن وأن بلاده أبدت استعدادا غير محدود للتعاون مع مصر فى تحديد هوية أى شخص موجود فى اليمن ويجعل من أرض اليمن منطلقا للقيام بنشاط معاد ضد مصر. واكد مطهر تقى إن اليمن تنظر إلى أمن مصر باعتباره جزءا من أمنها الخاص ولن تسمح بأى نشاط ضد مصر على اراضيها



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١١/٩

نايف : جزء كبير من الحدود مع اليمن شملته إتفاقية الطائف

حريصون على علاقات جيدة مع إيران ونأمل عودة العراق لموقعه المناسب

تونس – ق.ن.أ – جدد سمو الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية تاكيده ان ما يجرى في اليمن هو شان داخلي واعرب عن امله في ان يتغلب اليمنيون على ما يواجههم من مشاكل.

واشار سمو الامير نايف بن عبد العزيز في حديث نشرته هنا أمس صحيفتا (الرأى العام) و (الصباح) التونسيتان الى انه لا توجد مشاكل حدودية حيث تسوى الامور بروح ودية مع كل الاطراف وان الامر مع اليمن يسير وفق ما هو متفق عليه بين المملكة واليمن.

واوضح ان جزءا كبيرا من الحدود السعودية اليمنية شملته اتفاقية الطائف وان المحادثات بالنسبة لهذا الجزء متبقية ولم يبق الا تثبيت الحدود على الطبيعة عبر اعلام دقيقة.

وحول علاقات المملكة العربية السعودية مع العراق اشار سمو الامير نايف الى ان العراق سيظل دولة عربية مجاورة معربا عن امله في ان يرى هذا البلد ياخذ الموقع المناسب كدولة عربية لها مكانتها وان ينفذ قرارات مجلس الامن حتى يعود الى وضعه الطبيعي.

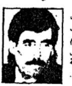
أما بخصوص علاقات المملكه مع ايران فقد وصفها بانها (عادية وطبيعية) وقال «نحن نحرص في المملكة على ان تكون علاقاتنا بايران الدولة المجاورة وبكل الدول الاسلامية وكل دول العالم جيدة تمليها المصالح المشتركة.. وسنحافظ على هذا التوجه ونرجو ان يقابلنا الاخوة في ايران بنفس التوجه.

ومن جهة اخرى شدد وزير الداخلية السعودي في حديثه للصحيفتين التونسيتين على ضرورة التمييز بين الارهاب الذى يمارس ضد الابرياء والمسؤولين السياسيين من قبل اطراف تهدف الى خدمة اغراض شخصية وبين نضال الشعوب من أجل التحرر مثلما هو الامر بالنسبة للشعب الفلسطيني ومسلمي البوسنة والهرسك وقال انه لا يجوز ان نسمى هذا النضال ارهابا وان سمت اسرائيل ومتطرفو الصرب كذلك.

ودعا في هذا الصدد العالم الى الكف عن الفرجة بالنسبة للارهاب الذي يتعرض له المسلمون في البوسنة والهرسك والكف عن الاساءة الى شعب اعزل والى تحرك الضمير لانقاذ هذا الشعب.

٠٤٠١٣٣

إطلاق النار على منزل نائب الرئيس اليمنى بعدن



أطلق مسلحون النار امس على منزل السيد على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني بمدينة عدن. وذكر راديو لندن ـ الذى أذاع النبأ ـ أن الحادث لم يسفر عن وقوع إصابات او خسائر بشرية. وقد أدى هذا الحادث الى ازدياد حدة الأزمة السياسية فى اليمن وكان البيض قد رفض عقد لقاء مصالحة مع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح لتسوية الخلافات القائمة بينهما منذ خمسة اشهر



لجنة الحوار اليمنية تشعر بالتشاؤم وتعلن اليوم نتائج جهودها

البيض يقاطع لقاء تعز وصالح يهاجم «مفتعلي الأزمات»

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

قاطع نائب الرئيس اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض الاجتماع الذي كان مقررا عقده امس مع الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي في تعز إمس باقتراح من علماء اليمن. ورد الرئيس صالح على البيض بشكل غير مباشر في خطاب القاه امام عدد من علماء الدين في جامع الجند في تعز، حذر فيه من «منزلقات خطيرة تحيق بالبلاد»، كما دعا العلماء الى قول كلمة الحق «ضد كل من يفتعلون الازمات ويصعدونها».

وقال الرئيس صالح: «كنت اتمنى ان يكون الاخ علي سالم البيض موجودا هنا من اجل ان نعمل معا للحفاظ على منجز الوحدة العظيم الذي لم شمل الاسرة اليمنية بعد شتات وانهى من حياة الشعب اليمني كابوس التشطير».

واضاف: «ان مجيئنا الى الجامع الكبير من اجل ان نصون وطننا من المخاطر والتحديات ونجنب شعبنا الفتن التي يخطط لها من لا يريدون له خيرا ولا امنا ولا استقرارا». واشار الى ان الشعب تحمل منذ اشهر بسبب الازمة الكثير من المتاعب والصعاب التي الحقت ضررا فادحا وتصدعا كبيرا في صف الاسرة اليمنية بالاضافة الى انعكاساتها المؤثرة على الاقتصاد الوطني.

وقال الرئيس صالح للعلماء: «لقد تنازلنا من اجل اليمن ومن اجل حاضر ومستقبل الاجيال اليمنية»، مشيرا الى قبوله جميع النقاط التي تقدم بها «الاشتراكي» وكذا المبادرات التي تقدمت بها العديد من الملتقيات.

واكد ان مجيئه الى تعز «من اجل جمع الكلمة والاحتكام الى الحوار والعقل والمنطق والبحث عن المخارج الفعالة التي تحافظ على الوحدة الوطنية». وقال: «ان واجبنا الوطني يقتضي الحفاظ على الوحدة وان لا نحتكم الى اهوائنا ومصالحنا الذاتية وان نتفاهم ولا نتقاتل».

وكان البيض قد ابلغ امس لجنة الحوار التي من المقرر ان تنهي اجتماعاتها اليوم (الاثنين) انه يلتزم بجميع الاتفاقيات التي ستتوصل اليها لجنة الحوار، كما اكد استعداده في حال وصولها الى اتفاق نهائي للحضور في المكان والزمان الذي تحدده اللجنة للتوقيع على وثائق الاتفاقات.

وذكرت مصادر «الاشتراكي» ان البيض لم يحضر امس اللقاء الذي دعا اليه علماء اليمن بين الرئيس ونائبه في الجامع الكبير بمنطقة (الجند) شمال محافظة تعز في محاولة لانهاء الازمة السياسية، طالبا تنفيذ النقاط الـ 18 التي تقدم بها حزبه على الصعيد العملي قبل عقد اي لقاء، واعتبر ان القبول النظري من جانب الرئيس وحزبه غير كاف لتحقيق لقاء بين قيادتي الاشتراكي والشعبي.

الا ان مصادر مسؤولة في لجنة الحوار عبرت عن تشاؤمها

التتمة ...... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ١/٥ يناير ١٩٩٤

البيض يقاطع

في التزام طرفي النزاع (الاشتراكي والشعبي) بالنتائج التي ستتوصل اليها لجنة الحوار. وقالت المصادر «ان ايا من الطرفين لن يلتزم من الناحية الفعلية بما ستتوصل اليه لجنة الحوار، واضافت «فاذا لم تلتزم حتى الان احزاب السلطة بوقف المهاترات الاعلامية فكيف يمكن ان يلتزموا بتسليم المهام او باحداث تغييرات جوهرية تقلص ما في ايديهم من مصالح مالية ونفوذ وقوة».

وحذرت المصادر بان البلاد تسير في طريق غير الذي يريد له «الوطنيون المخلصون» وهي «حبلى بمفاجآت» ولكنها امتنعت عن اعطاء مزيد من المعلومات حول النتائج المتوقع ان تعلنها اللجنة اليوم (الاثنين) لما توصلت اليه في قضية اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة. وكانت اللجنة قد واصلت اجتماعاتها في عدن مساء امس لمناقشة مسودة بناء الدولة وفقا للاوراق التي تحمل مقترحات من احزاب التكتل الوطني للمعارضة والحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي واتحاد القوى الشعبية.

من جانب آخر قالت مصادر في تعز ان الشيخ صادق الخباب عضو البرلمان وعضو لجنة الحوار واحد اعيان تعز البارزين التقى امس بالعلماء الذين دعوا الى لقاء الرئيس ونائبه في مسجد الجند لابلاغهم رسالة لجنة الحوار للعلماء بتأجيل الاجتماع والعدول عن قرارهم الاعتصام داخل الجامع الذي اتخذوه الشهر الماضي في حال فشل الاجتماع او عدم حضور اي من طرفي الصراع (صالح والبيض). وكانت لجنة الحوار قد طلبت تأجيل الاجتماع حتى تنتهي من التوصل الى نتائج في اجتماعها المقرر اختتامه اليوم (الاثنين).

ويعتزم علماء اليمن اصدار بيانات توضح موقفهم من الازمة والتحذير من فتنة قد تصيب اليمن بمخاطر محققة بعد فشل دعوتهم الى تحقيق لقاء مصالحة ومصارحة بين الرئيس ونائبه.

واكد حمود الهتار الناطق الرسمي باسم ملتقى علماء اليمن لـ«الشرق الاوسط» انهم سيواصلون عقد اجتماعاتهم اليوم، واجراء الاتصالات بنائب الرئيس لمحاولة اقناعه بالحضور.

كما اوضح الهتار ان العلماء شكلوا لجنة من بينهم لمناقشة ابعاد الازمة، بهدف وضع الحلول النهائية لها في خط مواز للجنة حوار القوى السياسية.

من جانب آخر اكدت دوائر حكومية ان رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس لن يحضر جلسة البرلمان اليوم التي دعت اليها الحكومة من اجل الوقوف امام الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد بفعل الازمة السياسية.

ويرى المراقبون ان عدم مشاركة العطاس في اجتماع البرلمان اليوم يأتي في سياق استيائه من الرسالة التي وجهها مجلس الرئاسة للحكومة وحمل رئيسها مسؤولية الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

ودعت الغرفة التجارية والصناعية في مدينة تعز امس التجار الى عدم اللجوء الى غلق محلاتهم التجارية.

واكدت في تعميم جرى توزيعه وحصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه، ان اي اغلاق للمحلات التجارية، وتوقيف الاعمال لا يحل اي مشكلة، ولا يعيد الريال الى قيمته السابقة، ولا تحل الازمة، او العلاج بل تزيد الامور تعقيدا، وتلحق الضرر بالمواطن.

كما اهابت الغرفة التجارية بكافة التجار عدم الانصياع لاي تحريض باغلاق المحلات. ونبهت الى ان مثل هذا العمل يسيء الى سمعة القطاع التجاري وسمعة محافظة تعز.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١ يونيه ١٩٩٤

البيض يقاطع اجتماع «تعز» لتسوية الأزمة السياسية فى اليمن

عدن - ر : اعلن مسئول بالحزب الاشتراكى اليمنى ان على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، والأمين العام للحزب قاطع الاجتماع الذى كان مقررا عقده امس مع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح لتسوية الأزمة السياسية التى تمر بها البلاد.

وقال المسئول: ان البيض لم يغادر مقر اقامته فى عدن وانه اشترط البدء فى تنفيذ نقاط الحزب الاشتراكى الـ ١٨ قبل الاجتماع مع الرئيس على صالح.

وقال الرئيس اليمنى - فى كلمة القاها امس امام العلماء فى مدينة تعز - انه لاتفريط فى الوحدة اليمنية مهما كان الثمن لانها تحققت لتبقى، مشيرا الى اهمية حل الخلافات بالحوار السلمى لتجنيب البلاد الكثير من المعاناة.

الاشتراكي يشترط البدء بتنفيذ النقاط الثماني عشرة

البيض قاطع لقاء تعز

صالح يحث على مناهضة دعاة الانفصال

قاطع نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لقاء المصالحة الذي كان مقررا ان يضمه امس والرئيس اليمني علي عبدالله صالح في مسجد «الجند» بمدينة تعز بدعوة من كبار علماء الدين اليمنيين. ورد صالح على الفور بالتعبير عن اسفه لرفض نائبه لقاءه ودعا العلماء (وسطاء المصالحة) الى مناهضة دعاة التمزق والانفصال ومفتعلي الازمات والمستفيدين من استمراريتها وقول كلمة الحق باعتبارها مسؤولية وطنية ودينية في حين برر الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض مقاطعته للاجتماع بالقول ان اي لقاء مصالحة مشروط بالبدء في تنفيذ النقاط الـ ١٨ التي قدمها الحزب كحلول ومخارج عملية للازمة الراهنة والتي قبل بها حزب المؤتمر الشعبي العام دون تحفظ لكنه يماطل في تنفيذها مما يثير الشكوك في جديته وصدق التزامه بهذه النقاط.

وبينما لم يصل البيض الى تعز مقررا البقاء في عدن التي يعتكف فيها منذ ١٩ اغسطس عقد الرئيس صالح اجتماعا مع علماء الدين في مسجد الجند.

وقال صالح في كلمة امام الاجتماع «ان عليكم (العلماء) مسؤولية قول الحق والوقوف ضد الباطل وضد كل من يفتعل الازمات ويستفيد من استمراريتها وضد كل دعاة التمزق والانفصال. فهذه مسؤوليتكم الوطنية والدينية».

واضاف صالح انه قبل كل «النقاط والمطالب التي تقدم بها الحزب الاشتراكي اليمني (برئاسة علي سالم البيض) وكذلك المبادرات التي تقدم بها العديد من المنظمات من اجل صيانة الوحدة وتجنيب الوطن اية مخاطر او تحديات تهدد مسيرة وحدته ونهجه الديمقراطي». وقال «لقد تنازلنا من اجل اليمن وحاضر ومستقبل الاجيال اليمنية. ومن اجل ذلك جئنا الى تعز لتجمع الكلمة ونحتكم للحوار والعقل والمنطق ونبحث عن المخارج الفاعلة ونفوت الفرصة على اولئك الذين يثيرون القلق في مجتمعنا من اجل ان يسفك دماء اليمنيين».



وحذر الرئيس اليمني الذي كان قد وصل الى تعز الليلة قبل الماضية بغرض اللقاء مع نائبه من الوقوع في منزلقات خطيرة قد تتعرض لها الوحدة اليمنية التي تحققت في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠.

وشدد على ضرورة حل الخلافات بالحوار السلمي والديمقراطي لتجنيب البلاد الكثير من المعاناة.. مؤكدا انه لا تفريط بالوحدة اليمنية مهما كان الثمن لانها تحققت لتبقى.

وكان مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اعلن ان البيض «لن يذهب الى تعز وسيبقى في عدن». وقال ان «حضور البيض اي لقاء مصالحة مشروط البدء في تنفيذ النقاط الـ ١٨ التي قدمها الحزب كحلول ومخارج عملية للازمة الراهنة وقبل بها المؤتمر الشعبي العام دون تحفظ».

واضاف المسؤول الاشتراكي «ان عملية التنفيذ ظلت ومازالت معلقة الامر الذي يثير شكوكا حول جدية وصدق التزام المؤتمر بقبول تلك النقاط» مؤكدا ان البيض «لن يحضر اي لقاء مصالحة طالما ظلت الازمة السياسية الراهنة تعصف بالبلاد».

وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اصدر امس الاول بيانا ربط فيه بين تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية وبين تصاعد الازمة السياسية وتدهور الوضع الامني.

وندد باغتيال الشيخ عبدالكريم الجهمي عضو لجنة محافظة البيضاء في الحزب والذي قتل في صنعاء يوم الجمعة الماضي. واعتبر ذلك بمثابة اغتيال سياسي آخر يدفع بالبلاد نحو حرب اهلية مدمرة وتصعيد خطير للازمة.

واكد البيان على ضرورة مواصلة الحوار بين مختلف القوى السياسية لتحقيق النتائج المرجوة واشار الى بروز بعض المظاهر والممارسات من قبل بعض الاطراف التي تدفع نحو اجهاض الحوار واضفاء تعقيدات جديدة على الازمة الراهنة.

ونبه المكتب السياسي الى خطورة النهج الذي يحاول استخدام مؤسسات الدولة الموحدة كغطاء لتمرير مخطط التجزئة والاجهاز على الديمقراطية والدستور وتدمير وحدة الوطن.

وقال ان من اسباب الازمة الاقتصادية «انتشار التهريب وتزييف العملة والمتاجرة بها ونهب المال العام وتفشي الفساد وازدياد الانفاق غير المبرر من موازنة الدولة وتوسيع دائرة العجز وتدهور قيمة العملة الوطنية».

واوضح ان علاج الازمة الاقتصادية يتطلب انتهاج سياسة اقتصادية رشيدة وجادة تضع حدا لانتشار الفوضى والفساد.

ودعا المكتب السياسي كافة القوى والاحزاب وجماهير الشعب الى مزيد من اليقظة والتلاحم لاسكات صوت الارهاب ووقف طبول الحرب والاقتتال ومنع مؤامرات التجزئة والتقسيم ومعالجة الازمة من خلال الحوار الوطني والحفاظ على الوحدة والديمقراطية.

وقد تم امس تشييع جثمان عبدالكريم الجهمي وشارك في الجنازة ممثلون عن الائتلاف الحاكم في اليمن (الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام والتجمع اليمني للاصلاح).

من جهة اخرى اعلنت وكالة الانباء الاردنية الرسمية ان علي عبدالله صالح تحادث هاتفيا مساء امس الاول مع الملك حسين حول «قضايا عربية ودولية ذات اهتمام مشترك».

واضافت الوكالة ان صالح وحسين تبادلا وجهات النظر حول «الاهداف القومية للوحدة والديمقراطية التي يعملان على تحقيقها». وكان حسين حاول تنظيم لقاء مصالحة بين صالح والبيض اللذين يحاولان وضع حد لخلافهما المستمر منذ اكثر من اربعة اشهر.

وعلى صعيد قضية المخطوفين فقد سمح رجال القبائل لصحافيين باجراء مقابلة مصورة مع الرهينتين البريطاني والكندي.

واجرى المقابلة عبد العزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة «اليمن تايمز» والصحافي الاد بي رون باكنولو. وظهر الرهينتان محاطان برجال القبائل المدججين بالاسلحة.

وقال الكندي جورج هاوكينز «نامل الخروج من هنا قريبا دون اي صعوبات». مشيرا الى انه والرهائن الآخرين لم يشعروا بالخوف».

اما البريطاني بيتر جاكسون فقال «اريد ان اطمئن عائلتي في صنعاء واهلي في بريطانيا باننا نعامل بشكل جيد ولا توجد مشاكل». (وكالات)



حرب الرسائل بين «المؤتمر» و«الاشتراكى»

الحكـومـة «كبش فـداء» لأزمـة مستمـر

□ صنعاء - محمد على الديلمى :

جنبا إلى جنب تزايدت حدة الازمتين السياسية والاقتصادية فى اليمن بشكل ينذر بالخطر بعد الرسالة الحادة التى وجهها مجلس الرئاسة اليمنى إلى رئيس واعضاء مجلس الوزراء وحملتهم مسئولية تردى الأوضاع الاقتصادية والتدهور المستمر فى قيمة العملة والاختناقات التموينية وتسيب مرافق الدولة ومؤسساتها الأمر الذى أدى إلى خروج مظاهرات شعبية احتجاجا على ارتفاع الأسعار ونقص السلع.

● وذكر مصادر مطلعة باليمن لـ «العالم اليوم» ان توجيه هذه الرسالة الشديدة اللهجة فى الوقت الذى لم تظهر فيه أية نتيجة للحوار بين القوى السياسية قد يكون خطوة أولى لسحب الثقة عن حكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، الأمر الذى سيؤدى - لو تحقق - إلى دخول البلاد فى دوامة جديدة وفى أزمة اخرى تضاف إلى ازماتها.

ومن الواضح أن الازمتين السياسية والاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة وهى الخلافات التى تصاعدت بين اطراف الائتلاف الحاكم المؤتمر



المصـــدر : الشرق الأوسط
القاهرة
التاريـــخ : ١٠/١١/١٩٩٣

الاشتراكي ـ الاصلاح واعتكاف على سالم البيض نائب الرئيس اليمني في عدن بعد تقديمه لمجموعة من المطالب للرئيس علي عبدالله صالح فيما بدا أنه صراع على السلطة بشكل دعا المراقبين إلى الاشارة لخلافات عميقة بين الرئيس ونائبه قد تهدد الوحدة اليمنية ذاتها، وعلى الرغم من مرور خمسة اشهر على جهود الوساطة التي قام بها عدد من القيادات العربية وعلى اعمال لجنة الحوار السياسي إلى ان المصالحة بين اطراف الائتلاف الحاكم لم تسفر عن تطور يذكر بل ترددت شائعات عن تدخل الجيش في الازمة.

ومن هنا كانت الازمة الاقتصادية انعكاسا للخلافات السياسية وقد تمثلت هذه الازمة إلى جانب ارتفاع الاسعار في تزايد معدلات التضخم والبطالة وتدني الاجور والمضاربة غير المشروعة في العملة الوطنية، كما دفعت الاحداث الاخيرة التجار اليمنيين إلى اغلاق متاجرهم غير أن الحاج حسين الوشاري رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية قد دعا التجار إلى العودة لمزاولة الاعمال التجارية وناشد رجال الاعمال التصدي لكل من يحاول أن يقحم الازمة الاقتصادية في الخلافات بين اطراف الائتلاف الحاكم.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/١/١٩٩٤

اليمن يطلب حلا سواء كان فيدراليا .. أو تقسيميا ؟

لم تشهد اليمن، منذ اعادة توحيدها، عاما اشد اضطرابا من عام ١٩٩٣. فقد رفض نائب الرئيس اليمني لاكثر من ثلاثة اشهر، المشاركة في تسيير شؤون الحكم في البلاد. وادى ذلك الى حدوث استقطاب شديد داخل الائتلاف الثلاثي الحاكم لدرجة ان الاهتمام كله قد تم توجيهه لحل ازمة الحكم بدلا من توجيهه لحكم البلاد. ولذا فان الوضع السياسي والاقتصادي خلال العام الحالي يعتمد كليا تقريبا، على حل هذه الازمة وعلى الكيفية التي سيتم بها ذلك.

ويتمثل اكثر الحلول السياسية تفاؤلا في عودة نائب الرئيس علي سالم البيض الى صنعاء من قاعدته في عدن وفي توجيه المشاركين في الائتلاف الحاكم اهتمامهم لتسيير شؤون الحكم في البلاد بصورة فعالة.

ولا يمكن ان يحدث ذلك الا اذا قبل كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بحل وسط فيما يتعلق بالشروط الثمانية عشر التي وضعها نائب الرئيس ويصر على تنفيذها قبل عودته الى صنعاء. ويمنع الخوف من إراقة ماء الوجه، ناهيك عن التناقض في السياسة المنتهجة، كلا منهما من قبول مكشوف لشروط الاخر. ومن الاحتمالات الأخرى حدوث انشقاق في الاتحاد اليمني او اقامة اتحاد فيدرالي أو خروج الحزب الاشتراكي، الذي يرأسه نائب الرئيس اليمني، من الائتلاف الحاكم وقيامه بدور المعارضة.

وعلى الرغم من كثرة تخمينات وسائل الاعلام، فان حدوث انشقاق في الاتحاد يبدو غير محتمل في الوقت الراهن. اذ ان الغالبية العظمى من الشعب اليمني مازالت تؤيد بقوة الوحدة الوليدة ولا تنظر الى الانفصال كخيار محتمل. والصحافة المفرطة في الاستثارة هي التي اثارت المخاوف بهذا الصدد ولم يكن ذلك من فعل السياسيين.

ويبدو ان السياسيين، من جميع الاتجاهات، يشعرون بالحاجة الى التعبير عن الولاء للوحدة في جميع خطبهم العلنية وفكرة اقامة اتحاد فيدرالي من دولتين او اكثر مستقلتين في شؤونهما الداخلية في اطار دولة يمنية اتحادية فكرة جديدة نسبيا بيد ان نجاح مثل هذا الاتحاد يعتمد على اقامة تعاون ودي كامل بين الدول المعنية. واذا ما تمت اقامة مثل هذا الاتحاد على غرار الامارات العربية المتحدة، فان المصالحة بين علي صالح وعلي سالم البيض تبقى ضرورية، لانه يفترض بان كلا منهما سيراس مجلسا اتحاديا اعلى. وبما ان نقاط الاختلاف بين الرئيس اليمني ونائبه يبدو انها شخصية كما انها سياسية، فان دولة اتحادية يحتمل أن تواجه كثيرا من نفس المشاكل التي تواجهها الدولة اليمنية حاليا.

كما أن احتمال انتقال الحزب الاشتراكي اليمني لجانب المعارضة ضئيل جدا، وسيكون احتمال نجاحه سياسيا في مثل تلك الحال ضئيلا كذلك. فالصراع ضد القوى المشتركة لحزب المؤتمر الشعبي برئاسة رئيس الجمهورية، وحزب الاصلاح الاسلامي، واللذين كسب كل منهما اصواتا اكثر من تلك التي حصل عليها الحزب الاشتراكي في انتخابات ابريل من العام المنصرم، لن يعمل الا على زيادة قلق اولئك الذين



ينظرون الى اليمن الجنوبي كمجرد ملحق ريفي باليمن الشمالي .

ومن المؤكد ان الخيار المتمثل في استمرار الوضع الراهن بحيث يبقى نائب الرئيس اليمني البيض في عدن ، يحتمل ان تكون له أسوا الآثار على الشعب اليمني . اذ انه اذا ما استمرت الاحزاب المختلفة في الاهتمام بمصالحها الخاصة ، في الدرجة الأولى ، فان اقتصاد البلاد سيستمر في المعاناة ، كما كان الحال خلال الاشهر القليلة الماضية .

ويقول نائب وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشؤون المنطقة ، مارك اليوت، «ان استثمار اموال بريطانية في اليمن يتطلب توفر قدر محدد من الاستقرار» . ولا ينسحب هذا القول على الاستثمارات البريطانية فحسب بل وعلى جميع الاستثمارات الاجنبية التي تحتاجها اليمن حاجة ماسة ، سواء اكان ذلك في مجال استغلال النفط او الغاز او المشاريع الانمائية او اقامة مناطق تجارية حرة. فاليمن لا يمتلك القدرات الضرورية لاستغلال موارده الخاصة دون الاستعانة باستثمارات اجنبية . ولا يحتمل قدوم مثل هذه الاستثمارات الى ذلك البلد ما لم يتم التوصل الى حل سياسي للازمة الراهنة ، مهما كان ذلك الحل .

ومع انه ليس بوسع صناعة النفط ان تدعي بانها ستكون مصدر ثراء واسع كما توقع الكثيرون سابقا ، الا ان انتاج النفط يتوقع له أن يزداد عام ١٩٩٤ بنسبة ٦٥٪ عما كان عليه العام المنصرم مما سيرفع الانتاج اليومي الى ٣٧٠ الف برميل يوميا . الا ان معظم الزيادة ستاتي من ابار تعمل حاليا وليس من ابار مكتشفة حديثا . وعلى الرغم من ان العام الحالي يدعو الى الامل في حدوث نشاط كبير ، الا ان احتمالات اكتشاف ابار جديدة في حوض شبوه لا تبدو قوية اذا ما اخذت نتائج عام ١٩٩٣ مقياسا لذلك . وتتعلق الآمال حاليا ، وبشكل رئيسي ، على منطقة حضرموت والمناطق الشرقية من اليمن .

ومع انه يبدو أن عائدات النفط ستغطي جزءا من الدخل الذي تحتاجه البلاد ، الا انه يتوجب على الحكومة أن تعمل جاهدة كي تحول دون تدهور جوانب الاقتصاد الأخرى ، وسيستمر التضخم المالي في الازدياد ، كما ستنخفض قيمة الريال الى ان يتم التوصل الى حل للازمة السياسية ، وتكمن اهمية قصوى لا في شكل الحل الذي يتم التوصل اليه وانما في مجرد التوصل الى حل .

وسواء اكان الحل على شكل تعزيز للوحدة او التخلص منها او تشكيل دولة فيدرالية، فانه اذا ما تمكن اليمن من حل الازمة واخذ يعمل بنوع من النظام ، فسيكون ذلك كافيا في حد ذاته لجعل البلد يعود مجددا الى السير في طريق استرداد عافيته سياسيا واقتصاديا

■ عن الميدل ايست ■



المصدر: الصباح الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/١/

في مبادرة سريعة مشمولة بفتح الذراعين

باسندوه: ننتظر صباح الأحمد.. الآن

■ كتب. محمد زين:

في مبادرة سريعة، تتجاوز مختلف حدود الازمة السياسية الراهنة التي تهدد الوحدة اليمنية بمخاطر جديدة، قال محمد سالم باسندوه، وزير خارجية اليمن لـ السياسة عبر اتصال هاتفي، وتعقيبا على تصريحات الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، انه سعيد لما ورد على لسان اخيه الشيخ صباح ونحب ان نطمئنه ان الامور في اليمن مستقرة، ونحن نرحب بزيارة معاليه لصنعاء التي سيلقى فيها كل ترحيب..

واضاف باسندوه اننا سنعتبر زيارته مبتدأ لعهد جديد بين اليمن ودولة الكويت الشقيقة، واستئنافا للسير في طريق التعاون الاخوي الصادق الذي كان سائدا بيننا من قبل، مشددا على ان الشيخ صباح سيلقى الترحيب الحار والاستقبال العارم من قيادة اليمن وشعبها.

وردا على سؤال يتصل بالاوضاع السياسية المتأزمة في اليمن قال باسندوه ان الظروف الراهنة لا توقف حتى مجرى الحياة الطبيعي في البلاد، ورأى ان الازمة تعتبر دافعا للشيخ صباح كي يستعجل الزيارة، بدلا ان تكون حائلا دون القيام بها، فمجيئه الى صنعاء سوف يقطع دابر الشكوك، ويقضي على الاشاعات..

وفي ختام حديثه الهاتفي لـ السياسة عاد باسندوه الى التأكيد على ان اليمن ينتظر زيارة الشيخ صباح لاننا نتطلع فعلا الى قيام عهد جديد من العلاقات فيما بيننا، يسوده التعاون الوثيق..

على صعيد الانفجار، استمرت الازمة السياسية العاصفة باليمن امس عبر رفض نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الذهاب الى تعز لحضور لقاء مصالحة كان قد استعد له الرئيس علي عبدالله صالح الذي وصل الى تعز امس الاول مع العشرات من رجال الدين واعضاء لجان الحوار الوطني.

واكد الحزب الاشتراكي في عدن امس ان البيض رفض الحضور الى تعز وقال مصدر فيه لوكالة فرانس برس ان البيض لن يذهب الى لقاء الحشد المزعوم والذي وصفه رئيس الجمهورية بانه لقاء مصالحة.

وقد استفحلت الازمة السياسية بين الاحزاب الثلاثة التي تشكل الائتلاف الحاكم: حزب المؤتمر (الرئيس صالح) والاشتراكي (نائب الرئيس البيض) والتجمع للاصلاح (رئيس البرلمان) الى حد يهدد وحدة البلاد.

وقد تمسك الحزب الاشتراكي بوثيقة من ١٨ نقطة يشترط

٠٤٠١٤٤



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٤

بعدها قبل عقد اي لقاء بين الرئيس ونائبه.

وتنص التفاهات المذكورة على اجراء اصلاحات جذرية سياسيا واقتصاديا وامنيا.

وقد وافق المؤتمر الشعبي على الخطة في نطاق لجنة الحوار الوطني المجتمعة في عدن والتي اوصت الجمعة الماضي بازالة جميع النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها، واخلاء هذه المدن من القوات المسلحة تمهيدا لدمج قوات الشطرين المسلحة.

وقال مسؤول الحزب الاشتراكي ان عملية التنفيذ معلقة الامر الذي يثير الشكوك حول صدق وجدية والتزام المؤتمر بقبول النقاط الـ ١٨.

وكانت لجنة وطنية حددت مسجدا في مدينة تعز هو مسجد الصحابي الجليل معاذ بن جبل لعقد لقاء المصالحة.

وكان الرئيس اعرب امس عن امله بان يحقق لقاؤه مع البيض فرصة لايجاد مخارج فعالة للازمة السياسية الراهنة وان تكون هذه اخر الازمات. وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي نفسه اشاد بقرارات لجنة الحوار الوطني واكد على ضرورة الاستمرار في عملها.

ومما زاد من تفاقم الازمة مقتل الزعيم القبلي وعضو الحزب الاشتراكي عبدالكريم صالح الجهمي يوم الجمعة الذي وصفه الحزب بانه اغتيال سياسي اخر يدفع بالبلاد نحو حرب اهلية مدمرة واعتبره كذلك تصعيدا خطيرا للازمة.

واصدر الحزب الاشتراكي بيانا الليلة قبل الماضية اعتبر فيه تدهور الوضع الاقتصادي بانه نتيجة للازمة الامنية المفتعلة.

وجاء البيان ردا على اتهام الرئيس للحكومة بالتقصير والمسؤولية عن الازمة الاقتصادية حيث يراس الحكومة عضو الحزب الاشتراكي حيدر ابوبكر العطاس.

وقال الرئيس في رسالة للحكومة «زاد تدهور العملة بصورة مفاجئة الى مستويات خطيرة وتزامن مع ذلك شلل عام لاجهزة الدولة وغياب كلي للحكومة، وازاء ذلك فاننا نحملكم المسؤولية كاملة عما وصلت اليه الامور من تدهور وتحمل تبعاتها واثارها الضارة بمصالح المواطنين واستقرار الوطن».

وقال بيان الحزب الاشتراكي «ان علاج الازمة والغلاء يتطلب سياسة جادة ورشيدة تحد من انتشار الفوضى والفساد واستشراء انشطة اقتصاد الظل داعيا «لانهاء مظاهر الارهاب والالحاق والهيمنة وبناء دولة ديمقراطية حديثة موحدة تستند لنظام حكم محلي ديمقراطي لا مركزي».

لجنة الحوار

لجنة الحوار الوطني التي تضم «٢٧» عضوا طالبت بما يلي

* نقل الوحدات مما كان يسمى بالاطراف واعادة نشرها في مناطق محددة بواسطة لجنة من القوات المسلحة واعادة الامور الى ما كانت عليه قبل الازمة.

* اجلاء القوات المسلحة عن المدن خلال شهرين وان يتم التنظيم والدمج خلال اربعة اشهر من الاجلاء.

* عدم تحريك الوحدات العسكرية او تعزيزها وتجميد المشروعات التدريبية حتى تستقر الاوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة.

* ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة للداخلية أو الدفاع او مشتركة. وان يشكل مجلس الوزراء خلال اسبوعين لجنة لتحديد النقاط الامنية والعسكرية المشتركة.

* عدم تسيير وحدات عسكرية في المدن ومنع قيام اي نشاط او دوريات



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤-١-١٩٩٢

يتداخل مع اختصاصات الأمن العام.
* البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت أي مسمى.
* اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج جميع وحدات الأمن بما في ذلك المركزي.
* اعلان الصلح خلال شهر ويعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفا للقانون وتتخذ ضده العقوبات القانونية.

مشاورات عربية

في عمان (كونا) تلقى ملك الاردن الليلة قبل الماضية اتصالا هاتفيا من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.. كما تلقى رسالة شفوية من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان نقلها اليه وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله الذي وصل في وقت سابق مساء أمس الأول الى العاصمة الاردنية.
وذكرت مصادر اردنية رسمية ان الملك حسين والرئيس صالح تبادلا خلال الاتصال الهاتفي وجهات النظر حول العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وحول القضايا العربية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك.
من جهة ثانية استقبل ملك الاردن الليلة الماضية وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية الذي نقل اليه رسالة شفوية من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.
وكان العلوي قد وصل الى عمان في زيارة رسمية تستمر يومين.
وقالت مصادر اردنية رسمية ان ملك الاردن والعلوي استعرضا العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات.
واضافت انه جرى استعراض اخر المستجدات في العملية السلمية والجهود التي يبذلها الاردن لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة.
وجرى كذلك خلال اللقاء الذي حضره رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي وكبار المسؤولين بحث القضايا الاقليمية والدولية وسبل احياء التضامن العربي وتوحيد الجهود للوصول الى موقف عربي موحد ازاء كافة القضايا التي تهم الأمة العربية.
وكان العلوي قد اعرب لدى وصوله عن تمنياته بأن يكون التضامن العربي على الطريق الصحيح معلنا دعمه لجهود الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد لايجاد ارضية لعودة التضامن الى سابق عهده.

٠٤٠١٤٦



تصاعد حدة الأزمة السياسية فى اليمن

تحذيرات من مخاطر انفجار حرب أهلية مدمرة

عدن - صنعاء - وكالات الأنباء: تصاعدت أمس حدة الأزمة السياسية فى اليمن التى تهدد الوحدة، رفض على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى التوجه الى مدينة تعز للاجتماع مع الرئيس على عبدالله صالح. كان من المقرر امس عقد الاجتماع الذى وصفه «صالح» بانه «لقاء مصالحة». اكدت مصادر مقربة من البيض استمرار اعتكافه فى عدن التى تعد معقل حزبه الاشتراكى وعاصمة الشطر الجنوبى السابق. اشترط «البيض» للاجتماع مع «صالح» بدء تنفيذ خطة حل الأزمة السياسية التى قدمها الحزب الاشتراكى وتتضمن ١٨ نقطة. تنص الخطة على اجراء اصلاحات جذرية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. كانت الاوضاع الأمنية قد شهدت تدهورا خطيرا امس الأول، عقب شن هجوم مسلح على منزل «البيض» فى عدن، واغتيال الزعيم القبلى عبدالكريم صالح الجهمى عضو الحزب الاشتراكى ومستشار رئيس الوزراء. حذر الحزب الاشتراكى من مخاطر انفجار حرب أهلية فى اليمن، وندد باغتيال «الجهمى» على أيدى ٣ مسلحين مجهولين فى صنعاء.





تعقيب على موضوع «البرلمان اليمني»: السلاح للردع لا للجاه

■ لندن - «الوسط»

اثار التحقيق الذي نشرته «الوسط» في عددها الرقم ١٠٠ الصادر في ٢٧/١٢/١٩٩٣ عن البرلمان اليمني بعنوان، «الاقلية» ترفض «الاكثرية» وتطالب بالتحكيم الوطني خارج المجلس، ردود فعل كثيرة في صنعاء، خصوصاً لدى المهتمين بالتجربة البرلمانية الوحدوية. وتلقينا مكالمات هاتفية عدة ترحب بما ورد في التحقيق باستثناء نقطة واحدة اثارت انتقادات، اذ اعترض كثيرون على الفقرة المتعلقة بـ «المرافقة المسلحة» لاصغر عضوين في البرلمان اليمني حميد الاحمر (٢٥ سنة) نجل عبدالله الاحمر شيخ مشايخ حاشد ومحمد بن ناجي الشايف (٢٠ سنة) نجل عبدالعزيز الشايف شيخ مشايخ بكيل، حيث وردت في التحقيق عبارة «كلما كبرت مرافقة ابن الاحمر كلما استدعى ذلك تعزيز مرافقة ابن الشايف ليس خوفاً في الحالة الاخيرة وانما بدافع الجاه والواقع الاجتماعي». والواقع ان تعزيز مرافقة النائب الشايف لم يتم بدافع «الجاه والواقع الاجتماعي» بل لانه مستهدف، فهو تعرض لمحاولة اغتيال في اليوم الثاني لاعلان نتائج الانتخابات في اواخر نيسان (ابريل) الماضي في منطقة جوز بربيط الواقعة في نطاق محافظة صنعاء، اسفرت عن مقتل خمسة من مرافقيه وجرح ثمانية آخرين وهذا امر ثابت.

يذكر ان شيخ مشايخ بكيل ناجي عبدالعزيز الشايف اتهم في حينه عناصر من الحزب الاشتراكي بتدبير المحاولة وارتكاب الحادث ونقلت وسائل الاعلام، داخل اليمن وخارجه، هذا الاتهام. ■



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١/٢/١٩٩٤

٢٤ ضابطاً اردنياً في صنعاء للاشراف على تنفيذ قرارات لجنة الحوار

فشل «مصلحة تعز» بين علي صلح والبيض والاشتراكي يحذر من «مخطط التقسيم»



المصدر : [illegible] الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... مايو ١٩٩٤

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ خيمت اجواء الترقب والحذر على عدن امس واغلقت المحلات التجارية في المدينة وفي مدينة تعز اثر امتناع نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض عن المجيء الى جامع الجند في محافظة تعز للقاء الرئيس علي عبدالله صالح.

وبدا ان الازمة اليمنية دخلت مرحلة جديدة من التعقيدات نتيجة فشل عقد اللقاء الذي دعا اليه العلماء. ودعا الرئيس علي صالح الى «تفويت الفرصة على الذين يثيرون الفتن من اجل ان تسفك دماء اليمنيين»، معلناً ان «لا تفريط بالوحدة اياً يكن الثمن»، في حين اصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذي راس اجتماعاته البيض، بياناً هاجم فيه «استمرار التعبئة العسكرية ومسلسل الاغتيالات». وحذر من «دفع الوطن الى حرب اهلية ستحرق الاخضر واليابس»، ومن «تحرك في اروقة البرلمان باتجاه تشطير ما تبقى من مؤسسات موحدة وتمرير مخطط التقسيم». ودعا الى «انهاء مظاهر الارهاب والالحاق والهيمنة». فيما اكد قياديون في المؤتمر الشعبي العام لـ «الحياة» ان وزير الثقافة اليمني عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي السيد جارالله عمر ابلغ المؤتمر الشعبي ان البيض او اي شخصية في الاشتراكي «لن تحضر الى محافظة تعز وفيها عالم واحد، وعلى العلماء ان يغادروا المحافظة فوراً تمهيداً لأي لقاء» بين الحزبين.

وواصل العلماء الذين تحدث اليهم الرئيس اليمني، اجتماعاً مغلقاً في جامع «الجند»، في حين قال قادمون من عدن إن اجهزة الامن في المحافظة تقوم بحملة اعتقالات واسعة ضد الجماعات الاسلامية بعد تعرض منزل البيض لقذيفة اول من امس لم توقع اصابات.

وكشفت مصادر عسكرية لـ «الحياة» عن وجود ٢٤ ضابطاً اردنياً في صنعاء بناء على طلب لجنة الحوار الوطني الموسع المعنية بالازمة اليمنية للاشراف على تنفيذ قراراتها المتعلقة بالجانب العسكري، واعادة إنتشار القوات المسلحة وانهاء حال التوتر العسكري، لكن هؤلاء الضباط لم يتمكنوا من النزول الى عدن نتيجة اعتراض قادة الحزب الاشتراكي على وجودهم وتكليفهم مهمات، على رغم موافقة مسبقة.

وقال الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ان «الوحدة اليمنية تحققت في الثاني والعشرين من أيار (مايو) ١٩٩٠ بالحوار السلمي الديموقراطي الذي يعتمد على احترام الراي والراي الاخر، وهو المبدا الذي يجب ان ننطلق منه في تجاوز الازمة الراهنة التي تمر بها البلاد من دون اللجوء الى خيار اخر كي نجنب بلادنا اي منزلقات خطرة».

وتابع في كلمة القاها امام علماء اليمن الذين توافدوا من كل المحافظات على منطقة الجند في محافظة تعز: «جئتم من كل انحاء اليمن لتؤدوا واجباً دينياً ووطنياً من اجل لم الشتات وجمع الكلمة والدعوة الى الوحدة الوطنية والحفاظ عليها وتجنيب وطننا كل الاخطار. كم كنت اتمنى ان يكون الاخ علي سالم البيض موجوداً هنا من اجل ان نعمل معاً للحفاظ على انجاز الوحدة العظيم الذي لمّ شمل الاسرة اليمنية بعد شتات وانهى من حياة شعبنا كابوس التشطير، ونحن جئنا الى هنا من اجل ان نصون الوطن من الاخطار».

واعلن ان «الوحدة عمل عظيم وواجب ديني، تستحق ان نضحي من اجلها بكل غال ونفيس من اجل حمايتها ورعايتها، وهي تحققت لتبقى وتترسخ في وجدان وضمير كل يمني ولا تفريط بها اياً يكن الثمن».

واشار الى انه قبل بالنقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي ومبادرات الفاعليات الوطنية من اجل الوحدة اليمنية وتجاوز الازمة.

وقال: «تنازلنا من اجل اليمن ومن اجل حاضر الاجيال اليمنية ومستقبلها المرهون برسوخ الوحدة المحصنة بالديموقراطية».

وشدد ان استجابته دعوة العلماء للقاء البيض مردها رغبة في «الاحتكام الى الحوار والعقل والمنطق وعلينا الا نحتكم الى اهوائنا ومصالحنا الذاتية، وأن نتفاهم ولا نتقاتل وان نفوت الفرصة على اولئك الذين يثيرون الفتن في مجتمعنا من أجل أن تسفك دماء اليمنيين».

وطالب الرئيس علي صالح العلماء بالا يتراجعوا عن «قول كلمة الحق والوقوف ضد الباطل وكل من يفتعلون الازمات ويصعدونها ويستفيدون منها». وخلص الى ان «هناك من يفهم الديموقراطية - للاسف - بانها التجريح والاساءة للاخرين، ويمارسها بعقلية قاصرة وفهم خاطئ، وهؤلاء لا يدركون مسؤولياتها والتزاماتها وضوابطها القانونية والاخلاقية». وتطرق الى الآثار السلبية التي عكستها الازمة السياسية على حياة المواطنين، وتدهور الوضع الاقتصادي، مكرراً أن المرحلة تتطلب الخروج السريع من هذا الوضع الصعب.

وجاء امتناع البيض عن لقاء الفريق علي عبدالله صالح في جامع «الجند» في محافظة تعز .

التتمة في الصفحة (٤)





المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٠ ....

التي تبعد ٢٠٠ كيلومتر شمال عدن حيث يعتكف الاول منذ ١٩ اب (اغسطس) الماضي، ليزيد تفاقم الازمة السياسية التي تعيشها اليمن.

وكان الرئيس اليمني وصل الى تعز اول من امس للقاء نائبه استجابة لدعوة من اعيان البلاد وعلمائها ومشايخها. وعلمت «الحياة» ان العلماء عقدوا امس اجتماعاً اكدوا فيه عدم تحملهم مسؤولية فشل عقد لقاء المصالحة بين الرئيس ونائبه، محذرين من ان هذا الفشل «سيصعّد الازمة الى وضع خطير جداً».

بيان الاشتراكي

واستغرب المراقبون السياسيون في عدن صيغة البيان الصادر مساء اول من امس عن اجتماعات المكتب السياسي للحزب الاشتراكي التي عقدت في عدن، واشاروا الى ان خلو البيان من الاشارة الى قبول او امتناع البيض عن لقاء علي صالح في جامع «الجند» دليل على «عدم جدية الاشتراكي في حل الازمة في هذا الوقت وهو امر بالغ الخطورة».

يذكر ان البيان تضمن نتائج الاجتماعات التي عقدها المكتب السياسي برئاسة البيض واستغرقت يومين. واشار الى انها تناولت «التطورات والمستجدات في الساحة السياسية اليمنية وسير الجهود الوطنية المبذولة باتجاه تطويق الازمة السياسية الراهنة وايجاد مخارج وحلول موضوعية لها تعزز مسار الوحدة والديموقراطية في اليمن». واكد ان المكتب السياسي للاشتراكي يقدر «تقديراً عالياً روح ونتائج الحوار الوطني الدائر بين الاحزاب والقوى السياسية لحل الازمة».

وتابع البيان «في الوقت الذي يتواصل الحوار الوطني بفاعلية كبيرة وبشعور عال من المسؤولية الوطنية بهدف الوصول الى معالجات وطنية شاملة للازمة، فوجئ الجميع ببروز بعض المظاهر والممارسات من قبل بعض الاطراف التي لا تخالف اسس هذا الحوار الوطني وروحه ونتائجه فحسب بل وتدفع نحو إجهاضه وإضفاء تعقيدات جديدة على الازمة».

وزاد ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي «ناقش ظاهرة استمرار مسلسل الاغتيالات الموجه ضد اعضائه وبقية القوى الوطنية وافراد الشعب»، لافتاً الى «إغتيال الشيخ عبدالكريم الجهمي أحد قياديي الحزب يوم الجمعة الماضي في العاصمة صنعاء، واستمرار أعمال التعبئة العسكرية والسياسية والمضايقات الامنية». وحذرت قيادة الاشتراكي من ان «هذه الممارسات تعد تصعيداً خطيراً للازمة وتدل على تزايد دور الاوساط والاتجاهات التي تراهن على إجهاض الحوار الوطني وحل الازمة بواسطة العنف، وعن طريق الحرب والاقتتال ودفع الوطن الى شفير الهاوية وحرب اهلية مدمرة ستحرق الاخضر واليابس، ولا يستفيد منها إلا اعداء الشعب».

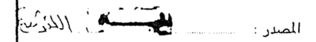
الاغتيالات

وجاء في البيان ان «حركة التعبئة العسكرية والاغتيالات ترافقت مع إتجاه بعض الاطراف لاصدار البيانات وإلقاء الخطب والبحث عن صياغة الفتاوى والتصريحات المنافية لاسس الحوار الوطني من جانب، وتنشيط التحرك في اروقة البرلمان باتجاه تشطير ما تبقى من مؤسسات موحدة لدولة الوحدة وتمرير وإخراج مخطط التقسيم والتجزئة من جانب اخر».

ونبه الى «خطورة النهج الذي يحاول استخدام مؤسسات الدولة الموحدة كغطاء لتمرير مخطط التجزئة والاجهاز على الديموقراطية والدستور وتدمير وحدة الوطن»، مؤكداً ان «هذه الاعمال من شانها الدفع باتجاه تفاقم الازمة»، وتضع «عراقيل امام اية معالجات موضوعية».

وتطرق البيان الى مظاهر الازمة الاقتصادية الخطيرة في البلاد مشيراً الى ان «هناك عوامل واسباباً مفتعلة تدفع بسرعة الى انهيار الاقتصاد وتردي حياة الشعب المعيشية، ومن اهمها انتشار التهريب وتزييف العملة والمتاجرة بها ونهب المال العام وتفشي الفساد وازدياد الإنفاق غير المبرر من موازنة الدولة، وتوسيع دائرة العجز وتدهور قيمة العملة الوطنية، الامر الذي يدعو الى ضرورة إيجاد معالجات سريعة للازمة الاقتصادية ووضع حد لموجة الغلاء من خلال انتهاج سياسة اقتصادية رشيدة تضع حداً لانتشار الفوضى والفساد واستشراء انشطة اقتصاد الظل».





وجددت قيادة الاشتراكي في بيانها موقفها الذي يعتبر ان الازمة هي «ازمة شاملة ذات ابعاد سياسة واقتصادية واجتماعية، ما يتطلب سرعة تقديم حلول شاملة وموضوعية». وشددت على ان «المعالجات الجدية للازمة الراهنة تكمن في الحفاظ على الوحدة وتعميق مضمونها الوطني الديموقراطي وترسيخ الديموقراطية وإنهاء مظاهر الإرهاب والإلحاق والهيمنة، وبناء دولة ديموقراطية حديثة وموحدة تستند الى نظام حكم محلي ديموقراطي لا مركزي بكامل الصلاحيات، وتقسيم اداري جديد يؤمنان مستوى اوسع وارفع للمشاركة السياسية لجميع ابناء الوطن، ويدفعان بتطور اقتصادي وثقافي واجتماعي لجميع مناطق اليمن ويعززان الوحدة وينهيان كل اثار التشطير ومظاهره».

ازمة اليمن

من السياسة الى الاقتصاد

● هل يتجاوز اليمنيون مشاكلهم ويتفرغون لحل الازمة الاقتصادية التي تهدد الوحدة

■ قبل الأزمة الاقتصادية التي ضربت صنعاء الاسبوع الماضي، كان اليمنيون يعانون ازمة سياسية طاحنة بين الحزبين المشاركين في ائتلاف لإدارة البلاد وهما الحزب الاشتراكي بقيادة علي سالم البيض وحزب المؤتمر بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح. الازمة السياسية، رغم ان درجة حرارتها ارتفعت الى حد الغليان، لم تدفع باليمنيين الى الاقتناع بان خطرا داهما على وحدتهم قد يؤدي الى تفكيكها. ولم تقنعهم ايضا بان الازمة دائمة، بل كانوا يصرون على ان الخلاف بين رئيس الجمهورية ونائبه خلاف عابر لا يمكن ان يؤدي الى انهاء حالة اعادة توحيد اليمن الذي اعتبر انجازا تاريخيا لن يتنازل عنه اليمنيون «لأن الوحدة وجدت لتبقى» كما يقولون في صنعاء وعدن.

لكن الخوف من انتقال الازمة الى المؤسسة العسكرية، وهي لم تزل غير موحدة بين «الشطرين»، دفع الحزبين المختلفين الى تليين مواقفهما وضغط شروطهما من اجل التوصل الى تسوية تجنب البلد حربا اهلية كثيرا ما تحدث عنها اليمنيون انفسهم. قبل غيرهم من دول الجوار والمعنيين بالوضع في اليمن. محاولة اجتياز الازمة السياسية لم تكتمل بعد ولم تصل الى نتائج تريح اليمنيين، وإن كان الفرقاء يتحدثون عن خيارات سياسية تبحث في تفاصيلها لجنة حوار بين القوى السياسية والاحزاب في اليمن انجزت «هدنة» يمكن وصف ما ادت اليه بالقول بان «الازمة السياسية اعتكفت»، على طريقة نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض المعتكف في عدن منذ ١٩ آب (اغسطس) الماضي، لتطل خلفها ازمة اقتصادية، مخاطرها امر واقسى من الازمة السابقة.

الازمة الاقتصادية من شانها زيادة تازيم الوضع المتازم بين قطبي الحكم الرئيسيين بعدما شهدت صنعاء «تحركات شعبية وأعمال شغب» احتجاجا على ارتفاع الاسعار تمكنت قوات الأمن من السيطرة عليها في صنعاء وتعز وحضرموت، ودفعت بالرئيس علي عبد الله صالح الى التحدث امام قيادة الجيش ليكون «حامي وحدة اليمن»، كما دفعت البرلمان الى التحرك بسرعة لضبط التضخم واتخاذ «اجراءات حاسمة» لوقف التدهور الاقتصادي. وكان ما كان ينقص اليمن تلك الازمة الاقتصادية لتضيف متاعب الى اليمنيين الذين يحاولون جاهدين امتصاص الازمة السياسية واستيعابها من خلال لجنة شكلت لهذا الغرض، المقرر ان تنهي اعمالها في العاشر من الشهر الجاري، وهي تعمل تحت شعار «الحفاظ على الوحدة والديمقراطية في اليمن».

وإذا كانت الازمة السياسية قد تجد حلولا لها من خلال البرلمان، او الاتصالات السياسية التي يقوم بها الوسطاء، او من خلال «اللعبة الديمقراطية»، او بتنازل من هنا وتنازل من هناك، فكيف يمكن معالجة الازمة الاقتصادية في بلد يعاني عجزاً كبيرا في اقتصاده، وما زال خاضعا لتاثيرات اجتياح العراق للكويت قبل ٣ سنوات مما ادى الى عودة اكثر من مليون يمني الى بلادهم، حيث كانوا يشكلون مصدرا هاما للدخل.

فعندما نشبت الازمة السياسية تدخل اكثر من طرف دولي واقليمي لجمع شمل الحزبين المختلفين من اجل تجنب اثارة توترات في منطقة يقال عنها انها من اغنى المناطق واكثرها حساسية وتاثيراً في الاقتصاد العالمي. فمن يتدخل لمواجهة الازمة الاقتصادية التي قد تهدد وحدة اليمن أكثر بكثير مما فعلته الازمة السياسية؟

قبل عدة اسابيع كثر الحديث حول «صوملة اليمن» من دون اي اشارة الى خلافات الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه، لكن اليمنيين كانوا يسخرون من هذا الوصف ويقولون ان اليمن غير الصومال، وما يحدث، او قد يحدث في مقديشو، غير قابل للتطبيق في صنعاء او عدن، ان الازمة الاقتصادية، مضافة الى الازمة السياسية، قد تعيد الاعتبار الى ذلك الحديث حول «الصوملة» ما لم يتمكن اليمنيون المختلفون سياسيا من تجاوز مشاكلهم والتفرغ للازمة الاقتصادية التي تهدد الوحدة، خصوصا ان التظاهرات احتجاجا على تردي الوضع المعيشي كانت عنيفة في صنعاء، في حين ان عدن لم تشهد تظاهرات مشابهة، مما يعني ان الحديث حول الكونفدرالية بين «الشطرين» قد يعود مجددا كما عاد حديث حول «الصوملة». ■■



المصدر: القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١/١٩٩٤

«افغان اليمن» حاولوا اقتحام السفارة في بيروت

بيروت - رويتر - قالت السفارة اليمنية في بيروت ان حرسها احبط امس محاولة لاقتحامها واعتقل احد المهاجمين الثلاثة الذين قالت السفارة انهم من «افغان اليمن».

وقالت السفارة في بيان «ان الثلاثة هم من افغان اليمن، وهم جماعة اسلامية يمنية رددوا في حرم السفارة شعارات «الله اكبر».

وابلغ القنصل اليمني في لبنان عبدالله نصار ملثي وكالة رويتر ان احد الذين حاولوا اقتحام السفارة كان يردد مع رفيق له «الله اكبر سنقتلكم يا مجرمين يا قتلة».

ومضى يقول ان احد الاشخاص الثلاثة حاول الاستيلاء على سلاح احد حراس السفارة لكن محاولته فشلت وتم اعتقاله بينما تمكن رفيقه من الفرار بسيارة كان بداخلها شخص ثالث.

وقال ان المعتقل هو يمني يدعى نظير سعيد حزام عائط وكان معه يمني اخر وثالث لم تعرف هويته.

ومضى يقول ان المعتقل دخل لبنان بطريقة غير مشروعة وهو من «افغان اليمن» ويقومون باعمال ارهابية.

ووصف ملثي ما حدث بانه «مؤسف» وقال ليس لنا اي عدو من الجهات اللبنانية ونحن حريصون على ترسيخ العلاقات اللبنانية اليمنية.

وقالت المصادر الامنية ان بين الاشخاص الثلاثة يمنيون وان الثالث لم تعرف هويته.

وقالت المصادر ان سبب محاولة الاقتحام تعود على ما يبدو للخلافات الداخلية في اليمن.

● في عدن ذكرت مصادر غربية امس ان اثنين من الغربيين احتجزا رهينتين منذ اسبوع باليمن على ايدي رجال قبائل في حالة جيدة بدنيا ونفسيا ولكن لا توجد مؤشرات على موعد متوقع لاطلاق سراحهما.

وقال مصدر في صناعة النفط في مكالمة هاتفية «كان هناك مزيد من المفاوضات بين الحكومة ورجال القبائل ولكن لا يوجد شيء عن اطلاق سراحهما».

وكان بريطاني يدعى بيتر جاكسون وكندي لم يذكر اسمه وستة يمنيين قد احتجزوا من قبل رجال قبائل الاثنين الماضي عندما وصلوا بطائرة هليكوبتر الى منطقة مارب.

الرهينتان الغربيان في اليمن في حال جيدة

■ دبي - رويتر - قالت مصادر غربية ان غربيين احتجزا رهينتين منذ اسبوع في اليمن على ايدي رجال قبائل هما في حال جيدة جسدياً ونفسياً ولكن لا توجد مؤشرات الى موعد متوقع لاطلاقهما.

واوضح مصدر في صناعة النفط في اليمن في مكالمة هاتفية «كان هناك مزيد من المفاوضات امس (اول من امس) بين الحكومة ورجال القبائل ولكن لا يوجد شيء عن اطلاقهما».

وكان البريطاني بيتر جاكسون وكندي، لم يذكر اسمه، وستة يمنيين احتجزوا من قبل رجال قبائل الاثنين الماضي عندما وصلوا في طائرة هليكوبتر الى منطقة مارب التي تبعد ١٠٠ كيلومتر الى الشرق من العاصمة صنعاء للتحقيق في تقرير عن عملية تخريب لاحد انابيب النفط واستولى رجال القبائل ايضاً على الطائرة.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه «انهم يعاملون معاملة حسنة وهم في صحة جيدة جسدياً ونفسياً». واضاف ان خط الانابيب لم يتعرض لعملية تخريب كما زعم في التقرير.

واشارت مصادر الى انه سمح لمخبر صحافي يعمل في احدى الصحف المحلية اليمنية بزيارة الرهائن وان شركة «هنت اويل» التي يعمل فيها بعضهم تسلمت رسائل من الرهينتين البريطاني والكندي. وقال مصدر في صناعة النفط «في كل يوم تتلقى شركة هنت وعوداً باطلاق سراحهم. ولكن شيئاً لم يحدث حتى الآن».

ولا تشارك شركة «هنت» الاميركية التي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها في شكل مباشر في المفاوضات التي تجريها حكومة صنعاء لتامين اطلاق الرهائن.

وكان الخاطفون اطلقوا في يوم حادث الخطف سراح احد المخطوفين هو المقدم عبدالله محرم من جهاز الامن بعدما حملوه لائحة بمطالبهم.

وقال المصدر «يطالب رجال القبائل الحكومة بتسديد فواتير تعود الى زمن بعيد (...) بما في ذلك دفع رسوم على خطوط الانابيب».

واوضحت مصادر في صناعة النفط ان رجال القبائل يزعمون ان خطوط الانابيب تمر عبر اراضيهم ويطالبون صنعاء بتعويضات عن ذلك.



صالح يصف الاشتراكي بـ«الطفولة السياسية»

اليمن: اتهامات باستيراد السلاح وجدل حول الحوار

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تبادل كل من «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي» اليمنيين الاتهامات بشأن وصول صفقات عسكرية من الأسلحة والذخائر لكل منهما. فقد ذكرت مصادر في المؤتمر امس ان طائرة نقل عسكرية وصلت ليلة أول من امس والليلة السابقة لها الى عدن، وتحركت الى الجانب العسكري من المطار، حيث افرغت شحنتها، اضافة الى سفينة شحن ترسو على مسافة من الساحل، وتنقل حمولتها الى البر على شاحنات بحرية صغيرة.

ورد متحدث باسم الحزب الاشتراكي بان هذه «الشائعات تاتي في اطار حملة لتعكير اجواء الحوار، وتشويه جهود الحزب الاشتراكي لاخراج البلاد من الازمة». واضاف ان ذلك يستهدف «اخفاء حقيقة التحركات العسكرية للطرف الاخر، الذي كثف من عمليات استيراد الأسلحة عن طريق جيبوتي الى ميناء المخاء».

جاء ذلك في الوقت الذي تستعد فيه «لجنة الحوار الوطني لانهاء الازمة اليمنية» لاعلان النتائج التي توصلت اليها اليوم، بينما يخشى المراقبون من ان تكون وصلت الى طريق مسدود بعد اسابيع من المناقشات في كل من صنعاء وعدن، على الرغم من ان لجنة مصغرة اعادت صياغة الورقة النهائية لاسس بناء الدولة، التي جمعت ما اتفق عليه من اقتراحات أعضاء الائتلاف الحاكم الثلاثة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح)، اضافة الى ممثلي التكتل الوطني للمعارضة.

وعلى الرغم من الاتفاق العام على ان يكون النظام البرلماني هو الشكل المقترح للنظام السياسي الجديد، على اساس نقل جميع السلطات التنفيذية الى الحكومة مع احتفاظ الرئيس بالسلطات السيادية

التتمة ...... ص ٩



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٤

اليمن

فقط، فان تجمع الاصلاح ما زال يرفض نظام الحكم المحلي بصلاحيات واسعة، على النحو الذي يطلق عليه الاشتراكي «نظام الاقاليم»، الذي يتمتع باختصاصات في ممارسة السلطات واعداد خطط التنمية داخل الاقليم. وتقول مصادر ان «الاصلاح يرى ان ذلك يمثل غطاء للفيدرالية»، التي نادى بها الحزب الاشتراكي.

وتشير توقعات المراقبين الى انه في حالة الاستقرار على ما طالب به الحزب الاشتراكي، سيتم تقسيم اليمن الى اقاليم ادارية، تتفادى خطوط التشطير السابقة، وتنقل كثيرا من سلطات الرئيس الحالية الى الحكومة، مما يعتبر انتصارا للاشتراكي. وجدير بالذكر ان المعارضة القوية لذلك تاتي من جانب الاصلاح حاليا، بسبب الضعف النسبي في تمثيل المؤتمر الشعبي اثناء المرحلة الحالية من المفاوضات في عدن.

وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد استقبل الشريف زيد بن شاكر، المبعوث الشخصي للملك حسين ورئيس الديوان الملكي الاردني، في تعز امس، بعد ان وصل الى عدن واجتمع مع علي سالم البيض ـ نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي. وتقول انباء ان الحزب الاشتراكي يطالب بفترة 72 ساعة للاعداد للقاء الرئيس ونائبه، في حالة اعلان قرارات متفق عليها من جانب لجنة الحوار، واقترحت بعض المصادر في اللجنة ان يوقع على الوثائق في جزيرة سوقطرة التي تبعد حوالي الف كيلومتر عن الحدود اليمنية بسبب عدم الثقة في توفير الامن لمختلف الاطراف في اي مكان اخر على الارض اليمنية. ولكن مصادر في المؤتمر الشعبي توقعت ان لا ينتظر الرئيس اليمني في تعز هذه الفترة، ويعود مرة أخرى الى صنعاء خلال يومين على الاكثر

وتبدي مصادر في لجنة الحوار تشاؤمها بشأن التوصل الى حلول مقبولة من جميع الأطراف، نظرا لحساسية مطالب الاشتراكي، وأوضحت انها في هذه الحالة ستصارح الشعب اليمني بجميع الخطوات التي مرت بها، وتميط اللثام عن القضايا التي ما زالت سرية، وتكشف الجهة التي تسببت في فشل الحوار. ولكن اطرافا أخرى متفائلة قالت ان «الامور تجري على عكس ما يتوقع الناس»، وأكدت انه في حالة الموافقة على الاقتراحات ـ التي يعارضها المؤتمر والإصلاح ـ سيتقرر عقد اجتماع عاجل لرؤساء الاحزاب للتوقيع على وثائق الاتفاق، التي ستتضمن تشكيل حكومة وفاق وطني تنفذ ما اتفق عليه، وتعد لانتخابات جديدة في فترة لا تزيد على عامين.

وقد ذهب وفد من عشرة اعضاء في جمعية العلماء الى عدن للقاء البيض واقناعه بالذهاب الى تعز للقاء صالح، واعلنوا انهم سيبقون في مسجد معاذ بن جبل بالجند اذا لم يحضر، ثم سينقلون اعتصامهم بعد ذلك الى مسجد العيدروس في عدن، في الوقت الذي القى فيه الرئيس اليمني كلمة في تجمع شعبي بقاعة المركز الثقافي في تعز تضمن نقاشا عاما حول ضرورة المكاشفة.

وهاجم الرئيس ـ في كلمته ـ الحزب الاشتراكي بشدة، واتهمه بالنية لتجزئة الوطن، وعدم التسليم بالشرعية الدستورية، وقال ان المؤتمر الشعبي قبل كل شروط الاشتراكي، وادان عمليات التحريض ضد القوات المسلحة، وذكر ان حادث قصف منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس سكرتارية الاشتراكي ورئيس مجلس النواب السابق ـ ومقتل هاشم العطاس ـ شقيق المهندس حيدر العطاس رئيس الوزراء ـ كانا حادثي ثار عاديين

وقال انه عانى لمدة 4 سنوات بصفته الأخ الأكبر، «ولكن الصغار لم يكبروا». وطالب مجلس النواب باصدار قانون الحكم المحلي، باعتبار انه لا خلاف عليه، وأكد انه لا يوجد خلاف ايضا على توزيع الموارد، ووعد بان تقدم السلطة المركزية دعما لوحدات الحكم المحلي بعد تشكيلها

وعلى صعيد اخر ناقش مجلس النواب امس رسالة الاعتذار التي بعث بها المهندس حيدر العطاس، رئيس الوزراء، الى البرلمان، اعتذر فيها عن عدم الحضور بالحكومة لمناقشة الأزمتين الاقتصادية والسياسية. وقد قبلها المجلس، وأجل تنفيذ طلبه السابق الى موعد يحدد في ما بعد «بعد شفاء رئيس الوزراء من الوعكة الصحية التي يعاني منها»، رغم معارضة بعض اعضاء المؤتمر الشعبي، بناء على اتفاق مسبق، وافق عليه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ رئيس المجلس ـ اثناء اتصالات ومشاورات في منزله اول من امس



المصدر : الأهرام – القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٤

سياسة خارجية

شبح التقسيم

ازدادت الأزمة اليمنية سوءا بفشل مؤتمر تعز الذى انعقد منذ يومين فى تحقيق المصالحة بين الرئيس على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض، حيث رفض البيض حضور المؤتمر، واصر على مواصلة اعتكافه السياسى الممتد منذ ١٩ اغسطس الماضى.

ولاشك أن الأزمة أكثر تعقيدا وحلها اكبر من مجرد اتمام لقاء بين القياديتين اللتين تتشاركان فى السلطة منذ قيام دولة الوحدة فى مايو ١٩٩٠. فالخلافات حول طبيعة الاصلاح السياسى والاقتصادى شديدة، والنوايا مفتقدة للخروج بالبلاد من الأزمة.

لقد رفض الحزب الاشتراكى بزعامة البيض المشاركة فى مؤتمر تعز بحجة عدم تطبيق نقاط الاصلاح الـ ١٨ التى كان قد تقدم بها كشرط لأية محاولة للمصالحة مشيرا إلى انه لا يكفى موافقة الرئيس على عبدالله صالح نظريا على هذه النقاط كما استند رفضه الى استمرار مسلسل الاغتيالات ضد قياداته، والتحرشات بهذه القيادات وتهديدها ومن بينها ما حدث مع رئيس الوزراء حيدر العطاس وهو من قيادات الاشتراكى، والبيض نفسه نائب الرئيس.

وبغض النظر عن صحة وجهات نظر كل جانب، والافتقاد الى النوايا الخالصة فى الوفاق، فإن الواقع السياسى فى اليمن كشف عن تناقضات حادة بعد قيام الوحدة. فالاستقطاب القائم الآن هو بين سلطة القبائل المتمركزة فى الجبال خصوصا وبين السلطة المركزية الوليدة التى تحاول ان تبنى جهازا حديثا يحقق التنمية للجميع ويوزع الثروات بشكل عادل. والاستقطاب قائم ايضا بين دعاة الديمقراطية والتحرر من رواسب الماضى، وبين من يريدون ابقاء الأوضاع القديمة على حالها. والخطورة فى الأمر أن الاستقطاب السياسى بدأ يأخذ طابعا دينيا. فمؤتمر تعز دعا اليه وحضره علماء الدين الذين توافدوا من كل المحافظات، فما كان من الحزب الاشتراكى الا ان يعلن ضرورة أن يغادر العلماء محافظة تعز فورا تمهيدا لأى لقاء بين الحزبيين!!

وبالنظر الى هذا الاستقطاب الحاد فى المواقف والرؤى، وانتشار السلاح بين المواطنين بدرجة ربما لا تعرفها اى دولة اخرى، وأحداث العنف المتكررة، فإن مستقبل اليمن يواجه خطرين هما التقسيم والعودة الى التشطير مرة اخرى، أو الحرب الأهلية، بينما تتراجع الى الوراء كل محاولة للحوار والوساطة.

عبدالعاطى محمد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١١-١-١٩٩٤

علي صالح: حكومة العطاس تركت اليمن بلا موازنة

علماء الدين يعتصمون في «جامع الجند»

مصرع ٤ يمنيين وجرح ١٤ بـ ١٣ حادثا في ٦ محافظات

جدد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اتهاماته امس لحكومة حيدر ابوبكر العطاس وقال انها لم تتقدم منذ العام الماضي [illegible] موازنة للدولة التي [illegible] الآن بدون موازنة. وتساءل عن الاسباب التي تحول دون لقاء [illegible] على [illegible] اعلن علماء الدين الاعتصام في جامع الجند [illegible] تعز الى حين حضور [illegible]. فقد انتقد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حكومة بلاده برئاسة المهندس حيدر العطاس (احد اقطاب الحزب الاشتراكي) لانها لم تتقدم منذ العام الماضي بأية موازنة عامة سنوية.

وذكر الرئيس علي صالح ان الدولة اليمنية تسير حاليا بدون موازنة.

وفي اشارة الى عدم لقاء المصالحة بينه وبين نائبه علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي الذي كان مقررا امس الاول [illegible] تساءل الرئيس اليمني قائلا: [illegible] ان نحافظ على الوحدة [illegible] ونرفع عن كاهله [illegible].

واضاف صالح: نسعى منذ الآن ان نضع النقاط على الحروف وان نقول كل الحقائق حتى يعرف الناس [illegible] في هذه الازمة [illegible] في اليمن [illegible] ١٩٩٠ وقال ان هذه الظروف [illegible] الى قول كلمة الحق في وجه [illegible].

وتابع قائلا: لقد تحملت الكثير من المماطلة والاساءة [illegible] الحقائق [illegible] الوطن [illegible] الوحدة ونحافظ عليها.

ودعا الرئيس صالح الشعب الى التحلي باليقظة والوعي، وحذر من [illegible] الاصلاحات التي اقترحها الحزب الاشتراكي اليمني [illegible] الازمة السياسية في البلاد.

[illegible] الرئيس اليمني في لقاء جماهيري عقده امس [illegible] الى زيادة معاناة المواطنين من خلال [illegible] ارتفاع الاسعار بهدف اثارة [illegible] والدفع بجماهير الشعب [illegible] ٩ و١٠ ديسمبر [illegible].



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ـ ١ ـ ١٩٩٤

واشار الى ان الازمة السياسية الحالية في اليمن الحقت ضررا فادحا بالاقتصاد الوطني واحدثت شرخا في الوحدة الوطنية.

وشدد [illegible] في اللقاء الذي ادوا [illegible] حرصهم على وحدة الوطن والدفاع عنها مطالبين بالاحتكام الى الحوار الجاد والمسؤول. ورحبت بدعوة لقاء الرئيس اليمني ونائبه استجابة لنداء علماء اليمن للخروج بحلول تنهي الازمة وترفع عن كاهل المواطنين معاناتهم وويلاتها مؤكدين ضرورة تجاوز مخلفات التشطير والمرحلة الانتقالية والانتقال الى المرحلة الدستورية والاحتكام الى المؤسسات الشرعية.

وكان علماء الدين اليمنيون الذين دعوا الى لقاء مصالحة [illegible] بين الرئيس اليمني ونائبه المرابطة في جامع الجند في [illegible] البحث. وقالوا انهم سيواصلون اجتماعاتهم في الجامع لدراسة وبحث سبل اخراج البلاد من ازمتها السياسية الراهنة.

واجرى العلماء الذين قاطع البيض [illegible] للقاء صالح امس الاول اتصالات جديدة مع كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح ولجنة حوار القوى السياسية ولدى بعض المشايخ طالبوا خلالها بانعقاد ممثل عن كل حزب ولجنة الى اجتماعهم في الجند لتقديم كل منهم رؤيته لتطورات الازمة الراهنة ومظاهرها والحلول والمقترحات الكفيلة بمعالجتها.

وقال العلماء انهم ما زالوا في انتظار اولئك الممثلين بعد ان تلقوا الموافقة المبدئية على ارسالهم.

وفي الوقت ذاته [illegible] اللجنة البرلمانية المكلفة بملف الازمة السياسية اليمنية خلال اجتماع في صنعاء مساء امس بازالة اثار الازمة من خلال القضاء على كل تداعياتها ونشر الامن والاستقرار وتحسين الاوضاع المعيشية والمحافظة على الوحدة.

واكدت اللجنة على اهمية مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحل الازمة من جذورها بصورة ديمقراطية وموضوعية وفي الاطر الدستورية والشرعية بما يكفل اخراج الوطن والشعب من المحنة والمصاعب الاقتصادية التي صنعتها الازمة وبما يضمن لدولة الوحدة الرسوخ والثبات واقامة مجتمع ديمقراطي متحضر ومتطور.

ترأس اجتماع اللجنة المنبثقة من مجلس النواب اليمني بتقصي الحقائق حول الازمة السياسية الشيخ عبدالله الاحمر رئيس المجلس الذي اكد وفقا لوكالة انباء «سبأ» ان مجلس النواب ومن خلال اجتماعات اللجنة وجلساته العامة سيظل يواصل دوره الوطني والفاعل لمعالجة الازمة.

وقال الاحمر ان مسؤولية معالجة الازمة يجب ان تتم بالدرجة الاولى في اطار مجالس الرئاسة والنواب والوزراء وفي اطار لجان الائتلاف.

وفي اطار محاولة الوساطة الاردنية بين صالح والبيض وصل الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني امس الى صنعاء ثم عدن حيث قام بتسليم رسالتين من الملك حسين الى كل من الرئيس اليمني ونائبه تتعلقان بدعم جهود الوساطة والمصالحة الوطنية اليمنية.

الى ذلك لم تظهر اي مؤشرات على قرب الافراج عن اثنين من الغربيين احتجزا رهينتين منذ اسبوع على ايدي رجال قبائل في اليمن.

واعلن في صنعاء امس ان اربعة اشخاص لقوا مصرعهم واصيب اربعة عشر آخرون من جراء حوادث اطلاق نار في ست محافظات يمنية خلال الايام الاربعة الماضية.

وذكرت وزارة الداخلية اليمنية في بيان لها بهذا الخصوص ان هذه الحوادث بلغ عددها ١٣ حادثا شملت محافظات صنعاء وتعز والحديدة والبيضاء ومارب واب.

وقالت انه تم القبض على عدد من الجناة دون ان توضح هوية الضحايا.

(الوكالات)



رسالة الى زعيم الاشتراكي من الملك حسين

علي صالح يحمّل البيض القسط الأكبر من أسباب الأزمة

□ صنعاء-
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ حمّل رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في كلمة القاها امس في تعز الأمين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض القسط الأكبر من أسباب الأزمة التي يعيشها البلد. وقال في خطاب في حضور المسؤولين وممثلي التنظيمات الشعبية والسياسية في تعز اضافة الى رجال الاعمال والعلماء والاعيان والمشايخ وضباط القوات المسلحة والامن «نحن نعرف جيداً من افتعل هذه الأزمة التي الحقت ضرراً فادحاً في الاقتصاد الوطني واحدثت شرخاً في الوحدة الوطنية». واضاف ان «الازمة اشتدت منذ ١٩ اب (اغسطس) العام الماضي بعد عودة رفيقي وزميلي الاستاذ علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي من رحلة العلاج في

التتمة في الصفحة (٤)



علي صالح يحمل البيض

تتمة الصفحة الاولى

الخارج وكل جماهير الشعب على دراية بذلك»، مؤكد انه «تحمل الكثير من المغالطات والاساءات وتزييف الحقائق من أجل الوطن ومن اجل صيانة الوحدة والحفاظ عليها». واوضح ان «الكل يعرف ان الازمة الراهنة بدات داخل نطاق الحزب الاشتراكي الذي حولها في ما بعد الى ازمة بين الرئيس ونائبه ثم بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي ثم بين الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح - احزاب الائتلاف الثلاثة».

وقال: «ينبغي لنا الآن ان نضع النقاط على الحروف وان نقول كل الحقائق لكي تعلم الناس جميعاً من هو سبب الازمة وكيف وصلت الامور الى ما وصلت اليه. وعلينا ان نطرح كل التجارب التي كانت قائمة في ما كان يسمى بشطري الوطن ونقيم التجربة في المجال الاقتصادي والاداري والتنموي من قبل علماء وخبراء الاقتصاد والشريعة والقانون والادارة وغيرها لناخذ بالافضل ونحن لسنا متعصبين لاي تجربة بل نريد بناء الوطن على أسس صحيحة وبعيداً عن المزايدات والشعارات». واكد ان «هناك من يسعى الى زيادة معاناة المواطن من خلال اثارة المواطنين وخلق التذمر لديهم والدفع باعمال الشغب والتخريب والنهب على غرار ما حدث يومي ٩ و١٠ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٢»، مشيراً الى انه «قبل بكل النقاط التي طرحها الحزب الاشتراكي منذ بداية الازمة بدءاً بالنقاط الثلاث حول التحسينات في صياغة المواد الواردة في مشروع التعديلات الدستورية الخاصة بالحكم المحلي او مجلس الشورى او شكل رئاسة الدولة وقد وقعت اطراف الائتلاف تلك المواد، مروراً بالنقاط الـ ١٨ الخاصة بالحزب وانتخاب مجلس الرئاسة على شكله الحالي وانتهاء بالقرارات والتوصيات التي تقدمت بها اللقاءات الجماهيرية في المحافظات واخرها قرارات الملتقى الجماهيري لمحافظة تعز ومبادرة اصحاب الفضيلة العلماء». واضاف: «لقد قبلنا بكل ذلك من اجل ان نجنب اليمن اية مخاطر ولقد جئت الى تعز لننهي الازمة وكنا في الماضي ذهبنا اكثر من مرة الى عدن من اجل ان نحقق الوحدة». وتساءل: «لماذا لا يتم لقاء تعز من اجل ان نحافظ على الوحدة ونصونها ونجنب الشعب الفتن ونرفع عن كاهله هذه المعاناة الكبيرة».

وعن الحكم المحلي قال أنه «مع مبدا تخفيف المركزية الحادة وتطبيق اللامركزية الادارية»، مؤكداً انه «وجه الحكومة الى ذلك والى تقديم تشريع جديد لايجاد موارد محلية للمجالس المحلية توظف لانجاز مشاريع التنمية والخدمات في المحافظات». ودعا «ابناء محافظة تعز وكل الجماهير اليمنية الى التحلي باليقظة والوعي في مواجهة الدعايات المضللة وتزييف الوعي التي يمارسها البعض وبما يفوت الفرصة على الذين يحاولون جر البلاد الى الخلف او دفعها الى الهاوية». وانتقد اداء حكومة السيد حيدر ابو بكر العطاس قائلاً ان الحكومة برئاسة العطاس «لم تتقدم منذ عام ١٩٩٣ باي موازنة عامة للدولة او بموازنة للسنة ١٩٩٤». ورأى «ان بعض القوى والاطراف تعمل من اجل هدم بناء الدولة وبخاصة تلك القوى والعناصر التي وقفت ضد الوحدة وهي تسعى الى اشاعة الفوضى والفساد والتخريب في مجتمعنا».

وفي عدن تسلم السيد علي سالم البيض مساء امس رسالة خطية من الملك حسين بشان «عدم استقبال السلطات في عدن اول من امس الوفد العسكري الاردني الذي ارسله الملك حسين لمراقبة الاوضاع العسكرية المتازمة في مناطق الاطراف (سابقاً) والتي شهدت تحركات من قوات عسكرية تنتمي الى الوحدات الشمالية والوحدات الجنوبية الشهر الماضي».

وعلمت «الحياة» من مصادر قريبة من السيد البيض انه ابلغ الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي الاردني الذي حمل رسالة العاهل الاردني عدم وجود اتفاق بشان وضع مراقبين عسكريين مؤكداً «ترحيبه باي وساطة عربية لإنهاء الازمة السياسية التي تشهدها اليمن».

وقالت مصادر سياسية مراقبة للازمة ان «قدوم رئيس الديوان الملكي الاردني الى عدن ولقاءه السيد البيض للمرة الثالثة منذ بدء الازمة استهدف إقناع



البيض بعقد لقاء مع الرئيس علي صالح الموجود في تعز منذ الاحد الماضي».

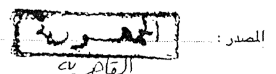
على صعيد اخر يتوقع ان ينعقد المؤتمر الاول لقبائل بكيل غداً في منطقة انس في محافظة ذمار والتي توجد فيها احدى اكبر القبائل اليمنية المنضوية تحت لواء بكيل.

وافادت مصادر قريبة من لجان التحضير للمؤتمر ان «المؤتمر الذي يتبناه المجلس الموحد لقبائل بكيل بزعامة الشيخ محمد علي ابو لحوم رئيس المجلس سينعقد يومي الاربعاء والخميس بحضور اكثر من ٢٥ الفاً من وجهاء واعيان ومشائخ ورجال القبائل من جميع انحاء قبيلة بكيل وهو المؤتمر الاول الذي تجتمع فيه بكيل بهذه الصورة الامر الذي حتّم على مجلس بكيل الموحد تكثيف جهوده في الإعداد لهذا المؤتمر من خلال الوثائق التي سيناقشها المشاركون فيه من مختلف الشرائح القبلية والسياسية اضافة الى المثقفين والعلماء».

واوضحت تلك المصادر ان «الازمة السياسية الراهنة لن تاخذ حيزاً كبيراً من اعمال مؤتمر بكيل لان المؤتمر حريص على الخروج بقرارات حاسمة وصريحة في ما يتعلق ببناء الدولة اليمنية الحديثة الامر الذي يمكن من خلاله تجاوز الأزمات ومنها الازمة السياسية الراهنة. اما مؤتمر بكيل فهو يمثل كياناً وطنياً كبيراً لا يقلّ اهمية في مسؤولياته وواجباته عن مسؤوليات القيادة العليا للبلاد. ولهذا ستكون قراراته من منطلق مكانة بكيل ودورها التاريخي في تحقيق المكاسب الوطنية وفي مقدمها الوحدة اليمنية المباركة. وخلصت المصادر الى القول ان مؤتمر بكيل سيمثل نقلة نوعية في توحيد القبيلة وتفعيل دورها الوطني والسياسي والقبلي على مستوى القضايا والمواقف الوطنية على الساحة اليمنية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :


التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٤

على صالح يدعو إلى الوحدة الوطنية باليمن
اطلاق النار على منزل البيض يعقد الأزمة

دعا الرئيس اليمنى على عبد الله صالح الشعب اليمنى الى الوحدة الوطنية وعدم السعى وراء المصالح الشخصية

وقال فى تصريحات بصنعاء امس انه قدم تنازلات الى الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتزعمه على سالم البيض . واستمرت امس الازمة السياسية فى اليمن خاصة مع رفض على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى الاجتماع مع على صالح [illegible] امس الاول ..

وكان مجهولون قد اطلقوا النار على منزل نائب الرئيس اليمنى فى عدن الليلة قبل الماضية ولكن احدا لم يصب بسوء .. وتجرى السلطات اليمنية تحقيقات موسعة لمعرفة مرتكبى الحادث الذى ادى الى اضفاء تعقيدات جديدة على الازمة السياسية فى البلاد .

وعلى صعيد آخر، ذكرت مصادر غربية فى صنعاء امس ان الرهينتين الغربيتين المختطفتين .. فى اليمن فى صحة جيدة

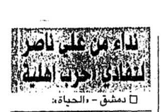
واشارت المصادر الى ان الخاطفين لم يحددوا بعد موعد اطلاق سراحهما .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ يونيه ١٩٩٤



نداء من علي ناصر لتفادي «حرب اهلية»

□ دمشق - «الحياة»:

■ وجّه امس الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد نداء الى الشعب اليمني والقوات المسلحة حذر فيه من «حرب اهلية» في اليمن وجاء في النداء: «نتابع بقلق بالغ ومنذ بدايات الازمة الراهنة، تطورات الاحداث وتصاعدها السريع، وكم تطلعنا الى ان تتضافر جهود المخلصين من ابناء شعبنا اليمني لتثمر حلاً ومخرجاً من الازمة الخانقة التي ضربت اطنابها على كل المستويات. وتابعنا جهود الخيرين من رجالات اليمن وقادتها من مختلف القوى السياسية وجهود الاشقاء والاصدقاء للتوصل الى حل يحمي اليمن ووحدته وديموقراطيته ويجنبه شعباً وارضاً الدخول في نفق مظلم لا نعرف نهايته

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : البيان الإماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

نداء من علي ناصر

تتمة الصفحة الاولى

وكارثة لا يستطيع تقدير ابعادها إلا الله سبحانه وتعالى.

ولقد اوضحنا مراراً ان فقدان الرؤية الاستراتيجية الشاملة لمرحلة ما بعد الوحدة سيقود اليمن حتماً الى هذا الوضع المأسوي، وأن تتعامل القيادة السياسية مع هذه النقلة الحضارية بأفق محدود وحسابات ضيقة سيوصل الجميع الى هذا الوضع الحرج الذي تصعب فيه السيطرة على الأمور والتحكم فيها.

لقد بذلنا كل جهد ممكن للحيلولة دون الوصول الى ما وصلت اليه الامور وقدمنا مبادرة جدية ترتكز على حكم محلي متطور يحفظ وحدة اليمن والديموقراطية ويضع اسس المستقبل. واوضحنا اننا تركنا الوطن من اجل الوحدة وسنظل اوفياء لها لأننا لا نستطيع أن ننسى قوافل الشهداء في سبيلها ولا نستطيع ان ننسى أن تاريخنا الحديث والحروب والاقتتالات التي حدثت كلها كانت في سبيل الوحدة ومن اجل انجازها، وانه لا يجوز ان نقتتل من أجل تفتيت اليمن اذ سيدين التاريخ جيلنا كله على خطيئته هذه.

وبالرغم من كل ذلك زادت الأزمة عمقاً وتفاقم الوضع حتى اصبح ينذر بما لا يحمد عقباه اذ جيرت كل المؤسسات لمصلحة الصراع وأطرافه، ووصل الأمر الى استقطاب حاد في القوات المسلحة والأمن حيث تجرى تعبئة منظمة لهذه القوى على اسس شطرية للاحتكام اليها في حسم الأمور.

ان ملامح الانفجار والاقتتال تحوم في سماء بلادنا وتنذر بحرب اهلية لا تبقي ولا تذر تفتت اليمن وتمزق الشعب وتحيي كل الامراض التي دفنتها ثورتا سبتمبر واكتوبر ومايو من نعرات مذهبية وتشطيرية قروية وعشائرية تنهي انجازات اجيال من مناضلي شعبنا.

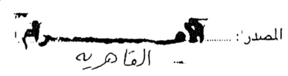
يا جماهير شعبنا العظيم... لقد بلغ السيل الزبى واصبح من الضروري ان يقول الشعب كلمته: لا للاقتتال... لا للاحتكام الى منطق القوة... لا للعودة الى التشطير والحكم الشمولي... لا لتمزيق اليمن. وانني هنا وباسم الملايين من جماهير شعبنا، اناشد القيادة السياسية الاحتكام الى العقل والمواصلة الجدية للحوار الذي لا خيار غيره، والبدء بتنفيذ ما اتفق عليه في لجنة الحوار اولاً بأول، واناشد على وجه الخصوص قواتنا المسلحة الا تنجر ابداً الى هذا الصراع المميت والا توجه بندقيتها الى اي طرف لانها بذلك توجهها الى صدر الشعب مباشرة والى تطلعاته وآماله، ولا شيء يحفظ اليمن ويحمي الجماهير ويصون الوحدة إلا كلمة موحدة من الشعب، كل الشعب، ومن قواته المسلحة تعلن عالية مدوية... لا للاقتتال... لا للحرب الاهلية المدمرة... نعم للحوار، لا شيء غير الحوار صوناً للوحدة والديموقراطية وحفاظاً على امن المنطقة واستقرارها بشكل عام».



المصدر: الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ يناير ١٩٩٤



□ اليمن:

الأزمة تتفاقم

دخلت الأزمة اليمنية طورا جديدا بعد ان امتنع نائب الرئيس على سالم البيض عن اتمام لقاء مع الرئيس على صالح، تمت الدعوة له بواسطة العلماء فى الجامع الكبير بمدينة تعز فى نفس الوقت الذى لم تنته بعد لجنة الحوار الوطنى، التى تتالف من ممثلين للاحزاب الحاكمة الثلاثة وتكتل المعارضة وشخصيات وطنية، من انهاء اعمالها ولاسيما مشروعها الخاص باسس بناء دولة حديثة، وهو الشق الثانى من اعمالها، بعد ان توصلت من قبل الى وثيقة خاصة بالسيطرة على الاوضاع الامنية والعسكرية تضمنت عددا من النقاط من ابرزها ازالة النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها، واعلان صلح عام لمعالجة قضايا الثار.

والمفترض ان انهاء اعمال اللجنة سيتلوه توقيع الامناء العامين للاحزاب المشاركة فى الائتلاف على ما تم التوصل اليه من وثائق، والاتفاق على الية لتنفيذ ما جاء بها من التزامات. وبعد ان فشل اللقاء يبدو ان عمل هذه اللجنة معرض للفشل التام، خاصة ان هناك متغيرين هامين استجدا اخيرا فى سياق الازمة اولهما هو دور العلماء الذين حاولوا تامين لقاء تعز، والثانى هو تبادل اعضاء مجلس الرئاسة البيانات الحادة حول المسئولية فى زيادة حدة الازمة السياسية والاقتصادية فى البلاد ولاسيما بعد المظاهرات الاخيرة التى قامت فى صنعاء وتعز احتجاجا على تدنى قيمة العملة الوطنية واختفاء السلع الاساسية، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه مؤسسات رسمية وشخصيات نافذة بالمضاربة على العملة المحلية دون ان تتعرض للمحاسبة القانونية.

والسؤال الذى يطرح نفسه يتعلق بالاسباب التى حالت دون توجه نائب الرئيس الى لقاء تعز؟ وهناك تفسيرات متعددة، منها مايقول به «الحزب الاشتراكى» ذاته حول ان اللقاء بهذه الصورة من شانه ان يخلط الاوراق وان يعد بمثابة التفاف على جهود لجنة الحوار الوطنى، وان مجرد الدعوة له من مجموعة العلماء تعنى ان هناك اتجاها لاستقطاب رجال الدين لصالح احد اطراف الازمة، وان الضرورة تقتضى اولا تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه، ولاسيما ما هو متعلق بالشق الامنى.

فى حين ان وجهة نظر «حزب المؤتمر الشعبى» تركز على ابعاد اخرى، منها ان دعوة العلماء واتمام اللقاء كان من شانهما ان يساهما فى محاصرة الازمة السياسية والاقتصادية، وان مجرد اللقاء بين الرئيس ونائبه يمكن ان يخلق مناخا ايجابيا يساعد على دفع جهود الحوار الوطنى، ويفوت الفرصة على محاولات افشال الوحدة او اجهاضها.

ورغم مايبدو من تضارب فى وجهات النظر، فان الواضح ان كل تفسير يعكس اولوية مختلفة تماما، وهى اولوية تعبر عن خبرة كل طرف الخاصة فى ادارة الازمة السياسية وعن رؤيته البعيدة المدى حول شكل الوحدة□

حسن ابوطالب

وكيل وزارة الاعلام اليمنى :

الأزمة فى طريقها للحل ولقاء قريب بين صالح والبيض

● قال مطهر تقى وكيل وزارة الاعلام اليمنى فى تصريحات خاصة « لشئون عربية » إن الأزمة فى طريقها إلى الحل والانفراج ، وأن احتمالات لقاء الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض واردة فى أى وقت خاصة بعد أن عرض الرئيس صالح أثناء اجتماعه مع علماء اليمن وابناء محافظة تعز ، استعداده التام للقاء النائب فى أى مكان وزمان يحدده سالم البيض ، واقترح على العلماء أن يكون الاجتماع يوم ٢٧ رجب فى ذكرى الاسراء والمعراج ، وفى مسجد « الجند » الذى بناه الصحابى الجليل « معاذ » وقال إن الازمة بدأت تتزحزح ولم تعد بالصورة التى كانت عليها ، فالحوار قائم ، وهناك العديد من اللجان الأمنية والعسكرية بدأت عملها ، وتم وقف الحملات الاعلامية بين الطرفين بمبادرة من الرئيس على عبد الله صالح . الذى أعلن عن وقفها من جانب واحد . وجاءت لجنة الحوار السياسى لتؤكد على هذا المبدأ .

واضاف مطهر تقى من الطبيعى أن تظهر مثل هذه الخلافات والتباينات السياسية . ولكننا لم نتعود فى العالم العربى أن تكون خلافاتنا فى العلن ، ودائما مايتم اللجوء إلى حسمها لصالح أحد طرفى الصراع باستخدام القوة ، أو اللجوء للعبة الانقلابات ، أما وضعنا فى اليمن فهو مختلف ، فقد اخترنا الديمقراطية والحوار سبيلا لحل مشاكلنا ونعترف بأنها ضخمة ومايحدث فى اليمن طبيعى ، وغير الطبيعى سيكون الانحراف بهذا التوجه .

واكد مطهر تقى بأن هناك مؤشرات ايجابية ظهرت فى طريق الحل : منها اجتماعات لجنة الحوار ، والتى بدأت جلساتها يوم الأحد قبل الماضى ، سبقها اجتماعات لعدد من قادة الجيش ، نزلوا من الشمال إلى عدن وهناك اكثر من خيار لدمج الجيش ، منها تحديد مواقع متفق عليها لتواجد القوات ، والسماح بنقلها فى أوساط البلاد ، وازالة أى تماس بين المواقع .

وعن الخطة الأمنية والتى كانت أحد مصادر الخلاف قال مطهر تقى : هناك توجه لمحاكمة المتهمين بالاغتيالات من منظمة الجهاد وكان الثأر السبب الوحيد لقيامهم بهذه العمليات ، وتم الاتفاق على محاكمة الهاربين والفارين غيابيا ، بالاضافة إلى اقرار عدد من الاجراءات الأمنية المشددة ، التى تكللت بالنجاح وتم القاء القبض على أعداد كبيرة من قاطعى الطرق ، او الذين يثيرون مشاكل أمنية ، ونفى مطهر تقى ان يكون هناك خلاف بين قادة الجيش وقال إن المشروع الخاص بدمج الجيش والقوات المسلحة ، يشير إلى ان هدفها حماية الوحدة والديمقراطية ومصالح الشعب ، ولايمكن لرفقاء السلاح ان يرفعوا سلاحهم فى وجه بعضهم البعض ، فالازمة سياسية بالدرجة الأولى وفى بلد ديمقراطى ، واكد أيضا أن أحزاب المعارضة لم تنسحب من الحوار ، ومازالت ممثلة فيه ، خاصة وأن مشاركتها كانت بناء على طلبها ، ووافق الائتلاف الحاكم على دخولها ، ومشاركتها فى كل جلسات الحوار .

وقال مطهر تقى : إن الحياة السياسية فى اليمن لا تعانى من شلل كما يحاول البعض تصوير الوضع هناك ، فمجلس الوزراء يجتمع بصورة دورية ، وهو مشكل من احزاب الائتلاف الثلاثة ، ومجلس النواب أيضا ، أى أن الهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية تعمل بصورة طبيعية ودستورية ، حتى مجلس الرئاسة يجتمع رغم عدم لحضور ممثلى الحزب الاشتراكى الاثنين ، بينما العدد الباقى وهم ثلاثة اعضاء من المؤتمر والاصلاح يمثلون الاغلبية فى المجلس . فاجتماعاته دستورية وشرعية .

وعن موقف حزب المؤتمر صاحب الاغلبية من الأزمة قال مطهر تقى نحن شركاء فى السلطة ، وهناك وثائق تجمعنا ، بعد أن وافقنا عليها ، وهناك بيان تقدمت به الحكومة ، بعد الاتفاق على توزيع الحقائب الوزارية على أحزاب الائتلاف الثلاثة ، إلى مجلس النواب . ونالت به الثقة ، فالمطلوب الآن أن تقوم الحكومة بمهامها ، فى التغلب على أهم المشاكل التى تعترض اليمن سواء المشكلة الأمنية أو الاقتصادية أما طرح النقاط ال ١٨ من قبل الاشتراكى ، فقد وافقنا عليها ، ولكن بعضها لايمكن تحقيقه بين يوم



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١ ـ ١ ـ ١٩٩٤

«الاشتراكي» يعلن اغتيال اثنين من مسؤوليه

اعلن الحزب الاشتراكي اليمني أمس ان اثنين من مسؤوليه اغتيلا بالرصاص الاسبوع الماضي على ايدي مجهولين في جنوب اليمن.

وقالت صحيفة «عدن» الناطقة باسم الحزب ان الحادث وقع في الرابع من يناير ـ كانون الثاني الحالي في مديرية الضالع بمحافظة لحج على بعد ٧٠ كلم شمال عدن حيث تعرض علي محمود مثنى وصالح بن محمد وهما عضوان في الحزب الاشتراكي لوابل من الرصاص بينما كانا في داخل سيارة.

وتابعت الصحيفة ان المسؤولين قتلا على الفور ولاذ مطلقوا النار الذين لم تعرف اسماؤهم ولا انتماؤهم السياسي بالهرب الى الحدود السابقة التي كانت تفصل الشطرين.

وبذلك يرتفع الى اربعة عدد المسؤولين في الحزب الاسراكى الذين قتلوا خلال اقل من اسبوعين وآخرهم السبت الماضي حين قتل عبد الكريم صالح الجهمي بالرصاص في صنعاء.

وفي اليوم نفسه تعرض منزل زعيم الحزب الاستراكى علي سالم البيض في عدن لاطلاق النار بالاسلحة الانو ماتيكية.



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الجامعة العربية تبدى قلقها تجاه التطورات اليمنية

اعربت جامعة الدول العربية عن قلقها البالغ إزاء التطورات التى تهدد وحدة اليمن واستقراره . وناشدت الامانة العامة للجامعة - فى بيان أصدرته أمس - كل القوى الوطنية فى اليمن الحفاظ على الوحدة وتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق الوفاق الوطنى من خلال الحوار. وقد أجرى الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة اتصالين هاتفيين امس بكل من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض. ومن ناحية أخرى التقى الدكتور عصمت عبدالمجيد بالسفراء عبدالله البوسعيدى وسعيد كمال ومسعود نايف ونبيل نجم المندوبين الدائمين بالجامعة لدول سلطنة عمان وفلسطين والاردن والعراق.وصرح نبيل نجم عقب اللقاء بانه بحث مع الأمين العام وسائل تدعيم واستمرار الاتصالات بشأن القضايا التى تهم العراق والأمة العربية وانهما بحثا التطورات على الساحة العربية.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تبادل اتهامات وأجواء تشاؤم في اليمن

المعارضة تنسحب من لجنة الحوار وتدين موقفي «الشعبي» و«الإصلاح»

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

واصل ممثلو احزاب الائتلاف الحاكم في لجنة الحوار لحل الأزمة السياسية اليمنية اجتماعهم بعد ظهر امس في منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - في عدن، في غياب ممثلي التكتل الوطني للمعارضة، الذين قاطعوا عمل اللجنة، وظلوا في فندق عدن، حيث يقيمون اثناء مشاركتهم في اعمال اللجنة منذ بداية الشهر الحالي بالمدينة، بعد ان اعلنوا انسحابهم ليلة اول من امس، وقالوا ان الحوار وصل الى طريق مسدود بسبب خلافات احزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح والاشتراكي) حول نظام الحكم المحلي، وطريقة الانتخابات، وتاسيس مجلس الشورى.

وقال بيان اصدرته المعارضة اليمنية ان الخلافات المذكورة تحولت الى اتهامات متبادلة، وزاد من تصعيدها ما ورد في خطاب الرئيس علي عبد الله صالح اول من امس في تعز، اضافة الى ما ارادت بعض احزاب الائتلاف الحاكم تحقيقه من وراء اجتماع جمعية علماء اليمن في مسجد معاذ بن جبل في الجند، وعدم الالتفات الى

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

المعارضة تنسحب

جهود لجنة الحوار، وكذلك قرار مجلس النواب بمطالبة رئيس الوزراء والوزراء بالانسحاب من لجنة الحوار، والعودة الى ممارسة مهامهم بصفتهم اعضاء في الحكومة.

وكان خطاب الرئيس اليمني في تعز قد اتهم الحزب الاشتراكي بـ«السعي للانفصال»، بتمويل من دول عربية، ورد الحزب الاشتراكي بإصدار بيان عبر فيه عن حرصه على الوحدة اليمنية، ومواصلة الجهود لبناء الدولة الحديثة، وادان «الاكاذيب والشتائم» الموجهة ضده، وعبر عن ثقته بان الدول العربية التي جاء ذكرها في الخطاب تحرص «على اقامة علاقات ودية، قائمة على الاحترام المتبادل في السيادة والتعاون الأخوي وحسن الجوار» مع اليمن.

وقد اتهم بيان المعارضة احزاب السلطة بالمحافظة على مصالحها، وانها لا تريد الخير للشعب. واضاف ان «المعارضة تقدمت بأوراق معقولة ومشروعات جادة لإنهاء الازمة، ووضع اسس استقرار النظام في البلاد، الا ان احزاب السلطة واجهت الوثيقة بتحفظات تمنع الاستمرار في الحوار». وذكر ان ذلك «أقنع احزاب التكتل الوطني للمعارضة بعدم جدية مثل هذا الحوار العقيم، ودفع بها للخروج من الجدل الذي لا يفيد احدا، في مثل هذا الظرف الاستثنائي».

ورد الدكتور عبد الكريم الارياني ـ وزير التخطيط وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي ـ على ذلك قائلا «دعوهم يسألون ضمائرهم عن الذي اعاق الحوار»، واكد ان المؤتمر الشعبي لم يؤجل جلسة من الجلسات او يرفض اقتراحا من تلك التي طرحت خلال فترة عمل اللجنة، منذ يوم 8 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

وكذلك وصف عبد السلام العنسي ـ عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي ورئيس الدائرة العامة ـ انسحاب تكتل المعارضة، واصداره البيان بانه «نوع من المزايدة السياسية»، واتهم الحزب الاشتراكي بانه «استخدمهم لإفشال الحوار».

وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان «الهوية الحقيقية للمعارضة اتضحت، وانها ليست سوى الوجه الأخر للاشتراكي، واستعجلت الانسحاب، لتحقيق سبق سياسي وابتزاز اعلامي».

واعتبر العنسي قرار البرلمان بسحب اعضاء الحكومة المشاركين في الحوار وعودتهم الى اعمالهم «قرارا منطقيا، باعتبار ان استمرار الوزراء في الحوار يعطل الحكومة عن ممارسة مهامها، خاصة ان السقف النهائي لعمل لجنة الحوار انتهى» اول من امس.

واشار الى ان «المعارضة صدمت بان الامور ستعود الى وضعها الطبيعي، مما يعني انه لن يكون هناك حل الا باتفاق الرئيس ونائبه، ووصول علي سالم البيض ـ نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي ـ الى تعز». واوضح ان ذلك «سيقطع الطريق على الدور الذي رسمته المعارضة لنفسها، في استغلال وجودها في لجنة الحوار للمطالبة بتشكيل حكومة وفاق وطني، يكون للمعارضة دور بارز فيها، بالرغم من عدم وجود قاعدة شعبية او برلمانية لها على الساحة السياسية».

وذكر ان المؤتمر الشعبي يرى ترك تحديد شكل الدولة ـ على اساس الاختيار بين النظامين الرئاسي والبرلماني ـ للتعديلات الدستورية عند مناقشتها واقرارها، وأكد انه ليس من حق لجنة الحوار وضع حلول جديدة تصطدم مع الدستور.

وكان الحوار قد وصل الى طريق مسدود بسبب الخلافات التي تفجرت الليلة قبل الماضية، بسبب تحفظ التجمع اليمني للاصلاح على نظام الحكم المحلي، وما اذا كان التقسيم الاداري الجديد سيكون اقاليم او مقاطعات، مع التأكيد بان يكون اوسع من التقسيم الحالي، وان يتلافى خطوط التشطير.

واضافة الى الخلاف حول النظامين الرئاسي والبرلماني، تحفظ الاصلاح على ما طرحه الحزب الاشتراكي من ان تجرى الانتخابات على اساس القائمة النسبية، واصر على الإبقاء على نظام الدوائر الفردية، ولكن بعض الاطراف تعقد املها على ان تقبل احزاب الائتلاف ما تطرحه المعارضة من حلول وسط تتضمن استقرار النظام وتشكيل حكومة وفاق وطني لتنفيذ مقررات لجنة الحوار التي تشترط المعارضة للعودة اليها موافقة كتابية من احزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة.

ونسب عبد القدوس المضراحي ـ امين الدائرة السياسية بالقيادة التنفيذية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ـ تعطل الحوار الى عدم التزام المؤسسات الاعلامية بقرارات لجنة الحوار، والتلويح باستخدام اوراق الضغط بواسطة اطراف الصراع عن طريق المؤسستين العسكرية والتشريعية، وقال ان ذلك يشبه «استخدام السلاح اثناء المواجهة، قبل وقف اطلاق النار».

واكد المضراحي لـ«الشرق الأوسط» ان الشعبي والاصلاح تحفظا على القضايا التي اقرتها اللجان المصغرة، التي اعدت اوراق العمل الخاصة بها، وكان للشعبي والاصلاح ممثلون شاركوا في اعمالها. واضاف أن المؤتمر الشعبي تحفظ على شكل الدولة ونظام الانتخابات، وطلب بحثهما على مستوى القيادة، اضافة الى رفضه تسمية التقسيمات الادارية الجديدة بـ«الاقاليم»، وتفضيله تسميتها «محافظات» او «الوية».

واشار الى ان تحفظات الاصلاح تتفق مع موقف المؤتمر الشعبي، اضافة الى رفضه استحداث مجلس الشورى، ووصف موقف الحزب الاشتراكي بانه «عقلاني، يتقبل جميع المقترحات»، وقال ان «المعارضة لم تلمس تعصبا منه بشأن اي من القضايا الخلافية».

ويرفض تجمع الاصلاح تأسيس مجلس للشورى، على اعتبار انه سيكون مؤسسة تشريعية اخرى يمكن ان تعارض او تقلل من اهمية مجلس النواب الذي يترأسه الشيخ عبد الله الاحمر ـ رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح ـ بينما يرى الحزب الاشتراكي ضرورة المجلس الاستشاري لتمثيل المحافظات اليمنية بالتساوي، الى جانب تطعيمه بالكفاءات المتخصصة في مختلف المجالات

وبينما ذكرت مصادر سياسية ان الرئيس علي عبد الله صالح كلف العميد مجاهد ابو شوارب امس ـ في لقاء معه بتعز ـ ابلاغ لجنة الحوار موافقة حزبه على اي نتائج تتوصل اليها لجنة الحوار لإنهاء الازمة، قالت المصادر ان هذه المبادرة جاءت متأخرة، في اعقاب التأثير السلبي البالغ لخطاب الرئيس اول من امس، الذي حمل فيه البيض والاشتراكي مسؤولية الازمة، مما اسهم في دفع المعارضة الى الانسحاب



الاشتراكي يرد بعنف على اتهامات علي صالح والبيض التقى السفير الاميركي

المعارضة انسحبت مجدداً من الحوار والاردن يسعى الى توحيد جيش اليمن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ دخلت الأزمة السياسية في اليمن امس منعطفاً خطيراً اثر اعلان احزاب المعارضة انسحابها من لجنة الحوار بين القوى السياسية في ساعة متقدمة ليل الاثنين - الثلثاء. وهذا هو الانسحاب الثاني لها من حوارات عدن التي بدات في الثاني من كانون الثاني (يناير) الجاري والتي تستهدف ايجاد مخرج للازمة. وحملت المعارضة احزاب الائتلاف الحاكم مسؤولية الصعوبات التي تواجه الحوار الوطني.

واستقبل السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي في عدن امس السفير الاميركي في اليمن ارثر هيوز. واذيع رسمياً ان «البحث تناول الاوضاع في اليمن والجهود التي تبذل للخروج من الازمة والمشكلات التي تواجه مسيرة التنمية بما يضمن المحافظة على الوحدة ويعزز مسيرة الديموقراطية في البلد».

وياتي استقبال البيض للسفير الاميركي بعد ٢٤ ساعة من استقباله رئيس الديوان الملكي الاردني الشريف زيد بن شاكر الذي نقل اليه رسالة من الملك حسين. كذلك التقى الشريف زيد في تعز الرئيس علي عبدالله صالح ونقل اليه رسالة مماثلة.

ونقلت وكالة «رويتر» عن مسؤولين اردنيين ان الاردن الذي يسعى الى المصالحة بين زعماء اليمن وافق على طلب اليمن مساعدتها في اعادة تنظيم جيشها.

واضاف المسؤولون ان زيد بن شاكر ناقش الطلب تفصيلاً خلال زيارة قصيرة لتعز وعدن الاثنين وهي الزيارة الثالثة التي يقوم بها في اقل من شهرين سعياً الى حل ازمة سياسية تنذر بتقسيم البلاد.

وقال المسؤولون ان اللواء الركن عيد كامل الروضان مساعد رئيس هيئة الاركان المشتركة للتدريب والعمليات في الجيش الاردني حضر لقائي زيد بن شاكر مع علي صالح في تعز ومع البيض في عدن.

وقال مسؤول اردني لـ «رويتر»: «لقد وافقنا على طلبهم وسنرسل خبراء وضباطاً متخصصين من القوات المسلحة الاردنية لمساعدتهم على اعادة تنظيم الجيش». ولم تتوحد القوات المسلحة في شطري اليمن الشمالي والجنوبي بعد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... الحياة / الأنديشي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٢ يناير ١٩٩٤

المعارضة انسحبت مجدداً من الحوار

تتمة الصفحة الاولى

توحيدهما.

ورفض المسؤول اعطاء مزيد من التفاصيل عن ماهية المساعدة التي طلبتها اليمن.

وقالت المعارضة في بيان عن سبب انسحابها اصدرته امس في عدن: «نحن الذين وعدنا الشعب بانجاز مهمة اعداد وثيقة اسس بناء دولة النظام والاستقرار قبل العاشر من كانون الثاني (يناير) الجاري، نعلن اننا صبرنا حتى مساء امس (اول من امس) الاثنين من اجل ان نفي بهذا الوعد، وبذلنا كل طاقاتنا من اجل استغلال هذه الفرصة وحتى نزيل بعض قلق الشعب. لكن الوضع الذي يتوتر امام الجميع اثر كثيراً على مجرى الحوار، وقد اضافت احزاب السلطة (اشارة الى المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) صعوبات جديدة لم نستطع ان نتجنب مغبتها لانجاز عملنا في حينه. ويشهد الله ان كل القوى خارج السلطة تقدمت باوراق معقولة ومشاريع جدية لانهاء تداعيات الازمة ووضع اسس لاستقرار النظام في البلاد». واضاف بيان المعارضة الذي وجه الى الشعب: «لقد تقدمنا بعهد وميثاق، ثم تقدمت اللجنة الفرعية بورقة معقولة وواضحة اثريت بنقاش فياض من قبل الجميع، ثم شكلت لجنة اخرى لوضع الصيغة النهائية للوثيقة واجهتها تحفظات من بعض احزاب السلطة تمنع الاستمرار في الحوار، الامر الذي اشعر القوى السياسية خارج اطار احزاب السلطة بعدم جدية مثل هذا الحوار العقيم ودفع بقوى المعارضة مع انتهاء ليلة البارحة الى الاحتجاج وطلب الخروج من نفق هذا النهج الذي لا يرضي الله ولا خلقه ولا يفيد احداً في هذا الظرف الخاص والاستثنائي».

واكد البيان ان «الخلاف كان يدور حول ثلاث او اربع قضايا يمكن حلها، وهي تتلخص في فهم السلطة المحلية وطريقة الانتخابات في المستقبل وتاسيس مجلس شورى»، مشيراً الى ان «ذلك تحول الى اتهامات متبادلة. وزاد الطين بلة ما ورد في خطاب الرئيس علي عبدالله صالح في تعز من ردود افعال عكسية وذلك لعدم التفاته الى جهود لجنة الحوار وكذلك قرار مجلس النواب بسحب رئيس الوزراء واعضاء حكومته من الحوار بكامله».

واضاف بيان احزاب المعارضة: «اننا لا نقطع املاً لشعبنا في بذل العرق وحتى الارواح من اجل الوصول الى نتيجة تصون الوطن وتحمي اهله، لكننا لا امل لنا بهؤلاء المتحاورين الرسميين الذين لا يريدون الخير لشعبهم».

واكد ان «احزاب المعارضة خرجت من الحوار كما وعدت الشعب وتتقدم بمشروعها دون مساومة الى ابناء الشعب وزعماء الائتلاف لينقذوا البلاد من الهلاك القادم دون شك اذا استمرت الازمة في تصاعدها الخطير».

وفي اول رد فعل للحزب الاشتراكي اليمني على ما ورد في خطاب الرئيس علي عبدالله صالح اول من امس في تعز امام بعض القيادات السياسية والتنفيذية نفى مصدر مسؤول في الحزب ما ورد في الخطاب «الذي اتهم فيه الحزب الاشتراكي بالسعي الى الانفصال بتمويل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقتين الامر الذي يبعث على الاسف لهذه الاتهامات الباطلة وللشتائم والكلمات النابية التي وردت في خطاب الاخ الرئيس ضد الحزب الاشتراكي اليمني وقادته وهو ما شطبه بعض وسائل الاعلام الرسمية. الا ان الحزب الاشتراكي اليمني حريص على تقديم الحقائق لكل الذين استمعوا الى الخطاب لان الحزب واثق من خطاه ومن نهجه السياسي المعبر عن المصالح الجذرية والجوهرية لشعبنا، ولذلك فهو لا يكترث بالاتهامات الباطلة (...) ان كل الافتراءات والاكاذيب والشتائم الموجهة ضد حزبنا مردودة على اصحابها جملة وتفصيلاً. والاشتراكي سيظل حريصاً على مواصلة نهجه الثابت لاقامة علاقات طيبة بين اليمن وجيرانها. ويثق ثقة تامة بان الاشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقتين يحرصون من جانبهم على اقامة علاقات ودية قائمة على الاحترام المتبادل في السيادة والتعاون الاخوي وحسن الجوار مع اليمن».

وكان القلق بدا واضحاً امس بين المواطنين في عدن وارتفع سعر الدولار في اسواق صرف العملات غير الرسمية فجاة الى معدل لم يسبق له مثيل اذ وصل الى ٧٥ ريالاً بعدما شهد خلال اليومين الماضيين انخفاضاً نسبياً، اذ بلغ ٥٠ ريالاً. ورفض الصيارفة التداول بالعملات الاجنبية ومنها الدولار والجنيه الاسترليني وذلك بسبب التدني الخطير لقيمة العملة الوطنية.

المصدر : الخليج القطرية
التاريخ : ٢١ - ١ - ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجامعة تعرض وساطتها ... وتفاؤل أردني حذر بلقاء صالح والبيض

اليمن: قرارات للجنة الحوار تبشر بحل الأزمة

سحب القوات من المدن ـ لا مركزية ـ تخفيض الانفاق الحكومي

قالت مصادر حزبية يمنية ان اطراف النزاع اتفقوا على اجراءات سياسية وعسكرية من اجل انهاء الأزمة التي تعصف باليمن. وقالت المصادر ان هذه الاجراءات اذا ما طبقت تبشر بحل الأزمة.

فقد قررت «لجنة الحوار الوطني» هذه الاجراءات خلال اجتماع لها الليلة قبل الماضية في عدن. وأوضحت ان الاجراءات تتجه بعض الشيء نحو استرضاء علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني المعتكف في عدن وتستجيب لشروط الحزب الاشتراكي الثمانية عشر.

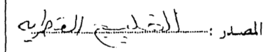
ويدعو الاتفاق الى سحب القوات ومعسكرات الجيش من المدن الرئيسية واعتقال المشتبه بتورطهم في سلسلة من الاغتيالات السياسية.

وقالت المصادر ان من النقاط التي نص الاتفاق عليها ايضا خفض الانفاق الحكومي واتخاذ اجراءات لمكافحة الفساد وبعض الاجراءات لتحقيق لا مركزية السلطة من شأنها تقليل سلطة الحكومة المركزية في صنعاء.. كما وافقت على تحديد موعد للانتخابات المحلية بعد ان اجريت اول انتخابات عامة ديمقراطية العام الماضي.

وذكرت المصادر ان الاتفاق يلبي ايضا مطلبا رئيسيا للحزب الاشتراكي بأن يخضع البنك المركزي لسلطة الحكومة التي يرأسها حيدر ابوبكر العطاس الذي ينتمي للحزب الاشتراكي. وحتى الآن يخضع البنك لسلطة الرئيس علي عبدالله صالح.

وتقول مصادر في الجنوب ان الحزب الاشتراكي لن يقنع بمجرد الوعود ويريد ان يرى اجراءات فعلية قبل انهاء مقاطعته لصالح. ويقول الحزب ان الجانبين توصلا في الماضي الى اكثر من اتفاق ولكن لم ينفذ اي منها.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ - ١ - ١٩٩٤

وقد حمل الرئيس صالح امس اطرافا لم يحددها مسؤولية استمرار الازمة قائلا انها لا تقبل بالديمقراطية التي احتكمنا لها وتعمل ضدها اذا لم تكن في صالحها.

واضاف في كلمة له اثناء لقائه مع ابناء محافظة الحديدة ان البعض ما زال مشدودا للماضي ولم يتخلص من النظرة الخاطئة للامور حيث سعى لاثارة الصراعات في المجتمع تحت مسميات عدة واشعال الطائفية والتعصب.

وكرر صالح رفضه الشديد للعنف بكافة صوره والارهاب السياسي والفكري واعمال التخريب. وقال ان هذا امر مرفوض وان هناك تعليمات واضحة الى الاجهزة الامنية بعدم السماح او التعاون مع اي مخرب يهدد الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

ومن جانب آخر استقبل البيض امس في عدن السفير الامريكي لدى اليمن آرثر هيوز.

وجرى خلال المقابلة بحث علاقات التعاون الثنائي وسبل تعزيزها وتبادل الآراء حول المستجدات على الاوضاع الراهنة والجهود التي تبذل في سبيل الخروج من الازمة وايجاد الحلول والمخارج العملية للقضايا والمشكلات التي تواجه مسيرة التنمية.. بما يضمن الحفاظ على الوحدة ويعزز مسيرة الديمقراطية باليمن.

وعلى صعيد آخر وافق الاردن على طلب اليمن مساعدته لاعادة تنظيم جيشه المنقسم. وقال مسؤولون في عمان ان الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي ناقش الطلب بشكل مفصل اثناء زيارة قصيرة لليمن امس الأول وهي الثالثة التي قام بها في اقل من شهرين سعيا الى حل الأزمة اليمنية حيث نقل رسالة من الملك حسين الى الرئيس صالح.

وقال المسؤولون ان اللواء الركن عبد كامل الروضان مساعد رئيس هيئة الاركان المشتركة للتدريب والعمليات في الجيش الاردني حضر اجتماعات منفصلة مع الرئيس صالح في تعز والبيض في عدن.

وقال مسؤول اردني «لرويتر» «لقد وافقنا على طلبهم وسنرسل خبراء وضباطا متخصصين من القوات المسلحة الاردنية لمساعدتهم على اعادة تنظيم الجيش».

وقال مسؤول اردني انه من المتوقع ان يحاول الملك حسين الترتيب لعقد اجتماع مصالحة بين صالح والبيض في اليمن او عاصمة الاردن بعد ان يعود من زيارة لواشنطن في وقت لاحق من هذا الشهر.

وقال مسؤول اردني آخر «نتوقع عقد اللقاء في غضون شهر من الان».

واضاف «بالتأكيد لو لم يكن هناك امل بالمصالحة بينهما ومحاولة احتواء الأزمة لما تدخل الملك شخصيا وبناء على طلب من الزعيمين الاثنين.. ولما ارسل الملك الشريف زيد نفسه ثلاث مرات».

واضاف «هناك تفاؤل حذر لدينا في امكانية عقد لقاء المصالحة على الرغم من تأزم الوضع والمنازعات الشخصية القوية بين الرئيس ونائبه».

الجامعة تعرض وساطتها ...
وتفاؤل اردني حذر بلقاء صالح والبيض

من جهتها، ذكرت وكالة انباء «سبأ» اليمنية ان الجامعة العربية اعربت للرئيس صالح امس عن استعدادها للتوسط في الأزمة.

وقالت الوكالة ان الامين العام للجامعة عصمت عبد المجيد عرض الوساطة خلال مكالمة تلفونية مع الرئيس اليمني. وتحدث عبد المجيد ايضا مع البيض.

وقالت الوكالة ان عبد المجيد عبر «عن استعداد الجامعة العربية للقيام باي جهود او مسعى لتقريب وجهات النظر يمكن اليمن من تجاوز التحديات التي تواجهها نتيجة استمرار الأزمة السياسية الراهنة وبما يصون مسيرة الوحدة اليمنية التي تمثل مكسبا قوميا لكل أبناء الأمة العربية».

(وكالات)



المصدر : الأهـــــــــرام
القاهرية

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطــوات لدفــع الأزمــة فى اليمــن نحــو الانفــراج

صنعاء - وكالات الانباء: استبعد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح امكانية إعادة تقسيم اليمن ثانية فى ضوء الخلافات المتزايدة بين حزب المؤتمر الشعبى الذى يتزعمه والحزب الاشتراكى بزعامة نائبه على سالم البيض.

واكد صالح، فى اجتماع مع اهالى مدينة الحديدة أمس، اهمية إجراء حوار بين الأوساط السياسية اليمنية لضمان ترسيخ اسس النظام الديمقراطى.

فى الوقت نفسه، كشفت لجنة الحوار الوطنى المكلفة بتسوية الأزمة عن عدة خطوات سيجرى اتخاذها بهدف المساهمة فى انفراج الوضع بما فى ذلك سحب الجيش من المدن واعتقال المشتبه فى تورطهم فى حوادث الاغتيالات التى وقعت مؤخرا وتطبيق مبدأ لامركزية السلطة.

من ناحية اخرى، ناشدت دولة قطر القيادة اليمنية العمل على وحدة الصف لتحقيق المصالح الوطنية والحفاظ على وحدة اليمن.

المعارضة اليمنية ترفض العودة للحوار وتقترح انتخابات جديدة

صالح: القضية ليست علي وعلي ومستعد للاستقالة إذا كانت حلاً

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

عرض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استقالته من رئاسة الدولة ودعا نائبه علي سالم البيض ليحل محله اذا كانت هذه هي المشكلة. وحذر من الدعوة للحكم الاقليمي وقال ان هذا يشكل مخططا لتقسيم البلاد.

واتهم حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يرأسه صالح، الحزب الاشتراكي الذي يرأسه البيض بالكذب والدس والتملق. في حين رفضت احزاب المعارضة المشاركة في لجنة الحوار العودة للجنة واتهمت احزاب الائتلاف (الشعبي والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) بعرقلة الحوار. ودعت في وثيقة اعتبرتها هي الحل الى انتخاب مجلس نيابي جديد العام المقبل. كما حددت في وثيقتها نقاط خلاف الاطراف المتصارعة.

ففي خطاب له في محافظة «إب» القريبة من «تعز» دعا الرئيس اليمني قيادات الحزب الاشتراكي، الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم، الى تحكيم العقل والمنطق، وان يسود الحوار بدلا من اي خيار آخر. وعبر عن امله في ان تتحمل لجنة الحوار للقوى السياسية مسؤوليتها للاسراع في الانتهاء من مناقشة القضايا والنقاط المطروحة لحل الازمة السياسية للخروج بالبلاد من المازق الراهن الذي تعيشه. وقال «ان الازمة ليست بين ابناء الشعب اليمني الواحد، بل هي ازمة ثقة بين بعض القيادات التي تغلب مصالحها الذاتية على المصلحة الوطنية، وان القضية ليست في علي، وعلي، بل هي مسؤولية الذين لا يريدون ان يخرج الشعب اليمني من هذه المحنة».

واضاف «لقد قبلنا بكل النقاط والمطالب المقدمة من شريكنا - الحزب الاشتراكي، واستجبنا لدعوة العلماء من اجل اصلاح الامور، ولو كنت اعرف ان بامكاني ان اقدم اي شيء من التنازل لقدمته، ولم يبق الا ورقة استقالتي من رئاسة الدولة».

واعلن استعداده لتقديم استقالته من رئاسة الدولة من اجل الحفاظ على الوحدة، وقال «وليأت الاخ البيض، او الاشتراكي اذا كان ذلك هو المشكلة». ثم جدد دعوته للاشتراكي للحوار رغم التصريحات التي صدرت من بعض قياداتهم ضد الرئيس.

واوضح الرئيس اليمني ان مشروع تقسيم البلاد الى اقاليم انما هو مخطط لتقسيم البلاد الى دويلات وسلطنات. واشار الى وجود مخطط للقيام باعمال الشغب والتخريب وهناك من يعبئ باتجاه العودة الى التشطير.

وعلى صعيد اخر عبر مصدر مسؤول في «الشعبي» عن السفه الشديد لما ورد في تصريح لمصدر في «الاشتراكي» اول من امس حول خطاب الرئيس اليمني الذي القاه اخيرا في تعز وهاجم فيه «الاشتراكي» واتهمه بالانفصالية والسعي لضرب الوحدة بتمويل من دول عربية.

واعتبر المصدر ان تصريحات الاشتراكي اتسمت بعدم المسؤولية والدس والتملق الكاذب. واكد في تصريح وزع امس في صنعاء، وحصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه، ان علاقات الجمهورية اليمنية مع جيرانها واشقائها ليست سلعة للمساومة، ولا موضوعا للافتراء، وذلك اشارة الى ما تضمنه تصريح الاشتراكي من قول بان الرئيس صالح اتهم دولتين عربيتين بالاسم بتمويل الحزب الاشتراكي

التتمة .... ص 4



صالح

للانفصال. غير ان المصدر المسؤول في المؤتمر الشعبي نفى ذلك نفيا قاطعا.

على صعيد آخر رفضت احزاب المعارضة العودة الى الحوار رغم محاولات احزاب الائتلاف المشاركة فيه اقناعها بالعودة. واشترط التكتل الوطني للمعارضة على احزب الائتلاف توقيع بيان يأخذ بما وضعته المعارضة من بنود للخروج من المأزق.

وكشفت المعارضة امس عن مضمون الوثيقة التي وضعتها والتي حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منها، وجاء فيها دعوة لانتخابات نيابية جديدة العام المقبل، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وتخويل رئيس الوزراء اعفاء اي وزير يستحيل التعاون معه، وإسناد الوزارات الرئيسية لشخصيات وطنية تتصف بالنزاهة.

واشترطت المعارضة ضمانات لذلك منها: اتفاق الجميع على منع اي انتقام، الالتزام بالخيار الديمقراطي البرلماني والتخلي عن النظام الرئاسي. وحددت المعارضة في وثيقتها نقاط الخلاف بين اطراف الائتلاف في الخلاف على طبيعة النظام رئاسي، برلماني، ثنائية السلطة التشريعية بين مجلس نواب ومجلس شورى، طبيعة الحكم المحلي وتسميته، ثم كيفية اجراء الانتخابات هل على اساس فردي ام على اساس اللائحة، ورأت المعارضة ان الحكومة الحالية غير قادرة على تنفيذ الاتفاق. وتخوف المراقبون من آلية تنفيذ اي اتفاق بسبب اجواء التوتر السائدة والمستمرة. واشاروا الى ان مشكلة دمج القوات المسلحة بعضها مع بعض ليست مجرد قضية فنية وانما هي قضية سياسية لأن الازمة امتدت الى صفوف العسكريين ايضا.

واعلن في صنعاء امس ان الرئيس اليمني تسلم رسالة خطية من السلطان قابوس سلطان عمان، تتناول الوساطة التي يبذلها لاجراء مصالحة وطنية في اليمن.



عناصر الأزمة في اليمن وبعض شروط التغلب عليها

مصطفى احمد محمد نعمان *

■ يقع الكثيرون في خطأ اعتبار الأزمة اليمنية وليدة اعتكاف علي سالم البيض منذ اب (اغسطس) الماضي، ومرد ذلك التقدير الرغبة في تشخيص القضايا وتسطيح اسبابها بعيداً عن التقويم السليم والموضوعي لعناصرها الحقيقية.

لقد عمد المستشارون الى الترويج بأن اعتكاف البيض مرده حرصه الشديد على تبوّؤ منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة. وكان ذلك التبرير الهزيل بداية تصعيد المواجهة السياسية بين الطرفين. ان مكانة البيض ليست نابعة من المنصب الذي كان المستشارون يريدون اغراءه به، ولكن مكانته نابعة - كما يعلمون تماماً، من موقعه الحزبي والشخصي. اني لا استبعد الجانب الشخصي على الاطلاق، ولكن التركيز عليه ادى - بالضرورة - الى تجاهل الجوانب الموضوعية والتي اولها انهيار الثقة على الصعيد العملي بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض. وللتدليل على ذلك يمكن العودة الى الاسلوب الذي حاول علي صالح اتباعه لشق صف الحزب الاشتراكي.

ولعل الكل يتذكر الوثيقة التي جازف البيض بالتوقيع عليها قبل سفره الى الولايات المتحدة للعلاج. وما ان لاح في الافق ان عناصر قوية في الحزب تعارض ما تم الاتفاق عليه، حتى بدأ علي صالح مفاوضات جديدة معها متحججاً بوجود شريك ثالث يجب ان يتم الاتفاق معه. ومع قوة هذا المنطق، حينها، ومع منطق عناصر الحزب الاشتراكي في رغبتهم عقد صفقة جديدة، ورغم كل ذلك، الا ان علي عبدالله صالح كان يجب عليه عدم الاندفاع للتوقيع حتى عودة البيض والتفاهم معه ولو من باب المجاملة والحرص على بناء جسور ثقة، كان المستشارون يبذلون الجهد لهدمها مرة بعد مرة.

ان انهيار عامل الثقة بين علي صالح وعلي البيض هو الذي دفع بالأزمة الى هذا البعد الخطير، وجعل من المخارج لها الحديث عن الانفصال. انني لا اهول ولا ابالغ اذا قلت ان كل الازمات السابقة لم تكن تحمل في طياتها اي حديث او تلميح عن مخرج ماسوي كهذا، ولكن الكل يعلم - رغم محاولات الاختفاء وراء السراب - ان الانفصال امر يمكن ان يقع اذا استمر تدهور الامور، او كما ذكر كاتب معروف من «ان خطورة الازمة تكمن في انها متحركة وان الحلول المطروحة لها معرضة في استمرار لان تتجاوزها الاحداث». وهنا اتذكر حواراً مع بعض التيارات الشابة في حزب الاصلاح قبل خمسة او ستة اشهر عندما طرحت لهم مخرجاً عملياً يعتمد كمحور له على «الفيديرالية»، واكدت لهم ان ما يرفض اليوم سيقبل اقل منه غداً، وان الحديث عن صيغة جديدة للحكم امر مفروغ منه ويجب الدخول في تفاصيله باسرع ما يمكن حتى لا يتجاوزه الزمن ونصبح اقرب - بعد حين - الى ما هو دون الفيديرالية. ولقد تحملت في هذا اللقاء اتهامات وتساؤلات تتعرض الى اهداف يعتقدون اني اسعى الى تحقيقها.

واليوم اعود مرة اخرى للتاكيد ان صيغة الحكم التي تعطي صنعاء وحدها ودون غيرها الحق المطلق في رؤية الامور بمنظارها الضيق، لا يمكن ان تستمر.

لقد تغيرت موازين القوى بعد ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، ولكن عقلية صنعاء ظلت جامدة على حالها، غير قادرة على تمييز الخيوط والحدود الجديدة للخارطة السياسية والاجتماعية.

والنظرة العاقلة والحصيفة للواقع ستجعل المسؤولين في صنعاء يدركون اهمية الالتفات الى صيغة الحكم المطلوبة بعيداً عن الحق المطلق الموروث منذ قرون بعيدة.

وإني اتفق تماماً مع كل مناد – وكل يمني – ان الوحدة اليمنية امر لا يحتاج الى معاهدات واتفاقات، ولكن الابقاء على عناصرها يحتاج الى رؤية جديدة من الجميع، ولا اريد ان يُفهم اني اتحامل على صنعاء كعاصمة ولكني اشير بقوة الى مكامن الخلل في نظامنا السياسي الذي لم يعط لغير ابنائها ثم الاقربين اليها، تلك المكانة القوية واليد الطولى في أمور البلاد والعباد.

وحتى لا اطيل فإني أرى المخرج من الازمة الراهنة في:

اولاً: البدء في عملية التقسيم الاداري والاكتفاء باربعة اقاليم تمزج بين المحافظات الجنوبية والشمالية بناء على معايير محددة وعلمية.

ثانياً: في الوقت نفسه يبدأ اخراج معسكرات القوات المسلحة من المدن الرئيسية دون تلكؤ او مبررات واهية.

ثالثاً: الشروع في نقل السلطات المركزة في صنعاء الى المحافظات الحالية بصورة موقتة حتى الانتهاء من التقسيم الاداري الجديد.

رابعاً: تحديد صلاحيات الرئاسة في القضايا المالية والادارية والتعيينات وغيرها.

هذه نقاط ارى ان البدء في معالجتها يكوّن المدخل الجاد والحقيقي لحل الأزمة بعيداً عن حوار الطرشان الحالي.

---

* ديبلوماسي يمني.



فشلان لا يصيران نجاحاً

■ ان يحمّل رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح، الأمين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض، القسط الاكبر من مسؤولية ما يجري في اليمن، خطأ لا يعادله إلا ان يقوم البيض بتوجيه الاتهام نفسه الى صالح.

وما لا بدّ، بداية، من الاشارة اليه، ان الأزمة اليمنية لم تعد بسيطة أو من النوع العادي. وها هو الرئيس اليمني (الجنوبي) السابق علي ناصر محمد يوجه نداء الى الشعب والجيش اليمنيين محذراً فيه من حرب اهلية، داعياً الى تفاديها. وحين نحدد حجم المشكلة الكبير يصبح توجيه الاتهامات من الصنف المذكور، صغيراً.

فعلي سالم البيض مسؤول بطبيعة الحال بوصفه رمز التجربة الاشتراكية السابقة في الجنوب، بوصفه رمز إفلاسها ومآسيها والنفاذ بما ارتكبته، ولا سيما في ١٩٨٦، من طريق الانخراط في وحدة عجلى. وهو، اخيراً، مسؤول عن مطالبة هذه الوحدة بأن تؤمّن حماية اشتراكيي الجنوب مما فعلوه بشعبهم طوال نيّف وعقدين من الزمن.

وعلي عبدالله صالح مسؤول ايضاً بوصفه رمز اتجاه القضم السائد في الشمال. وفي هذه الخانة يندرج التعاطي مع الجنوب ككينونة لها تمايزها واستقلالها التاريخيان، كما يندرج فهم العسكر للحياة السياسية، وفهم القائد الفرد لعمل المؤسسات، ناهيك عن التحالفات غير المبدئية مع قوى ظلامية لا صلة لها بمنطق الدولة الحديثة وعملها. وهذه كلها امور تعمل على انقاص رصيد علي عبدالله صالح.

قصارى القول ان الطرفين مسؤولان، واحد تكمن مسؤوليته الأم في التأسيس للكارثة، والآخر تكمن في استثمارها وإعادة تدويرها. والمهاترة الصغيرة بينهما وبين الطرفين اللذين يمثّلانهما، تدلّ الى درجة مسؤوليتهما معاً.

غير ان ما هو أبعد من هذا وذاك، اننا نشهد بأم العين، كيف ان الوحدة التي هي حصيلة مسؤوليتين غير معترف بهما، غير قابلة لأن تعيش. ذلك ان الاحباطين لا يصنعان املاً، تماماً كما ان الفشلين لا يصيران نجاحاً، والخطأين لا يفضيان الى صواب.

وهذا الدرس الذي يعاود اليمن كشفه يضرب عميقاً في تربة السلوك السياسي العربي. فكثيراً ما نقرأ ان العجز عن حلّ المشكلة الفلانية «ضمن الحدود القطرية» يدفع الى التفكير بحلها «من ضمن افق وحدوي»، وذلك على غرار ما كنا نشهده من ميل الى القفز فوق مشكلات محلية بتسعير الصراع مع «عدو» خارجي.

اما التراجع، بعد هذه الاندفاعات العاطفية في تجاهل الواقع، فلا يكون إلا نحو اليأس او العدم او الحروب الاهلية. فالفلسطينيون ارادوا ذات مرة ان يتراجعوا الى تقسيم ١٩٤٧، لكن هيهات. واللبنانيون تراهم متلهّفين الى التراجع نحو الأيام السابقة على ١٩٧٥، وقد سبق السيف العذل. اما اليمنيون الذين باشروا، قبل مدة، العد العكسي من الوحدة الى الفيديرالية او الكونفيديرالية، فقد لا يجدون متاحاً لهم غير الحرب الاهلية، على ما حذر علي ناصر محمد.

للأسف؟ هذا بديهي، لكنه عاجز ايضاً عجز السياسات الموصلة الى ما نحن فيه.

حازم صاغيّة



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/١/١٩٩٤

تأجيل محادثات الدول المستقلة في اليمن

استبعاد عقد مؤتمر طارىء لاوبك

لا يرى محللو شؤون النفط احتمالا يذكر لعقد اجتماع طارىء لاوبك قبل ٢٥ مارس (آذار) للاتفاق على خفض انتاج النفط ولكنهم مختلفون حول نقطتين رئيسيتين هما هل ستنتعش اسعار النفط ومتى سيحدث ذلك. ويعقد محللون في مؤسسة كلينوورث بنسون للابحاث وعلى راسهم مهدي فرض مقارنات للوضع الراهن مع انهيار اسعار النفط في عام ١٩٨٦. ويقولون ان احتمالات ان تجري اوبك محادثات طارئة على المدى القريب تتضاءل.

وفي احدث تقرير لهم عن النفط يقول فريق المحللين بالمؤسسة انه رغم حلول موسم الشتاء في نصف الكرة الشمالي فان اسعار النفط تبدو في طريقها الى مزيد من الهبوط. وبغير خفض الانتاج فمن المستبعد ان يشتد الطلب في الربع الثاني الحاسم من العام.

وبمستوى انتاج اوبك الحالي الذي يقدره المحللون بنحو ٢٤.٧ مليون برميل يوميا «فان الطلب على خام اوبك قد يهبط الى ٢٣.٧ مليون برميل يوميا في الربع الثاني الحرج» حسبما يقول التقرير. واضاف التقرير انه ما لم يتم خفض الانتاج قبل ٢٥ مارس (آذار) فان «عواقب ذلك على اسعار النفط ستكون بمثل سوء ما حدث عام ١٩٨٦».

وقالت مؤسسة بتروسترا تيجيز الاستشارية ومقرها باريس في تقرير لها ان هبوط اسعار النفط كبد اوبك خسائر نسبتها عشرة في المائة من ايرادات عام ١٩٩٣ بحيث وصلت الى ١٢٥,٨ مليار دولار. ويقول جيف باين المحلل بمؤسسة فيليبس اند درو ان بوسع اوبك الابقاء على سقف انتاجها الحالي ويتوقع انتعاشا في وقت لاحق من ١٩٩٤. وقال باين انه بينما يبلغ متوسط الطلب المتوقع على نفط اوبك ٢٥ مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام فان الانتعاش سيكون بطيئا في البداية ولكنه سيزداد قوة فيما بعد.

كما تشعر مؤسسة ناتوست للاوراق المالية بالتفاؤل ازاء احتمال حدوث انتعاش في وقت لاحق من العام. وتقول ان الطلب على نفط اوبك سينتعش مع انتعاش الاقتصاد العالمي وتراجع معدل الزيادة في انتاج بحر الشمال.

وفي فيينا قال مصدر في منظمة اوبك امس انه من غير المرجح ان تدعو اوبك الى عقد محادثات مبكرة قبل موعد الاجتماع المقرر في ٢٥ مارس (آذار) ايا كانت نتيجة المساعي التي تبذلها سلطنة عمان لخفض انتاج الدول غير الاعضاء بالمنظمة.

وجاء تصريح المصدر في الوقت الذي يستعد فيه سعيد بن احمد الشنفري وزير البترول العماني للسفر الى ماليزيا وسلطنة بروناي لاجراء محادثات اليوم في احدث مراحل مساعيه لاقناع المنتجين من خارج اوبك بخفض الانتاج. وقال المصدر لرويتر «لا اشعر بانه سيتخذ اي قرار بعقد اجتماع حتى عندما يقدم الشنفري تقريره الى الوزراء».

وفي كوالالمبور قال مسؤولون في السفارة العمانية امس أن الشنفري سيصل الى ماليزيا اليوم الخميس لاجراء محادثات مع المسؤولين الماليزيين. وقال مسؤول انه من المقرر وصول الشنفري في ساعة مبكرة من اليوم لحضور اجتماع مع سيد حامد البار الوزير بمكتب رئيس الوزراء.

وسيتوجه الشنفري الى سلطنة بروناي بعد ظهر اليوم حيث يقضي ليلته فيها قبل ان يعود الى بلاده في صباح اليوم التالي.

وفي لندن قال مسؤول في احدى الدول غير الاعضاء في اوبك امس ان المحادثات بين خبراء في شؤون النفط من الدول المنتجة للنفط خارج اوبك التي كان من المقرر اجراؤها باليمن في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ستتاجل الى موعد لاحق في منتصف فبراير/ شباط وربما تعقد في لندن.

وقال المسؤول ان تأجيل اجتماع اليمن يرجع فقط الى «اسباب تتعلق بترتيبات عقد الاجتماع». وقال ان من المرجح الآن عقد الاجتماع في لندن في منتصف فبراير بحيث يتزامن مع «اسبوع» معهد البترول وهو مؤتمر سنوي لصناعة النفط

وكان من المقرر اصلا ان يعقد اجتماع اليمن في ديسمبر/ كانون الاول

واستبعد المسؤول تلميحات بان الهدف من محادثات المنتجين من خارج اوبك هو الاتفاق على تخفيضات من رابطة مصدري البترول المستقلين «ايبك» ككتلة واحدة وقال «بالنسبة لكثير من دول ايبك يصعب تصور اجراء مثل هذه التخفيضات.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد قدرت الطلب على نفط اوبك الخام والسحب من المخزون في الربع الاول من العام الجاري بواقع ٢٥,٣ مليون برميل يوميا بانخفاض نصف مليون برميل عن تقديرها السابق قبل شهر.

وقال تقرير اصدرته الوكالة امس ان انتاج اوبك في شهر ديسمبر/ كانون الاول الماضي «لم يتغير بصفة جوهرية» عن انتاج الشهر الذي سبقه وبلغ ٢٤.٧٢ مليون برميل يوميا.

وعزت الوكالة في تقريرها معظم الزيادة في الانتاج التي تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا عن سقف الانتاج الرسمي لاوبك وهو ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميا الى العراق الذي خصصت له حصة اسمية في ضوء الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة على صادراته النفطية منذ ازمة الخليج. وقالت ان انتاج العراق زاد بواقع ١٤٠,٠٠٠ برميل يوميا عن الحصة المقررة له وهي ٤٠٠,٠٠٠ برميل يوميا.

وزاد انتاج ايران ثاني اكبر منتج في اوبك بواقع ٩٠,٠٠٠ برميل ووصل الى ٣,٦٤ مليون برميل يوميا. وقالت الوكالة ان انتاج ايران زاد قليلا في ديسمبر عن حصتها البالغة ٣,٦ مليون برميل يوميا بعد ان كان اقل قليلا من حصتها في نوفمبر/ تشرين الثاني

[رويتر]



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٤

الاشتراكي يشيد بدور السعودية والكويت

البرلمان اليمني يهدد بحجب الثقة عن نائب الرئيس

صنعاء ـ وكالات ـ بدأ مسؤولون شماليون في صنعاء بالتطرق الى امكان قيام مجلس النواب اليمني بعزل المسؤولين الجنوبيين المتهمين بعرقلة عمل مؤسسات الدولة منذ بدء الازمة السياسية في اليمن قبل خمسة أشهر.

وذكر مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام (شمالي) ان الكرة باتت في ملعب مجلس النواب الذي تقع عليه مسؤولية اعادة تنشيط المؤسسات الدستورية.

واكد المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي به من دبي ان مجلس النواب قادر على حجب ثقته عن نائب الرئيس علي سالم البيض (الزعيم الجنوبي) في حال استمراره في رفض اداء اليمين الدستورية امام مجلس النواب الذي عينه في اكتوبر الماضي عضوا في المجلس الرئاسي.

يذكر ان خلافا حادا نشب بين البيض الذي يشغل ايضا منصب الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني وبين الرئيس علي عبدالله صالح زعيم المؤتمر الشعبي العام.

ويعتكف البيض منذ ١٩ اغسطس الماضي في عدن (جنوب) ممتنعا عن



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اداء اليمين الدستورية امام النواب.
واتهم المصدر الحزب الاشتراكي باستدعاء جميع كوادره من شمال البلاد مما ادى الى شلل في عمل مؤسسات الدولة. وكان آلاف الكوادر الجنوبيين انتقلوا الى الشمال بعد توحيد البلاد مقابل حوالي ٥٠ كادرا شماليا فقط ارسلوا الى الجنوب.
وتابع المصدر ان الكوادر الشماليين اجبروا على العودة الى الشمال بعد ضغوط مارستها عليهم سلطات عدن. ومن بين هذه الكوادر محافظا حضرموت ولحج صلاح عباد القولاني وصلاح العجم.
وبحسب الحزب الاشتراكي فان عددا كبيرا من الموظفين غادروا صنعاء في الاسابيع الماضية الى الجنوب خوفا على سلامتهم.
من جهته لم يوفر الحزب الاشتراكي انتقاداته للمؤتمر الشعبي العام متهما زعيمة بعدم احترام توصيات لجنة الحوار الوطني التي طلبت من المتنازعين انهاء حملاتهما الاعلامية لتشجيع تسوية سلمية للازمة.
واشار الحزب الاشتراكي امس الأول الى ان الرئيس اشرك الشعب في الازمة غداة خطاب الرئيس صالح في تجمع شعبي قرب تعز الذي قال فيه في هذه الظروف الدقيقة ادعو كل مواطن الى قول كلمة الحق في وجه الباطل بدون خوف او مجاملة.
وقد تجاهلت وسائل الاعلام الرسمية في عدن هذا الخطاب الذي وصفه الحزب الاشتراكي بغير المسؤول.
وتابع المصدر قوله بوسع مجلس النواب حل حكومة حيدر ابوبكر العطاس اذا استمر هذا الاخير في رفض تحمل مسؤولياته.
وكان الرئيس صالح ندد أمس الأول بحكومة العطاس التي اتهمها بانها لم تقدم حتى الان موازنة الدولة للعامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ معتبرا ضمنا انها تنشر الفوضى في البلاد.
ودعا مجلس النواب الذي انعقد الاثنين برئاسة عبدالله الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح العطاس مجددا الى تحمل مسؤولياته الدستورية والمشاركة في الاجتماع المشترك لمجلس النواب ومجلس الوزراء الذي انعقد في اليوم نفسه.
واعتذر العطاس الموجود في عدن عن حضور الاجتماع متذرعا باسباب صحية.
وحمل المصدر في المؤتمر الشعبي العام من جهة اخرى الاشتراكيين مسؤولية تدهور الازمة خصوصا بعد رفض زعيمهم حضور لقاء المصالحة بينه وبين الرئيس صالح بمبادرة من تجمع العلماء اليمنيين.
واتهم المصدر الحزب الاشتراكي بنشر لواءين من الجيش الجنوبي عند الحدود السابقة بين الشطرين اليمنيين اللذين توحدا في مايو ١٩٩٠. واضاف المصدر ان الجنوبيين نقلوا الى منطقة شبوة لواء مشاة كان مرابطا في مهرة عند الحدود مع سلطنة عمان ولواء اخر كان مرابطا في حضرموت عند الحدود مع السعودية.
بدوره اعرب الحزب الاشتراكي عن ثقته بان المملكة العربية السعودية والكويت الشقيقتين حريصتان على وحدة اليمن وتطور وازدهار الشعب اليمني.
واكد الحزب في بيان خاص انه سيواصل نهجه الثابت لتحسين علاقات اليمن مع جيرانه وايقاف كل التصرفات والتداعيات التي من شانها ان تسيء الى علاقات اليمن مع جيرانه.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٤

وعلى صعيد اخر ذكرت مصادر غربية امس ان الحكومة اليمنية لم تتمكن حتى الان من اطلاق سراح رهينتين غربيتين تم احتجازهما قبل اسبوع ولكنها تواصل التفاوض مع المختطفين من رجال القبائل الذين يطالبون بفدية على ما يبدو.

واضاف مصدر الحكومة لاتزال تفاوض ولكن لا توجد أي دلائل على تطورات.

وكان بريطاني يدعى بيتر جاكسون وكندي لم يذكر اسمه وستة يمنيين قد احتجزوا من قبل رجال قبائل في الثالث من يناير الحالي عندما وصلوا بطائرة هليكوبتر الى منطقة مارب التي تبعد ١٠٠ كيلومتر الى الشرق من العاصمة صنعاء للتحقيق في تقرير عن عملية تخريب لاحد انابيب النفط. واستولى رجال القبائل ايضا على الطائرة الهليكوبتر.

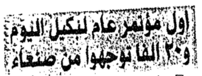
وقالت المصادر ان خط الانابيب لم يتعرض لعملية تخريب كما زعم في التقرير.

وفي وقت لاحق اعرب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس عن استعداده للاستقالة اذا كانت هذه هي المشكلة التي تحول دون الخروج من الازمة القائمة في اليمن منذ خمسة اشهر.

وقال لم يتبق الا ورقة الاستقالة من رئاسة الدولة وانا على استعداد لتقديمها من اجل الحفاظ على الوحدة وليأتي علي سالم البيض او الحزب الاشتراكي اذا كانت هذه هي المشكلة.

يذكر ان نائب الرئيس علي سالم البيض معتكف منذ اغسطس الماضي في عدن جنوب البلاد ويطالب باقرار اصلاحات سياسية واقتصادية قبل موافقته على المشاركة في السلطة.





أول مؤتمر عام لبكيل اليوم و٢٠ ألفا توجهوا من صنعاء

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ توافدت على صنعاء امس اعداد كبيرة من ابناء قبائل بكيل وصلوا اليها في شكل جماعات من مختلف المناطق اليمنية.

وبلغ عدد الذين دخلوا العاصمة نحو ٢٠ الف شخص كانوا في نحو الفي سيارة وشاحنة صغيرة ويحملون سلاحهم الشخصي (البندقية). وتوجه هؤلاء في موكب من صنعاء الى منطقة انس في محافظة ذمار عند الساعة الثانية بعد الظهر وتمهيداً لانعقاد المؤتمر العام لقبائل بكيل ابتداء من صباح اليوم الخميس. واعد المؤتمر المجلس الموحد لقبائل بكيل

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية – الثلاثاء

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

اول مؤتمر عام لبكيل اليوم

تتمة الصفحة الاولى

بزعامة الشيخ محمد علي ابو لحوم الذي كان على راس الموكب المتوجه الى انس من صنعاء. وافادت معلومات من انس ان اعداداً كبيرة من ابناء قبيلة بكيل وصلت امس الى المنطقة من دون المرور في صنعاء. وبات متوقعاً ان يشارك في المؤتمر ما لا يقل عن اربعين الف شخص من اعيان بكيل ومشائخها ومثقفيها. واوضح الشيخ محمد ابو لحوم رئيس المجلس الموحد لقبائل بكيل ان المؤتمر العام لبكيل «سيخرج بقرارات وتوصيات قوية وفريدة من نوعها تتناول كل القضايا اليمنية عموماً وما يخص دور بكيل ومكانتها خصوصاً». واشار الى «ان الازمة السياسية الراهنة ستاخذ حيزاً من اهتمام المؤتمر».

واشار الى «ان قبائل بكيل امام انجاز حضاري لها اذ تعقد مؤتمرها الاول بعد الالتفاف الذي تحقق حول مجلس بكيل الموحد في جو من المحبة اليمنية الصادقة الرغبة في توحيد الصف والغايات». وخلص ابو لحوم الى «ان مؤتمر بكيل سيناقش العديد من القضايا ويصدر قرارات وتوصيات تتناول الجوانب السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية». ومعروف ان مؤتمر بكيل دعا كل الفعاليات والقوى والاحزاب السياسية والقبلية والشخصيات السياسية والاجتماعية والرسمية الى حضور المؤتمر.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٣/١/١٩٩٤

تصعيد مفاجىء في الازمة اليمنية

صالح يعرض الاستقالة.. والاشتراكي ينتقده بشدة

«الشعبي» يلوح بعزل البيض والعطاس.. والمعارضة تنسحب من الحوار

عادت اجواء التوتر والتصعيد لتخيم فجاة امس على الازمة السياسية في اليمن، حيث اعلن الرئيس علي عبدالله صالح استعداده للاستقالة انقاذا للوحدة اليمنية ودعا الحزب الاشتراكي بزعامة نائبه علي سالم البيض الى فتح صفحة جديدة. ولكنه حذر من ان هناك من يعمل لاثارة الشغب والتخريب والعودة الى التشطير. وفي الوقت ذاته، تحدث مسؤولون «شماليون» عن احتمال عزل المسؤولين «الجنوبيين» بمن فيهم البيض ورئيس الحكومة حيدر ابوبكر العطاس، واتهموا الحزب الاشتراكي بتحريك قوات عسكرية في الجنوب، فيما رد الاشتراكي بتوجيه انتقادات شديدة للرئيس علي صالح نافياً تعاونه مع السعودية والكويت للعودة الى التشطير، واكد ثقته بدعم السعودية والكويت للوحدة اليمنية.

وسط هذه الاجواء اعلنت احزاب المعارضة انسحابها من لجنة الحوار الوطني واتهمت الاحزاب الحاكمة بعدم الجدية في معالجة الازمة.

وبينما تنشط سلطنة عمان في مساعيها لحل الازمة، اعدت الجامعة العربية مبادرة ينتظر ان تشارك فيها السلطنة والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فقد اعرب الرئيس صالح امس عن امله في ان يتم وضع حل للازمة السياسية الراهنة التي تمر بها بلاده.. ودعا في هذا الصدد نائبه البيض للالتقاء به من اجل الحوار والتفاهم.

وقال صالح في كلمة له خلال لقائه بحشد من ابناء محافظة «اب» «اني ادعو ومن هذا المكان الاخوة في الحزب الاشتراكي لفتح صفحة جديدة ولنسمُ فوق ما هو ذاتي ونعمل من اجل المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ووطننا».

ووجه نداء الى قيادات الحزب الاشتراكي لكي «يحكموا العقل والمنطق وان يسود الحوار بدلاً من اي خيار آخر».

واضاف: لقد قبلنا بكل النقاط والمطالب المقدمة من الحزب الاشتراكي واستجبنا لدعوة العلماء من اجل اصلاح الامور.

وابدى استعداده لتقديم كل ما من شانه الحفاظ على وحدة اليمن، وقال: «لم يبق الا ورقة استقالتي من رئاسة الدولة وانا على استعداد لتقديمها من اجل الحفاظ على الوحدة.. وليأتي الاخ



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات • التاريخ : ١٣/١/١٩٩٤

علي سالم البيض او الحزب الاشتراكي اذا كان ذلك هو المشكلة».

واستعرض في كلمته العديد من القضايا محل الخلاف مع الحزب الاشتراكي.. فذكر انه قد اعلن قبوله بالحكم المحلي وايجاد التشريعات التي تنظم ذلك وبما يضمن تطبيق اللامركزية الادارية ويخفف من المركزية الحادة.

وفيما يتعلق بنظام الاقاليم.. رفض الرئيس صالح هذا المطلب الذي نادي به البعض.. موضحا انه يستهدف تقسيم البلاد الى دويلات.. وقال: نحن وحدنا الاسرة اليمنية ولممنا شتاتها فكيف نعود بالامور الى الخلف.

واكد الرئيس اليمني حرصه علي وحدة بلاده ونبذ الاقتتال.. وقال اننا مع الحوار الموضوعي المسؤول.. ولن نفرط بالوحدة ابدا.. كما اننا لن نسمح بالاقتتال بين الشعب اليمني.

ولكنه حذر ايضا من وجود مخططات لفصل شطري اليمن مرة اخرى وقال ان هناك من يخطط لأثار اعمال شغب وتخريب مماثلة لما حدث قبل اكثر من عام.

واضاف: «في الوقت الذي تزداد فيه الاوضاع سوءا وتزداد احوال المواطنين تدهورا.. هناك مخطط لخلق التذمر لدى المواطنين والقيام باعمال الشغب والتخريب على غرار ما حدث في التاسع والعاشر من ديسمبر ١٩٩٢.. وهناك من يسعى باتجاه العودة الى الماضي التشطيري الذي دفناه في ٢٢ مايو ١٩٩٠».

وقال صالح انه اعلن موافقته على تطبيق الحكم المحلي وسن التشريعات التي تكفل تحقيق اللامركزية الادارية «لكن نظام الاقاليم الذي يطالب به البعض انما هو مخطط لتقسيم البلاد الى دويلات وسلطنات».

من جهة ثانية، ذكرت وكالة «فرانس برس» في تقرير امس ان المسؤولين الشماليين في صنعاء بداوا بالتطرق الى امكان قيام مجلس النواب اليمني بعزل المسؤولين الجنوبيين المتهمين بعرقلة عمل مؤسسات الدولة منذ بدء الازمة السياسية في اليمن قبل خمسة اشهر.

وقال مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام (شمالي) ان «الكرة باتت في ملعب مجلس النواب الذي تقع عليه مسؤولية اعادة تنشيط المؤسسات الدستورية».

واكد المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه «ان مجلس النواب قادر على حجب الثقة عن نائب الرئيس علي سالم البيض في حال استمر في رفض اداء اليمين الدستورية» امام مجلس النواب الذي عينه في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عضوا في المجلس الرئاسي.

وتابع المصدر نفسه بقول ان «بوسع مجلس النواب حل حكومة حيدر ابوبكر العطاس (الاشتراكي ايضا) اذا استمر هذا الاخير في رفض تحمل مسؤولياته».

وكان الرئيس صالح ندد يوم الاثنين بحكومة العطاس التي اتهمها بانها لم تقدم حتى الآن موازنة الدولة للعامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ معتبرا ضمنا انها «تنشر الفوضى في البلاد».

ودعا مجلس النواب الذي انعقد الاثنين برئاسة عبدالله الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح العطاس مجددا الى «تحمل مسؤولياته الدستورية» والمشاركة في الاجتماع المشترك لمجلس النواب ومجلس الوزراء الذي انعقد في اليوم نفسه. واعتذر العطاس الموجود في عدن عن حضور الاجتماع متذرعا باسباب صحية».

وحمل المصدر في المؤتمر الشعبي العام من جهة اخرى الاشتراكيين مسؤولية تدهور الازمة خصوصا بعد رفض زعيمهم حضور لقاء المصالحة بينه وبين الرئيس صالح بمبادرة من تجمع العلماء اليمنيين.

واتهم المصدر الحزب الاشتراكي بنشر لوائين من الجيش الجنوبي عند الحدود السابقة بين الشطرين اليمنيين اللذين توحدا في مايو «ايار» ١٩٩٠ واضاف المصدر ان الجنوبيين نقلوا الى منطقة شبوة لواء مشاة كان مرابطا في مهرة عند الحدود مع سلطنة عمان ولواء اخر كان مرابطا في حضرموت عند الحدود مع السعودية.

واتهم المصدر الحزب الاشتراكي «باستدعاء جميع كوادره من شمال البلاد مما ادى الى شلل في عمل مؤسسات الدولة». وكان آلاف الكوادر الجنوبيين انتقلوا الى الشمال بعد توحيد البلاد مقابل حوالي ٥٠ كادرا شماليا فقط ارسلوا الى الجنوب.

وتابع المصدر ان «الكوادر الشماليين اجبروا على العودة الى الشمال بعد ضغوط مارستها عليهم سلطات عدن» ومن بين هؤلاء الكوادر محافظا حضرموت ولحج صلاح عباد اللولاني وصلاح العجم.

وبحسب الحزب الاشتراكي فان عددا كبيرا من الموظفين غادروا صنعاء في الاسابيع الماضية الى الجنوب خوفا على سلامتهم.

من جهته لم يوفر الحزب الاشتراكي انتقاداته للمؤتمر الشعبي العام متهما زعيمه بعدم احترام توصيات «لجنة الحوار الوطني» التي طلبت من المتنازعين انهاء حملاتهما الاعلامية لتشجيع تسوية سلمية للازمة.

واشار الحزب الاشتراكي امس الاول الى ان «الرئيس اشرك الشعب في الازمة» غداة خطاب الرئيس صالح في تجمع شعبي قرب تعز الذي قال فيه «في هذه الظروف الدقيقة ادعو كل مواطن الى قول كلمة الحق في وجه الباطل بدون خوف او مجاملة».

وقد تجاهلت وسائل الاعلام الرسمية في عدن هذا الخطاب الذي وصفه الحزب الاشتراكي بـ «غير المسؤول».

ونفى الحزب الاشتراكي في بيان اذاعه الليلة قبل الماضية اتهامات نسبها الى الرئيس صالح ومفادها ان القادة اليمنيين الجنوبيين يسعون الى نسف الوحدة اليمنية بالتعاون مع السعودية والكويت.

وورد في بيان الحزب الاشتراكي ان الحزب ينفي الاتهامات بشان «سعيه الى الانفصال بتمويل من المملكة العربية السعودية والكويت».

وافاد الحزب في بيانه ان الرئيس صالح وجه اليه هذه الاتهامات يوم الاثنين الماضي خلال خطابه في تعز لكن وسائل الاعلام لم تنقل اي تصريحات بهذا المعنى للرئيس صالح.

ووصف الحزب الاشتراكي خطاب صالح بـ «غير المسؤول» واعرب عن «ثقته بان المملكة العربية السعودية والكويت الشقيقتين حريصتان على وحدة اليمن وتطور وازدهار الشعب اليمني».

واكد الحزب في بيانه انه سيواصل نهجه الثابت لتحسين علاقات اليمن مع جيرانه وايقاف كل التصرفات والتداعيات التي من شانها ان تسيء الى علاقات اليمن

بجيرانه وتحول دون تطوير هذه العلاقات.

وسط هذه الاجواء، قالت احزاب المعارضة اليمنية امس انها انسحبت من محادثات المصالحة الوطنية لان الاحزاب الحاكمة غير جادة في جهودها لحل الازمة السياسية الحادة التي تعصف بالبلاد.

وقالت المجموعة المؤلفة من اربعة احزاب في بيان ان الاحزاب الحاكمة اعربت عن تحفظات على المسودة النهائية لوثيقة لجنة الحوار الوطني مما يضع عقبات في طريق مواصلة الحوار.

واضافت قولها ان القوى السياسية خارج الائتلاف الحاكم ترى ان الحوار غير جاد.

وكانت مصادر سياسية قد ذكرت امس الاول ان الاطراف المشاركة في لجنة الحوار قد اتفقت على اجراءات عسكرية وسياسية تهدف الى انهاء الازمة التي شلت الحكومة واغرقت الاقتصاد اليمني المضطرب في ازمة اعمق.

وقالت احزاب المعارضة ان القوتين الاساسيتين اللتين وحدتا شطري اليمن وهما الحزب الاشتراكي اليمني ومؤتمر الشعب العام قد انتهكتا تعهدات بوقف الحرب الكلامية.

وتجتمع في عدن لجنة الحوار الوطني المؤلفة من ٢٧ رجلا والمكلفة بحل الخلافات بين الرئيس صالح ونائبه البيض.

ولكل من الاحزاب الثلاثة المشاركة في الحكومة الائتلافية وهي الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام وحزب الاصلاح الاسلامي خمسة اعضاء في اللجنة بالاضافة الى خمسة اعضاء ممثلين للمعارضة وسبع شخصيات بارزة في اليمن.

وبدا ان المسودة النهائية التي تم التوصل اليها في ساعة متاخرة من يوم الاثنين حققت بعض التقدم في تهدئة الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض والذي لم يزر صنعاء منذ يوليو (تموز) وسط مخاوف من احتمال تعرض الوحدة للخطر.

وقالت مصادر ان الاتفاق يدعو الى انسحاب قوات الجيش والمعسكرات من المدن الرئيسية واعتقال اليمنيين المشتبه بتورطهم في سلسلة من عمليات الاغتيال السياسية.

ويقول الحزب الاشتراكي وهو ثاني اكبر حزب في اليمن ان ١٥٠ على الاقل من اعضائه اغتيلوا منذ توحيد اليمن.

ويلبي الاتفاق ايضا مطلبا رئيسيا للحزب الاشتراكي بان يخضع البنك المركزي لسلطة الحكومة التي يراسها العطاس وحاليا يخضع البنك لسلطة الرئيس صالح.

من جانب آخر، ابدت سلطنة عمان استعدادها لبذل كل المساعي التي من شانها تجاوز الازمة السياسية الراهنة في اليمن.

جاء ذلك في الرسالة التي تلقاها الرئيس صالح من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ونقلها يوسف بن علوي عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية الذي يزور تعز حاليا خلال استقبال الرئيس عبدالله صالح له امس.

كما تتعلق الرسالة بالعلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي القاهرة اعدت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مبادرة سوف يتم طرحها قريبا من اجل نزع فتيل الازمة حتى لا تؤثر هذه التطورات سلبا على وحدة اليمن.

وتتضمن المبادرة التي حصلت وكالة الانباء الكويتية على نسخة منها ان يقوم الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد ووزراء خارجية كل من سلطنة عمان والاردن وفلسطين بالتوجه الى صنعاء وعدن لبذل اقصى الجهود لحل المشكلة اليمنية.

وتؤكد المبادرة ان هذا المسعى سيدعم الجهود المبذولة والتي سبق ان قامت بها الدول الثلاث. وتتضمن المبادرة ايضا عقد لقاء بين الرئيس صالح ونائبه البيض.

واوضحت مصادر دبلوماسية مطلعة لعدد من الصحفيين ان لقاء عبدالمجيد امس الاول مع سفراء سلطنة عمان والاردن وفلسطين بالقاهرة كان لاحاطتهم بتحرك الجامعة خلال المرحلة المقبلة من اجل نزع فتيل الخلافات بين صالح والبيض وحملهم رسائل لوزراء خارجيتهم بشان التحرك المستقبلي في هذا الخصوص. وقالت المصادر ان زيارة يوسف بن علوي لمصر وبعض العواصم العربية كانت في الجزء الكبير منها لهذا الغرض. (وكالات)



العلماء يستعدون لتنظيم مسيرة من تعز الى عدن ... وعودة اناشيد ماقبل الوحدة

علي صالح: مستعد للاستقالة

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:
□ القاهرة - من اشرف الفقي:

■ رفض رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في خطاب القاه امس في إب «نظام الاقاليم الذي يطالب به البعض»، واعتبره «مخططاً لتقسيم البلاد الى دويلات وسلطنات». وقال: «نحن وحدنا الاسرة اليمنية، فكيف نقبل ان تعود الامور الى خلف». واشار في الوقت نفسه الى انه «اعلن قبوله الحكم المحلي وإيجاد التشريعات التي تنظمه بما يضمن تطبيق اللامركزية الادارية».

وقال علي صالح «اني قدمت تنازلات كثيرة ولو كنت اعرف ان بامكاني ان اقدم اي شيء من التنازل لقدمته من اجل ان اصون وطني ووحدته من الانجرار الى مزالق الخطر. ولم يتبق الا ورقة استقالتي من رئاسة الدولة وانا على استعداد لتقديمها من اجل المحافظة على الوحدة وليات الاخ علي سالم البيض او الحزب الاشتراكي اذا كان ذلك هو المشكلة».

علي عبدالله صالح فكرة نظام الاقاليم بمثابة رد على دعوة اوساط في الاشتراكي الى اعتماد هذه الصيغة التي تعني قيام حكم محلي في المحافظات يتمتع بصلاحيات واسعة.

وفي تطور خطير يعمق الانعكاسات السلبية عادت اجهزة الاعلام الرسمية في صنعاء وعدن الى اتباع نهج ما قبل تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار اذ لوحظ ان وسائل الاعلام في العاصمتين السياسية والاقتصادية تذيع اناشيد واخباراً تذكر المواطنين بفترات الصراع السياسي والعسكري التي شهدتها الدولتان اليمنيتان قبل الوحدة وتحديداً في السبعينات ومنتصف الثمانينات.

في غضون ذلك افادت مصادر موثوق بها قريبة من علماء اليمن المعتكفين حالياً في الجامع الكبير في منطقة الجند في محافظة تعز امس ان «العلماء سيصدرون اليوم قراراً بتنظيم مسيرة كبرى يشارك

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح : مستعد للاستقالة

تتمة الصفحة الاولى

فيها ثلاثة ملايين يمني تحت شعار «من اجل الوحدة والسلام» تنطلق من جامع الجند في اتجاه مدينة عدن».

واضافت هذه المصادر ان زعماء المسيرة وهم من العلماء سيقدمون الى السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني المعتكف في عدن منذ ٩ اب (اغسطس) الماضي «مطالب الشعب اليمني بالحفاظ على الوحدة كواجب ديني ووطني وصون دماء اليمنيين».

واوضحت هذه المصادر ان «الاستعدادات جارية الآن في محافظة تعز الواقعة شمال عدن لانشاء مخيمات كمقرات تستوعب الاعداد الكبيرة من المواطنين التي سيبدأ توافدها للمشاركة في المسيرة عقب صدور القرار».

واشار رئيس مجلس الرئاسة اليمني، الذي تلقى امس رسالة من السلطان قابوس نقلها اليه وزير خارجية سلطنة عمان السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، الى «ان الوحدة تحققت بفضل نضال كل اليمنيين، وهي ليست مكسباً لليمن بل للامة العربية، وكنا نتمنى من زملائنا ورفاقنا في بعض قيادات الحزب الاشتراكي ان يحكموا العقل والمنطق وان يسود الحوار بدل اي خيار اخر».

وقال: «نحن نتمنى ان تتحمل لجنة الحوار مسؤوليتها في سرعة الانتهاء من بحث القضايا والنقاط المطروحة في جدول اعمالها للخروج بالبلاد من المازق الراهن الذي نعيشه بدل هذه الاطالة وضياع الوقت في الوقت الذي تزداد فيه الاوضاع سوءاً وتزداد احوال المواطنين تدهوراً - وهناك مخطط لخلق التذمر لدى المواطنين والقيام باعمال الشغب والتخريب على غرار ما حدث في ٩ و١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢. وهناك من يعبئ في اتجاه العودة الى الماضي التشطيري الذي دفناه يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠».

واضاف: «ينبغي ان ترتفع كل الاصوات الشريفة المخلصة وان تقف القوى والاحزاب السياسية ضد من يدعون الى العودة الى ذلك الماضي».

من جهة أخرى اعرب مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام عن اسفه الشديد لما ورد في تصريح لمصدر في الحزب الاشتراكي اليمني ادلى به الثلثاء الماضي تعقيباً على خطاب رئيس مجلس الرئاسة الذي القاه في مدينة تعز وقال المصدر: «ان ذلك التصريح اتسم بعدم المسؤولية وتعمد الدس الرخيص والتملق الكاذب وذلك ما عودنا عليه الحزب عندما يطرح شيئاً ويمارس في الواقع نقيضه. وليست ممارساته الجارية في المحافظات الجنوبية الشرقية ومع ابناء الشعب في تلك المحافظات إلا اكبر دليل على نياته المبيتة التي ليست خافية على احد والتي تعتبر اوثق برهان على ادعاءاته الكاذبة». واختتم المصدر تصريحه بالقول: «ان علاقات الجمهورية اليمنية مع جيرانها واشقائها ليست سلعة للمساومة ولا موضوعاً للإفتراء فليس الحزب الاشتراكي اليمني هو الحريص على تلك العلاقات وانها ملك للشعب اليمني كله قيادة وحكومة وشعباً والحزب الاشتراكي لا يستطيع ان يجير تاريخه المعروف في هذا المجال على غيره لان ذاكرة الشعب لا تمحى».

وفي القاهرة اجرى الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد امس مشاورات هاتفية مع رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ومع نائب الرئيس السيد علي سالم البيض وهو ايضاً الامين العام للحزب الاشتراكي بهدف استئناف الحوار بينهما وتجاوز الخلافات وعدم تصعيدها.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٤

«الاشتراكي» يدعو لحكومة وفاق

«الشعبي» يحذر من حرب مدمرة في اليمن

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

حذر حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يرأسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من وصول الأزمة اليمنية الراهنة الى حرب مدمرة تهدد وحدة الوطن، إذا لم يتوصل هو والحزب الاشتراكي الى حل خلافاتهما.

ودعا الحزب لجنة الحوار الوطني لكشف الحقائق للشعب وتحديد مسؤولية كل طرف في الحوار. في حين شكا مسؤول بارز في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي من وجود حكومة خفية تعرقل عمل الحكومة القائمة التي يرأسها حيدر ابو بكر العطاس احد قادة الاشتراكي. ودعا المسؤول الى قيام حكومة وفاق وطني او اجراء تعديل وزاري كما اشارت الى ذلك احزاب المعارضة ـ التي انسحبت من الحوار وحملت اطراف الائتلاف الحاكم مسؤولية ذلك.

من جهتها قررت لجنة الحوار الوطني امس متابعة اعمالها ابتداء من اليوم او غداً وحددت مهلة لانجاز اعمالها الثلاثاء المقبل، واشترطت تفويض ممثلي اطراف الحوار تفويضاً كاملاً كي لا يتعطل الحوار، على ان يرافق ذلك وقف للتداعيات الاعلامية والعسكرية.

وعلى الصعيد نفسه اختتم علماء اليمن اجتماعاتهم في تعز واصدروا بيانا دعوا فيه البيض للحضور الى صنعاء والقيام بمهامه الدستورية وانهاء مظاهر التشطير وايقاف التصعيد الاعلامي. ودعا البيان القوات المسلحة جميعها لالتزام الحياد. كما طالب بيان العلماء الرئيس اليمني ونائبه الانصياع لحكم الشرع ومنطق العقل عبر الحوار.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« الشعبي » يحذر

ففي صنعاء اصدرت اللجنة العامة (المكتب السياسي) لحزب المؤتمر الشعبي التزام الحزب بالنتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الحوار الوطني لحل الازمة السياسية الراهنة. وطالبت في بلاغ صحافي اصدرته في ختام اجتماعاتها اخيراً ان تكشف لجنة الحوار الوطني الحقائق للشعب، وتحدد مسؤولية كل طرف في الحوار، ومدى جديته وعزمه على ايصال البلاد الى بر الامان، وحرصه على الوفاق والسلام الاجتماعي.

واكد البلاغ ان اللجنة العامة للحزب سوف تكشف عن جميع الحقائق التي بحوزتها للراي العام، والمتعلقة بخلفيات ومجريات الازمة.

وجاء في البلاغ ان اي تطويل او تسويف لانهاء الازمة يعني المزيد من التداعيات والافرازات الخطرة التي تهدد وحدة الوطن وحياة المواطن اليمني، لا سيما ان ذلك يترافق مع محاولة تعطيل الهيئات الدستورية، واظهار عجزها، وتسليم الوطن للمصير المجهول.

وادانت اللجنة العامة «كافة الاعمال الارهابية واعمال الخطف والاغتيالات الغامضة والاعمال المخلة بامن البلاد التي جرت خلال السنوات الاخيرة»، وطالبت بالتحقيق الكامل فيها، وكشف خلفياتها واغراضها.

واشادت بمبادرة العلماء اليمنيين واستجابة الرئيس اليمني لها لعقد اجتماع مصالحة في جامع الجند في تعز.

واشار الحزب في بيانه الى ان الازمة تنذر بالفتنة واشتعال فتيل الحرب التي ستؤدي حتماً الى الدمار الشامل، والوقوع في براثن المخططات المعادية للوحدة والديمقراطية وضياع المشروع الحضاري الوطني في بناء دولة النظام والقانون، والمؤسسات الدستورية واقامة المجتمع المدني القائم على العدل والمساواة.

وكرر حزب الرئيس اليمني انتقاده لعدم ايقاف التحركات العسكرية، واتخاذ تدابير ذات طابع تشطيري تقسيمي، والاخلال بوثيقة الائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين الاحزاب الثلاثة (المؤتمر، والاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح). وحذر من أن استمرار الازمة قد يطيح كل ما تحقق.

من جهته قال وزير الثقافة اليمني جار الله عمر وهو عضو المكتب السياسي لـ«الاشتراكي» لـ«الشرق الأوسط» ان التدخل في شؤون الحكومة دفع بالحزب الاشتراكي الى الجدية في دراسة الفكرة التي طرحتها المعارضة في تشكيل حكومة وفاق وطني او تعديل وزاري، مع اعطائها صلاحيات واسعة.

واكد تمسك حزبه بالنظام البرلماني لانه الاكثر ديمقراطية. موضحاً ان الحزب الاشتراكي يهمه ان يكون نظام الحكم المحلي على درجة من الوضوح «حتى لا نختلف عند التنفيذ» ويكون ذلك سبباً لازمة اخرى.

واضاف جار الله ان الحكم المحلي الذي يريده الحزب الاشتراكي يقوم على صلاحيات واسعة ووفق تقسيم إداري اوسع مما هو عليه اليوم.

واكد ان حزبه ليس هو الذي يعرقل الحوار بل انه مستعد لقبول ما تتفق عليه جميع القوى السياسية. بالاضافة الى انه لا يرى طريقاً اخر غير هذا الطريق.

من جانبها حددت لجنة الحوار الوطني موعداً جديداً لانجاز اعمالها واعطت لنفسها مهلة خمسة ايام. وجاء في بيان اصدرته اللجنة التي تضم 27 عضواً يمثلون كافة الاحزاب الحاكمة والمعارضة «يوم الثامن عشر من يناير (كانون الثاني) الحالي الموعد النهائي للاتفاق على مشروع الوثيقة تمهيداً للتوقيع عليها من قبل الاطراف».

ولم تذكر اللجنة التي فشلت من قبل في الالتزام بموعد سابق هو العاشر من يناير الحالي، ماذا يمكن ان يحدث لو لم يتحدد شكل الاتفاق بحلول موعد المهلة الثانية.

واعلنت احزاب معارضة يمنية اول من امس انسحابها من محادثات المصالحة لان احزاب السلطة ليست جادة في جهودها لحل الازمة.



رسالة من قابوس الى البيض

«المؤتمر» يحذر من حرب اهلية

صنعاء تتحدث عن «رائحة نفط» وراء الازمة

حذر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح من امكانية نشوب حرب اهلية في اليمن اذا فشل الحزبان الرئيسيان في وضع حد لخلافهما المستمر منذ مدة طويلة.

وقال الحزب في بيان اصدره امس ان «الازمة تصاعدت الى درجة تهدد حياة الامة ومواطنيها وتهدد باشعال نيران حرب اهلية من شانها حتما ان تؤدي الى الدمار التام».

وكانت لجنة الحوار الوطني المكلفة حل الازمة قد حددت امس الاول مهلة مدتها خمسة ايام لقادة البلاد لفض خلافاتهم. وقالت اللجنة في بيانها ان «يوم ١٨ يناير الحالي هو الموعد النهائي للاتفاق على مشروع الوثيقة تمهيدا للتوقيع عليها من قبل الاطراف».

من جهة ثانية قالت وكالة «فرانس برس» في تقرير امس ان عددا من المسؤولين الشماليين في صنعاء ابدوا اقتناعهم بان النفط الذي تم اكتشافه في اليمن الجنوبي سابقا غداة اعلان الوحدة في مايو «ايار» ١٩٩٠ هو الذي يشجع الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) على سلوك اتجاهات «انفصالية».

وعلم امس من مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام ان «النفط الذي اكتشف في جنوب البلاد بعد الوحدة اثار نزعات انفصالية داخل الحزب الاشتراكي ورائحة النفط غير الطيبة هي السبب في هبوب ريح الانفصال» على اليمن.

واوضح المصدر نفسه انه «قبل الوحدة لم يكن اليمن الجنوبي السابق ينتج سوى خمسة آلاف برميل يوميا من شبوة (شمال شرق عدن) بواسطة الشركة السوفييتية السابقة تكنو - اكسبورت الشركة الاجنبية التي تعمل في الجنوب».

واضاف ان اليمن الجنوبي عاد وتمكن من رفع انتاجه النفطي الى حوالي ١٢٠ الف برميل يوميا اثر نجاح شركة «اوكسي» الكندية في سبتمبر «ايلول» الماضي في استخراج كمية جيدة من النفط من حقل مسيلة (شمال شرق عدن) التي يعود اليها ٣٠٪ من الانتاج والباقي للحكومة اليمنية.

وتابع المصدر نفسه «ان اكتشاف هذه الكميات الكبيرة من النفط اثار شهية الجناح الراديكالي في الحزب الاشتراكي المتعطش للغنى والسلطة». واعتبر ان الكلام عن اصلاحات اقتصادية وسياسية يطالب بها امين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض لحل الازمة القائمة مع الرئيس صالح ليس سوى «ذرائع مخادعة».

ورأى المصدر اليمني الشمالي ان «الحل الفدرالي الذي يدعو اليه الاشتراكيون والهادف الى تقسيم البلاد الى دويلات صغيرة سيتيح للراديكاليين وضع يدهم على هذه الثروة النفطية».

وتابع هذا المسؤول المقرب من المؤتمر الشعبي العام «لقد سجلت تصرفات عدة في جنوب البلاد تصب في مصب الفدرالية» مشيرا الى قيام وزير النفط والثروات المعدنية صالح ابوبكر بن حسينون (الحزب الاشتراكي) بتوقيع اتفاقات نفطية من دون العودة الى البرلمان منها اتفاق مع شركة لبنانية لبناء انبوب يربط مسيلة بمرفا الشحر بقيمة ٨٧٠ مليون دولار.

وتابع «في ديسمبر - كانون الاول - الماضي استقبل بن حسينون في المكلا (حضرموت) نظيره العماني سعيد الشنفري من دون التشاور مع الحكومة في صنعاء التي كان غادرها منذ اسابيع عدة».



واضاف «من جانبه امر محافظ عدن صالح منصر السيلي قبل فترة وجيزة بوضع ايرادات مصفاة عدن المقدرة بـ ٤٢ مليون دولار في صناديق الحزب الاشتراكي بدلا من تحويلها الى خزينة الدولة في صنعاء».

وكان السيلي وزير الداخلية السابق في اليمن الجنوبي السابق والذي يعتبر الرجل القوي في الحزب الاشتراكي امر اخيرا مصارف المحافظات الجنوبية بالتوقف عن تحويل اموالها الى المصرف المركزي في صنعاء حسب ما نقلت صحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام.

وتابعت الصحيفة ان الحزب الاشتراكي نشر ايضا في منطقة شبوة اربع وحدات مسلحة جنوبية كانت متمركزة على الحدود مع عمان والسعودية وقالت ان هذه التحركات هدفها السعي الى السيطرة على منابع النفط بعكس ما يقوله الجنوبيون بانه لاسباب امنية.

من جانب آخر تلقى علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تتعلق بالعلاقات الاخوية والقضايا التي تهم البلدين. وقام بنقل الرسالة يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية الذي يزور اليمن حاليا.

وذكر راديو عدن انه جرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون بين البلدين وآفاق تطويرها وتبادل الآراء حول المستجدات في الاوضاع الراهنة.

واعرب البيض عن تقديره لموقف السلطان قابوس وحرصه على دعم مسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن مرحبا بكافة الجهود المماثلة التي من شانها ان تساعد اليمن على تجاوز التعقيدات والصعوبات التي تواجهه وتسهم في تعزيز مسار الوحدة والديمقراطية والحفاظ على امنه واستقراره. وكان العلوي قد نقل امس الاول رسالة مماثلة للرئيس علي صالح في اطار مسعى عماني لانهاء الازمة السياسية الراهنة في اليمن.

ومن جهة اخرى اعلن وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه في تصريح نشرته صحيفة (يمن تايمز) امس الاول ان بلاده راغبة بتطبيع العلاقات مع السعودية لتتمكن من تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية الاخرى.

واكد باسندوه ان «التحسن الفعلي للعلاقات بين اليمن ودول الخليج يجب ان يمر بالقناة السعودية» واضاف ان «لا سبيل لتجاهل السعودية». (وكالات)



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٤

حمد بن جاسم ينقل للرئيس اليمنى تحيات سمو الأمير المفدى لدى وصوله صنعاء

قطر والأردن تؤكدان أهمية إعادة التضامن العربى وإقرار مبدأ الحوار فى حل الخلافات العربية

وزير الخارجية: قطر تأمل فى القيام بدور لتنقية الأجواء، ولا تبغى مكاسب من وراء ذلك

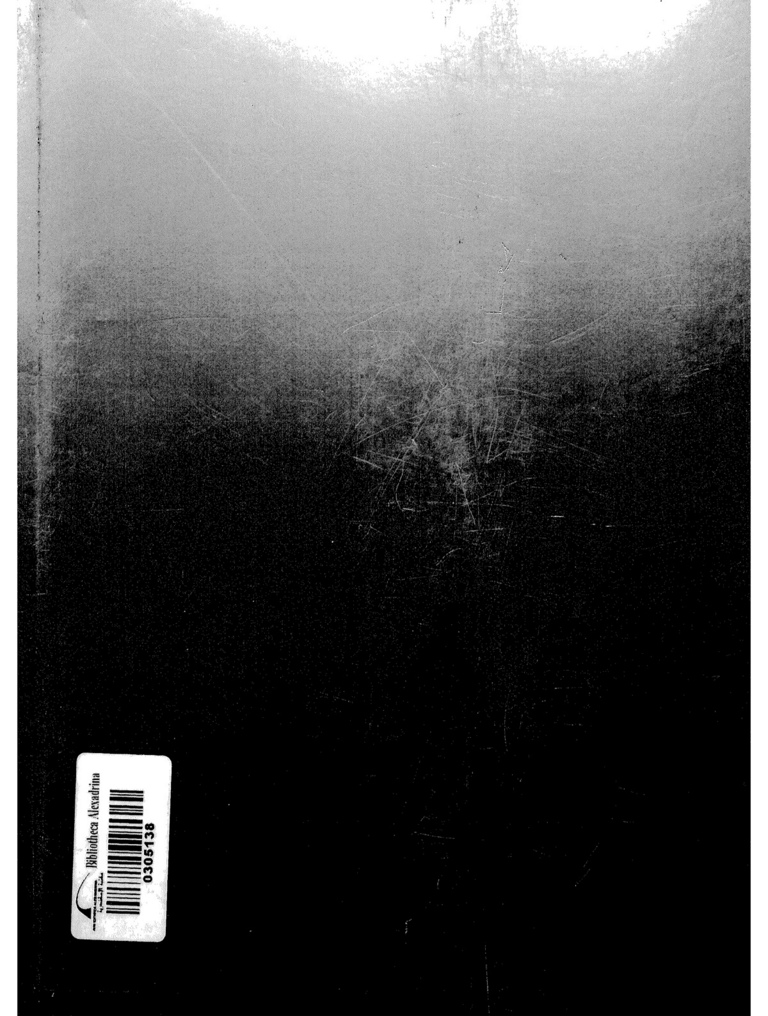
الدوحة ـ صنعاء ـ ق.ن.ا: عاد سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجيه الى الدوحة الليلة الماضية قادما من صنعاء بعد زيارة للاردن استغرقت يومين اعقبها بزيارة قصيرة لليمن. وقد استقبل الرئيس اليمنى علي عبد الله صالح مساء امس سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني وزير الخارجية القطري والوفد المرافق له الذي وصل صنعاء امس في زيارة قصيرة لها. ونقل سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني للرئيس اليمني تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى وتحيات سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع كما نقل اليه رسالة شفوية من حضرة صاحب السمو الامير المفدى تتصل بالعلاقات الاخوية بين البلدين والقضايا التي تهم البلدين والامة العربية.

كما جرى خلال المقابلة بحث سبل تعزيز العلاقات الاخوية ومجالات التعاون بين البلدين الشقيقين. واشاد الرئيس اليمنى بمستوى العلاقات القطرية اليمنية التى تجسد عمق الاواصر الاخوية بين البلدين الشقيقين منعت المواقف الاخوية الايجابية لدولة قطر في دعم الوحدة اليمنية.

وقد حمل الرئيس علي عبد الله صالح سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية تحياته لاخيه حضرة صاحب السمو الامير المفدى وللشعب القطري بالتقدم والازدهار. وحضر اللقاء سعادة السيد محمد باسندوه وزير الخارجية اليمني وسعادة السيد محمد علي الانصاري سفير دولة قطر لدى صنعاء واعضاء الوفد المرافق لسعادة وزير الخارجية، وكان سعادة وزير الخارجية والوفد المرافق له قد وصل في زيارة قصيرة للجمهورية اليمنية سلم خلالها رسالة من حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى الى فخامة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وكان في استقبال سعادته لدى وصوله السيد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني، وسعادة محمد علي الانصاري سفير دولة قطر بصنعاء، واعضاء السفارة وسفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صنعاء هذا وقد اكدت دولة قطر والمملكة الاردنية الهاشمية اهمية اعادة التضامن العربي، ووحدة الصف

بين الدول العربية، وشددت الدولتان في بيان مشترك صدر مساء امس في ختام زيارة سعادة وزير الخارجية، على ضرورة اقرار مبدأ الحوار الصريح، والوساطة، او اللجوء الى القضاء الدولي كنهج امثل لتسوية الخلافات على الساحة العربية، بما يكفل المحافظة على المصالح العربية، ويعزز ويعمق الثقة بين كافة الاطراف العربية، كما اكدت دولة قطر والمملكة الاردنية اهمية تعزيز الامن والاستقرار بين دول منطقة الخليج

العربي وتجنب كل ما من شانه تعريض امنها واستقرارها لاية اخطار آخذين في الاعتبار مبادىء الشرعية الدولية واحترام سيادة بعضها البعض والالتزام بعدم استخدام القوة كأسلوب لحل المنازعات. وجددت الدولتان دعمهما للمسيرة السلمية في الشرق الاوسط والتوصل الى حل عادل ودائم وشامل يكفل انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف.


Bibliotheca Alexandrina
0305138